

السوق العربية المشتركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السوق العربية المشتركة

(المجلد السادس)

{عداد

مركز المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت: ٣٨٠٢٠٣٣



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٦ السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)
أ.ش.ا	السياسة الكويتية	١٠٠٨ ٩٩-٠٦-٠٢	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبحث موقف المصالح التجارية العربية
عمر الخياط	الاخبار	١٠٠٩ ٩٩-٠٦-٠٢	ابعد التكامل الاقتصادى العربى عن الخلافات السياسية
مبارك : صفوط لمعنا من انشاء السوق العربية المشتركة	البيان	١٠١٠ ٩٩-٠٦-٠٤	اتحاد العرب يبحث البات التعويض عن الازار
-----	البيان	١٠١٢ ٩٩-٠٦-٠٨	-----
ابراهيم محمد	الحياة	١٠١٥ ٩٩-٠٦-١٠	نسعى الى تمويل مشاريع كبرى فى الدول العربية والسوق المشتركة
اشرف بدر	الاهرام المسائى	١٠١٨ ٩٩-٠٦-١١	ماذا دار فى اجتماعات مجلس الوزراء امس ؟
عماد الجندي	الوفد	١٠٢٠ ٩٩-٠٦-١٩	السوق الشرق اوسطية .. حلم اسرانبلى لم يمت
-----	السياسة الكويتية	١٠٢١ ٩٩-٠٦-٢٢	دعوة لعقد قمة عربية تبحث فى التكامل الاقتصادى
سمر طراف	السياسة	١٠٢٢ ٩٩-٠٧-٠١	العرب يامكانهم اصدار عملة موحدة اذا افاموا سوقا عربية مشتركة
-----	روز اليوسف	١٠٢٤ ٩٩-٠٧-٠٢	السوق العربية المشتركة ضرورة هامة
انتاجات : مواجهة بديلة	البيان	١٠٢٧ ٩٩-٠٧-٠٢	-----
عبد الفتاح فايد	البيان	١٠٢٨ ٩٩-٠٧-١٢	منطقة التجارة الحرة العربية بين الحلم والواقع !
حسين عبد الهادى	البيان	١٠٢٢ ٩٩-٠٧-١٥	بذ العمل بمنطقة التجارة العربية انعكس ايجابيا

مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٠٢٥	٩٩-٠٧-٢٣	الاهرام	السوق العربية المشتركة هل تصبح حقيقية ؟ سامي متولى
١٠٣٦	٩٩-٠٧-٢٤	الاهرام العربي	الوحدة العربية الاقتصادية السبيل الوحيد لانقاذ العرب اشرف العشري
١٠٢٩	٩٩-٠٧-٢٦	الاهرام	لحمة امريكية فلسطينية مشتركة لتنمية التجارة مع دول العالم محمد عبد الرشيد
١٠٤٠	٩٩-٠٧-٢٧	البيان	منطقة تجارة حرة ٢-١ حسين محمد
١٠٤٢	٩٩-٠٧-٢٨	البيان	منطقة تجارة حرة ٢-٢ حسين محمد
١٠٤٣	٩٩-٠٧-٢٩	البيان	العوائق السلبية تهدد باحواض حلم منطقة التجارة العربية الحرة عبد العناح فايد
١٠٤٨	٩٩-٠٧-٢٩	البيان	الاصلاحات الاقتصادية العربية هل تدعم اقامة منطقة التجارة الحرة ؟ عبد العناح فايد
١٠٥١	٩٩-٠٨-١٢	السياسة الكويتية	ست دول عربية جديدة تدرس حاليا الانضمام الى السوق العربية المشتركة أ.ش.أ.
١٠٥٢	٩٩-٠٨-١٢	الاهرام	بدء تعهد الجانب التجارى .. وتشكيل هيئة لتسبى لازالة العقبات محمد مبروك
١٠٥٤	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام	المطالبة بقواعد منسبة لتسهيل تبادل المنتجات العربية محمد عبد الرشيد
١٠٥٥		الاهرام الاقتصادي	نحو تفعيل التكامل الاقتصادي العربى عبد الرحمن صبرى
١٠٥٩	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام الاقتصادي	الى اين تنجه السوق العربية المشتركة ؟ نجى المصرى
١٠٦٣	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام الاقتصادي	سمية التجارة العربية البنية .. كيف ؟ عبد الفناح محمد عبد الفناح
١٠٦٤	٩٩-٠٨-١٩	الاهرام	تكتل اقتصادى عربى من اجل حياة افضل للشعب الاهرام
١٠٦٥	٩٩-٠٨-٢٥	الاهرام	الطريق الى التكتل الاقتصادى احمد القمري
١٠٦٦	٩٩-٠٨-٢٧	الاحبار	لا نعتقدوا الاسواق العربية ! الاحبار

مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٠٦٨	٩٩-٠٨-٢٨	التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بين اسباب التفرغ وفرص التكامل	عبد الناصر احمد
١٠٦٩	٩٩-٠٨-٢٠	الاهرام العيساني	السوق العربية المشتركة مسئولية القطاع الخاص
١٠٧١	٩٩-٠٩-٠١	الاهرام	احمد عصمت
١٠٧٤	٩٩-٠٩-٠٥	الاهرام	نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادي العربي
١٠٧٥	٩٩-٠٩-٠٦	الاهرام	محمود عبد الفضيل
١٠٧٤	٩٩-٠٩-٠٥	السياسة	بده تطبيق احكام السوق العربية المشتركة اول بنابر المقبل
١٠٧٥	٩٩-٠٩-٠٦	الاهرام	السوق العربية المشتركة .. هل تبدأ بمصر والمغرب العربي ؟
١٠٧٧	٩٩-٠٩-١٦	الوفد	اليوم .. المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي يبحث معوقات منطقة التجارة الحرة الكبرى
١٠٧٨	٩٩-٠٩-١٦	السياسة	علي حميس
١٠٧٩	٩٩-٠٩-٢٩	الاهرام	وزير المالية في القاهرة للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي
١٠٨٠	٩٩-٠٩-٢٩	الاهرام	مبارك امل العرب في تحقيق السوق العربية المشتركة
١٠٨١	٩٩-١٠-٠٣	الاهرام	عاطف عبد الله
١٠٨٢	٩٩-١٠-٠٥	الاهرام	المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لمواجهة التحديات الدولية
١٠٨٤	٩٩-١٠-٠٥	الاهرام	محمود مراد
١٠٨٧	٩٩-١٠-٠٥	الاخبار	دور القطاع الخاص والبرلمانات العربية في تفعيل السوق العربية المشتركة
١٠٨٨	٩٩-١٠-٠٥	الاتحاد الاشتراكي	السوق المشتركة وحدها لا تكفي .. بدون تشجيع الاستثمار
١٠٩٤	٩٩-١٠-٠٨	الاهرام	سارة العيسوي
١٠٩٦	٩٩-١٠-٠٩	الاهرام	المنافذ الحدودية .. ضخرة تتخطم عندها موجات التجارة العربية !
			احمد عصمت
			السوق العربية المشتركة
			محمود عبد العظيم
			الانار المنوقمة من تفعيل السوق العربية
			د. مصطفى الكنبري
			١٢ توصية للخبراء عن العمل الاقتصادي العربي
			بصر اكتوبر .. وآمال عربية
			عربي

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان	المجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	
ضرورة التكامل العربى قبل تطبيق اتفاقيات المشاركة الأوروبية	الاهرام	١٠٩٧	٩٩-١٠-١١
احمد عصمت			
السوق المشتركة .. حلم العرب	الجمهورية	١٠٩٩	٩٩-١٠-١٨
المطالبة بسوق عربية مشتركة لاستثمار الموارد التعدينية	الاهرام	١١٠٠	٩٩-١١-٠١
محمد عبد الرشيد			
برنامج تيعبضى لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١٠١	٩٩-١١-٠١
محمد مبروك			
المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادى العربى	الاهرام المسائى	١١٠٢	٩٩-١١-٠٥
صلاح رلط			
الكيان الاقتصادى العربى	الجمهورية	١١٠٢	٩٩-١١-١٧
اقامة تكلن اقتصادى عربى لمواجهة مخاطر الجات	الاهالى	١١٠٤	٩٩-١١-١٧
مؤتمر الاكاديمية العربية بكرم اليوم عصمت عبد المجيد	الاهرام	١١٠٥	٩٩-١١-٢٩
عادل دندراوي			
اولياء العربيه الصالحون	روزاليوسف	١١٠٦	٩٩-١٢-٠٤
كرم حبر			
تطبيق احكام السوق العربية المشتركة فى اول يناير المقبل	السياسة	١١١٠	٩٩-١٢-٠٨
هل بنجح د. جوبلى فى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العرب	الاحرار	١١١١	٩٩-١٢-٠٩
رمضان عبد العال			
الجنزورى يحدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة عبر مناطق حرة للتجارة	السياسة	١١١٢	٩٩-١٢-١١
أ.ف.ب.			
التعريفه الخليجية وراء انسحاب الامارات من مجلس الوحدة الاقتصادية	الاهرام الاقتصادى	١١١٤	٩٩-١٢-١٤
محمد عر الدين			
صناعة المعارض تخدم السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١١٦	٩٩-١٢-٢١
منطقة التجارة الحرة هى السباج الواقعى للامن الاقتصادى	الاهرام	١١١٧	٠٠-٠١-٠٣
السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١١٨	٠٠-٠١-١٢
عبد مياشر			

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)
السوق المشتركة .. امنية عربية	الجمهورية	١١١٩ ٠٠٠٠١-١٧		
٧ دول تقدر خفض الجمارك بنسبة ١٠%	إيمان مصطفى	الاهرام	١١٢٠ ٠٠٠٠١-١٨		
ادراج تجارة الخدمات فى الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة	وفاء البرادعى	الاهرام	١١٢١ ٠٠٠٠١-٢٧		
لجنة المفاوضات التجارية العربية تبدأ أعمالها غدا بالقاهرة	محمد مبروك	الاهرام	١١٢٢ ٠٠٠٠١-٣١		
مؤتمر بابو ظبى يطالب بادراج تجارة الخدمات فى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	إيمان مصطفى	الاهرام	١١٢٣ ٠٠٠٠٢-٠١		
وزراء الاقتصاد العرب يناقشون الارباء المقبل	نصر زعلوك	الاهرام	١١٢٤ ٠٠٠٠٢-٠٣		
مراجعة شاملة لاليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية	عماد السويفى	الاحرار	١١٢٥ ٠٠٠٠٢-٠٥		
صندوق النقد العربى يطالب بالوضوح عند فرض الرسوم والضرائب	اميمة كمال	اختبار اليوم	١١٢٦ ٠٠٠٠٢-٠٥		
الارباء .. اجتماع وزراء الاقتصاد العرب لمتابعة البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية	الوفد	١١٢٧ ٠٠٠٠٢-٠٦		
المجلس الاقتصادى العربى يبحث تنفيذ منطقة التجارة الحرة	عماد السويفى	الاحرار	١١٢٨ ٠٠٠٠٢-٠٨		
١٥ دولة تطبق حاليا اجراءات منطقة التجارة العربية الحرة	نصر زعلوك	الاهرام	١١٢٩ ٠٠٠٠٢-٠٨		
وزراء الاقتصاد والتجارة العرب يبحثون اليوم فى القاهرة	نصر زعلوك	الاهرام	١١٣٠ ٠٠٠٠٢-٠٩		
بدء دراسة ائتمار اتحاد جمركى بين الدول العربية وبحث تحرير تجارة الخدمات	عماد السويفى	الاحرار	١١٣١ ٠٠٠٠٢-١١		
التجارة العربية البينية ما زالت هامشية والامال معقودة على المنطقة الحرة	الاهرام	١١٣٢ ٠٠٠٠٢-١٤		
ابوابنا المفتوحة	الجمهورية	١١٣٤ ٠٠٠٠٢-١٨		
السوق العربية المشتركة ..	احمد يوسف	الجمهورية	١١٣٥ ٠٠٠٠٢-٠٧		

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)		
العنوان			
المطالبة بقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية	الاهرام	١١٣٦	٠٠-٠٤-٠٢
الخبراء يحذرون من مخاطر العولمة ويؤكدون على أهمية التكامل العربى	الاحرار	١١٣٨	٠٠-٠٤-٠٢
محمى الدين سعيد			
هل نسقط مع الحواجز الجمركية	الاهرام	١١٣٩	٠٠-٠٤-٠٧
المطالبة بادراج الخدمات المصرفية ضمن برنامج منطقة التجارة العربية الحرة	الاهرام	١١٤٢	٠٠-٠٤-٠١
عاطف صقر			
تأكيد دور الحركة التعاونية فى اقامة السوق العربية	الاهرام	١١٤٤	٠٠-٠٤-١٦
عبد الوهاب حامد			
ولى عهد دوى يؤكد أهمية اقامة السق العربية المشتركة	الاهرام	١١٤٥	٠٠-٠٤-٢٥
الاسرى الكويتيون لدى العراق .. عقبة امام التضامن العربى	الاحرار	١١٤٦	٠٠-٠٤-٢٧
صالح شلهبى			
التكتل الاقتصادى العربى .. خيار مصلحة لكل قطر	الاهرام	١١٤٧	٠٠-٠٤-٢٨
محمد حبريل			
لماذا تأخر قطار السوق العربية المشتركة ؟	الاهرام	١١٥٠	٠٠-٠٤-٢٩
نهادى البرتقالى			
اهمية قيام السوق العربية المشتركة	الوفد	١١٥١	٠٠-٠٥-٠٥
محمود غلاب			
بعض الدول العربية تمتنع عن تنفيذ قرارات العمل العربى المشترك	الاحرار	١١٥٢	٠٠-٠٥-٠٦
احمد سيد			
دراسة اقتصادية تحدد المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة	العالم اليوم	١١٥٦	٠٠-٠٥-٠٧
مصطفى خلاف			
السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية	الاهرام	١١٥٨	٠٠-٠٥-٠٧
احمد البطريق			
الاسراع فى اقامة السوق لمواجهة التكتلات العالمية	الاحرار	١١٦٠	٠٠-٠٥-٠٨
زايد على سعيد			
خط دفاع اول .. لمواجهة اتفاقية التجارة العالمية	الجمهورية	١١٦٢	٠٠-٠٥-٠٨
الاعضاء يطالبون بنيل الخلافات والغاء تأشيرات السفر بين الدول العربية	الوفد	١١٦٥	٠٠-٠٥-٠٨
محمود غلاب			

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٦ السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)
وزير الخارجية المصري : التوصل الى سوق عربية مشتركة حالاً امر صعب	الحياة	١١٦٦ ٠٠٠٠٥-٠٨	حابر القرموطي
خطوة اساسية نحو السوق المشتركة ومواجهة تحدى العولمة	القبس	١١٦٧ ٠٠٠٠٥-٠٨
٢٥٠ مستثمر عربياً بظالبون بسلسلة اندماجات وطنية وقومية	العالم اليوم	١١٦٩ ٠٠٠٠٥-٠٩	عزة نصر
تعزيز التكامل وصولاً الى السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١٧١ ٠٠٠٠٥-٠٩	عصام عبد الكريم
اعلان الكويت للعمل للاقتصادى العربى المشترك	العالم اليوم	١١٧٢ ٠٠٠٠٥-٠٩
ابراهيم : ٧ دول عربية كبرى بذات	الانباء	١١٧٢ ٠٠٠٠٥-١١	ناهد أمام
السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة	الاهرام	١١٧٥ ٠٠٠٠٥-١١	احمد يوسف الفرعى
٢٢ دولة عربية و ٢ الاف رجل اعمال	الحياة	١١٧٦ ٠٠٠٠٥-١٤	محمد البامى
سوق عربية مشتركة بدون اللزائم	الاخبار	١١٧٧ ٠٠٠٠٦-٠٢	سينوت حليم دوس
تصميم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .. لضمان نجاحها ؟	الحياة	١١٧٨ ٠٠٠٠٦-٠٢	رغيد الصالح
المبطقة الحرة افضل طريقة للتكامل الاقتصادى العربى	الاتحاد	١١٨٠ ٠٠٠٠٦-٠٤	علاء العربى
السوق العربية المشتركة هل تخرج من البلق المظلم ؟	العالم اليوم	١١٨٢ ٠٠٠٠٦-٠٧	على مبر
متغائل ناحاء السوق العربية المشتركة .. تنمية التجارة البينية	الجمهورية	١١٨٢ ٠٠٠٠٦-٠٧
٥٥% نسبة تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية	العالم اليوم	١١٨٥ ٠٠٠٠٦-١١	هنا عبد الله
دور جديد للمجلس فى ظل التحولات للاقتصاد الحر	الاهرام	١١٨٦ ٠٠٠٠٦-١٢
معدل النمو للدول العربية يتراوح	العالم اليوم	١١٨٨ ٠٠٠٠٦-١٢	خلاف محفوظ

المجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	الغنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١١٩١	٢٤-٦-٢٠٠٠	السعى لعودة الامارات والكويت وانضمام دول المغرب العربي للمجلس هشام حاد	الاجرار
١١٩٥	٢٠-٦-٢٠٠٠	المطبعة العربية الحرة خطوة لاقامة السوق المشتركة	الأنباء
١٢٠٤	٢١-٧-٢٠٠٠	نعم .. مبارك على حق .. السوق المشتركة هي الامل	الجمهورية
١٢٠٥	٠٥-٨-٢٠٠٠	دعوة لقمة اقتصادية عربية	الشرق الاوسط
١٢٠٧	١٢-٨-٢٠٠٠	مصر تنجمل العبء الاكبر في تحقيق حلم السوق العربية	الاهرام المسائي
١٥٠٢	١٢-٨-٩٩	٦ دول عربية تنضم للسوق المشتركة	الاهرام المسائي



مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبحث موقف المصالح التجارية العربية

■ القاهرة، ١ ش ١ يبحث مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعات الدورة ١٩١ للمجلس التي تعقد على المستوى الوزاري اليوم برئاسة فلسطين بئربر حسن إبراهيم الأمين العام للمجلس في شأن تطورات بحث القرار التنفيذي للسوق العربية المشتركة في إطار جهود الاتحاد البرلماني العربي والاتفاقات والأنظمة التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية.

كما يتم من خلال هذا التقرير بحث اتفاقية السوق العربية المشتركة في ضوء قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية الفات وموقف المصالح التجارية في ظل انعكاسات العولة والمنظمات العالمية للتجارة وموقف المصالح التجارية العربية في إطار التطورات ومفاوضات وانطلاقات المشاركة المتوسطة الأوروبية. وصرح حسن إبراهيم بأن التقرير يبين أنه على الرغم من أن التجارة العربية الأوروبية تأتي من منافع كثيرة للطرفين العربي والأوروبي إلا أنه يطالب عليها عدم التكاثر واختلال التوازن وتدل على ذلك مؤشرات كثيرة لدول العربية تعتمد اعتمادا شديدا على الاتحاد الأوروبي في مبادلاتها التجارية حيث استغلر الاتحاد خلال الأعوام ١٩٨٩/٩٥ بنسبة 32 في المئة من المتوسط من إجمالي صادراتها ونسبة 41 في المئة من إجمالي وارداتها.

وقال حسن إبراهيم أن الاتحاد الأوروبي بذلك يحتل المركز الأول بين الشركاء التجاريين لدول العربية تاركا خلفه كل من اليابان والولايات المتحدة مشيرا إلى أن حصة دول العربية من إجمالي الصادرات والواردات الأوروبية لم تزد في عام ١٩٩٥ عن نسبة 3 في المئة وقال إن التجارة الأوروبية قد انقلبت من فائض لصالح لدول الأوروبية قارب قيمته 4١ بليون دولار عام ١٩٨١ إلى عجز متزايد من نحو 5 بلايين دولار عام ١٩٨3 إلى أكثر من 15 بليون دولار عام ١٩٩٥. وقال إن نسبة حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت تباعا من عام ١٩٩4 إلى عام ١٩٩6 ثم عاوت الارتفاع عام ١٩٩7 رغم استمرار ارتفاع القيمة المطلقة لها بما حصته من الواردات العربية فقد واصلت الارتفاع بالقيمة والنسبة مما تباعا من عام ١٩٩4 إلى ١٩٩7. وأضاف أن المجلس الوزاري سيبحث السمات والاتجاهات الرئيسية للتجارة العربية السبينية ودور التجارة العربية كمحفز لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بالإضافة إلى عرض نتائج اجتماعات وتوصيات لجنة التنفيذ والتابعة الخاصة بالسوق العربية المشتركة والتي عقدت اجتماعاتها في الفترة من منتصف شهر مايو الماضي.



المصدر: **الأخبار**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٦
مجلس الشعب خلال مناقشة السوق العربية المشتركة

إبعاد التكامل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية توحيد الأنظمة الجمركية العربية ومزايا الاستثمار والاعفاءات الضريبية الموافقة على تعديل قانون نقابة الفنانين التشكيليين

١ وافق مجلس الشعب في جلسته أمس برئاسة د. فتحي سرور على تقرير لجنة متابعة السوق العربية المشتركة بشأن دفع وتفعيل خطوات هذه السوق وما تم من إنجاز. وأكد التقرير ضرورة عقد قمة عربية في أسرع وقت تخصص لهذا الغرض. أما السوق العربية المشتركة وأهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق التي تشكلت مرجعية للعمل الاقتصادي العربي. وبما أن المبررات العربية إلى الإسراع في التصديق على الاتفاقيات للتشجيع أو المتابعة بين الدول العربية وصورة عملية التكامل الاقتصادي العربي على كل

التشكيليين ليسوا أعضاء، استكملوا بالرقم من العمل الفني الذي يقومون به وتحدث بعد ذلك عدد من الأعضاء بالحضور وأعلنوا تأييدهم له. ولكنهم تأخيرهم لأن التشكيلي والفنانين عليه. خاصة أن الفنانين ليسوا من أول فنان

تشكيلي في العالم
ثم وافق المجلس على مشروع
السوق العربية

والتكامل الجسدي بعد ذلك. لتناقض تقرير اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس لتابعة خطوات السوق العربية المشتركة برئاسة د. عبد الأحد جلال الدين. أكد التقرير أهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق العربية التي تشكل المرجعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك. وبما أن التقرير يبرهن أن العربية إلى الإسراع بالتصديق على الاتفاقيات التي توقع من قبل العربية سواء الثنائية أو الجماعية. وأكد أهمية وضع القواعد والضوابط لاكتساب صفة العضوية في القارية الوحدة الاقتصادية العربية وأن يكمل العمل الاقتصادي المشترك الأصل والقاعدة والخطى. نحو سوق عربية مشتركة. كما أشار التقرير إلى ضرورة تصديق عملية التكامل الاقتصادي العربي في كل مجالات وعلى كل مستويات وإيجادها من الخلافات السياسية العربية مع ضرورة توافر الدعم الحكومي الشامل لدفع مشروع السوق العربية المشتركة من خلال لجانها الشعبية في مؤازرة واتخاذ العمل

التكامل الاقتصادي العربي
حديث الثواب

وقد تحدث لعمد البيزيد ممثل الأغلبية فقال إن سياسة الرئيس مبارك تؤكد الأول في تحقيق الفتح اللغوي. وأشار إلى أن الزيارات التبادلية للأجانب المشتركة من خلالها تسهيل إقامة لسوق أما الدعوة لبدء قمة عربية فقد لا ترقى إلى حدود ما نقله من أهداف. وقال البيزيد أننا نؤيد ودعم السياسة التي يسمها الرئيس حسني مبارك.

مجالته ومستوياتها وإيجادها من الخلافات السياسية وأوصى برئاسة إنشاء مؤسسة تعزل عربية ويوضح أبعاد المنها القضاء على عمليات التآلف والغش والتزوير والانتهاك الجمركية ومزايا الاستثمار والأعطيات الجمركية. وأكد النواب تأييدهم لسياسة الرئيس مبارك بشأن السوق المشتركة وأشاروا إلى أن تبني د. سرور، دعمه هذا الاتجاه يعني ضرورة توثيق التحرك العربي مع التحرك الرسمي ودباب النزول الأمثل العربي بدعم فكرة السوق وتطبيقها بصورة إيجابية أمام الجماهير. كما أكدوا أن السوق المشتركة صورة من صور الأمل والتقدم العربي ووافق المجلس على مشروع قانون يتمثل قانون نقابة الفنانين التشكيليين

تفاصيل الجلسة

في بداية الجلسة وافق المجلس على التعديل الرابع لاتفاقية معاهدة مشروع المدن الثاني بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ثم وافق المجلس مشروع قانون تعديل أحكام نقابة الفنانين التشكيليين. وحسب المشروع على قيام نقابة الفنانين التشكيليين بأعداد سجل خاص لجميع

الفنانين بحسب تخصصاتهم بقيد به من تترافق فيه القدر والقيمة أن يكون قد مارس المهنة لمدة خمس عشرة عاماً بعد حصوله على إجازة من المهنة أو كليات أو المعاهد أو الكليات المتخصصة في ذلك أو حاصل على درجة الدكتوراه أو مارس المهنة فعلاً مدة خمس سنوات على الأقل بعد حصوله عليها كما تضمن المشروع جواز الاستعانة بالفنانين التشكيليين للتوثيق بهذا السجل كدواء، استشاريين أو أعضاء لجان تقييم الفنون الجميلة والتطبيق والتدريب لإيجاد الرأي في الأمور الفنية التي تبرز في نطاق تخصصاتهم على أن تكون رسومهم الفنية في السجل بما لا يعاين حسناتها. أقرع فاروق حسني وزير الثقافة إن المشروع يهدف إلى إعداد سجل خاص بالفنانين للفنانين التشكيليين وحسب تخصصاتهم. وقال أن الفنانين

تابع الجلسة:
عمرو الخياط
رفعت رشاد

وقال سامح علوان إن السوق العربية هي صورة من صورة العمل العربي الذي تشهده جميعاً. ويتفق هذا الرأي لأن يكون رأياً من داخلنا. وأكد أن السوق المشتركة هي أهم صورة من صور الوحدة العربية التي نالت بها مصر. وأشار إلى أن قبل الأندلسية ترحلت رغم تارخى معالجتها. لكن الديمقراطية ساعدتها على إشاعة الحرية. وأجاب بتوجيه الشكر باسمية هذه المشاريع وبالخدمات والفنانين والمصلحات. وأكد الدكتور محمد عبد الله أن الإرادة السياسية موجودة ولكن الجهد التشريعي يحتاج إلى البات كثيرة وتتمسك الامور بدقة للتطبيق كما تحتاج إلى سلطة للتكريم بين الدول العربية. وتحدث عدد من النواب. ووافقت الجلسة لتفقد مساء غد.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٦/٤

قد تشمل اقامة صناديق تعويضية

اتحاد الغرف يبحث آليات التعويض عن الآثار السلبية للتوسع في التجارة البيئية العربية

أبو ظبي - مكتب البيان:

تلتق الدوائر الاقتصادية وغرف التجارة بالدولة نص تقرير لجنة السوق العربية المشتركة والذي تم إقراره من الدورة السادسة المؤتمر للعمل العربي مؤخرًا ويتضمن من بين أمور أخرى تسويق الجهود لاحتلال بيوم الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والوالس في 19 فبراير باعتباره يومًا قوميًا لدعم الاقتصاد العربي.

وطب عبد الله سلطان الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة بالمولة لغرف الأعضاء حيث منسحبها لتقديم عروض تخفيضات استثنائية على أسعار السلع العربية وعلى تكاليف نقل السلع والمواد الخام العرب لمدة لا تقل عن عشرة أيام خلال فترات من كل عام بهذه المناسبة، وإعلام اتحاد الغرف بأنه آثار سلبية قد يتعرض لها المنتجون والمعامل نتيجة التوسع في التجارة البيئية العربية لدراسة الآليات المناسبة لمعالجتها، مثل الصناديق التعويضية أو غيرها من الآليات.

ضرورة السوق المشتركة

وتؤكد لجنة السوق العربية المشتركة في تقريرها على أن قيام سوق عربية مشتركة أصبح يمثل ضرورة لا خيارًا وأن هذا الطرح

لا يستجيب فقط لما يتيح للعرب من مكوّنات مشتركة أكثر من أي مجموعة أخرى من شعوب العالم وولد تلك طموحات مشتركة والقرار بالمصير الواحد، بل تشعدي ضرورات قيام السوق العربية المشتركة تلك الاعتبارات لتحل استجابة إيجابية بصورة تنظيم العالم الجديدة والقواعد الجديدة التي تحكم التبادل بين أجزائه. وأبرز هذه التطورات سمات العولمة الجديدة واتفاقية مراكش للجات، والتزعة بين دول العالم للتكامل وتحديات مسيرة السلام في المنطقة وتوابعها.

وتذكر اللجنة بأنه من بين سمات العولمة الاعتماد المتبادل في مراحل الاستثمار والتجارة المختلفة وقيام دور للشركات متعددة الجنسيات، وتعاظم دور التكتلات الاقتصادية وأصبح من المؤكد أن الانسجام الاقتصادي في إطار ككل شيء يكون إيجابيًا وفعالًا. وتشير اللجنة إلى أن اتفاقية مراكش للجات يسعها للتحرير المتبادل التجاري وتوسع مجالات

التبادل التي تحكمها من زعامة وخضعت وملكية فكرية وغيرها، ومنعها لصعود الدعم الحكومي لانتاج وللمعاملات التجارية كالتكامل دون تعميم لها على دول العالم وكذلك الغامض للرسم غير الجرمية على الواردات وتقليد

هذه الرسوم الجرمية نفسها حسب تخرج مبرمج وكل هذه الإجراءات تضعف من المواقف الشنفاشي للمنتجات العربية، غير أن نفس الانحائية اجازت استثناء التكتلات الاقتصادية من بعض القيود عند التبادل بين أعضاء التكتل الواحد إذا كانت ترتيبات التكتل لا تتجاوز عشر سنوات.

وترى اللجنة في هذا الاستثناء فرصة هامة لدعم الاقتصادات العربية يستوجب ضرورة التكتل في صورة سوق عربية مشتركة. وتلاحظ اللجنة أن البلدان العربية تتأثر سلبًا وإيجابًا بالتكتلات الاقتصادية القريبة منها وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، ولتحقيق تعاون إيجابي وشراكة عامة مثمرة يتحتم مرة أخرى إنجاز التكتل الاقتصادي العربي بصورة ملموسة وسريعة.

وتذكر اللجنة بأن التبعات الاقتصادية سيرة السلام في المنطقة سوف تكون سلبية على التصالحات البلدان العربية إذا لم تولج في إطار تسويق فعال وتكامل مخطط بين بلدان العربية.

وتدرك اللجنة أسباب تعثر قيام السوق العربية المشتركة حتى الآن، وتقر بأن تلك الأسباب من تلك الأسباب وذلك لإتاحة المنهج الاقتصادية العربية للتكامل، واعتماد برامج جادة لاصلاح الاقتصادي فيها، وجهود توثيق الأوضاع الاقتصادية مع شروط



البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٦/٤

النشر في الصحف والمعلومات

المضمومة من المنظمة المحلية للتجارة ومع ذلك فهي تشدد على ما يلي:

أ- ضرورة وجود واستمرار فاعل لإدارة سياسية تعمل على إنتاج المشروع العربي المشترك.

ب- أهمية التنسيق بين مشاريع التنمية في البلدان العربية بهدف زيادة عناصر التكامل في الاقتصادي العربية، والاستفادة من الخبرة التنموية للإنتاج وحجم السوق.

ج- العناية بالتكاسف والمخارم من جراء توسيع التكامل في المرحلة الأولى، وبدراسة إمكانية قيام صناديق تمويلية سواء بتجربة السوق الأوروبية المشتركة في هذا المجال.

د- الاهتمام بإيجاد حلول لمشاكل العمور، والتقليل لتسجيل الأسماء المحلية والاعتبارات الاقتصادية.

هـ- تقديم تسهيلات لحركة الأشخاص بما لا يمس الأمن العام والصحة العامة وتقديم ميزات إضافية في هذه الحركة للأغنياء الاقتصاديين العرب لتطعيمهم على مزيد من التعاون الاقتصادي، ولتعزيز الجسدية في هذا الخصوص، بأن اتفاقية مراكز لجأت تسمح لدول المداخل في الاتفاقات لتكامل أسواق العمل فيما بينها بشرط إعطاء رعاه في هذه الدول من تصاريح العمل والأقامة.

وبإيجاد هذه التوجهات العامة نظر اللجنة بأن أنشطة العمل العربية وأطراف الإنتاج فيها دوراً أساسياً محيزاً لإنتاج برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبينما السوق العربية المشتركة على أسس متينة وهو دور يتجاوز التصريحات الفنية لبعض ترتيبات التبادل التجاري العربي بل يتعداه إلى نشر الوعي بهذا المشروع العربي، ودراسة ضغط إيجابي للإلتزام بالتأقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي وتفعيل برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتقليل الجسدية بتوصيات

محددة في هذا المجال.

التوصيات

وتضمنت توصيات اللجنة ما يلي:

١- نشر الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي العربي، وتفعيله في ضوء الطروح العربي والمستجدات

الدولية والأقليمية والوصول بهذا الجهد لجميع شرائح المجتمع التي تعنى بها التفتايات الحمائية وأصحاب العمل، وكأجراء عملي يعين أفراد:

أ- إصاح التعريف بمنطقة التجارة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة في جميع مناهج الثقافة العمالية المحلية في البلدان العربية والمنطقة من قبل النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل والأطراف الأخرى المعنية، ودعوة مكتب العمل العربي لإقتراح مناهج موحدة توائم مستويات مختلفة من التفقيف المحلي والتدريب العون لتفقيتها وتطويرها.

ب- اختيار يوم الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويوافق 19 فبراير يوماً قومياً لدعم مسيرة التعاون الاقتصادي العربي وبرامجه ويسند هذا الجهد وسائل الإعلام والاتصال المطرية والعربية بما في ذلك الفضائيات العربية، كما تقدم خلال هذا اليوم المدارس الإعدادية والثانوية والكليات والمعاهد الجامعية ومؤسسات التدريب شرجاً لتعاضد أهمية هذا المشروع العربي كما تقدم مصطلحات توضيحية في مواقع الإنتاج وفي ناس اليوم تقوم المنظمات الأهلية خاصة منها جمعيات المستهلكين بجثود توعية تشجيعاً لاستهلاك الإنتاج العربي.

ج- وضع وتفعيل خطط للاتصال والإعلام بين الجهات المعنية بين الدول العربية من أجل التعرف بمنجات مختلف البلدان العربية والترويج لها من خلال أجهزة الإعلام والمعارض وإية وسائل أخرى.

د- تقوم منظمات الاتحادات النقابية وتنظيمات أصحاب العمل بجهد مشترك أو منفرد لتوعية بشروية التعاون الاقتصادي العربي وأهمية تشجيع الإنتاج العربي وتبنيه وضرورة تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية.

هـ- تقوم الاتحادات المهنية والشوعية المعنية بالنقل وكذلك أصحاب العمل في نفس المجال بتقديم تخفيضات استغفائية في تكاليف نقل السلع العربية والمواطنين العرب عبر الحدود العربية لمدة عشرة أيام خلال شهر فبراير بمناسبة هذا اليوم مع

الاستفادة بتجربة بحض البلدان العربية في تنظيم شهر للتسوق.

٢- دعوة أطراف الإنتاج لبحث جهود مكثفة لوضع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 موضع التطبيق العملي وهي التي تمثل الأطار القانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد صادق عليها (19) دولة عربية ويسمح الإلتزام بهذه الاتفاقية بتبادل المنافع بين الموقعين عليها بأن ضرورة لتعميم مزاياها على بقية دول العالم، ولأطراف الإنتاج في البلدان المصافة على الاتفاقية دور فعال في التشجيع على الإلتزام بالبرنامج الزمني لنفاذ الاتفاقية (أما تخفيض 10. سنوياً على كفايا الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر للمائل للغرض على استيراد جميع السلع العربية ذات المنفعة العربية وتشجيع تنمية التصنيع نفسها سنوياً لمن خلالها خلال عشر سنوات).

وقد يشار جعل احتمال تضمن بعض المنتجات وأصحاب العمل من حرية التجارة العربية إلا أن أطراف

الإنتاج قادرة على الأسهام في تقديم المقترحات والحلول المناسبة. فالتجارب المماثلة تتوفر فيها الحلول ومنها الصناعات التحويلية.

كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفر فرصة للقطاع الخاص بالمساهمة بالأراء والمقترحات.

وفي هذا الأطار قد يكون من المناسب التأكيد على مشاركة أصحاب العمل والعمال في متابعة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بالسماح الرسمي لشركات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أو من يخلقه من الشقيقات في إحصاءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عند مراجعتها نصف السنوية لتتخذ برنامجاً للخطوة وذلك بجانب الاتحاد العام لحرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

٣- دعم حرية تنقل الأيدي العاملة العربية وفق ما جاء في الاتفاقية العربية بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية وحسب احتياجات البلدان المضيفة لها استعداداً لحرية التنقل في مرحلة السوق العربية المشتركة والاستفادة بمعاضمة به اتفاقية



المصدر: البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٦/٤

النشوء والخدمات الصحفية والمعلومات

مراكز للبحوث من إمكانية تقارير أسواق عمل بين البلدان الداخلة في تشكيل. وفي الوقت نفسه يكون مناسبا دراسة انعكاسات اتفاقية مراكز للبحوث في مجال الخدمات على حركة الأشخاص الطبيعيين إذ أن هذا التدخل قد يفلو من نظم الهجرة والوفاء التي درجت عليه البلدان العربية.

4- ضرورة الاهتمام العربي المشترك بشتمية الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التبادل التجاري العربي في مختلف مجالاته ومستوياته من خلال امتلاك التقنية الحديثة، والقدرة على استخدامها، والتعامل معها لتيسير التجارة البينية.

5- قيام تعاون ما بين غرف التجارة والصناعة والزراعة في

البلدان العربية لبناء قواعد معلومات تكون في خدمة تيسير التبادل التجاري العربي، وهي مهمة سوف تتطلب من هذه الغرف في مراحل مختلفة لا معلقة عند نظام اتفاقية مراكز للبحوث.

6- التشجيع على إقامة مشاريع عربية مشتركة سواء في إطار منظومة العمل العربي المشترك أو خارجها، وتشجيع المقاولات التي تنفذ في البلدان العربية الأخرى.

7- دعم شركات نقل البضائع والبينة الأساسية للنقل فيما بين البلدان العربية والسعي لآلية المعوقات للنقل فيما بينها.

8- الدعوة لزيادة المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية، وتوسيع حجمه، وتشجيع جهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتشجيع على زيادة حركة رأس المال والنسج بين البلدان العربية.

9- تبادل الدراسات والتقارير بين أجهزة التخطيط في كل بلد عربي حول خطط التنمية المستقبلية وذلك لضمان عناصر التكامل في المشاريع الاقتصادية العربية بدلا من التماثل والتوازي فيها وذلك دعما لبراز للأزاي التنموية في الإنتاج، وتأخير السوق الواسعة للمنتجات.

10- دعوة التجمعات الإقليمية العربية خاصة منها بلدان مجلس التعاون لخلق الخلية العربية واتحاد بلدان المغرب العربي للسير، كما فيما سبق أن خطط فيها من تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها. وبناء اتحاد جغري، ثم إقامة سوق مشتركة فيما بينها وذلك لأن هذه

الجهود تدعم مشروع السوق العربية المشتركة بدءا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. 11 الدعوة للتعاون بين المراكز القطرية المعنية بالموارد والمقاييس ومعايير الجودة، وذلك بهدف وضع معايير ومواصفات لنقياس الجودة موحدة عربيا، مع الاسترشاد بالمواد والمعايير المعتمدة دوليا وفي إطار بعض الاتفاقيات الاقتصادية العالمية.



المصدر: المسار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٦ / ٨

كشف عن مطالبة باراك برسالة بالتخلي عن لاءاته مبارك: ضغوط لمنعنا من انشاء السوق العربية المشتركة

ذلك وإن كان أصلاً حذراً لأنني في الحقيقة حذر في كل شيء بطبعي بمصر وشعب مصر .. وأنا بطبعي أحب التدرج والتقدم خطوة خطوة. وحول العلاقات مع إيران قال الرئيس مبارك: إن سياستي مع الحرس على إقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم ولكن بغير أن أقوم هذه العلاقة على أساس قومية وسلمية.

ولقد بدأنا نجني ثمار جدينا وعرفنا .. بدأنا نجني ثمار الإصلاح الاقتصادي ولست على استعداد لتقبل أي خطوة يمكن أن تؤدي لفساد ما أقمناه بهذه الأمور التي تتعلق بمصالح الوطن أتعامل معها بحذر شديد وحساب دقيق.

وأضاف مبارك: إنه في إيران يوجد الآن شارع يحمل اسم قائد الرئيس السادات وهو الإسلامبولي وهذا أمر غير مقبول. وسئل الرئيس عما إذا كانت ثمار جولته في الشرق الأقصى قد بدأت تظهر، وعما إذا كان الإصغاء الإسيويون نقاداً ما انتقدوا عليه .. قال الرئيس: لقد أولي الإصغاء الإسيويون الذين قُتلت برزائهم بكل ما انتقدوا عليه وبدأنا العمل معها بالفعل .. والأمور تتحرك ببطء.

وسئل الرئيس عما يريد البعث من أن انتخابات مجلس الشعب القادمة سيمسك عليها رجال الأعمال فقال: هذه معلومات غير دقيقة ومخاوف لا محل لها .. ونظني

كشف الرئيس المصري حسني مبارك عن رسالة بعث بها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب إيهود باراك طالبة بالتخلي عن لاءاته التي طرحها عقب فوزه برئاسة الوزراء. خلف بنيامين نتانياهو. وقال مبارك في حوار مع القيادات الصحفية والأعلامية المصرية الليلة قبل الماضية بمناسبة الاحتفال بعيد الأعلاميين إن باراك طمأنه بأنه يسير على خطى رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل اسحق رابين، وأنه سيؤزر القاهرة قريباً.

شروء أن تستولي الدول العربية الشروط اللازمة لإقامة هذا التجمع العربي الاقتصادي والتدري.

وطرح الرئيس في هذا الشأن اقتراحاً مبدئياً هو أن يبحث العرب مع السلع التي يستورونها بكميات ضخمة ويتلقوا فيما بينهم على إقامة مصانع لهذه السلع في أي من الدول العربية دون تعيين ليقوم هذا الإنتاج بسد حاجة الدول العربية جميعاً بحيث ينتج هذا الاقتراح على مختلف السلع لا فيه مصلحتنا جميعاً.

وقال الرئيس إن مشكل هذه الخطوات من شأنها أن تدرك الخطر الذي تتعرض له للدول العربية الآن سواء بالأغراق أو رفع الأسعار أو بفرض شروط .. ومثل هذا العمل يؤدي إلى فتح فرص عمالة للباحثين عن عمل في أي دولة عربية ويؤدي إلى إنتاج خطى احتياجات الدول العربية ويقطع أسواقاً لمنتجاتها في الخارج ويضع العالم العربي في مركز تفاوضي قوي.

وحول العلاقة مع السودان، قال مبارك: بالنسبة للسودان نحن في طريقنا لتسوية المشاكل القائمة وبالتدريج وعندي أمل أن نتج في

واعتبر مبارك أن الوقت مبكر لحكم على توالي إسرائيل تجاه عملية السلام.

وقال مبارك أنه اشترط لصران تقدم في عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية للموافقة على استضافة مؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اقترحه منتدى دافوس مؤخراً بيسويس.

وتعهد مبارك مواصلة جهوده وعمله لإقامة تجمع اقتصادي عربي كوسيلة فعالة لتوحيد كلمة العرب وقال علينا أن نركز العمل من أجل قيام سوق عربية مشتركة موضعاً أن هناك ضغوط تمارس ضدياً لمنع إقامة هذه السوق.

وأشار مبارك إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، التي تعتمد الاستيراد من الخارج. وقال إن الإنتاج العربي لا يفي حاجة أي من هذه الواردات.

وأضاف الرئيس إن إقامة السوق المشتركة أو التجميع الاقتصادي العربي هو الأولوية الجديدة للاقتصاد هو حياة الشعوب. ودعا الرئيس بهذه المناسبة إلى



المصدر: البحوث

التاريخ: ١٩٩٩/٦/٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخارج الملىء بالخطار.
وسئل عن السبب في أنه قام
بزيارات لجنوب مصر في الفترة
الآخيرة بلغت ثلاث زيارات بينما لم
يكن بزيارة واحدة لمواجهة البحري
فقال: أنا أقوم بزيارة من ثم نسيانهم
.. وقد زرت محافظات وجه بحري
ممرات عديدة و الآن نحن نعطي
الاهتمام بان نسيانهم فترة طويلة
من الزمن وهي محافظات الصعيد.
وسئل انه كان لعبد الناصر ورقة
تسمى بيان 30 مارس وكان للرئيس
السادات ورقة تسمى ورقة أكتوبر
فابن الوثيقة التي تحمل وثيقة
مبارك .. فقال مبارك: وثيقتي هي
مصر في القرن الواحد والعشرين ..
هي أن تدخل هذا القرن مؤمناً
واقربين .. وأنا لست من رجال
الوثائق والبيانات .. أنا رجل واقعي
اتعامل مع الحقائق 30 مايو الأعمال
عندى هي أهم وثيقة .. وعلى كل
حال لكل وثيقة مما أثير اليهما
ظروفا .. فبيان 30 مارس مع
الرئيس عبدالناصر كان له ظروفه
ورقة أكتوبر مع الرئيس السادات
كانت لها ظروفها.

وعقب اللقاء تفقد مبارك استوديو
(10) بالفلزيون المصري والقي
عددا من الفنانين في مقصدهم الفنان
القدير حمدي غيث وتقيب الممثلين
يوسف شعبان والفنان محمود
ياسين الذين عبروا جميعا عن
تقديرهم لاهتمام مبارك بالفن
والفنانين. - أ. ش. أ

أن الاطباء من رجال الأعمال لاتب
أن تقدم للمجلس النيابي وأن كان
البعض منهم يود ذلك.
واكد مبارك أنه لن يسمح لأي
شخص أو جماعة أن تضر بمصالح
الوطن أو تسيئه اليه فمصلحة
الوطن قبل كل شيء في محرمي
وداعني في قيادة مصر. وإن أسبح
بأن خطر يهدد مصلحة الوطن العليا
في أي مواقع أو مكان، ولعلما في
أطار القانون.

وحول زيارته إلى واشنطن قال
انه سيبحث تطورات الأوضاع
الدولية والاقتصادية مع الرئيس
كلينتون والمسؤولين الأمريكيين، أما
موضوع المونة الأمريكية فلم تند
بهذه الأهمية. لقد بدأوا بالفعل في
تخفيض المونة بواقع خمسة في
' ثلاثة سنويا .. ونحن لا نخشى هذا
التخفيض بل بالعكس هذا أمر مريح
لنا ولم يعد هناك مجال لضغط أو
أسسامة. وأضاف مبارك لم يسبق
أن تحدثت مع القيادة الأمريكية في
موضوع للمونة في أي من زياراتي
لواشنطن .. نحن نحترم مصر
وكبرياء مصر ولا نتقبل ضلحا
ولا نتخنى لأحد.

وانهى الرئيس باللائمة على
هؤلاء الذين يتهاونوا باستخدام
السلع المستوردة حتى الايس كريم،
والقول لهؤلاء أن هذا ضار بالصحة
ولا مجال للمباهاة بهذا الأمر ..
فالاييس كريم الطازج في مصر خير
واكثر أمنا من هذا المستورد من



س: الحياة

النشر والخدمات المصرفية والعمل: تاريخ: ١٠ / ٦ / ١٩٩٩

مدير اتحاد بنوك برلين ورئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في «الحياة»:

نسعى الى تمويل مشاريع كبرى في الدول العربية والسوق المشتركة ستجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمارات

□ أدى ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات إلى زيادة الصادرات الألمانية إلى البلدان العربية، وحفز ذلك عدداً من المصارف الألمانية للنشاط في هذه البلدان، وكان على رأسها بنك برلين (Berliner Bank) الذي يشكل حالياً أحد أهم المؤسسات المصرفية في اتحاد بنوك برلين «بي جي سي» (HGB).

محيطها من المناطق القبلية صناعياً بالمقارنة مع مدن غرب وجنوب ألمانيا. ومن شأن ذلك أن يميز أيضاً قدرتها على تمويل المشاريع الكبيرة في المدينة وخارجها.

● متى بدأ نشاطكم في البلدان العربية وفي أي مجال؟

● بدأنا نشاطنا هناك منذ أكثر من ٢٠ عاماً في المجال التجاري، إذ بدأنا بتسيير مصاريف الشركات الألمانية الكبرى إلى البلدان العربية عن طريق الاعتمادات وإصدار كفالات.

● ما هو دور اهتمامكم بالمنطقة العربية بشكل مبرك، مع العلم أن هناك مصارف ألمانية أكبر حجماً كانت ولا تزال بعيدة عنها.

● لاحظنا أن العديد من البلدان العربية المهمة لم تكن معروفة كما ينبغي في ألمانيا.

فبدأنا بالسفر إلى هناك برفقة تجار من برلين وخارجها، وحسب معلوماتنا فإن البنك الأول الذي بدأ بتنظيم رحلات تجارية إلى

سورية ولبنان وإيران الخليج، كما أننا نقوم منذ أعوام طويلة بتدريج وتاهيل كوادر عربية مصرفية في برلين وفرانكفورت ولندن وفجيرة، والعمرت هذه المنطقة من تعزيز موقعنا على صعيد العلاقات التجارية العربية - الألمانية.

● هل لك أن تعطينا لمحة عن اتحاد بنوك برلين؟

● يضم الاتحاد ثلاثة مصارف هي بنك برلين كمصرف تجاري وعمليات خارجية، وبنك مقاطعة برلين كمصرف توفيس والبنك البرليني الهانوفراني المخصص في مجال العقارات، ووصل رأس مال الاتحاد العام الماضي إلى ٣٦٩ بليون مارك ألماني وعدد موظفيه ١٦٩٠٠ شخص، وله فروع في لندن والألمانية والأوروبية الرئيسية، وتملك بنكية برلين نحو ٥٧ في المئة من الأسهم.

● متى أسس الاتحاد وماذا كانت الفروع لذلك؟

● تم تأسيس الاتحاد مطلع عام ١٩٩٤ كمجموعة قابضة وكمصرف استثماري بتشجيع من حكومة مقاطعة برلين باعتبارها

المالك الرئيسي للأسهم، وما بلغ إلى ذلك متطلبات الوحدة الألمانية وتحدي العقوبة الذي يجد استثماره في ظاهرة استئجار الشركات والمصارف وأزدياد حدة المنافسة بينها محلياً وعالمياً.

ومن أهم ما يهدف إليه الاتحاد تعزيز مواقع برلين كمناطق مصرفية وخدمية سيما وإنها مع

□ برلين - إبراهيم محمد

■ يتركز نشاط الاتحاد الذي يعتبر ثامن أكبر اتحاد مصرفي ألماني في المنطقة العربية على

بلدان الخليج وبلاد الشام ومصر، وله مكاتب في القاهرة وبجروت وأبو ظبي ومثلية في لثامنه ويسعى منذ أعوام عدة كغيره من

الاتحادات والمصارف الألمانية إلى توسيع أنشطته في البلدان العربية لتتجاوز التجارة إلى

التمويل والاستثمار، وتضجعه على ذلك حركة الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها البلدان

العربية والرامية إلى تجميع مساهمات الدخل وإطلاق قدرات القطاع الخاص.

■ الحياة، الفتحت الدكتور يورغن هولتس مدير الاتحاد

ومسؤول قسم الشرق الأوسط والأفريقية، وهو يتحدث العربية بطلاقة ويعرف المنطقة العربية جيداً إذ يزورها نحو ست

مرات سنوياً منذ أكثر من عقد من الزمن.



الحياة

مدر:

١٩٩٩ / ٦ / ١٠ تاريخ

المنشور والخدمات الصحفية والإعلامية

● ولكن لماذا يقتصر نشاطكم
رئيساً على المجال التجاري بشكل
رئيسي؟

- إن هدفنا لم يعد محصوراً
بالنشاط في المجال التجاري كما
كان عليه الأمر سابقاً، فمنذ أعوام
عدة نسعى للمساهمة في تمويل
العديد من المشاريع الكبرى في
المنطقة العربية، وأخص بالذكر
مشاريع البنية التحتية والنقل
والغاز، وبداناً فعلى تمويل مثل
هذه المشاريع في بلدان مثل قطر،
لكن اهتمامنا بالتمويل يرتبط
بمدى مساهمة الشركات الألامنية
في تنفيذ المشاريع المذكورة.

● مل يعني ذلك أنكم تهتمون
بالمشاريع المتوسطة والصغيرة على رغم
أهميتها؟

- بالطبع لا، فإنا شخصياً
أزور شركات متوسطة وصغيرة
الحجم خصوصاً في منطقتي
البحرين ويرانديبورغ وغيرها.

وما لاحظناه أنها بحاجة ماسة
للعلاقات التجارية جديدة خارج
شرق أوروبا التي لا تزال تشكل
مجال تعاملها الرئيسي في
الخارج، ونحن نشجعها للتعامل
مع شركاء في المنطقة العربية من
خلال تعريفها بأسواقها
واصطحاب ممثليها أثناء زيارتنا
لبلدان المنطقة، وقد لاحظنا
اهتماماً متزايداً من قبلها على
هذا الصعيد، خصوصاً بعد الأزمة
الاقتصادية الروسية.

● كيف يبدو مستقبل نشاطكم في
البلدان العربية على صر، البذ، البلم؟

- منطقة التجارة العربية الحرة
إلى إلهامه منطقة للتجارة
العربية الحرة ستكون إيجابية
بالنسبة للعلاقات الاقتصادية
العربية - العربية بشكل أساسي،
فإننا نعرف أن التجارة البينية
العربية مثلاً لا تزال ضعيفة
لغاية، وبالنسبة لنا ستكون
إلهامه المنطقة تحتاج إيجابية
بشكل غير مباشر، لأن ذلك
يسمح للبلدان العربية أكثر
جاذبية للاستثمارات، ومن شأن
ذلك أن يشجع رجال الأعمال الذين
يتعاملون معنا على تقديم المزيد

من الخدمات وعلى زيادة الإنتاج
هناك، وهذا ما سيخبر لنا المزيد
من الفرص لتمويل التجارة
والمشاريع، وسيكون قسم مهم من
هذه الأخيرة في مجال الإنتاج
الصناعي الذي سيدعم التوسع فيه
بالاعتماد على المعارف والتقنيات
الألامنية أيضاً.

● تشكروا المصارف الألامنية من أن
العرب، خصوصاً بلدان الخليج تفضل
التعامل مع المصارف الأمريكية أو
البريطانية، ما هو رأيكم بذلك؟

- هذا صحيح إلى حد
ما، فمجال الخليج في
معظمه يجذب اليوم
لغة الإنكليزية، كما أنهم
يسافرون على العموم إلى
بريطانيا وأميركا، وعليه
فإن التعامل مع المصارف
الأمريكية أو البريطانية
أسهل بالنسبة لهم، ففي
السعودية مثلاً نشط
المؤسسات المصرفية
(Joint Venture)
البريطانية والأمريكية
بشكل رئيسي من دون
مشاركة أي مصرف ألماني
حتى الآن.

● ولكن الجانب العربي،
خصوصاً السعودي، يفضل
أنكم غير مهتمين بمثل هذه
الأنشطة؟

- حقيقة كان الألمان
خلال الأنشوام للماشية
مشغولين بأنفسهم بشكل

رئيسي، ويبدو ذلك لأسباب أهمها
إعادة توحيد ألمانيا ومتطلبات
إعادة بناء الولايات الشرقية منها،
وكان من نتائج ذلك إهمال البلدان
العربية من قبل الشركات
والمصارف الألامنية، ولكن الاهتمام
بهذه البلدان يزداد بشكل ملحوظ
هذه الأيام وعلى مختلف الأصعدة،
● أما أنت متخايل بسنتقل
للملاقات الاقتصادية العربية -
الألمانية.

- أنا متفائل جداً، فمعظم
البلدان العربية تفتتح أكثر فأكثر
على الاقتصاد العالمي، وفي الكثير
منها تم إصدار قوانين استثمار

جيدة مثل قانون الاستثمار الرقم
١٠ في سورية وقوانين مشابهة
في تونس وبلدان الخليج واليمن
الخ، وهناك مناطق حرة ممتازة
في دبي (جبل علي) وممسقط
وغيرهما، ولكن النجاح مرتبط
بجسرة الجسار الألامني على
تسويق منتجاته وخدماته، فالألمان
لديهم تكنولوجيا ممتازة ولكنهم
ضعفاء في مجال الترويج قياساً

إلى الأميركيين والبريطانيين
والياپانيين، ومن أسباب ذلك أن
المؤسسات الألامنية كانت تعتمد أن
الأمر حاصل، فحصلوا أن يتم
بشكل تلقائي، وبدأت الآن تعي
أهمية ذلك، وعليها أن تعظم فقول
البيع والشراء كما فعلت مثيلاتها
اليابانية والكورية وغيرها.

● مل مذاك من شكاي مسجلة
لرجال الأعمال الألمان على مسعود
علائهم العربي؟

- نعم يشكو كثير من رجال
الأعمال الألمان من بطء سير
أعمالهم مع رجالهم العرب
ويعكس ذلك حقيقة أن رجل
الأعمال الألامني على العموم أقل
صبراً من زميله العربي، فالأول
مثلاً يسافر إلى بلد عربي لبضعة
أيام ويؤثر خمسة عناوين في
اليوم الواحد، وبذلك فهو لا يترك
الوقت الكافي للتعرف على زميله
وعلى إمكانات التعامل معه، وبعد
أن يرضى من نتيجته يتوقع أن
يحصل على النتيجة بشكل فوري،
وبالمقابل فإن العرب يحبون

التعرف على الضيف أولاً
قبل أن يتكروا بالتعامل
معه، وعليه فإن على
رجال الأعمال الألمان
المتسفر إلى البلدان
العربية بشكل متكرر
وتخصيص الوقت الكافي
للتعرف على زملائهم
العرب بشكل أفضل.

● لماذا تتردد للمصارف
الألمانية بشكل بالغ في
إعطاء قروض لرجال الأعمال
عربي؟

- تكمن المشكلة
الرئيسية على هذا
الصعيد في أن الشركات



الحياء

سدر :

المنشور والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ : ٦ / ١٩٩٩

الحريية سيما للوسطة
والمصغرة الحجم منها،
لا تعتمد تقارير مالية
مصححة من قبل مؤسسات
استشارية معروفة عالمياً.
ويعتبر الاعتماد على مثل
هذه التقارير شرطاً
لحصول هذه الشركات على ثقة
المصارف الائتمانية وقروضها.
وعليه فإن على رجال الأعمال
العرب عاجلاً أم آجلاً اتباع طرق
تصديق ك تلك المعروفة في أوروبا
 وأمريكا. وللاصف فإن الكثير منهم
لم يفكر بذلك حتى الآن.

● كيف ترى واقع ومستقبل
المصارف العربية؟

- بالنسبة لي كمصريي يعتبر
التعاون مع المصارف العربية
سهلاً جداً لأن المصارف المركزية
تراقب المصارف التجارية بشكل
معتدل. ومن ناحية أخرى فإن
العلم يشهد حركة اندماج بنكية
ومصرفية كبيرة. وهناك فرص
جيدة أمام المصارف العربية في
حال اندماجها. والاندماج ضروري
لأن المصارف العربية في غالبيتها
صغيرة وغير قادرة على
الاستمرار بمفردها. ومما
سيساعدنا على ذلك التشجيع
الذي تلقاه من قبل المصارف
المركزية التي تحاول إقناعها
بضرورة الاندماج وأهميته.



ماذا دار في اجتماعات مجلس الوزراء أمس؟ قرارات مهمة بشأن تنظيم حركة الصادرات والواردات وانشاء السوق العربية

استعراض شامل لزيارة الرئيس مبارك المرتقبة للمغرب والجزائر والشراكة المصرية، الأوروبية وإقامة المناطق الحرة

في مسانحات جادة وموقعية استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور جمال الجبوري عددا من القضايا حول القضايا الداخلية والخارجية وذلك في اجتماع استعرض قرارا الرئيس جسي مبارك لزيارة الرئيس جسي التي ستعقد في مصر والغرب خلال اجتماعات اللجنة المشتركة العليا برئاسة مبارك والممنوع. وكذلك الجهود التي يبذلها الرئيس مبارك من خلال إقامة نظام الاقتصادي عربي من خلال تجميع التكاليف التعاون المشترك بين مصر وعدد من الدول العربية.

الدكتور جمال الجبوري أشار إلى أن اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمغرب دخلت حيز التنفيذ بعد التوقيع عليها من المؤسسات التشريعية بإقليم في جات تنفيذ المشروعات المشتركة بين البلدين.

وفي نفس الإطار أشار رئيس الوزراء إلى أن الدراسات انتهت بشأن إقامة منطقة حرة معلقة بين مصر والسعودية.

بالإضافة إلى التعاون مع دول الكوميسا، بعد تهيئة الالتزام بخفض الجمارك بين الدول الأعضاء في المنطقة.

وعلى نفس التقرير استعرض المجلس نتائج الاتصالات الرئيس مبارك ومناقشة مع عدد من زعماء رؤساء الدول العربية بشأن استدامة التعاون العربي.

السيد محمود مسروق وزير الإعلام أكد في تصريحات على اجتماع المجلس أن تطويرا موعدا بالخدمة الخاص حول تطورات أزمة كوسوفا والعلاقات المصرية الأوروبية والتي في هذا الإطار مستشارا مصر في دول في لوجكا خلال أيام لتمام معاهدة بشأن تطوير العلم القرامية المصرية كما تمت مناقشة المحاور

التتالية الخاصة بتعديل السوق العربية المشتركة. وعقد القمة الخاصة بهذا الأمر وفقا للبرنامج التنفيذي الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية في مملكتها تشيخين الرئيس جسي مبارك ونشيطي ٢٠ / ١٠ من أول يناير القادم ونشيطي ٢٠ / ١٠ أخرى مع نظام ٢٠٠١ ونشيطي نسبة في عام ٢٠٠٢ مع لقاء القوي غير المصرية بالكامل في موعد لقيام يناير عام ٢٠٠٢.

وأوضح وزير الإسكان أن المجلس برئاسة الجبوري أكد حرص مصر على أن تشارك جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل الرسوم الجمركية والقوي غير الجمركية والقرار في البرنامج بالتزامن مع جميع الدول الأعضاء والسوق العربية المشتركة. وقد أصدر المجلس عدة قرارات مهمة

في الموافقة على إنشاء محطة تداول المنتجات الزراعية. وتقرر تكاليف اللحظة بمبلغ ١٧ مليون دولار.

في الموافقة على إنشاء محطة تداول المنتجات الزراعية. وتخصص محطة ٢٥ مليون متر مربع لإنتاج مياه المين السبعة التي تقل على خليج السويس.

قرار جميع قرارات والهيئات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام وقرار الأعمال بصادر المصرية العامة على الليونات عن أعمال للادارات وقطاع أو غيرها من خدمات التشغيل لغير.

وأوضح وزير الإعلام أن مجلس الوزراء وافق على ١٧ اتفاقية تضمن اتفاقية مع الأردن في مجال قنطرة السمكية. والتأمين الإداري الممثل للجان تطبيقا لقرار القانون الجبوري ومكافئة للخدمات الجبورية

التتالية مع البرلمان لتشجيع ودعم الاستثمارات للتجارة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والمنطقة التجارية.

مذكورة تشارك مع مؤلفا للتوازن للاسواق الزراعية في مصر خلال عام ٩٩٠٠ ٢٠٠٠ تحقيقا للتنمية الاقتصادية من خلال التحول الاقتصادي للسوق المستوية.

في الموافقة على خطتين متبادلين مع ليبيا بشأن تعديل القوانين التي تتيح الترخيص بين البلدين بالدرجة الثانية من مشروع توكيد مياه الصرف الصحي بالجبيل المصري. وبطابق توكيد البنك الدولي لإنشاء والتطوير بشأن خطة مشروع إنشاء محطة توكيد الكويروا من التسمي.

في الموافقة على تعديلات التي سلحت على القانون ٢٠٢٠ من مسودة منظمة الصحة العالمية بهدف زيادة أعداد أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة.

توازن بين الصادرات والواردات

من بين القرارات التي اتخذها المجلس أيضا بشأن الإجراءات المتعلقة بتنظيم حركة الصادرات والواردات.

١ - مراجعة البرامج التجارية المتعلقة بتوجيه الاستثمار نحو التكتلات التي تحتلها الأسواق الخارجية. وبلغ مسدود جودة الإنتاج مع خفض تكلفة الإنتاج وتصميم وتحديد ١٠ دول. مبلغ تصدير اليورو.

٢ - البدء في اتخاذ الإجراءات لتعديل قرارات مجلس الوزراء في استجابه المساق والقضايا بشأن الصادرات وفي خدمتها تحقيقا من الجبوري المستدامة وتحويل قنطرة شركات الجبوري للاستيراد والتصدير بالبريطانيا وإيريس إلى مراكز ومعارض ولتلك السلع المصرية دين مقابل وتكدي قرار مجلس الوزراء أيضا بشأن إقامة مشروع بلم لبيانات



المصدر: الأهرام المسبوق

التاريخ: ١٩٩٩ / ٦ / ١١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصديق باريس بالمرضى
دون مقابل وتصديق موعود الاشتراكه
رويت سياسة تطوير التمويل للمصدرين
موضح التنفيذ وشروط ميسرة
٢. عقد اجتماعات دورية علنا لعميل
زمني للمتعاملين في اعم المجموعات
السلمية ذات القائل في قائمة الفرودات
لتحديد الاحتياجات القلبية للاسواق وريط
الاستيراد والتصديق.

١. القضاء على ظاهرة التهريب بكل
الوسائل من خلال الرقابة على المنافذ
الجمركية والمناطق الحرة والتعاون بين
دوائر الجمارك والادخليه
٥. اعطاء الأولوية في التسهيلات
للشروعات الكبرى الموضى التي تنتمس
نسبة من الصادرات بسلع مصرية
كما قرر المجلس تطبيق معدل نمو
يصل إلى ٧٨.٨ إلى جانب الحفاظ على
عجز الموازنة في حدود ١/١ مع عدم
فرض أية رسوم جمركية، والقضاء
بمستلزمات دعم جميع الخدمات
الاسلمية.

واكد د. الجنزوري قدرة الاقتصاد
المصري على مواجهة جميع التحديات
والعقبات خلال المرحلة القادمة.

أشرف بدر



المصدر: السوفد

التاريخ: ١٩٨٦/٢/١٦

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق الشرق أوسطية.. حلم إسرائيلي لم يمت

مدينة مختلفة بل وجماعات ضغط، وجماعات مصالح التصالحية والاجتماعية وسياسية مختلفة فهذا دليل قوة وحياة للجمع وأكثر منه دليل عزق وخطورة على البنيان السياسي أو الاجتماعي له، وإن حدث وسقط أو صرق الجمع سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل فليس الغريب أن السبب الأساسي أن يكون هذا التمايز والأختلاف العرقي أو السياسي أو حتى التناقض بين مصالح فئات المجتمع المختلفة.. هذا على الأقل طالما ظلت الآلية الديمقراطية تعمل في هذه المجتمعات الحية وتعمل بشكل سلمي عن صراعات الفئات المختلفة من خلال صناديق الانتخاب بصورة صائفة ومعبرة بكفاءة وفعالية عن هذه الصراعات.

● ويعد هذا القول في هذا الاتهام ما شاهدته منذ شهور في قلعة الفاتية الإسرائيلية والذي شهد فيها كان حواراً مفتوحاً بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو وبين بعض أعضاء المعارضة والقطاعات الجامعية، وكان بينهم بعض من عرب إسرائيل وحاملين جنسيتها، وكان الحوار يدور في جو نظري عنيف بسبب سياسات نتانياهو وحكومته للتخصيص والعنصرية ضد بعض مناطق عرب إسرائيل من تنهوا في الخصومات وحرمان من بعض الاعتمالات المالية لهذه المناطق وامور أخرى يعاني منها هؤلاء الناس.

● للنتانياهو أن الرجل نتانياهو كان يردد ويناقش يهود هذا يرجع ضمن اسم ما يرجع إلى صندوق الانتخاب الذي يحرص عليه كل مستقلى في أي بلد يقيم امره، فهو لا يريد أن يخسر أصوات الناخبين مهما كانت وإن كان نتانياهو قد خسر كثيراً بسبب سياسته الداخلية والخارجية الماخذة في جعلها وبسبب تخلفه قواعده في كل الاتهامات رغم حرصه على التمسك.

● يطالب مناخامنا الإسرائيلي الأيسر لنوبة الديمقراطية وهي السلاح الأقوى وفي حيد في أيدي الشعوب ضد نظم حكوماتهم، وأيضا هي العامل الوحيد للتقدم وتخصر وقوة في عالم الأحياء الألفية.

في اللال السابق قمنا بالتحليل السياسي للمنطقة أيام السوق الشرق أوسطية والتعاون الإقليمي بين إسرائيل والعرب من وجهة النظر الإسرائيلية، وأيضا شروينا لهذا التحصيل الاقتصادي الإقليمي مع ذكر بعض مؤشرات القوة الاقتصادية الإسرائيلية واليوم نستكمل حديثنا في هذا الصدد.

● فإسرائيل لها وجود قوي في العالم كله من خلال مبيعات أسلحتها وتعاونها الاقتصادي أو العسكري من خلال صبايراتها أو تعاونها الاستراتيجي مع دول لها أهميتها للحورية مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو تركيا، وأيضا علاقاتها الدبلوماسية القوية سواء في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا أو بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق ومنها دول إسلامية لها مستقبل اقتصادي نظمي وأعد، ولا ينبغي أن نتصور عكس ذلك خاصة في الشرق رئاسة بنيامين نتانياهو للحكومة الإسرائيلية والذي حدث هو ابتعاد بعض أصناف إسرائيل عنها إلى حين، خاصة في أوروبا الشرقية حتى لا يطولهم قصر نظر أو محافات نتانياهو وتكاديه السياسية للشوفة.

● وأما ما يقال عن عزق للجمع الإسرائيلي بين مستعربين وعلمانيين من ناحية الفكر العفاشي، وبين يهود شرقيين سفارديم ويهود غربيين اشكنازي من ناحية الانتماء السياسي.. فهو منطق صحيح ولكن يتقصه التكملة وهي أن هذه الصراعات يستوعبها أي نظام ديمقراطي حقيقي بدون أخطار الاستقطاب أو الانقسام، هذه هي أهم صفات المجتمعات الديمقراطية في الصوام السياسية والاجتماعية للفئات والطبقات التي يزخر بها للجمع، فبالا ذلك لثبات تربة أن تدخل حلبة صراخ سياسي أو فلكلوري الأكثر فعالية والوجود الاجتماعي للذين وهذا للتعبير عن سموها والقدام والحفاظ على مصالحها، وهذا لا يعني عزق للجمع ولكن ما يعني صراعات ومناقشات شرسة تلتزم في بعض الأحيان طابعاً حاداً للاستحوذ على مناطق القوة والفكر والقدرة والنفوذ.

● وخير مثال بقوة هو الولايات المتحدة الأمريكية بما تحتويه من جماعات عرقية، والندية

عهد الجندي



الصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والاعلامات التاريخ : ١٩٩٩/٧/٢٤

في تقرير مجلس الشعب المصري:

دعوة لعقد قمة عربية تبحث

في التكامل الاقتصادي

القاهرة - خاص

■ مشروع السوق العربية المشتركة حلم يرادو العرب منذ فترة طويلة ومنذ قيامها في بداية عام 1965 إلى أن توقفت بالمر للواقع في عام 1980 ظلت السوق مقصورة على مجرد تمرير التجارة بين الدول الأعضاء وإقامة منطقة تجارة حرة عربية ولم يبعد ذلك إلى توصيد التصريفية الأميركية التي تطبقها الدول الأعضاء في تعاملها مع العالم الخارجي كأحد المتطلبات الأساسية للسوق المشتركة. وقد شكل مجلس الشعب في مصر لجنة خاصة لدراسة خطوات السوق العربية المشتركة نظارت في تقريرها إلى أن مشروع السوق العربية أذى يترتب ولم يحقق سوى اللدر الضئيل مما استهدفه حتى أصيب بالانحطاط التام في الوقت الذي حقق فيه الأوروبيون مشروعهم ووصلوا إلى المرحلة الخامسة والأخيرة في سلسة خطوات التكامل الاقتصادي التي تعتبر السوق المشتركة رابطة العقد فيها رغم أن الأوروبيين قد بدأوا مشروعهم بإبرام اتفاقية روما عام 57 في نفس التوقيت الذي وضعت فيه الدول العربية اتفاقية عام 57 للوحدة الاقتصادية العربية ركيزة السوق العربية المشتركة.

ويبدو أن نجاح الأوروبيين فيما حقق فيه العرب يرجع إلى أن الأوروبيين كانوا أكثر قدرة على إزالة العقوقات

التي اعترضت مشروعهم أولا بأول كما كانوا أكثر التزاما بتطبيق الاتفاقات التي تم إبرامها وكانت الإرادة السياسية الأوروبية أكثر وضوحا واتحادا رغم غياب لغة الوحدة والبراد الشترك والتاريخ الواحد كما كان يرجع إلى القمائل في الظروف الاقتصادية والسياسية لدول أوروبا الغربية التي كانت تأخذ جميعها بمبدأ الاقتصاد الحر وديمقراطية الحكم والاصدية الحزبية وسيادة القانون فضلا عن ذلك فقد كانت المستويات الاقتصادية للدول الأارظ في السوق قد وصلت إلى حدود متقاربة.

وأشار التقرير إلى أن ملتصق في البلدان الاقتصادية في ظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية وأمر إنشاء السوق العربية للشركة لأجل في لخل حالاته إلى مرحلة التكامل الاقتصادي لاداء والحقاقي كما يمكن القول بأن هذه الصيغة التكاملية المحدودة لا تناسب إطلاقا مع الإمكانات والظموحات والإرادة السياسية فقد تجلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية للدخل التنافلي للتكامل الاقتصادي من خلال التحرير السلمي وحرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال وممارسة النشاط الاقتصادي وباء تعثر تجربة السوق العربية على مدى 34 سنة ليبرهن على أن اعتماد مدخل تحرير التجارة بين الدول العربية من القيد أو تحرير عناصر الانتاج كان لوجوده مدخلا قاصرا

لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي منذ البداية لأن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول العربية تتمركز أساسا في تحقيق تنمية كافية لأن التكامل بين هذه الدول لا يمكن فصله عن الدور الذي يجب أن يلعبه في تحقيق هذه التنمية وفي ضمان نجاحها واستمراريتها.

وقد وضعت اللجنة رؤية مستقبلية ومبررات وإعدادا ومراياا للتكامل الاقتصادي العربي مشيرة إلى أن أهم مبررات التكامل الاقتصادي هي حاجة الاقتصادات العربية كافة لتوسيع أسواقها مع تعاطف اتجاهها وتزايد البطالة في جميع الدول العربية بسبب ضعف معدلات نمو الاستثمار والأدخار وكذلك تنوع الهيكل الانتاجي والتركيب السعني للمصادر في الدول العربية وحاجة كل الدول العربية لاستثمار رؤوس الأموال العربية في مشروعات انتاجية جيدة والاستعداد لشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية غير العربية للفرصة على الساحة وتحديد موقف موحد ومنسق الدول العربية من خلال تكثيفها الاقتصادي في إطار منظومة التجارة العالمية واتفاقية النات.

وتكتمل أهم أهداف التكامل الاقتصادي كما جاء في التقرير في رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استثمارها استنادا إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية وزيادة التضايك والارتباط بين اقتصاديات



المصدر: السياسة الكويتية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٤

الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد العرب العربي إلى الشراكة في اجتماعات لجنة الشراكة لبرلمانية للصوق العربية للشركة وهيكلها البرلمانية بصلة مراتب هو خطوة ايجابية ستسهم بقد كبير في تعميق فصلات بين هذه الدول جميعا كي تصب كلها في الهدف المشترك المتمثل في السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ودعت اللجنة وزراء الاقتصاد العرب من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في خلال زيادة ضوابط الضخم الجمركي إلى كافي للثة سلوية بدلا من ذاتي اللثة خاصة وأنه قد سبق لهم الاتفاق على قيام منطقة التكامل الاقتصادي العربي سواء من حيث الاسرار بمراحل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو بالاتفاق على الخطوات التنفيذية لاسامة اتحاد جمركي من تلك قيام الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها خلال السنوات الأولى من التنفيذ.

واكدت اللجنة على أهمية ان يكون مشروع السوق مفتوحا للدول العربية كافة ولا يتوقف أو يعطل انطلاقه بسبب عدم كوافر اجتماع عربي عليه نظرا لصعوبة تحقيق هذا الأمر على الأمل في الرحلة البرلمانية.

المنتجات الجديدة ذات المنشأ العربي في تيار التجارة العربية البيلية. لهذا كانت السوق المشتركة هي الخيار الافضل؟ سؤال طرحته اللجنة في تقريرها وابليت بان صيغة السوق العربية المشتركة هي أكثر الصيغ ملاءمة لنا لانها تتسجم مع تنوع الموارد الاقتصادية للدول العربية ولهمها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتتمشى مع تنوع هيكلها الإنتاجية ومقاطعته في مراحل التنمية والصنع الاستثمار حتى الآن ومقاطعته من مراحل التنمية والصنع والاستثمار حتى الآن وتمتص الفرصة للاسامة لزيادة وتعزيز هذا التنوع على لسم الاقتصادية سلمهم من المزايا النسبية والتنافسية ورفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات العربية والتنسيق الانتاجي والبرمجة المشتركة للقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية مما يسمح بتعزيز التنمية من خلال التكامل.

ولقد دعت اللجنة في تقريرها إلى ضرورة لواء الأثر التنموية اللازمة للتنسيق في خيول الشعارين الاقتصادي المختلفة وحشد إمكاناتها وتحقيق الاستخدام الأمثل لاجلها لخدمة الصالح الجماعي العربي دون ان يكون هناك تخالف أو تمييز للجهود وتري ان القرار الذي اخذته الاتحاد البرلماني العربي خلال مؤتمره الثامن في نواكشوط بدعوة كل من جاسمة

الانظار العربية وتقليل اعتماد الدول العربية للخطر على العالم الخارجي وتقليل الخواطر الاقتصادية بينها ورفع مستوى معيشة الإنسان العربي وتنويع هيكل الصادرات لمنع تركيزها في قطاعات معينها يمكن ان تكون عرضة للخطر وادخال الانسجام في مختلف اوجه السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية التي يمثل الدرع الرئيسي لامن القومي العربي بمفهومه الشامل.

وعرض التقرير لاهم مزايا التكامل الاقتصادي العربي مشجرا إلى أنه يؤدي لريادة تحقق التجارة العربية الحرة التي تؤدي بدورها إلى تحرير الموارد الأخرى من رؤوس أموال واستثمارات وشعومات وعمالة وكذلك تحقيق كتابات اقتصادية عربية خارجية نجيحة للتعامل العربي ككافة واحدة على الساحة الاقتصادية الدولية وتقوية المركز التنافسي العربي في علاقاته ومعاملاته مع القوى الاقتصادية الأخرى سواء في مجال الشراء أو التكنولوجيا أو الاتصال مع الشركات المتعددة الجنسيات أو مقارنة سيطرة المنظمات الدولية للتزاييد على الصعيد الاقتصادي الدولي.

كما تؤدي حركة الموارد الضررة إلى نشر المشروعات العربية المشتركة الكبرى التي تتضافر فيها عوامل الإنتاج وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة مما يتيح عنه المزيد من تفاسل المصالح العربية وطرح انواع من



المصدر: السياسة

الناشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٧ / ١

دراسة تأصيلية من جامعة دمشق تقرّر:

العرب بإمكانهم إصدار عملة موحدة اذا اقاموا سوقا عربية مشتركة

دمشق - من سمر طرأت

■ اذا كانت الدول الأوروبية قد حطقت اتحادا واصحرت عملة موحدة مع وجود فوارق لغوية وعرقية ومذهبية فيها وبينها فما بالنا نحن العرب لأنسعى إلى تحقيق ما حققته أوروبا؟ اذا لا تعتمد الدول العربية على إيجاد سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة قد تساعد على حل كثير من القضايا الاقتصادية التي تواجه كل دولة بمفردها؟

تساؤلات بدأت بها الدكتور نبذة فمأش لمسئلة التاريخ في جامعة دمشق ، مفضضا حول السند العربي الودع والره على النشاط التجاري والملاقات الدولية. استعرضت خلالها تاريخيا الظروف التي اصبر فيها العرب نقد عربيا موحدا وقلت

اذا عدنا إلى الوراء إلى دولتنا العربية الإسلامية نجد ان العرب حينما تبطل لهم الظروف عمدوا إلى إيجاد نقد عربي مودع واستعمروا في هذه العملية منذ أيام عبدالملك بن مروان 661م هجري وكان للعرب قد عرفوا قبل الاسلام الدرهم الساسانية التي حصلوا عليها في تجارتهم الخارجية مع العراق وسواحل الخليج العربي كما عرفوا النقود البيزنطية الذهبية والفضسية بمصطلح الفولقة يعرف الشام ومن المعروف انه كان بين الدولة البيزنطية والدولة الساسانية معاهدة خاصة بالعملة تقتضي بان يضرب الساسانيون نقودا من الفضة فقط ولايتخذوا عملة ذهبية سوى العملة الرومية ولايتخذت عملة بلاد الفرس الداربية هي الدرهم الفضية بينما شاعت العملة الذهبية في المناطق التي كانت تحت سيطرة البيزنطيين والتي نزع العرب بغيرهمها كمصر ومصر وبلاد العرب العربي.

ولا كانت مناجم الفضة وفيرة في الشرق وموزعة في جميع انحاء الامبراطورية الساسانية فقد مكثهم هذا عن نشأة الكثير من المراكز لسك النقود في مختلف الأراء اما الذهب فكان العملة الرئيسية للسكينة في التجارة العالية وكان يستعمل وحده الحصول على السلع من الشرق الأقصى ولهذا ومع ان مناطق الذهب كانت متميزة في مناطق متعددة في الشرق غير ان لكسيت التي كانت تندها من الذهب كانت السيلة الاتكلي لسك العملة الذهبية. كما انه لم يكن من السهل استيرادها من الخارج لان معظم مناجم الذهب الفنية كانت بين البيزنطيين ولدت ندرة الذهب ولهميته في التجارة إلى ان يستعمره الاكسرة وكان مصادره منطقة قبصر المتوسط من ازياج والينا والولد للصنوعة الايلي بسداد ثمان مائستور من الاقضية والاعشاب والصنخل من الاقاليم الهندية والدير من الهند واليمن مما كان يؤدي إلى انتقال مقدار كبير من سبلات الذهب كل علم إلى الشرق ويؤدي هذا الاستنزاف بدوره إلى عكس مالي وبما ان ايران كانت منخطة تجهيد للتجارة بما تفرسه من رسوم جمركية مالية في اوقات السلم لم يقطعها للتجارة فقط تأهيا إيان العرب في هذا كله كان له تأثير سلبي على التجارة والتجار وكان قطع للتجارة واسمها تجارة الحرير يطمعن عن عطللة عمال مصانع الحرير في كل اراء الامبراطورية البيزنطية.

تغيرت الأوضاع بعد القضاء على الدولة الساسانية ودخل سورية ومصر ثم الشمال الافريقي ضمن نطاق الدولة العربية الإسلامية فزالت الدواجر المبركية القديمة التي كانت موجودة بين الدولتين وازالت معها العقبة الرئيسية على سير التبادل عبره واصبحت مصادر الذهب والفضة في ايدي الساسانيين لكن العرب استعمروا في استعمال العملات الأجنبية حفاظا منهم على دولهم استقرار الوضع الاقتصادي الراهن ومعلوم ان العرب كانوا يختلفون على الأوضاع العامة الرامنة للذهب ولم يعمدوا للتفجير الا اذا كان للاستصلاح



النشر والتخزينات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

1999

الدراهم بالجزيرة بدران وقد تشدد ولاء العراق بأمر الوزن وجودة الدراهم شكلت الهيدروية (عمر بن هيدرو) والفلدية (أخاه بن عبد الله القسري) ولبوسية (يوسف بن عمر الشكلي) لاجود نقود بني أهية ولم يكن الخليفة العباسي للصور يقابل في الخارج من نقود بني أمية وغيرها وعندما أمر الحاج بسك الدراهم سأل فيما إذا كان القوم يعملون في ضرب الدراهم واتخذ دار ضرب وجمع فيه الدواوين فكان يضرب ألال بعا يجمع له من ألبدر وفلاصة اليوف (وهو الدرهم الذي خُط به نحاس أو غيره) والسوقية والبهرية (البهرية ما يرد التجار) كما أن الدجاج كان أول من عمل الأوران بعد أن كان الناس يأخذون الدرهم فيرون غير به وضع له سميرو اليهودي الأوران وكان الدجاج قد أراد قتله لأنه سلك نقودا على غير نسكة السلطان فالتحق عليه سميرو اقتراحا لفصل من قتله وهو وضع الأوران من وزن اللغ إلى وزن ربع فيراط وصنعها حديثا وإذا كان إيجاد درهم شرعي قد سهل أمور الجالية قلته بالتالي قد سهل العمليات التجارية في البلدان التي تتعامل بالدراهم والدينار لأن عبد الملك جعل وزن الدينار /22 فيراط وهو أقل من وزن الدينار المضروب حسب القسط البيزنطي وكان ذلك ضروريا من أجل إيجاد نسبة عادلة بين الدينار الذهبي والدراهم الفضي وزنا وقطعة ومير تعريب الدينار الذهبي والدرهم بمراتل خمسة حتى أصبح عربيا إسلاميا خالصا والدينار العربية الأموية الخاصة لا تحمل صورا للخليفة وإنما تحمل مآثورات عربية صرفة في ضمنها أليات الرافية ولا يحمل دينار عبد الملك الذي ضرب سنة 79 هـ / لا أليات الرافية على الوجهين والأطراف والأصناف أن مكان الضرب لم يتغير على الدينار الأموية على الأكثر وهذا يعني أنها كانت تضرب بمسحق في بلاد الأما.

النقش الدينار العربي والإسلامي وتلصق الدينار البيزنطي ثم طُغى عليه وكان الضرب أولا في العاصمة لحما تجوزت الدولة إلى دوليات أصبح يضرب في كل مركز من مراكز هذه الدوليات وفي الوقت نفسه الذي أمر فيه عبد الملك بتعريب

الفتنير أمر أيضا بتعريب الدواوين في الشام من الفينقية إلى العربية وتعريب أرباق البردي واستبدال الشعارات والتعبيرات المسيحية بالقبوات الإسلامية وأشك أنه أراد بذلك تحرير الدولة الإسلامية في السيطرة البيزنطية اقتصاديا ولن يقيم وحدة اقتصادية مستقلة وإذا لم يكن ممكنا اعتماد الدولة العربية في نشاطها الاقتصادية على نقد أجنبي محدود الكمية بلق من أيام الجاهلية أو يورد من بلاد العدو عن طريق التجارة وإذا كان إجراء عبد الملك بإصدار دينار عربي إسلامي قد أعطى على المدى الطويل اعظم النتائج الاقتصادية الإيجابية للشام العربي الإسلامي، فإن نتائجها البشاعة انعكست سلبا لفترة معينة على الشام ومصر لأنه

وانسجاما مع هذا أبقوا على العملة المخططة على الاستقرار الاقتصادي لكن اتساع الفتوحات ومراقبتها من تطورات خلق وضعا جديدا قاد بالضرورة إلى محاولات كثيرة لملك العملة وقتلت هذه المحاولات الكثيرة في النهاية إلى الإصلاح النقدي الكامل الذي حدث في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان. ومع أن الحداد تشير إلى أن عمر بن الخطاب ومعاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن الزبير ومصعب بن الزبير ضربوا الدراهم على الطراز الساساني على قضية إصلاح النقود وتوجيهها لمصب ضرورة لوضع حد للفسوس

والصعوبات أثناء جمع الفراج والجزيرة وعشر التجارة وإفراخ ونك إلى العملة الفضية الشائعة في الشرق كانت على عكس العملة الذهبية الموحدة بالدينار منسجم إلى ثلاث وحدات فهناك الدرهم الفارسي والدرهم الرومي للتعامل مع بيرنطة والدرهم القنبري لاسبانوس.

وكانت الجريه والفراج وعطيات الجند والاعمالات الاقتصادية في الشرق تسلم بالدراهم بينما كانت في الشام ومصر تدفع بالدينار وعندما قُسط عمر بن الخطاب الفراج في العراق مثلا قُسطه ورتا وعينا هار العسكري فكانوا يبدونه بطوريه ووزن الدرهم أربعة دواوي أي 114 فراروط لأن الخليفة يساوي مائة اثنين وحطا ويستعملون الواوي ووزنه مئثقل والمغال يساوي 4 دواوي أي 21 فيراط.

فلما ولي زياد بن أبيه طلب أداء الواوي فشق ذلك على الناس فلما كانت خلافة عبد الملك بن مروان واستتب الأمر له بعد القضاء على الحركة الربيرية أمر بضرب الدرهم السريع على وزن / أربعة عشرفيلاط.

وهناك رواية تشير إلى أن شكلة ابن مروان والحاج في العصر الأموي جاء مستندتا إلى ماخوذ منذ عهد عمر أبي بكر إلى الدراهم البارسية فحين لا أن

أوراما عسرو فيراط أو 12/ فيراط أو 10/ فجمع ذلك فبلغ 42/ فأخذ ثلثه وعده، وهكذا ضرب الدرهم السريع في عهد عبد الملك بن مروان الذي بعث ناسكه إلى الحجاج صيرها إلى اللافق لنصرب الدراهم بها وتقدم إلى الأماص أن يكتب إليه

في كل شهر بما يجمع لديهم من اللال وأن تعرب في الأقال على السكة العربية الإسلامية وأن تصبب النقود وتلقى كأن يجري التعامل بها تدريجيا وكانت مدينة القنبر تذكر على الدرهم العربي مما يدل على أن الخليفة فوض الزالة بهذه المهمة واستمر الزالة بحرب النقود حتى خلافة هشام بن عبد الملك الذي أمر / خالد بن عبد الله القسري / ولي العراق / 115/ - 121/ هـ أن يبطل السك في كل بلدة إلا واسطا وتلكات فاصل / يوسف بن عمر الشكلي سنة 121/ فلما استلحق مروان بن محمد / ضرب



المصدر: السليمان

التاريخ: ١٤٢١ / ١ / ١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إذا كان تعريب الدرهم وسك درهم عربي لم يؤد إلى ردود فعل في المشرق فما ذلك إلا لأن العرب كانوا قد قضوا على الدولة الساسانية أما لدولة البيزنطية فكانت مازالت قائمة وقد رأيت في إصدار نقد ذهبي عربي إسلامي تهديداً لاقتصادها ومكانتها السياسية وليس أدل على ذلك من أن بيزنطة على الرغم من حملات الصولف والخورثي ومن حملة العداء بينها وبين للدولة العرسية فلها لم تمنع التجارة مع الشام ومصر إلا فيما يتعلق بالذهب المستخدم في بناء السفن لأن النقص كان يعني الاعتراف بأن الشام ومصر وإليات خارجية عن نطاق الإمبراطورية البيزنطية فالعرب تركوا ممارسة التجارة البحرية في الشام ومصر إن كانوا يمارسونها سابقاً من سكان الاسكندرية أو مدن الموانئ الشامية وبقيت اللغة اليونانية لغة دواوين الخراج واحتفظت أوراق البرقي التي كان يصنعها الأقباط بالتعبير المسيحية المكتوبة باليونانية وكانت أوراق الجردى تصدر إلى بلاد الروم وناتى من قبلهم بالذخائر وبقيت العملة الذهبية الروسية العملة الأساسية للتدولة في مصر والشام وفي التجارة العالية لذلك لم يطبق كدام للقسطنطينية قوانين الملاحة الصارمة التي كانت تطبق سابقاً في عهد جستنيان الأول في القرن السادس الميلادي ضد الدولة الساسانية وأصبح للتجار لحرراً طمعا لرسل

عبدالله بن مروان للذخائر الذهبية المصرية الأولى إلى جستنيان الثاني كاتاهو لنقض جستنيان الصلح وأعلن الحرب ثم اتخذ إجراءات اقتصادية طبقها هو وخلفاؤه وذلك بالمصادرة إلى النظام التجاري السائد الذي كان متبعاً في عهد جستنيان الأول ضد الساسانيين حيث كانت طرق التجارة كلها موجهة بدقة لصلحة بيزنطة واستخدمت بيزنطة لاصطولا لدعم ذلك النظام لكي تغلق البحر المتوسط في وجه الملاحة للمنطقة من الشام ومصر إلا أن بيزنطة لم يكن باستطاعتها للتخلي عن منتجات العالم العربي وكانت التوابل وبضائع أخرى التي يتاجر بها العرب أساسية في حياتها الاقتصادية لذلك سمحت لرقا أو مراكب استغلال التجار المسلمين ، ثم استطاع العرب المسلمون السيطرة على البحر المتوسط وبنكاً ربطوا بلدان العالم الإسلامي ومناطق الشرق الأقصى تجارياً وكون ذلك قاعدة لوجدة اقتصادية امتدت من المحيط الأطلسي إلى جزر الهند الشرقية وكان من أهم مظاهر هذه الوجود استخدام الدينار الذهبي الإسلامي الذي ظل حتى آخر القرن الثاني الهجري /الثامن الميلادي لا يستخدم إلا في شمال أفريقيا ومصر والأندلس لكنه غدا في أوسط القرن الرابع الهجري /المعشر الميلاد نقداً دولياً دون منازع. وقد طرأ أزيداً لاضرابات التجارية وضخامة الصفقات مشكلة الكيفية التي يمكن بها حمل اللال

واجب ادائه للصقة والحفظ عليه فإدى ذلك لانكسار الكثير من النظم المالية والتجارية والتي انتقلت إلى أوروبا منها نظام المولات والصكوك والتي أكدت الأبحاث أن العرب هم أول من عرفها فكان رجال المصارف من أهل فارس والبيصرة يطمون المولات وكتب للاعتماد والتي يمكن أن تصرف لدى من يعملونهم أو لدى شركائهم المقيمين في كل زوايا العالم الإسلامي. كل هذا يدفعنا إلى الإدراك أن الدول العربية إذا حاولت تحقيق تحالف فيها بينها وقائمة سواها عربية مشتركة تستطيع إصدار عملة عربية موحدة للقوة كانت عاملاً من العوامل التي ساعدت على أن يصبح الدينار العربي الإسلامي دولياً دون منازع.



سدر: رجز السجدة

التنشر والخدمات الصحفية والعلامة
تاريخ: ٣ / ٧ / ١٩٩٩

السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة



التخلي عن تجسيم
الفرامل على نمط
إحداث هذا التكامل
المشهود. وأن يسمى
جديس للده فقط
بنقطة
ويعاود الإحصاء
وخاصة أن هذه
الفكرة كانت . . .

المنهج القوي الذي
سرعان ما أضحى هنا أوروبا وأمريكا
والإسباني وغيرهم. أما نحن فلا نزال نقدم
خطوة ثم نترجع خطوات وألينا يجب
إسراع الدخول للتكيف. تلك المتأرجح وأن
تكون البداية بدولتين أو ثلاث ثم سرعان
ما يزيد العدد تبعاً ■

لأنك في السوق العربية المشتركة
تتحلى للعبة متزايدة إلى أولويات السياسة
الاقتصادية خاصة في إطار ما تشهده من
متغيرات عالمية وما يصاحب ذلك من إیرام
للخلافات الاقتصادية وعلى اتفاقيات تجارية
صرح بذلك الدكتور سالم بيت المال
المعبر العام لشركة تيموويل مصر والحداد
أنه من هذا المنطلق تعد السوق العربية
المشتركة بمثابة أمر وجوبي لتحقيق
التكامل العربي في الكثير من المجالات
بدءاً بتحقيق إنتاج كمي يجمع بين كافة
المنتجات العربية ومروءا بحركة تسويق
عالمية تتحلى دولتنا من مستهلكين إلى
منتجين ولتتواءم بمتكاملة تصدير المنتج
العربي الكثير من باديان وأسواق العالم
وأكد د. سالم بيت المال على ضرورة



المصدر: البيان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٧

البيانات

مواجهة بديلة

على الرغم من تراجع الحديث عن السوق الشرق أوسطية - مع تراجع صلاية السلام إزاء الصنف الأسريالي - فإننا لا نزال نشهد محاولات مستمرة من أجل فرض مشروعات وبرامج لا تخدم مصالح دول المنطقة وذلك تحت مسميات مختلفة مثل متطلبات الوحدة والتكامل الاقتصادي والنظام الدولي الجديد وغيرها. ولاشك أن الكثير من الدول العربية قد رعت لهذه الحماولات، وهي تطالب حالياً بتسريع إقامة السوق العربية المشتركة كبدل لتلك المشروعات والبرامج.

إن وجود إقامة السوق العربية المشتركة باتت تكتسب اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضى، بل أنها ترتقي في مستوى أهميتها إلى مستوى ما تولجه الأنظار العربية من تحديات جسيمة. وعلى الرغم من أن هذه الأهمية تشمل جميع هذه الأنظار دون استثناء، إلا أن اللات النظر، وعلى غير ما يبدو في الظاهرة هذه المرة، أن هذه الأهمية تزداد وتتضاعف عند الحديث عن الدول الخليجية العربية وذلك يعود إلى جملة من المصبات والحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الحديث عن الدور للمناطق بدول المنطقة يمثل النظام الاقتصادي الدولي الجديد عالمياً ما يتم ريه - بصورة أو بأخرى - بتدفق التمويلات الخليجية التي تسهم في إقامة مختلف المشروعات المبرجة في إطار تلك السوق. لذا نستذكر هنا مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة والذي حذر بكل وضوح من هذه المسألة وعدم جنوناً، بل وخفوتها الاقتصادية. فلا يوجد هناك ما يبرر قيام رؤس الأموال الخليجية بتحويل مشروعات تنافس وتهدد الكثير من الصناعات التي إقامتها بنفسها في بلدانها. وعوضاً عن ذلك فإنه بإمكان دول المنطقة أن تتبنى استراتيجية للجهة تهدف إلى ربط تدفق تمويلاتها ومساهماتها للتنمية في الأنظار العربية بموضوع

تشجيع تصدير الكثير من السلع والخدمات للصناعة في بلدانها إلى هذه الأنظار. إن الأموال الخليجية يجب أن توجه بالدرجة الأولى إلى هذه الأشكال التخدم بصورة أكبر للتوجهات التنموية الخليجية والعربية ومن ثم هدف إقامة سوق عربية مشتركة. وبهذا المعنى فإن التكامل الاقتصادي للعربي وإقامة السوق العربية المشتركة يصبح عضماً رئيسياً في استراتيجية التنوع الاقتصادي والتنمية في دول الخليج العربية، وبالتالي أساساً حيوياً لأمنها الاجتماعي على المدى البعيد.

حسن محمد



المصدر: البليغ

التاريخ: ١٩٩٩/١١/١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة التجارة الحرة العربية بين الحلم والواقع

هل تنجح اقامة المنطقة
في مواجهة العولمة
والتكتلات الاقتصادية؟

سلطان بن سليم

هناك قوانين عقيمة يبعث الدول
العربية تعوق تحرير التجارة البينية



المصدر: البيان

للتنشر والخد: مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٩

مساعدة أمين عام الجامعة الظروف العالية مواتية جداً لاقامة السوق المشتركة

٩٩
اقامة منطقة التجارة الحرة العربية،
حلم ينتظره الكثير ان يتحول الى واقع
خاصة وان اقامتها اصبح ضرورة
نظراً لوجود كافة المقومات التي تساعد على انجاح
وجودها كما ان اقامتها تعتبر خطوة مهمة وأساسية
لاقامة السوق العربية المشتركة مستقبلاً.. ولكن يبقى
السؤال هل لدى الدول العربية قاطبة العزم والارادة
لتنفيذ هذا المشروع الحيوي؟
٦٦
في هذا التحقيق نتلمس بعض
جوانب هذا الموضوع.



النشر والخد: مات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٢

المصدر: البيان

وأضاف أن منفذا التكامل مع الدول العربية وهناك اتفاقيات جديدة في هذا الصدد لكن هناك أيضا قوانين غير جديدة يجب تعديلها في بعض الدول العربية. ويجب على هذه الدول أن تترك أن منظمة التجارة العالمية أن تفتح أسواق للعالم أمام بضائع الدول التي تخلق إيجابيات في وجه البضائع المحلية، وعلى الدول العربية أن تبدأ من الآن تغيير هذه القوانين وأن تضع جدولاً زمنياً لذلك وأن تعتبر المناطق الحرة بها بداية وأن تجرب التجارة الحرة من خلالها قبل أن تجبر على ذلك. وأشار إلى أن هناك دولا عديدة في العالم بدأت لتوفيق أوضاعها مع المتغيرات العالمية والمستطعات تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المجال مثل الهند والصين أيضاً خضعت خطوات كبيرة.

قوة الاقتصادية

ويقول الأستاذ الدكتور أحمد عبد المنصف محمود الأستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الذي أعد دراسة حول منطقة التجارة لأفريقية أن إمكانيات

الدول العربية المستقلة والكاملة تمثل قوة اقتصادية كبرى لو أحسن تجميعها في هذا المشروع الذي يمثل لهذه الدول المنفذ الوحيد للخروج من مأزق التخلف والضعف. أن هذه الإمكانيات يمكن أن تجعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحدة من أهم المناطق بالعالم أقالها. وأوضح د. أحمد عبد المنصف محمود أن من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الترسامية الجديدة مبدأ المنافسة الكاملة ومحابية الاحتكارات بكل أنواعها مع محاولة القضاء على جميع العوائق الصناعية لانساياب التجارة العالمية. ولكن في ظل تكون التكتلات الاقتصادية الجغرافية الكبرى وسيطرته الشركات المتقدمة للمخبرات على

تحقيق: عبد الفتاح فايد

ليس الهدف النهائي وإنما هي خطوة أولى وأساسية لإقامة السوق العربية المشتركة التي تتوافر جميع مقوماتها في الأخرى. والنجاح في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية يتوقف بصفة أساسية على توفر العزم لدى جميع الدول العربية على إنجاح هذا المشروع وقيامه قوياً متماسكاً. فهو الخط الأخير للدفاع الجماعي عن كل دولة من دول المنطقة ومصلحتها في وجه التكتلات الاقتصادية التي تنشأ من حول هذه المنطقة. وكذلك يتوقف بشكل أساسي على قيام تبادل تجاري نشط بين الدول العربية بعضها لبعض الآخر. وهذا التبادل التجاري يحتاج في المقام الأول إلى ربط الدول العربية فيما بينها داخلياً وربطها مع العالم بشبكة حديثة لنقل تجارتها تناسب متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

قوانين عتيقة

يقول سلمان أحمد بن سليم

رئيس ومدير عام سلطة موانئ دبي والمنطقة الحرة بجعل على التي تعتبر النموذج الأمثل للمناطق الحرة ليس فقط محلياً أو إقليمياً وإنما أصبحت تمثل مكانة عالمية مرموقة. أن منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة حلم تسعى جميعاً إلى تحقيقه. وهي ضرورية في ظل هذه التحديات وفي ظل العولمة والتطبيقات الكامل للاتفاقيات تحرير التجارة العالمية «الجات» ولوشح بين سليم أن بعض الدول العربية لديها قوانين عتيقة ولا تزال تفكر بطريقة لا تناسب ولا تستوعب المتغيرات العالمية ولا تزال تضع الحواجز والمعوقات في طريق التجارة الحرة العربية وهذا هو السبيل الرئيسي في تلخ قيام المنطقة العربية الحرة المشتركة.

وفي بدايته نقول: لقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراره رقم 1317 يوم 17 فبراير عام 97 بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير والترويج للتبادل التجاري بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية مشتركة. وجاء ذلك القرار تنفيذياً للقرار مؤخر من القمة العربية الذي عقد في القاهرة خلال شهر يونيو 1994 في هذا الشأن... ولقد بدأ برنامج عمل وجوب زمني يتم الاتفاق عليها وقد وضع برنامج العمل بحيث يبدأ التنفيذ في الأول من يناير عام 98 باعتبار الرسوم والتمرائب الجمركية السارية في كل دولة عربية مع البدء في تخفيضها تدريجياً بنسب سنوية بواقع 10% على أن تؤول كافة الرسوم والتمرائب الجمركية بإنهاء عشر سنوات من تاريخ بدء التنفيذ.

تحديات كبيرة

إن إنشاء منطقة تجارة عربية حرة مشتركة أصبح ضرورة ملحة في هذه المرحلة التي تواجه فيها الدول العربية تحديات كبيرة على المستويات الإقليمية والعالمية. أن جميع الدول العربية تواجه على المستوى الإقليمي ضغوطاً وتحديات خطيرة يمكن أن تؤدي إلى تغيير الهوية العربية وتحطيم المعتقدات والتقاليد والروابط ولا بد من إيمانها سوى أن تتحد فيما بينها. وعلى المستوى الدولي تمثل الحولة والتحرير التجاري العالمية تحدياً كبيراً يستلزم من الضروري الاستعداد بإزالة الحواجز والحدود بين الدول العربية بحيث تعمل كتلة إقليمية في مواجهة كتلة أخرى اقتصادية في أوروبا وأمريكا وغيرها. ولا شك أن جميع مقومات إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة تتوافر في المنطقة العربية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. كما أنه لا شك أيضاً أن منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة



المصدر: البيان

للتبشير والخد: مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١١/١٤

وتشكل مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافلتا) سوقاً استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على 174 مليون نسمة وبمتوسط دخل فدي حوالي ثلاثة آلاف دولار امريكي (1997) وقوة اقتصادية بديز نالها المحلي الاجمالي على 515 مليار دولار امريكي.

كما تشكل تجارتها الخارجية الجزء الاساسي من التجارة العربي الخارجية والتجارة العربية البينية حيث تزيد قيمة صادراتها على (66) مليار دولار امريكي اي حوالي 90% من اقيمة الصادرات العربية الاجمالية. وقبما وارتانها حوالي 131 مليار دولار امريكي اي حوالي 91% من قيمة الواردات العربية الاجمالية (1997). وتسيطر مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة (بافلتا) على حوالي 96% من الصادرات العربية البينية وحوالي 91% من الواردات العربية البينية.

أما الدول العربية التي لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ فهي لثماني دول عربية منها سبع دول تمثل الدول العربية الأقل نموا حسب تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وهي جيبوتي والسودان والصومال ولبنان وجزر القمر وموريتانيا واليمن. وهي دول تحتاج إلى وضع خاص لكي تتمكن من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية. أما الدولة الثامنة فهي الجزر التي تمر في مرحلة إصلاح اقتصادي.

هذا وقد أثمر التنفيذ عن تحقيق بعض الاجازات أهمها قيام الدول الاعضاء في مباتا، باباغ منافذها الجمركية بأجراء التفضيل المتدرج بنسبة 10% من الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وقد خلقت الامانة العامة للجامعة العربية بالقلع صور اجراءات تبلغ المائذ الجمركية في الدول العربية.

منطقة التجارة الحرة يلها الاتحاد الجمركي. وتحتاج كل من هذه المراحل إلى اجراءات وقرارات عديدة لتتخذها الدول العربية تبني على اتفاق بينها حول أسس وقواعد فنية معقدة. وأن نقطة البدء للصحية في طريق تحقيق هدف السوق العربية المشتركة هو ابراك الطريق بين منطق التعاون الاقتصادي بين الدول ومنطق التكامل الاقتصادي بينها. فبينما يهدف منطق التعاون إلى تحقيق مصالح مشتركة بين الدول دون أن يترتب على ذلك أساساً بأية مصلحة خاصة لأحدى الدول وتكون نتائجها محدودة لأن منطق التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي إلى تحقيق مصالح تلك الدول على الذي التوسيط والبعيد. وقد يترتب عليه في إحدى مراحله أو خطواته أن تفسخ دولة ما بمصلحة لها لفترة مؤقتة أو في مجال معين في مقابل تحقيق مصلحة اقتصادية شاملة لها بعد فترة زمنية أو من انفسطور الاقتصادي الكلي. وتؤدي نتائج التكامل إيجابيا على تعزيز اقتصاديات الدول.

14 دولة

ويؤكد عبدالرحمن السميماني ان الدول العربية دخلت عهدا جديدا في عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها بانضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبدأ تنفيذها منذ الأول من يناير 1998. وكانت استجابتها خلال السنة الأولى من التطبيق مرتفعة حيث بلغ عدد الدول العربية التي أعلنت عن انضمامها لاجراءات التنفيذ أربع عشرة دولة عربية يزيد نصيبها من التجارة العربية الخارجية عن 90% ونسبتها من لتجارة العربية البينية تصل إلى حوالي 95% حسب احصاءات عام 1997.

النشاط الاقتصادي والتجاري في العالم تكونت احتكارات القلة وأصبح من الصعب بل من المستحيل على الدول النامية دخول الاسواق العالمية الا بشروط مجففة لها خاصة وأن الدول الصناعية تحدد التكنولوجيا المتقدمة والبحث العلمي ويؤوس الأموال الطائلة. واضمال انه في فضل هذه الفاهرة ليس أمام الدول النامية والدول العربية خاصة سوى التكتل الاقتصادي في كيانات تجارية تدرى حتى تستطيع ان تنسب بعض القوة في المعاموس لدخول الاسواق العالمية وإمكان الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بشروط مقبولة لها.

مناخ مناسب

ومن حسن الطالع ان وضع العلاقات العربية حاليا من الناحية العملية افضل مما كان عليه في السنوات الماضية. هذا ما يؤكد الدكتور عبدالرحمن السميماني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية. ويضيف في دراسة أخرى ان المناخ العام ميا الآن اكثر من أي وقت لمزيد من الترابط والاعتماد المتبادل والمقصود بالمناخ هنا هو كل مكوناته المادية والمعنوية والبشرية والإدارية المؤثرة إيجابيا أو سلبيا.

كما ان هناك آليات قائمة للعمل العربي الاقتصادي على المستوى القومي والجنائي منها ليات رسمية حكومية وشبه حكومية وقساعات خاص من الهامات ومنشديات وما سواها. وهذه الآليات تتناول العلاقات الاقتصادية العربية إما بتوزيع الأنوار أو بالسوازي في مجال واحد كل حسب دوره. وتكر ان طريق السوق العربية المشتركة يمر بعدة مراحل أولها



المصدر: البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٤ للنشر والخط: مات الصحفية والمعلومات

وقد انشأت الامانة العامة للجامعة قاعدة معلومات جمركية تضم بيانات التعرف الجمركية للدول العربية الاعضاء. وقد تم اخذ بيانات عشر دول عربية هي الامارات والاردين وتونس والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت ومصر والمغرب.

وقد تم الدول تعرفتها الجمرية وفق النظام المنسق عند مستوى سنة ارقام وبعضها عند مستوى عشرة ارقام وقد حرصت الامانة العامة على تزويد كافة الدول العربية بنسخ من النظام المنسق باللغة العربية عند مستوى سنة ارقام لتسهيل تطبيق النظام المنسق لديها.

2237 مليار دولار

وتشير دراسة اركز الدراسات العربية في لندن حول منطقة التجارة العربية الحرة الى ان المساحة الكلية للدول العربية تصل الى 14.2 مليون كيلو متر مربع بما يمثل 10.2٪ من مساحة العالم. ويبلغ عدد السكان 257.5 مليون نسمة وفقاً لإحصاءات عام 1996 بما يمثل 4.4٪ من سكان العالم. ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي 2237.3 مليار دولار ويصل حجم التجارة من حيث الصادرات السلعية في نفس العام (٩6) حوالي 167.4 مليار دولار تشكل 7.3٪ من الصادرات العالمية وتبلغ قيمة الواردات السلعية 141.8 مليار دولار بنسبة 2.8٪ من الواردات العالمية. أما الصادرات العربية الاجمالية فتبلغ 13.7 مليار دولار أي حوالي 9.3٪ فقط من اجمالي تجارتها الخارجية.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٥

مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية:

بدء العمل بمنطقة التجارة العربية انعكس إيجابيا

على حركة التجارة

مشروع السيارة العربية قطع أشواط طويلة

.. وفي طريقنا لإزالة العراقيل

القاهرة - حسين عبد الهادي:

كشف المهندس طلعت بن ظافر الظافر مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أن المنظمة ستركز في المرحلة المقبلة على التعاون في مجال نقل التكنولوجيا في المنطقة العربية من خلال التعاون مع القطاع الخاص العالمي موضحاً أن العلاقة العربية السعودية ستجري مع نهاية العام الجاري جولة من المفاوضات في هذا الشأن. وأكد الظافر إن دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في يناير من العام للمضي إمام على حركة التجارة العربية السنية من السلع الصناعية متقدماً مسألة بعض الأقطار العربية في وضع المعايير والمعايير على تحرير التجارة السليمية سوله الزراعية أو الصناعية.

وشدد الظافر على توافر فرص استثمارية ضخمة في عدة مجالات في البلدان العربية يجب الترويج لها سواء في مجال التنمية الصناعية يختلف قطاعها أو للتميز مضمراً إلى أن المنظمة قامت خلال الفترة الأخيرة بإنشاء نو رصة صناعية على الإنترنت. وتحدث الظافر باستفاضة عن وضع الصناعة العربية في الجوار التالي الذي أجرته معه البيان:

• ما هي الصورة الآن بعد مرور عام على منطقة التجارة الحرة العربية وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول وما هو تأثير تحفظات بعض الدول على التحرير الكامل لبعض السلع. • منذ يناير عام 1998 بدأ العرب تفعيل مشروع المنطقة العربية الحرة الكبرى الذي تأخر تنفيذه قرابة 35 عاماً. وبعد تطبيق الاتفاقية والتزام المذاكك الجمركية العربية بتنفيذ نسبة خصم تصل إلى 7.20 على الرسوم الجمركية الحالية تسبب ذلك في نمو حجم التجارة البينية في السلع الصناعية بنسبة 7.30 والمنتجات الزراعية بنسبة 7.15. ولا شك أن طلب بعض الأقطار العربية لاستثناءات صناعية أو فنية قد أثر على نمو هذه الحركة بالشكل المطلوب إلا أنه سيؤزل بعض الية التجارة الحرة الحالية.

وقدليل على صحة ذلك هو أن مصر في السام للمضي زادت من حجم إنتاجها الصناعي على الإنتاج الزراعي ومن غير المعقول أنه لا يواجه هذه الزيادة ارتفاع في نسب التسعير الخارجي وزيادة المصروفات للتخلص من فائض الصناعة. .. إلا أنه يشير إلى أن حجم التجارة البينية العربية ما زال متواضعا إلى حد كبير مقارنة بالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

معوقات الاستثناءات

• ما هي أضرار التوسع في للمرات التي تسببها بعض الدول العربية أمام منطقة التجارة الحرة العربية. • لا شك أن التسبب سجع في الاستثناءات لتحرير السلع العربية البينية لا يقدم بأي حال منطقة التجارة الحرة التي تدخل خطوة تجاه تطبيق السوق العربية المشتركة. .. والخوف من أن تتحول المنطقة الحرة العربية إلى مجرد اتفاقيات تفضيلية ثنائية أو متعددة الأطراف. .. لأن تلك الاستثناءات في المرحلة الأولى لقط ستكون بمثابة حماية لقطاع حدوث انهيارات في بعض الصناعات وهو أمر وارد نظريا لبعض الدول التي تفتقر لفرغها ذلك.

ويضيف الظافر: بالإضافة إلى الرسوم الجمركية أمور سهل الإطفاء منها إلا أن الخطر من تواجده منطقة التجارة الحرة العربية هي للموالت التي يمكن أن تسبب في مشاكل سياسية. .. ومن جانبنا لضمان بتزويد الدول العربية بمواصفات قياسية وقواعد المنشأ للاتحاد الأوروبي اعتمدها في منطقة التجارة الحرة علماً أنه لا توجد أي دول عربية لها قواعد منشأ تفضيلية للسلع الصناعية وإن حل تلك المشكلة سهل الاستفادة بالميزة النسبية في الدول العربية وتحقيق التكامل الصناعي عبر اعتماد مبدأ التراكم لقواعد المنشأ.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٥

تقديم للقشورة إلى كل من السعودية وعصر وإلى سوريا والسودان والأردن .. كما تقدم لهم كافة البيانات التي يطلبونها لتطوير المشروعات القائمة بالفعل لديهم أو لإنشاء مشروعات جديدة أو لتعميل التطوير .. وكل ذلك الخدمات تقدم عبر الإنترنت.

جولة جديدة

• من المنتظر أن نحضروا في نوفمبر القادم الاجتماعات المرتبطة لهرات الجات في الولايات المتحدة الأمريكية .. فماداً أعيدتم لهذه الجولة الجديدة من أرواق ؟
- في ظل تأثير العولمة وتحرير التجارة العالمية ندرس حالياً بشكل مكثف أثر ذلك على مختلف الصناعات العربية علماً أن بورنا يلتصق على التخصيص الحال للمشاكل فقط والباقي تقوم به الدول العربية التي تتعامل مع المنظمة إدارياً .. علماً أن الدول العربية المنضمة إلى منظمة الجات لا تزيد عن 11 دول فقط والباقي في طريقها إلى الانضمام .. ندرس حالياً أثر توحيد مزاي الاستثمار على مختلف المشروعات وجذب الأموال إلى المنطقة العربية .. كما أننا وضعنا بين أيدي الحكومات العربية رؤيتنا في شأن حماية الملكية الفكرية الصناعية حيث نتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لإبراز خطورة تلك الاتفاقية على الصناعات العربية مثل الأدوية .

• ما هي مجالات عمل المنظمة لدراسة الظروف الرامدة والمستجدات المستقبلية في منظمة المعلومات بشأني للتوصل للمنظمة التي أصبحت حالياً منظمة واحدة بدلاً من ثلاث منظمات

عربية كانت تعمل منذ عام 1992 تضم كلا من منظمة التنمية الصناعية ومنظمة المقياس والمواصفات ومنظمة التنمية للتعبئة .. وكانت موازنة للمنظمات الثلاث نحو 18 مليون دولار وتكثفت رغم تغيرات الظروف إلى ثلاثة ملايين دولار .. وقرر المجلس الاستشاري والإجتماعي العربي أن لا يقل حجم الأضاق على المشروعات المختلفة للمنظمة عن نسبة 10 من إجمالي الميزانية وبخاصة بسيطة تكون حصة كل دولة من بين الدول الـ 21

وبعد اعتماد قواعد المنشأ الأوروبية ذات أهمية لزيادة الصادرات العربية للامتداد الأوروبي الذي يستحوذ على 80% من إجمالي تجارة العرب الخارجية. أولويات التنمية

• ما هي أولويات تنمية الصناعة العربية من وجهة نظركم ؟
- من أهم الأشياء هو إنشاء بصرصات صناعية في مختلف الأعمار العربية ومراكز معلومات مسجلة توفر كافة المعلومات والبيانات عن السلع والخدمات الوسيطة والتكليف والخاصات واستثمارات الإنتاج مثلما يوجد حالياً بصرصات لأرواق المالية العربية

للمغرب دولة متقدمة ورائدة في إيساء البصرصات الصناعية ومن المفترض أن يتم إنشاء مثل هذه البصرصات ترويجياً في كافة الأقطار العربية الأخرى وعيناً أن نطمح أن صناعات التجميع التي بدأت في بعض الأقطار العربية تتألف على توظيفها عدد من دول المنطقة بعد أن تخلصت منها البلدان بهدف حماية البيئة وفقدان ميزة نسبية سابقة لها .. والمطلوب أن تقام صناعة وطنية شاملة لا تنقل التكنولوجيا العلمية لعدم بل توظيفها وفق ما يتلاءم مع ظروف والقدرات كل بلد وحاجاته وأولوياته

• ما هي مشاكل في ظل اتجاه جديد في التصاريح للفتلة إلى المنظمة ؟
• الأعضاء الزائدين على القطاع الخاص في المنظمة (المرحلة 2) دولة الصناعة ؟
- المطلوب مزيد من التعاون والتوجه إلى القطاع الخاص لفتح قنوات اتصال وتعاون علمي .. ومن جانبنا نحرص على حضور رجال الأعمال كافة الاجتماعات والمؤتمرات التي ننظمها كما تقدم الدعوة والاستشارات التنموية إلى الشركات والمؤسسات الخاصة الصناعية لحل المشاكل التي تواجه الصناعة العربية حيث قدمنا في

خلال الفترة الماضية استشارات عديدة في مجال صناعات البلاستيك والحديد والصناعات الغذائية وصناعة الجلود .. وقد تمكننا من

الأعضاء أقل من 80 ألف دولار ومن لم لا نستطيع تلبية كافة متطلبات الدول العربية التي هي فعلاً في حاجة إليها .. ومن هنا جاءت فكرة الانفتاح على القطاع الخاص العربي لتلقيام بمشروعات مشتركة وبرسوم قليلة حتى نموض ضعف الميزانية في وقت يفرض علينا مواجهة تحديات العولمة وإعادة تنظيم الإنتاج العربي للتكيف مع مرحلة التخصصية والاستفادة من كل ذلك .

سيارة عربية

• تبت المنظمة العربية مشروع إنتاج سيارة عربية .. إلى أي السبل انتهى هذا المشروع ؟

- منذ عام 1985 دبت المنظمة مشروع إنتاج سيارة عربية بمحرك عرسي الصنع إلا أن ذلك لا يصبويات في تحديد نوعية المحرك .. وجاء هذا المشروع بناء على الاستفادة الكبرى منه حيث أنه يعتمد في الأساس على الصناعات المنجزة التي تستوعب العديد من الأيدي العاملة العربية .. وتم تنظيم مؤتمر منذ عامين وخرجنا بالعديد من التوصيات وتبحث الآن عقد الدورة الثانية للمؤتمر لبحث كيفية إنتاج سيارة عربية خاصة وإن حجم استهلاك المنظمة العربية من السيارات بكافة أنواعها المختلفة يصل إلى 3 ملايين سيارة سنوياً لا تنتج المنظمة العربية منها سوى 200 ألف سيارة تستحوذ مصر فقط على حوالي 90 ألف منها .

ومن المؤكد أن الفترة القادمة ستشهد سعياً حثيثاً وراء إنتاج السيارة العربية خاصة وأن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطاً في مجال صناعة السيارات فعلى سبيل المثال نجد أن مصر تنتج السيارات حالياً بنسب مكون محلي تصل إلى أكثر من 70 من إجمالي مكونات السيارة وهو ما يشجع على التوجه نحو إنتاج أول سيارة عربية كاملة الصنع في المستقبل القريب.



صور برنامجية



يكتبها: سامي متولى

السوق العربية المشتركة هل تصبح حقيقة؟

السلة الكاثية مال بيرة فاض للمزارع
تجاريا وأدوية للتغذية

وقال في أحد الصمودات التي تواجه
سلطة التجارة العربية الكبرى في القيد
غير المعركة التي تتم من كثر المعاد
عن غيرها عدم الشفافية والوضوح
تسببوا إلى في قوات السلع الخاصة

للقود غير المعركة لتعشر دول فقط
شملت ما يزيد على ٦٠٠ ساعة كذلك

هناك بعض الاستشادات التي تتخفا دولة معينة من جانب
وأحد بتعليقا على السلع العربية المستوردة في إطار منظمة
التجارة الحرة العربية دون الحصول على موافقة المجلس
الاقتصادي والاعتمادى ولانقص في استخدام الاستشارات
التي تنطليها بعض الدول العربية عند التخليص على السلع
العربية المستوردة بطريقة تؤدي إلى عرقلة تنفيذ البرنامج
وتعقد الجهات الانشائية وكذا الخلفيات التي تعصب لها
السلع الاستهلاكية بالإضافة في وجود التشوؤ في إطار
متأثرة وبمعية ما يضيع الكثير من الجهد، قال وفي الدول
الأخرى في الانشاد، من إعطاء لارادها من السلع الزراعية
في مواسم إنتاجها وهو ما يجرى مجموعة حرة في تنفيذ وصفا
التصدير العربية من وزارة للتحرير وهو في تنفيذ وصفا
شرايط الاعاء الجمركي.



محمد أبو العينين



د. فتحي سرور

كثير محمد أبو العينين مدير الجند
الخادعة التي شكلها مجلس الشعب لثامنة
جوانا لرواق العربية المشتركة موقعا لما
عرضه أهمية لكانا الاقتصادي العربي
لأنه، أطر أمام الجند في العالم اتجه إلى
الانكسار ولم يبق ٣٣ دول ٣٠ سنة ولأنه
أحدثت تلك التجارة العالمية بعد التكتلات
في العالم ب ٦٤ تكتلا في أمريكا الشمالية
يوجد تكتل الثالث ١ إلى أمريكا الجنوبية
ويوجد الميركسور يجمع الانكسار دول

الأمريكية ونوع الدول الآسيوية، وفي أوروبا يوجد أربعة
تكتلات رغم أن هذه الدول متعلقة وتنشط التعامل مع العالم
بشكل منفرد ولكنها تؤمن بأن التكتل يزيد من قوتها في مواجهة
الآخرين وقال أن الانكسار العالمية أصبحت توسع وتنشأ أولا
في إطار التكتل لأن الانكسار قبل أن يتم طرحها على المنظمات
الدولية وتضع هذه القضايا بالمثل الذي يخدم مصالح دول
هذا التكتل والامتناعات تشير إلى أن ٧٠ من التجارة العالمية
تتم داخل التكتلات وبالتالي فلا سبيل لزيادة الصادرات الحرة
مع اتساع التكتلات الانكسارية إلى الانكسار على نفسها إلا إقامة
تكتل اقتصادي عربي لكي ترتفع التجارة البينية العربية من ١٠
بالحا لكي تصل إلى مستواها بين دول الاتحاد الأوروبي وهي
٧٠/٨٠ أو إلى مستوى دول الإسبان والبالغ ٨٥/٨٥

وهناك مشروعات للتكتلات الانكسارية المطروحة على الدول
العربية مثل المشروع الشرق الأوسط والمشروع المتوسطي وهذه
للمشروعات سوف تكون الدول العربية خاسرا صافيا فيها إذا
شكلها بشكل منفرد، وإذا كان لا تستطيع أن تمنع قيامها خاصة
إذا ما تحلق السلام في المنطقة، فالهم هو أن نتخطا ونحن في
الكل واحد ولا يهم بعد ذلك ما ستقوم منه التكتلات الأخرى أم
لا بل على العكس قد يحقق لنا دخولها ونحن في تكتل واحد
من عدة من أهمها توسيع دائرة الشركاء، والتجارين ولأن
من الاستفادة من الدعم الذي ضمه اتفاقية الجهات بالنسبة
للتكتلات الانكسارية، حيث تمثل الاتفاقية للتكتلات الانكسارية من
شروط الانكسار مبدأ للامانة الدولية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية
وأشار محمد أبو العينين في كلمته إلى للتكتلات والصمودات
التي تعوق التكتل الاقتصادي والتي تشمل في عدم توفر
الإرادة السياسية والوقت مستويات التكتل الاقتصادي في الدول
العربية، وقابلية للتكاسب والتضخمات التكتلية من التكتل نتيجة
عدم مباليتها سببا، ويوجد اختلافات في الأنظمة الاقتصادية
العربية يصعب معها توحيد تلك التكتل الاقتصادي، والتضخم
التنمى في الهيكل الإنتاجية ومنظمة السلع المالية للتصدير،
بعد وبعد حركه كالمية في حركه رؤس الأموال والاستثمار
تتوزع من حركه التجارة للتركة في المستقبل، وصعود أصحاب
للمصالح المحلية داخل الدول الذين يبالغون بوجوه حركه
والويلون فتح الأسواق للتج من تحرير التجارة والقي سوا
من مصالحهم التكتلية.

وتعليق بعض الدول العربية لافان الثانية إلى حركه الانكسار
على الدول الجماعي، ويصعب دور للمؤسسات المشتركة للنه
ما تنفيذ للاتفاقيات وعدم وجود آليات مساعدة وفعالة لديها

مع ما يعلني ذلك من خطط جمركي يجرى في ٧٠ للدول
الأخرى من حجم التجارة العربية البينية لا يزال في حدوده
المعهود وهو ما يترك ضرورة إعادة النظر في الخدمات التي تم
لتخاض، بهدف جعلها أكثر فرة على تحقيق الاتحادات
منها، وفي هذا السياق أقر فرح إلى في التكتلات ويضع
حد أقصى لكل دولة لتقليص السلع المستوردة، وأعلن على
التكتل، بمعنى من حجم تجارتها الخارجية، بما يضر التوازن
في تحقيق السلع ووضع خطة عربية للتصدير في إطار
الاعتمادات التجارية الدولية الجارية الآن في المرافقة التجارة
العالمية صيغة مؤلف عربي معقد تجاه القضايا التجارية
الجديدة الزرع طرسميا إلى الوتر الوزاري للمنظمة والذي
سجده في ديسمبر ١٩٩٩

وقام قبل العربية بحركة مبدأ الأخذ بها ومنها بشفاعة
النشأ التراكبي وصولا لتأخذ ملبا عربية وهذا في
تتمتع تجميع العمل العربي من جهة وبلغ الكفاءة الانكسار من
جهة أخرى، وأحد من القود غير المعركة التي تمنع حركه
التجارة البينية العربية وتوفير الشفافية في الإجراءات الترتيبية
تحرير التجارة العربية
ومؤدود تمكن القطاع الخاص لكي يلعب دورا فعالا في دفع
مشروع السوق العربية المشتركة لأنه يملك أدوات الإنتاج
والربو في التعرف على فرص الاستثمار الجديدة والدول
بشروعات مشتركة، كذلك فإن القطاع الخاص له مؤسسات
المشاركة التي يجب أن تلعب دورا في تشكيل مشروع السوق
العربية المشتركة



المصدر: الراي ٢١ هـ العربي

النشر والخدمات الصحفية والهنو مة. التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٤

بعد ٤٧ عاما على ثورة يوليو

الوحدة العربية الاقتصادية السييل الوحيد لانقاذ العرب

بالرغم من مرور ٤٧ عاما على ثورة يوليو تعالت من جنيد أصوات تدعو إلى الإسراع بإقامة الوحدة العربية وضرورة المضي قدما في إقامة الكتل العربى الشامل استعدادا لعصر العولمة ودخول الألفية الثالثة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي. ويلق البعض جرس الإنذار بضرورة البدء في اتخاذ خطوات جادة على طريق الوحدة الاقتصادية وصولا إلى الوحدة السياسية.

■ تقرير: أشرف العشري

عودة التضامن العربى وهذا هو هدفنا الأول والأخير حاليا.

دعى الأمين العام للجامعة العربية أنه بعد اتجاه العالم حاليا لعصر التكتلات والكتلانات الكبيرة الضخمة أصبح لزاما علينا كعرب أن نتجه صوب

تحقيق عناصر الوحدة والتضامن العربيين فالتق القادة العرب في قمة القاهرة في يونيو ١٩٩٦ على البدء في اتخاذ خطوات الوحدة الاقتصادية أولاً، وصولاً إلى قرار الوحدة السياسية التي تحتاج إلى سنوات جهور عربية متجددة خاصة بعد أن شعر القادة العرب بضخامة وتدابيعات الأحداث الجديفة في العالم وأبرزها النظام العالمى الجديد الذى ترسم صوره حاليا ويخول ما يسمى بعصر العولمة وبالتالي فإن يبقى مكان على الساحة الدولية إلا للقرى الكبرى

● ولكن هل من الممكن تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية قبل إزالة الخلافات العربيه؟
جيب: د. عبد الجليل: إن هذا كان الأساس الذى استند عليه القادة العرب في دعوتهم نحو تعديل خطوات الوحدة العربية عالياً وأيس بالشماعات كلها كان في السابق، فخرجت من هذه القمة دعوات

في حين يرى البعض الآخر أن تحقيق الوحدة العربية سلال شعاعاً وعلماً بعيد الخال بذل تعلمر جميع المحاولات العربية التي تهلل هنا وهناك منذ ثورة يوليو وتضمينات وهدايا الرئيس عبدالناصر لتحقيق هذا الحلم. ويستند هؤلاء في رؤاهم التشاركية إلى تجارب مشاريع الوحدة المصرية - السورية سنة ١٩٥٨، ثم اتحاد الجمهوريات سنة ١٩٧٠.

وفي البداية يرى الدكتور عصمت عبدالجديد الأمين العام للجامعة العربية ضرورة دعم وتحقيق الوحدة العربية على جميع المستويات اليوم قبل الغد، ويشيد أن الجامعة العربية تضع حلم الوحدة نصب برامها وتحركاتها وأنها مصاع وتجارب حديفة في هذا الشأن ولا شك أن الجامعة العربية تسعى بالتعاون مع العديد من الدول العربية الفاعلة لقطع شوط خطوات ملموسة في هذا الشأن وهناك جهود بارزة بدأت في التناول بعد حرب الخليج لقائية وترتيق الشارع السياسى العربى وأصبح لهم الأكر للجامعة العربية منذ ذلك الوقت هو العمل من أجل انطلاقا كبيرة لتحقيق حلم وشعاع الوحدة العربية وأمر تدريجياً خاصة أن الجميع يدركون تماماً أنه لا بد من إصلاح رواب المصدع العربى إلا بتحقيق أولى خطوات الوحدة العربية التي تتمثل في



المصدر: الراي المصري

التاريخ: ١٧/٧/٩٩

النشر والتدصات الصحفية والمعلومات

العديد من الاطراف العربية للتخلي عن السببات التي كانت تتوقع الوصول إلى هذا الهدف العربي للامتلار.
روى السفير وجيه حمدي أن السعي نحو تحقيق حلم الوحدة هو هدف قوهي احصر ومن ضمن اولوياتها السياسية بديل الدعوات اليومية التي تصدر عن الرئيس مبارك لحد العرب والوعاسم العربية للإسراع بتحقيق حلم الموق العربية للشركة ولعل مصر في هذا الشأن قد بدأت حالياً بنفسها عمدا بدأت في التوصل إلى اتفاقيات عديدة بشكل شائي مع العديد من الدول العربية في إطار لجان مشتركة وتوقيع اتفاقيات اقتصادية واستثمارية من شأنها أن تهدف إلى الوصول في نهاية الأمر إلى تكويس الوحدة الاقتصادية الشاملة وبعبارة ربما يبرهن الحديث عن الوحدة السياسية التي لا بدل عنها.

ويستند السفير عيسى نويوش المشككين في إمكانية قيام وحدة عربية والذين يهاجمون تجربة الوحدة المصرية - السورية عام ٥٨ حيث أن هذه التجربة لا يجب أن تكون معيارهم على بنية التجارب والجهود التي تبذل حالياً حيث ينتم هؤلاء بينهم مسمروصون ومنظفهم الهزاسي ضد وحدة العرب العربي ويستأسل سفير سوريا كيف يمكن للعرب أن ينجموا في القولة قبل أن ينجموا في دولة عربية أولاً بالي استثنائى أن العرب يجب أن يتعلموا ويستفيدوا أولاً من تجارب الوحدة الأمريكية والأوروبية فأمريكا تسعى حالياً إلى إقامة أنواع متعددة من قوطة الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار ومع الدول الصناعية الكبرى وكذلك تدروس تجربة الاتحاد الأوروبي حالياً التي تتحول ترويجياً من وحدة اقتصادية في التجارة والاستثمار وتوحيد العملة إلى وحدة سياسية وانتخاب برلمان أوروبي.

وتتوقع طهت مسلم السفير الاستراتيجي أن تتخذ خلال العامين القادمين بعض الخطوات الجادة بين الدول العربية على طريق تحقيق الوحدة العربية والتخلي على الفترات السابقة خاصة أن العرب ملابون على تغييرات هيكلية وبالتالي لابد للجانب العربي أن يسارع بتجديد وتنشيط آليات تحقيق الوحدة العربية ومعالجة أخطاء وتجارب الماضي.
ويعود طهت مسلم التحذيرات العديدة التي تواجها تحقيق الوحدة العربية وطالب بتجاوزها ومنها أولاً: ضرورة تخلي الاطراف العربية عن المصالح القدرية القطرية لمصالح المصالح القومية وثانياً: للوصول بمشروع الوحدة إلى عقول وقلوب الأجيال القادمة. ثلثاً: انقلاب على السجوة الاقتصادية بين الشعوب العربية خاصة أن هناك شعوباً فقيرة وضحايا لها وفرة وبالتالي فمعد هذه الشفرا مطلوب على وجه السرعة. ويرى أن أسباب فشل الوحدة المصرية -

سورية تتساما الجامعة العربية و غنت دعوا أولاً إلى مبدأ المصارحة قبل المصلحة ثم اتخذ بعد ذلك قرار العمل بالإناء وتكوين التكتل الاقتصادي العربي الذي يستطيع العرب من خلاله التعامل مع العديد من المتغيرات الدولية والتكتلات التي بدأت تبرز بقوة على الساحة الدولية خلال فترة التسعينيات وبالفعل أصدرت القمة العربية تكليفاتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالبدء في إنشاء منطقة لتجارة العربية الحرة وإعداد البرنامج للتطبيق لها وقد تم اتخاذ القرار وصولاً إلى نواة إقامة السوق العربية المشتركة بهدف تحقيق حلم الوحدة الاقتصادية وبعث

الدول العربية إلى تكامل سياساتها على أرض عربية واحدة والاتجاه بعد ذلك إلى إقامة الكيان السياسي العربي الواحد وبالتالي يجد مشروع الوحدة العربية طريقه إلى التحقيق والتطبيق العلى مع بدوات الألفية الثالثة وليس شرباً من الخيال أو المفارعات.
ولذا كان البعض يرى أن هناك دوماً عربية ملازت تلك حور عثرة في طريق الوصول إلى توافير الأجواء المناسبة لهذه في خطوات الوحدة العربية بديل نجاح سياساتها البهامة أيام الرئيس عبدالناصر فإن السفير وجيه حمدي مثقب مصر في الجامعة العربية لا يتلق مع هذا الراى ويرى أن الخريطة السياسية في العالم العربي وفي العالم قد تغيرت وتغيرت طرق التفكير واتخاذ القرارات وما كان يصلح بالأسس لم يعد يصلح اليوم وأصبحت العالمية في العالم العربي تتخذ تحقيق حلم الوحدة العربية وإقامة كيان اقتصادى عربي متكامل. وهناك تجارب دولية أصبحت مثالة في الأذهان وبالتالي فالأولى بالعرب أصحاب للتاريخ واللقا والذين والتراث الواحد والمشارك خلق آليات هذا التكتل.

● ولكن ماذا فعلت مصر ودول عربية عديدة لأكثر من ٥٠ عاماً مضت لتحقيق حلم الوحدة العربية يتلق وجيه حمدي وعيسى نويوش أنه كانت هناك صعوبات ظروف ومتغيرات عديدة شابت تحقيق حلم الوحدة وتغيرت الآن إلى الأفضل ولكن هذا لا يعنى أن البثنين (مصر وسوريا) كان لهما شرف المحاولة وعلى امام عواصم عربية لتسريع في طريق خطوات هذه الوحدة صحيح أن هذه الوحدة لم تدم كثيراً بسبب ظروف ومتغيرات عديدة ولكن الفكرة والطرح لم يغبيا عن الأذهان بل على العكس هناك شفوق ومسامح حيثة لتحقيق هذا الحلم بديل للتحركات العربية والدعوات المخصصة التي تخرج كل يوم من عاصمة عربية لتجاوز أحداث الماضي وسنوات القتردى والتفكير والمسير نحو إقامة الكيان الاقتصادي أولاً ثم الكيان السياسي بعد ذلك ولعل تجرية الاتحاد الأوروبي تلعب دوراً ملحوظاً في دفع



المصدر: أولاد أم العرب

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٢٤ **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

السورية وغيرها من التجارب الماثلة يعود إلى ضعف التحضير الجيد لها خاصة أنها تمت على مستوى القيادة وأعمال المستوى الشعبي وبالتالي لم تجد مقومات النجاح الصلبة. وربما يتهم البعض الطرف العربي القالب والمزيد لتحقيق مشروع الوحدة العربية بشرط وحدة اقتصادية، ثم سياسية بالثالثة في أحيان كثيرة إلا أن الدكتور نصيف حتى استأذ العلاقات الدولية يتهم أيضاً للشككين في إمكانية تحقيق هذا الهدف العربي بالثالثة أيضاً لأنهم أطلقوا الصفات السلبية وتراجعوا عن اتخاذ أي خطوة باتاة في سبيل هذا الهدف ورده عليهم أن غالبية الذين طالبوا بتحقيق الوحدة العربية لم يطلبوا أو يسموا إلى تحقيق وحدة سياسية اتحادية بين عضوية وشملها بل على العكس هم كانوا يقصدون التدرج الطبيعي في إقامة هذه الوحدة ويتركزون في البداية على البعد الاقتصادي

باعتبار أنه الأهم والأقرب إلى الصواب في هذا الشأن ثم بعد ذلك يبدأ التحصين والتنسيق السياسي والعسكري وهذا ما لجأت إليه اللغة العربية الأخيرة إذ بدأت بالافشل وهو البعد الاقتصادي وفي اعتقادنا أنهم نجحوا وأعطوا شوطاً كبيراً في هذا الشأن فهاجساً على السنوات السابقة التي تولوا فيها عندما بالحدث والتفكير في إقامة وحدة من عمه مما استغرق سنوات طويلة نسبيات أوروبا وتجمعات دولية عديدة العرب بالرغم من أن الطرح والصيغة كانتا عربيتين شاعريين وكان العرب سبائين في الدعوة إليها ولا يقتنع د. نصيف حتى بأن عصر العولمة ودخول العالم الأفقية الثالثة في العوالم الرئيسية الجديدة لنفع العرب نحو السير في تنشيط دعوات الوحدة على جميع المستويات بل يرى أن العرب لم يعد الخيار لديهم فهاجساً في التعاون أو اللاتعاون بل سيحدون أنفسهم مع السنوات الأولى للألفية الثالثة يتحركون جماعياً صوب الانتماء وتفعيل البات التعاون العربي - العربي خاصة أن الاقتصاديات العربية بدأت تلمس وتتجه حالياً نحو التشابه والتشدد بمكنس ما كان يحدث في السابق بالاتجاه نحو الاشتراكية أو الرأسمالية الوافية وغيرها من الأنظمة التي كانت سابقة والأز الجميع يتعامل بسلطوب ولغة اقتصاديات السوق وهذا سيكون أسمى لتفسير نحو التكامل ولا يتفق د. نصيف مع الأطراف التي تركن إلى تكرار فشل تجدية الوحدة للصورية - السورية مرة أخرى ويضمني قائل أن تجارب الماضي كلها دروس وعبر وعظما أن تمتفيد من الأخطاء

السابقة وتتجاوز سلبيات الماضي ونهيهز أنفسنا للوضع العربي الجديد ولا يجب أن ننسى أن من أسباب فشل تجدية الماضي أن العرب كانوا يعيشون في مرحلة تلوج قومي وكان العرب في مواجهة مع الاستعمار ولكن الظروف والأجواء تغيرت الآن كثيراً والحرب الآن يتطوون في الطريق الصحيح لمواجهة العديد من التحديات والمواقف وبالتالي الخطى من سياسة المصالح الفردية والتعاون لخدمة مصلحة الجميع خاصة أن التحديات التي تواجه العرب تزداد يوماً بعد يوم وتزيد ليس بصورة الأمم ■



السوق العربية هي العمق الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني

لجنة أمريكية فلسطينية مشتركة لتنمية التجارة مع دول العالم

كتب - محمد عبدالرشيد:

أكد تقرير الاقتصادي أجبر اليك الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني أن نسبة البطالة انخفضت بشكل هام من ٢٦٪ إلى ١٥٪ كما أن معدل الاستثمار ارتفع قليلا خلال الفترة الماضية، وحسنت التوجهات الاستثمارية خلال النصف الأول من العام الماضي وبلغت إيرادات القطاع الخاص في البنوك الفلسطينية نحو ١٩ مليار دولار أمريكي بإقبال وصل إلى ٢٦٦ من العام السابق له مما يعزى تزايد مخدرات الفلسطينيين كما تزايدت عمليات الترافع للأعمال التجارية التابعة للقطاع الخاص في الضفة الغربية بنسبة ٢١٠، وتزايدت تركيبة للتقاضي حيث انخفضت نسبة القروض الموجهة للاستثمار الزراعي والتجاري بينما تزايدت قروض قطاع البناء والملاحة في ٢٦٦ بعد أن كانت ١٨٨ وتم تسجيل ٦٧٠ شركة جديدة خلال النصف الأول من العام الماضي.

وتناول التقرير في تلك مخروجات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومشروعات تطوير البنية التحتية للخدمات وبمخروجات تعمل ساعات العمل والتعليم بين عمودية وإقليمية مما عدا البعض من الدول المشاركة في أعمال ومشروعات لتنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وقد أن ظهرت بوادر التحول الجذري خلال الفترة الماضية أعلن وزير التجارة الأمريكي أن بلاده قامت بمبادرة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط ويشمل دولة فلسطين الحقيقية وذلك بتشكيل لجنة استشارية أمريكية فلسطينية تضم ١٠ أمريكيين و١٠ فلسطينيين لتقديم توصياتها بشأن وسائل تشجيع التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية والتجارية بين فلسطين وأمريكا والدول الأخرى، وقال جلي أن سوريا ومنع في الشرق الأوسط في أواخر هذا العام وأن وزارة التجارة ستلتزم بعداً من المشروعات للشركة هناك.

وفي أوقات تامة أفادت الاستطلاعات العربية التي تطلب بضرورة تنمية العلاقة العربية مع فلسطين لتكون مخرجا للاقتصاد الفلسطيني من أزمة وتبنيته للاقتصاد الاستراتيجي حيث تبنت السلطة الفلسطينية مطالب توفيق إلى زيادة التعاون التجاري وزيادة الاعتماد على السوق العربية لتكون عمداً للاقتصاد الفلسطيني من أجل التقليل من الاعتماد على السوق الإسرائيلية حيث استحوذت السوق الإسرائيلية على ٢٨٨ من الصادرات و٨٠ من الواردات السلعية للفلسطين.

وأعرب العديد من الخبراء عن رضاهم على التغيرات التي جرت أخيراً لدعم الاقتصاد الفلسطيني وكان لها الصلوة التي قامت بها جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بالتعاون مع مهندس مؤسس في المجلس العربي لدعم العمل المشترك والتي جاءت دعماً لتجربة العالم في فلسطين نحو تقوية العلاقات مع العرب باعتبارهم يشكلون العمق الاستراتيجي للفلسطين.

وخطوة أخرى هي البحث في وسائل لتشجيع الاستثمار حيث تمت مناقشة قانون خاص به لتشجيع تنمية شاملة في فلسطين وتقديم وتسهيل الاستثمارات وتقديم ضمانات للمستثمرين العرب والأجانب في فلسطين ومشتاقاً تشجيع الاستثمار تتولى عدد من المستويات في مقدمتها جذب المستثمرين من الخارج وكذلك الخبراء الفلسطينيين الموجودين بالخارج والاستفادة بهم لحل مشكلة الفقر المرتبطة بالبطالة.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٧

الاجتماعات

منطقة تجارة حرة 1-2

دخل تنفيذ إقامة التجارة الحرة العربية الكبرى الحيز العملي مما يعني حرية انتقال السلع العربية بين الدول العربية دون قيود أو رسوم جمركية أو غير جمركية. ويشمل البرنامج التنفيذي لهذه الخطوة تخفيضاً سنوياً على الرسوم الجمركية يبلغ 10٪ بحيث تغطي هذه الرسوم تماماً في عام 2007. ووصف الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية هذه الخطوة بأنها بداية عهد جديد للإقامة العربية في مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي العربي، ستكون الدول العربية من دخول القرن الحادي والعشرين في إطار كتلة اقتصادي واحد. وقد وقعت 18 دولة عربية على البرنامج الترويجي لإقامة السوق الحرة على أن تتحقق بها لدول العربية الأربع البالية وهي الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا. وقد جاءت هذه الخطوة متماشية مع خطوات تحرير التجارة الدولية بعد انشاء منظمة التجارة الدولية، الجات سابقا

والتي بدأت مسيرتها التنفيذية في مطلع العام الماضي. اننا نتمنى بحق أن يسير تنفيذ إقامة منطقة تجارية عربية حرة نحو التحقق لكي نتجاوز سلسلة من الاضطرابات النفسية والتاريخية التي فلتت تلازم جميع أشكال العمل العربي المشترك. وقد أسهم الضياع الاقتصادي والمصرفيون العرب في الوصول إلى وضع بداية علامة لتحرير للتجارة العربية حيث عقد اتحاد المصارف العربية ندوة خاصة ببيروت في العام الماضي بعنوان «لنبدا الجات العربية غدا قبل الجات الدولية بعد 10 سنوات» وساطلوا عن سبب تأخر خطوات تحرير التجارة العربية في ذلك يسير فيه العالم كله بخطوات متسارعة نحو تحرير للتجارة الدولية.

وكان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في فبراير 1997 الخاص بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى أحد جسد الآراية السياسية العربية الجماعية المتمثلة في مؤتمر لقمة العربي الذي عقد في القاهرة في يونيو 1996. ويمتدح القرار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأكيداً لأهمية مدخل التجارة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فقد كان مدخل التبادل التجاري من اهم للدخل التي تبتها الدول العربية منذ بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها. الا ان العديد من الخطوات التي تمت في هذا المجال لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة انطلاقاً من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٧

تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية عام 1953 التي استهدفت إعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية من الرسوم الجمركية. ومن مجموعة التعديلات التي تمت على هذه الاتفاقية تم قرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964 وصولاً إلى التحرير الكامل للتجارة من جميع الرسوم والقيود.

وقد عزز الخبراء الاقتصاديون النتائج المتوقعة التي تم تحقيقها من خلال هذه الاتفاقيات الثلاث إلى أن أسلوب التفاوض حول تحرير السلع من الرسوم الجمركية لم يكن مرئياً إذ تبنيت اللجنة لمفاوضة أسلوب الإعفاء الكامل وليس الإعفاء التدريجي وهو الأمر الذي لم يأخذ بالتفاوت الخاصة ببعض الدول الأعضاء لذلك لم يتم التوصل سوى إلى تحرير 20 مجموعة سلعية حتى عام 1989. كما أن اللجنة لمفاوضة لم تتكون من اختصاصيين في الدول العربية الأعضاء وإنما تشكلت منظمها من العاملين في السفارات العربية بمقر الجامعة حيث لم تكن لديهم في معظم الأحيان الخلفية الكافية والصلاحيات اللازمة من دوائهم للاتفاق حول الموضوعات التي تبذلها اللجنة. كما اختلف على تفسير موضوع إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام التي تضمنت الاتفاقية على إعفاؤها الفوري من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية حيث رأت بعض الدول أن ذلك يعني الإعفاء الكامل والفوري لهذه السلع بينما رأت دول أخرى بأنه يتعين التفاوض بشأن ذلك الأمر على أن يتم تحريرها بصورة متدرجة.

حسين محمد



المصدر: البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٤/٢٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجتماعات

منطقة تجارة حرة 2-2

لقد كان من شأن سلسلة الإخفاقات التي شهدها العمل العربي المشترك طوال العقود الخمسة الماضية أن تولد أزمات بالغة الأهمية للعمل على تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية وتفعيل البات تنفيذها أيضا وذلك من أجل التوصل إلى الهدف المنشود وهو تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية خاصة وأن هذا التبادل شكل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية. لهذا يلاحظ أن المجلس الاقتصادي العربي لدى وضعه آليات الآلية الخاصة بالحرية رأسي أوضاعا ومتطلبات الدول العربية وانفصالها مع أحكام منظمة التجارة العالمية عن طريق تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومن أجل برنامج تنفيذي يشتمل على خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء هذه المنطقة. وقد عهد هذا البرنامج مهمة متابعة وتنفيذ هذه الخطوة إلى لجنة خاصة تضم مسؤولين على مستوى وكلاء ووزراء ومنوبين باليمن وحدد لها مهمة التأكد من أن القوانين والإجراءات التنفيذية في كل دولة من الدول الأطراف قد عكست بما يتماشى مع متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية. وقد كانت هذه اللجنة برغم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول السياسات التجارية المتبعة في كل دولة من الدول العربية والإجراءات التنفيذية للمنظمة من قبلها وتأثيراتها على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية. كما تعتبر هذه اللجنة كجهاز لغرض المناقشات بناء على طلب أي دولة عضوة أو يطلب من الإلمام الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية. وتشمل لجانته الأساسية للبرنامج التنفيذي، تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولا إلى المنطقة الحرة العربية لتكثري ومعاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية والتحرير التدريجي لكافة السلع للتجارة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وبحيث لا تخضع السلع العربية التي يتم تداولها في إطار البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان كما تشمل مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوفاية والحجم والإقرار والقتل في ميزان الكموفوعات الخارج من تطبيق البرنامج ومنع معاملة تفضيلية للدول العربية الأمل نمو.

كما أن العديد من الأوساط السياسية والاقتصادية العربية متفائلة بأن هذه الخطوة الجديدة تحمل عوامل النجاح لحدة أسباب من أهمها ظهور إلتزام دولي جديد للتجارة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية يسعى إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والاعتماد على السوق الأمر الذي افرض وضعها جديدا وتحديا أمام معظم دول العالم خاصة للدول النامية يتطلب معه العمل على الاستفادة من إيجابياته والتقليل بقدر الإمكان من سلبياته. كذلك فإن تحرير التجارة الدولية وعوالة الإنتاج اسهم في تعظيم الاعتماد المتبادل بين دول العالم وبلغ بالدول إلى العمل على تعزيز اقتصاداتها وإمالة أهمية خاصة للقطاع الاقتصادي وتعتبر القدرة التنافسية لصناعاتها من أجل التمكن من الدخول إلى الأسواق العالمية والاستفادة من الانفتاح الذي توفره منظمة التجارة الدولية من شرط الدول الأولى بالرعاية للتكتلات الاقتصادية عموما وللناطق للتجارة الحرة بوجه خاص. وعليه فإن الدول العربية وإنما ما رغب في تبادل

بعض الإجراءات التجارية فيما بينها لابد لها من الآلية منظمة التجارة الحرة العربية وخلال الفترة الزمنية التي حدثت لها وهي 10 سنوات. ومن العوامل الحافزة على نجاح التجربة الجديدة هو التقارب الذي حدث في نماذج نمو وأصلاح الاقتصاديات العربية إذ أصبح معظمها تتبع نظام الاقتصاد الحر إلى جانب التزام عدد من الدول العربية ببرامج إصلاحات نقدية. وقد نجح تعميم منها في تحقيق الاستقرار المالي والتدري وسعت إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتباع سياسات اقتصادية تدعم وتحفز هذا القطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتحرير أسعار صرف العملات وإتباع سياسات لتصبح الأسعار.

كما أدى إنشاء عدد من المؤسسات المالية العربية في السنوات الأخيرة إلى دعم تنمية المبادرات التجارية فيما بين الدول العربية وعلى رأسها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي وبرنامج ضمان والتمان الصناعات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وأدى التحسن في قطاع المعلومات التجارية وانفتاحها للصناعات العرب إلى تسهيل مهمة التعرف على الأسواق العربية واحتياجاتها حيث أنشأ برنامج تمويل التجارة قاعدة المعلومات التجارية إضافة إلى المعلومات التي توفرها نقاط التجارة الدولية الموجودة في عدد من الدول العربية. إن من شأن جميع هذه العوامل وغيرها وخاصة ما تواجهه الدول العربية مجتمعها ومتفرقة من تحديات إلتزام حاضريه ومستقبلها

لا بد أن يفرضها للإلتزام إلى مستوى التحديات واتخاذ خطوات الحد الأدنى التي تضمن تماسكها وتجنب تعجزها وتكاملها.



المصدر: البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

يقف وزاؤها القطاع الخاص «القوائم السلبية» تهدد بإجهاض حلم منطقة التجارة العربية الحرة 969 ساعة مستثناة... والبدء في إعداد قوائم أخرى!

القاهرة - مكتب البيان:

كان من المفترض بعد إطلاق تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير من العام الماضي وتهدد 14 دولة بالالتزام ببروتوكول الاتفاقية وبرنامجه الزمني، أن يشهد التجار التجاري العربي طفرة تعبر به حاجز الـ 10٪ من إجمالي حجم التجارة العربية البالغة 300 مليار دولار، ولكنه لدخول القرن الحادي والعشرين إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث.

فعلى الرغم من قناعة الجميع وفي مقدمتهم المسؤولين الرسميين صناع القرار بأن مشروع منطقة التجارة الحرة يخدم قضية التنمية الشاملة، ويجعلها قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية الاقتصادية والسياسية والدينية والتحديات الاقتصادية التي تحاصر المنطقة العربية، إلا أن هذه القناعة لم تتجاوز بعد نطاق التصريحات الإعلامية والنوايا الحسنة إلى حين التنفيذ فقد بات على المشروع العربي الذي لم يتجاوز عامه الثاني أن يواجه قائمة طويلة ومزمنة من المعوقات والمشاكل المزمنة والتي كانت السبب المباشر في فشل كافة المشروعات والمبادرات العربية السالفة.

ويضيف القائمة السوداء منعاكس عليها منها في وقت إنشاء وعدم الاتفاق على ورزنامة عربية للسلم والتجارات الزراعية، وللتناقص في تنفيذ البرنامج

الزمني وعدم انضمام ثلثي دول عربية للمشروع، ولكن لخطر تلك المشاكل والتي تمثل الصدارة هي القوائم السلبية ومطالب الاستثناء التلقائية التي تقدمت بها الدول العربية للاعفاء من التصدير التجاري يدعى أنها تقع في نطاق البند الوارد في البروتوكول التفضيلي وأسس منطقة التجارة الحرة والذي يسمح بالاعفاء ويخص السلع والتجارات المتعلقة بالبيئة والصحة وقواعد الحجر الزراعي البيطري والمضخمة لأسباب دينية وأمنية.

وبات توسع الدول العربية والرافها في هذه القوائم السلبية التي تتضمن حتى الآن 969 ساعة يهدد بإجهاض المشروع إلى العناء المبكر وضمه لقائمة المشروعات العربية التي لم تتجاوز حيز الانعقاد لا سيما وأن التوسع في هذه القوائم يعارض مع الهدف الرئيسي للمشروع، وأن الاستجابة خاطئة الدول في هذا الصدد ستحول منطقة التجارة الحرة لمنطقة استثناءات ولن تجد الدول العربية السلع التي تحررها بعد أن تكون كل دولة استثناءات قائمة السلبية.

وخطر الخطورة مشكلة قائمة السلع المستبعدة من



المصدر: البعث

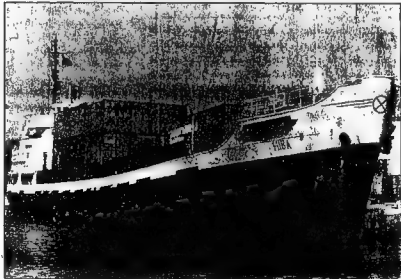
التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتخرج للمنظلة الى واقع التنفيذ.

طلمات استثناء مطولة

ويرصد قائمة السلع المطلوب استثنائها من تطبيق احكام البرنامج التنفيذي للمنطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى والواردة في لوائح استثناء وزراء الاقتصاد العرب نجد انها تتضمن 969 سلعة علاوة على قوائم اخرى تلقت بها سوريا والسعودية والبحرين تخص سلع ومنتجات تدخلت بالبيعة ولم تدرج في القائمة وتضم نحو 170 سلعة اخرى وتعمل القوائم السليبية التي تلقت بها الدول العربية بايمان من بعض رجال الاعمال والقطاع الخاص الذين يلهيرون من المنافسة ويحرصون على احتكار اسواقهم الداخلية بون متاز، معظم السلع والمنتجات ومنها اللحوم ومشتقاتها والسكر والطبيب ومشتقات الايمان والحبوب والزيوت النباتية والتمور والمياه المعدنية والمصاير والكمول الطبي والزيوت والشمع، والزيوتون والمخرويات الروحية والسجائر والملح والفوسفات الخام والرخام والجير والاسمنت والبتروول ومشتقاته عدا الزيوت المعدنية، وبعض انواع الاوبية والاشنان الطبي والجلود الطبيعية والاثاث من الخشب والظن وخيوط الحرير الطبيعي والتزول التقنية

تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى، فقد خصصت لجنة المفاوضات التجارية للمنطقة عن النظام الاساسي للبرنامج التنفيذي لاجتماعاتها لبحث هذه المشكلة خاصة بعد ان تجاوزت القائمة الاستثناءات التي تلقت بها احدى الدول 200 سلعة في مختلف المجالات، وكذا اصرار كل الدول على قبول القوائم السليبية التي تلقت بها، غير ان هذه الاجتماعات لم تحسم المشكلة لان بعض الدول تريد ان تدخل في حسابها مبدأ الربح والخسارة وتسعى لتعظيم مكاسبها وتلتزم ان تكون هذه المكاسب تزيد على خسارتها عند تحقيق المنطقة وهذا امر مستبعد فمن يريد لا يشترط ومن الطبيعي عند تنفيذ المنطقة ان تؤثر على ايرادات الجمارك والتي تمثل احد المداخل الرئيسية لاقتصاديات بعض الدول، ولكن الهدف الاسمي هو الفتحول في شكل واحد خاصة ونحن على اعتاب الالقاء التي ستتحقق للدول العربية المضمرة لها التحرير الكامل عام 2005، الامر الذي يتطلب من الدول العربية جميعها التفكير في تصدير لدى الزماني للبرنامج التنفيذي للمنطقة للتجارة الحرة الى الال من الذي المحدث له (10 سنوات) غير ان هذا الامر مرهون بالنظر بجدية ووضع الامور في تصابيح الصحيح بشأن السلع المطلوب استثنائها والوصول بها للحد الامني الممكن حتى يتحقق الحلم



حماية السلع الوطنية يهدد التجارة الحرة



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والكويت والسجاء والامشة الفطنية والمنجحات النسيجية والاحذية والجوارب والبيروسلان والفلوكل واللاس والذهب وحديد التسليح واللواد الصحية والاواني من السيراميك وغيرها، واسطوانات الغاز المنزلية والفرسالات الجاهزة وللاعلق والشوك والسكاكين والخلاف والفسالات والخلجات والتلفزيونات وأجهزة الأترة وسيارات الركاب والطايلات وسيارات السباق وغيرها من العربات والاواني من الانثيوم والصلع الزراعية الأساسية.

الاستثناءات أبرز المشاكل

واعترضت الامة العامة لجامعة الدول العربية في منكرة أعنتها بهذا الخصوص بأن موضوع الاستثناءات من تطبيق لمكام البرنامج التنفيذي بات أحد أبرز الهواجس والمشاكل التي تؤرق بشكل مباشر على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية المتقدمة الى الدراسة الحالية والمتأنية، محذرة من أن المبالغة في طلبها قد تؤدي لمرقاة تطبيق المنطقة، كما أن حصراً في أضيق الحدود ربما يضر بالمصالح الاقتصادية لدول العربية الأعضاء مما ينعكس سلباً على الاقتصاد العربي ككل.

وأوضحت المنكرة أن الدول العربية تعال مبررات طلب الاستثناء الى حماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير المشروعة، وضباب قواعد لشأاً للتطبيقية التي تحكم تحق السلع المستفيدة من الامتيازات الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية والتي يؤدي غيابها الى عمليات الإغراق ومن لم أجد أن يتوفر في مبررات طلب الاستثناء ما يوجب الى وقوع ضرر على الإنتاج المحلي، مشيرة الى أن المادة (10) من أحكام اتفاقية تيسير وتقدمة الجبال التجاري بين الدول العربية حددت بشكل واضح الحالات التي يمكن فيها طلب الاستثناء وأنه نظراً لحساسية موضوع الاستثناءات وأثره على الاقتصاديات الدول الأعضاء فلا تفسر المجلس الاقتصادي والاجتماعي صلاحية اتخاذ القرار بشأنها على نفسه دون تفويضها الى لجنة التنفيذ والمراقبة أو أي لجنة أخرى، وأضافت أن المجلس أمام التوسع والمغالات في طلبات الاستثناء واتخاذ بعض الدول العربية بعض اجراءات الاستثناء من جانب ولحد وضع قواعد وضوابط محددة لتقديم طلبات الاستثناء، أولها أن تقدم هذه الطلبات من الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج، وأن يتضمن طلب الاستثناء الجبررات والتشريف لعدايتها، وأن يرتكز طلب الاستثناء على علاقة بين استيراد السلعة وحبوت الضرر.

قواعد وضوابط

وحدد المجلس في هذه القواعد والوضوابط شروطاً ينبغي أن تكون طلبات الاستثناء منها أن تكون السلع الواردة في هذه الطلبات منتجة محلياً في

ويعتبر الأردن قائمة الدول التي تقدمت بطلبات سلبية لاستثناءها حيث تضمن قائمة الأردن السلبية نحو 180 سلعة منها الحليب ومنتجات الألبان ولحياض المعدنية والمشروبات الروحية والسجاء ولتلك والفوسفات الخام والاسمنت والبتروول ومشتقات عدا الزيوت المعدنية والجلود الطبيعية الخام والوكيت والسجاء واللاس والسيراميك والاواني الصحية وحديد التسليح واسطوانات الغاز المنزلية وسيارات الركاب والمطاطات، تلها للغرب بنحو 160 سلعة أبرزها اللحوم ومشتقاتها والحليب ومشتقاته والحبوب ومشتقاتها والحبوب الزيتية ومشتقاتها والسكر ومشتقاته والفرسالات من الحديد سابق للجهيز، وتتركز القائمة السلبية للقمعة من تونس على الزيوت والضميرة والاثاث من الخشب والتسليح واللواد النسيجية والامشة والوكيت والسجاء والصفوف وألوير ومصبرات مواد البجر والجير والفلوكل واللاس والذهب والوات للأادة والفسالات والخلجات والتلفزيونات والسيارات وأجهزة الأترة، وضمت القائمة السلبية السورية زيوت بذور القطن والمياه المعدنية والكحول الطبيعي والاصطناعي واللاس والسيراميك ولتكرسات والطلاويات وبعض المعاصر والرخام وبعض انواع الاقمشة والزيوت والشموم المعدنية والقطن وخيوط الحرير الطبيعي والغزل الفطنية والامشة الفطنية والاحذية بأنواعها والبيروسلان والسيراميك والسيارات بأنواعها والاثاث المنزلي، وشملت القائمة السلبية لمصرية لللاس وآلات التكييف وموسير الحديد والرخام والزجاج والحدائق والعمود وحديد التسليح ومستحضرات التجميل والبطاطين والقوط والجلود المدبوغة والجرارات والسيارات، ومن جهة أخرى خلت القائمة من طلبات بعض الدول التي رفضت وضع قولن سلبية وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة وألبانيا

الأردن في المقدمة

٠٠١٠٤٥



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمته في هذا القصوص، مشيراً إلى أن غياب الإحصاءات والتحليل الفني والمعلومات عن إنتاج وتكليف المتناسين المتعلقة بالسلع المختلفة يؤدي إلى حدوث الكثير من المشكلات مثل قيام بعض المنتجين بإفراج بعض السلع في القوائم السلبية على أساس أنها توليها منصفة ضاربة بينما لا يكون هذا الأمر صحيحاً، كما أن بعض الدول تجمعت لتقديم معلومات من السلع وذلك لإغراض تجارية.

مرونة القطاع الخاص

وتأخذ السحباني القطاع الخاص العربي دعم

منطقة التجارة الحرة العربية وإبداء المرونة والسماح بادر من المنافسة، مؤكداً أن المنافسة لن تضر سوى المنتجات الرديئة وأنها ستؤدي لرفع مستوى الجودة لكافة السلع والخدمات العربية وإثرائها للوحدات التي في الأسواق العالمية وإعطائها مكانتها في موالها المحلية أمام دولان التحرير للآبل، موضحاً أن بعض رجال الأعمال والقطاع الخاص يرفضون منافسة السلع العربية بينما يقبلون بمنافسة أكثر حراسة مع منتجات وسلع أوروبية دون هذا الكم من التحفظات والقرائن السلبية المطولة.

ويدع السحباني الدول العربية ورجال الأعمال والقطاع الخاص إلى مساندة المشروع العربي للآبل والعمل وتقليص القوائم السلبية المحتضمين فراً معلوماً من السلع حتى يكون هناك معنى لتحرير التجارة بين الدول العربية، مشدداً على أن استمرار وضع العراقيل وعدم الجدية في التعامل مع البرنامج التخليدي لخطة التجارة الحرة العربية سيؤدي لنتائج سلبية تؤثر مباشرة على التجارة والاقتصاديات العربية لا سيما في ظل التقديرات والتغيرات التي يتحتم علينا مواجهتها، وبينما يشهد الدكتور عبدالغفار سعودي رئيس اتحاد الصناعات المصرية على أهمية دعم ودفع إقامة منطقة التجارة الحرة لا سيما من قبل القطاع الخاص العربي نجد الخرف الصناعية الدائمة لاحتلاله وضعت قائمة سلبية مطولة من السلع التي تطالب باستثنائها من البرنامج التخليدي لخطة التجارة الحرة العربية وأعفلها من أية تخفيضات كلية أو توجيحية في الرسوم الجمركية للمواضعة عليها، وصرحت غري الاتحاد (١٤ غربية) في مذكورة طرحها في هذا الخصوص نحو ٨٥ سلعة تغطي كافة المجالات الصناعية غير أن وزارة الصناعة المصرية ومجلس الوزراء ممثلاً في رئيسه الدكتور جمال الجبوري طلب لاختصاصات ورجال الأعمال بأغلبية أكثر في هذه الكلمة وصياغتها من جديد في أصيق نطاق المساعدة في تحليل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي ملأت في بدايتها.

الدول العربية صاحبة الطلب وإن يكون لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء وإلا تتصل طلبات الاستثناء السلع الزراعية لا أن السلع الزراعية منحت الاستثناء في إطار الرقابة والتي وضعت لها ضوابطها الخاصة، وإن يمنح الاستثناء للسلع لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبعد أنى ٥ سنوات، ولا تتمتع السلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الاستثناءات، وإن لا تزيد قيمة مجموع السلع المستثناءة عن ١٥٪ من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية على أن تحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الاستثناء وتشمل قائمة القواعد والضوابط أيضاً أن لا يكون الاستثناء ملغياً لتطبيق البرنامج التخليدي لباقي السلع، وإن يتضمن طلب الاستثناء معلومات كافية عن السلع من حيث حجم الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير لكل سلعة، والأهمية الاقتصادية للسلعة من حيث تغطية الإيدي العاملة واستمرارها والرها على الميزان التجاري، والأهمية النسبية للسلعة في التجارة الخارجية للدولة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لآخر ٥ سنوات متتالية، وإن تقدم الدولة الحاصلة على الاستثناء تقريراً سنوياً يتضمن تحقيقاً للمعلومات المقدمة بشأن السلع المستثناءة للجنة المفاوضات التجارية، وإن تقدم الاستثناءات وفق الأولوية التي تراها كل دولة.

١٩٩٩ عام للحسم

ولحين إعادة طلبات السلع المستثناء إلى الدول وتقديمها مؤلفة مع الضوابط والقواعد الجديدة التي أقرتها لجنة الدائمة والتطبيق فإن مشكلة السلع المستثناءة مستغل هاجسا يثور الذين يحسمون بمنطقة تجارة حرة عربية بأنها اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة ويعترف عبدالغفار حرمين السحباني الأمين العام للسلعة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية بأن علية السلع المستثناء كانت من المشاكل المتولدة منذ بداية الحديث لأول مرة عن تشكيل ملامح برنامج خطة التجارة الحرة العربية الحرة غير أن العلاقة من بعض الدول التي قدمت أوامره مطولة ضاعت من صعوبة المشكلة.

وقال إن الأزمة الاقتصادية والإسالة العامة لجامعة الدول العربية وكافة الأطراف المعنية بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية تضع مشكلة الاستثناءات السلبية في مقدمة الموضوعات التي تحظى بأولوية المناقشة والبحث من حل ومن المتوالم أن يشهد تعامل المحامي حولاً جاسمة لهذه الإشكالية، موضحة أن الاستثناءات التي تطالب بها بعض الدول تحت مبررات ونراشع بيئية تم عرضها على لجان متخصصة في مجلس وزراء البيئة لعرب والذي قال



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويخشى من يقن أن تحفظ القطاع الخاص ورجال الأعمال قاصر على مصر فلم طالب القطاع الخاص الأجنبي والسوري والغربي والفرنسي وأخيراً السعودي والبحريني باستثناء مجموعات محلية كثيرة لا سيما في الأردن وتونس والمغرب وسوريا لدرجة أن هذه الاستثمارات وضعت تلك الدول في مقدمة القائمة بالنسبة لاستكثاف السلع المستثمرة، وحسبما يقول عبد الفتاح عسرة الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية فإن للقطاع الخاص العربي أمام مستقبل مضمحل وعليه أن يكتسب حسن نواياه تجاه هذا المشروع العربي ويخفف من حدة بعض الكاسب في سبيل إقامة كتل التصديقي عربي قوي مؤكداً أن القطاع الخاص يستطيع من خلال هذا التكتل أن يجني مكاسب من الصعب أن يحصل عليها حال تعامله بشكل فردي مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، موضحاً أن للتوصل للقواعد متناً عربية موحدة وبيعاً ومنتجات عربية قادرة على المنافسة سينعكس إيجابياً على الاقتصاد العربي ويصطف خاصة على القطاع الخاص غير أن الأمر يتطلب مرونة وبعد نظر وتخلي مؤقت عن المكاسب المتوقعة.

تحذير

وحتى تبيّن منظور الوزير المفوض ومدير إدارة الدول العربية بجهز التشغيل التجاري المصري من أن الوقت ليس في صالح العرب، وأن إهداره في إشكاليات السلع المستثمرة وقواعد المنافسة والتنافس عن الالتزام بما تم التمهيد عليه سياتر تداعيات صعبة تضع الاقتصاديات العربية في مأزق حرج.

وشدد الوزير المفوض على ضرورة مواجهة هذه المشكلات لاسيما القوائم السلبية المحلية من خلال التخفيف والصراحة والتنافسية ووضع أولويات لصالح العام العربي في القواعد وتسمية أدات عربية تلك القدرة على تنفيذ ما يتم التمهيد به، موضحاً أن تعهدات بعض الدول العربية في الاتفاقيات والمفاوضات التي تجريها مع تكتلات اقتصادية أجنبية أكثر صعوبة وصرامة ومع ذلك لا يرى هذا حكم من التكتلات والتنافس بل تسعى هذه الدول لإظهار حسن النوايا بمضاسية وبخون مناسبة. وأضاف أن مصر طالبت باستثناء مجموعات من السلع تتعامل مع أحكام تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة ومنها الملابس والمنسوجات والدواجن والتبغ والسمك والشراب الروحي والسيارات والمعدات، موضحاً أن بعض هذه السلع كالقطن والمضويات الروحية مستثناة بطبيعة الحال من الاتفاقية لأسباب محلية وبيئية وأن اللباس الجاهز مستثنى في الاتفاقيات مع دول الاتحاد الجارة العالية ومفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

دعوة لاستقلال القرار

ودعا الدكتور حسن إبراهيم رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية للقطاع الخاص إلى اختتام فرصة المناخ الحالي الذي يتمتع بتوافر الإرادة السياسية العربية على أعلى مستوى لإقامة كيان اقتصادي عربي، مضيقاً إلى أن هذه الإرادة جاءت بعد مشقة وتجارب عديدة وتغلب مصيبة أكلت حتمية إيجاد تعاون اقتصادي عربي وعلى القطاع الخاص أن يستغل هذا المناخ المناسب لإقامة منطقة التجارة الحرة حتى وإن كان ذلك على حساب بعض المكاسب الوقتية.

وأكد أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية والحد من الدول العربية بما تمهدت في البرنامج التنموي سيفتح المجالاً أوسع وأرحب أمام القطاع الخاص العربي في الأسواق العربية المحلية وخارجها الإقليمية والدولية ويضاعف قدرة المنتج والسلع العربية في مجال المنافسة أمام المنتجات الأجنبية المتنافرة ويرفع مستوى التجارة البينية العربية ويمنح السلع والواردات سهولة في الحركة والتدفق والتعبير سواه في تدفق رؤوس الأموال، مشيراً إلى أن الأمر يتطلب قاعدة بيانات سليمة لدعم تكرار ورود

سلع معينة في القوائم السلبية.



المصدر: البيان

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩٩ / ٧ / ١٩٩٩

الاصلاحات الاقتصادية العربية هل تدعم اقامة منطقة التجارة الحرة؟

كتب عبد الفتاح فايد:

المالية التي تعرضت لها دول شرق آسيا فإن
القاعدة الإنتاجية لديها ما زالت قوية، بل إن
انخفاض أسعار عملات تلك الدول يغطيها مزيداً
من القوة لإحتياج أسواق العالم.

ولم يعد تحقيق الميزة في الإنتاج يعتمد على
الوحدة الإنتاجية المملوكة إنما انتقل إلى حساب
التكليف المختلف مراحل الإنتاج ومكونات
المنتج. الأجزاء التي يعتمد إنتاجها على البحث
والتطوير والإبداع تحتفظ بها البلدان المتقدمة
قريباً منها بما يحافظ على كفاءتها وأسرارها
وللمكونات كثيفة العمالة تبحث عن الموقع وأخر
العمالة العربية منخفضة الأجور. والمكونات التي
تعتمد بشكل أكبر على العمالة تبحث عن المكان
الذي تتوفر فيه العمالة بأسعار مناسبة، وهكذا.
وكما أن الإلتحاق بالعالم أطلق حركة انتقال
السلع والأنشطة الاقتصادية فهو يعطي حرية
متزايدة لحركة التفاضلات المالية والاستثمارات
دون اعتبار للمحدود الموضوع.

جات ومنظمة التجارة العالمية

رغم أن الاتفاقية العامة حول التجارة
والصناعات الجمركية (نشا) بدأت منذ عام 1947
إلا أن جولة أورجواي التي بدأت في ديسمبر
1986 وانتهت باتفاقيات أبرك في أبريل 1994،
تختلف بشكل جذري من حيث عدد أعضائها ومن
حيث الأنشطة والسلع التي تغطيها، إلى جانب
ضبطها للتأمين والتجارة بوسائل منظمة
التجارة العالمية.
والدول العربية منها أعضاء في المنظمة
الدولية جاليا وهي مصر والبحرين والكويت.

منذ مطلع الثمانينات والعالم يشهد تغيرات
تزايد وتيرة تدفقها إلى درجة أرباك متخذ القرار
العالم والخاص، في البلدان النامية والمتقدمة
على حد سواء، العولمة، أو تحول للعالم، الذي
كان فيه لا يعرف بلد ماذا يدور في بلد المجاور،
أصبح كما لو كان يقلص في حجمه إلى مدينة
واحدة. التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات
تمزج العالم وتترك آثاراً بعضها إسماء وبعضها
الأخر لا ندر أن سيؤدي بنا، والوطن العربي
جزء من هذا العالم يدرك أن خصوصياته تواجه
وضعا جديدا ومعظم الدول العربية أخذت
تتعامل مع تلك المستجدات وتغير للاستفادة من
الإيجابيات وشايفي ما يمكن الاستفادة من
السلبيات.

ويمكن استعراض هذه المتغيرات ولترها على
فرص نجاح للتجارة الجديدة باقامة منطقة حرة
عربية مشتركة كخطوة أولى نحو التوافق
العربية الواحدة.

أولاً: المتغيرات العالمية:

العولمة
الحديث عن العولمة وسماستها وما يمكن أن
يرتبط عليها حديث منذ مكر. وما يقتضي هنا
هو ما تدنيه في سياق حركة التنمية الاقتصادية
العربية والتكامل العربي.
لتحرير التجارة الدولية وعولمة الإنتاج
غطت الاعتماد المتبادل. والول النامية التي
كانت تحاول أن تخرج للأحلال محل الواردات
أصبحت تخرج الاقتصادية بينما إضبطت إلى
وتوجهت إلى الإنتاج نحو الصين، وتنام الأزمات



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاولى: ان تلهم حصتها في الاسواق المستهدفة دول أخرى مثل الصين والهند، والثانية: ان تؤول الاسواق التي أدت الى قيام استثمارات في المنشآت لدى بعض الدول العربية للاستفادة من حصصها في تلك الاسواق للخدمة فتذهبي انشطتها.

هناك كثر من 135 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية منها التجارية الصرفة ومنها ما يتضمن تحرير التجارة. وكما هو معلوم فإن جات 1947 تستثني من حق الدولة الاولي بالرعاية فقط التكتلات وبعد أنشأ ما يهدف الى قيام منطقة تجارة حرة، والاتفاقات الثنائية العربية عدا يضع منها لا تهدف الى تحقيق منطقة تجارة حرة وبالتالي فهي موضع تساؤل. ومنطقة التجارة الحرة العربية - 1997م جيز لاعمالها التكامل فيما بينهم بما يسبق البرنامج الزمني المتفق عليه وبالتالي تستطيع تحمل منافع الاتفاقات الثنائية وذلك في نطاق التكامل العربي. لكن في هذا الصدد ووفق تشاا يجب على الدول العربية الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة.

التكتلات الاقليمية

حسب (شفا) فإن هناك 7% اتفاقيةقليمية للتجارة حرة أو التمتع جغري، ونصف هذا العدد ابرم في الخمسينيات بين مجموعات مختلفة ويبدان متفاوتة لفلانها شاسعا في مستوى المعيشة ملطمة على سبيل المثال، فأجر العامل في الولايات المتحدة حوالي ثمانية أضعاف محلية في المكسيك. تحققت الاستثمارات على المكسيك للاستفادة من مزايا تحرير التجارة في المنطقة، مما سيؤدي الى ان تدخل صادرات المكسيك من المنتجات كثيفة العمالة محل صادرات دول أخرى الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا، كذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتجه بقوة الى أوروبا الشرقية، حتى وإن كان ويحتمس آل، يتجه إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن اضعاف المنطقة مما ستكون نتيجته بالتمسك لحدود العربية المحافظة على حصصها في الاسواق الأوروبية، على أفضل تقدير.

التغيرات على الصعيد العربي

التغيرات والتغيرات على الصعيد العربي جعلت الدول العربية أكثر على تحقيق

التكامل عربيا ومن ذلك:

والغرب وموريتانيا وقطر والامارات وتونس وجيبوتي ومنها من يفاوض على الانضمام، وهي السعودية واليمن وعمان والسودان والجزائر وليس هناك خلاف على أنها جميعا ستصبح اعضاء والجميع سينال ويناله من آثار نتائج جولة أورجواي من ذلك:

• نظرا الى ان الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الزراعية ونتاجية إنتاج الدول المنتجة من دعم منتجاتها الزراعية فإن الاسعار ترتفع، وعلى الال في المدى القصير تزداد قيمة فائزورة الاستيراد العربي من المنتجات الزراعية التي كانت مضمومة، اما على المدى المتوسط والطويل فإنه يعمل الدروس الجاد يمكن تحويل ذلك السلبية الى ايجابية. إذ كان العالم العربي وحتى قبل عشرين سنة يشكو من ان للمنتجات الزراعية المدعومة التي تفرق الاسواق وفلت حصر عثرة أمام استغلال امكاناته الانتاجية. إذ كان العالم العربي وحتى قبل عشرين سنة يشكو من أن المنتجات الزراعية المدعومة التي تفرق الاسواق وفلت حصر عثرة أمام استغلال امكاناته الانتاجية. الآن هذه الحجة تنكفي فهل نستطيع

هل تؤثر التغيرات الاقليمية والدولية على فرص النجاح؟

ان ثبوت صحة ما كنا نقول، لا شك ان الواردات المجموع من بلد المصدر تحد من القدرة على الإنتاج والتسويق بشاهلية وأسعار السوق، إذ أن الدعم يشوه هيكل الاسعار والتكاليف ويؤدي الى الخفاصة غير المتكافئة. لكن الدول العربية بدون تحقيق الاستقرار المنشود ونهية مناح الاستثمار والانفتاح على بعضها البعض تجاريا ستظل مقدرتها على الحركة محدودة، حاليا، وبغض النظر عن التنمية والتكامل عربي، تكون هناك فواض وقية أو موسمية في بعض المنتجات الزراعية أو مواد البناء يقلابها عجزات في بلد عربي آخر لأسباب متغيرة أو دورات لقطاع التشييد، إلا ان صعوبات التبادل التجاري يصبغها الصاحلية تحد من التكامل المطلوب.

في ٩ ديسمبر 1996 اعن وزراء تجارة العالم ممثلو الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية أنهم سيعملون على الاسراع بإزالة العوائق أمام صادرات الدول النامية من المنشآت. وهذا الموضوع كان مجال جدل بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبإطلاق حرية دخول الاسواق ربما تقتصر بعض الدول العربية من تحقيقه.



البيان

المصدر:

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

• الإصلاحات الاقتصادية ومنها التقنية والمالية والبنوية وإسباح المجال أمام القطاع الخاص، خلقت انخفا لا بأس به من الكفاية في مختلف المجالات، وإن ألت، أو هي تزيل العبد من المواقف التي كانت تمرق للجهود العربية المشتركة مثل ما يتطرق به:

• قدة الاعتماد على الرسوم الجمركية في الإيرادات الحكومية حيث أوجبت بدائل من الضرائب المختلفة.

• تحرير أسعار صرف العملات وقابلية

التحول النقدي.

• تسوية المدفوعات.

• تصحيح الأسعار وشافية الأسواق.

• تحسين مناخ الاستثمار، ولو أنه نسبيًا يحتاج إلى المزيد.

• بصفة عامة أصبحت الانظمة القرب في التشابه منها إلى التناظر عندما كان العديد من الدول العربية الهامة تتلج سياسات الاقتصاد الموجه.

• للمقارنة، فإن المجموعة الأوروبية عندما بدأت عام 1958 اعتمدت على التجارة في تحريك نموها الاقتصادي وكانت تجارتها البينية لئذًا نحو الـ 740 وهي في عام 1996 تزيد على 760 إذ

أن وجود تجارة بينية مؤثرة جعلها تحرس على مزيد من التكامل فيما بينها مما ساعدها أيضا في التزام الأسواق العالمية. إذ كانت حصتها في التجارة العالمية 725 في البداية وصلت إلى أكثر من 740 العام الماضي.

• أما الدول العربية فترأحت تجارتها البينية في الخمسينيات بن 2 و 4 من تجارتها مع العالم. وفي السنوات الأخيرة تراوحت بن 8 و 10 فالقاعدة الإنتاجية أصبحت تدعم التجارة العربية البينية. ففي عام 1996 تجاوزت الصادرات العربية البينية 12 بليون دولار أمريكي ورغم أنها تنسبة مئوية في حدود 28 فقط من إجمالي صادراتها إلا أن المقارنة بالأرقام تخفي مكونات الصادرات العربية من النفط والواد الأولية الأخرى التي تشمل الجزء الأعظم من الصادرات العربية إلى العالم. وإن أكثر من 20 من المنتجات المصنعة المصدرة عربيًا (و 30 من الصادرات الزراعية) تنسج في البلدان العربية.

• وعلى اعتبار أن القيمة المضافة في الصادرات العربية 80 فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 1996 للقر نحو الـ 550 بليون دولار بلغت حوالي 20.

وبالتالي فإن مقولة أن هيكل الإنتاج العربية هزيلة ومتوازنة، وعدم وجود سلع كافية يمكن تبادلها، في طريقها إلى الزوال، فالتجارة العربية البينية تمت في المتوسط منذ عام 1985 بقر أكبر من نمو التجارة الخارجية العربية، بصفة عامة (4) مقابل (4).

• وجود المؤسسات المالية العربية وبورها المتزايدة في تمويل وضمان الصناعات، مثل صندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قرر محافظوه في 1997/5/10 دعم القطاع الخاص مباشرة بدءًا بمبلغ 500 مليون دولار خصص لهذا الغرض.

• كان ضعف المعلومات التجارية وغيرها هاجسا أمام محاولات التكامل العربي في السابق، أما الآن فتشير الوضع لدى صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية وتوفر المعلومات من مصادر عربية وأخرى دولية. كذلك يمر المهمة تطور أنظمة للمعلومات دوليًا مثل مدة.

• متابعة التنفيذ والتزام الدول العربية بخطوات التحرير التي يتفق عليها في الأطار العربي كانت أبرز العراقيل. وقد صمم البرنامج التنفيذي العربي 1997، بما يمكن في النهاية المستمرة ودور القطاع الخاص للنهائي، بعد ذلك، يساهم في تنفيذ التزام الحكومات.

• العمل على إقامة منطقة تجارة حرة عربية أصبح مطلبًا عربيًا من مختلف المستويات وهذا ما أكدته ملوك ورؤساء الدول العربية في قمة 23 يونيو 1996. كما أن المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (وهو أكبر تجمع اقتصادي عربي توري يقد كل سنتين) أوصى بإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية باعتبارها المشروع العملي للامم لبناء التكامل العربي. وكما ذكر في البداية فإنه خلال السنوات القليلة الماضية التفت الساعي العربية المختلفة، بما فيها مشروعات السوق العربية المشتركة والقطعة تيسير وتنمية الحائل التجارية.



المصدر: السياسة الكويتية

التاريخ: ١٣/٨/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ست دول عربية جديدة تدرس حاليا الانضمام الى السوق العربية المشتركة

مرحلة لاحقة.

وعدا الى تشكيل هيئة لائحة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة تضم المؤسسات المعنية ومجموعة السوق العربية المشتركة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي ودول اعلان دمشق بهدف تسهيل خطوات التنفيذ وإزالة العقبات.

واتهم حسن إبراهيم بما اسماه بالتأخيرات والعوامل الخارجية بأنها السبب وراء عدم تنفيذ القرارات الخاصة بالسوق التي تم توقيع الاتفاق في شأنها منذ عام 1964 وأشار الى ان الجهود المبذولة لتوسيع السوق القائمة أصدرت عن ابداء تونس وليبنان عن رغبتيهما في تطبيق قرار السوق العربية المشتركة وفقا للبرنامج التنفيذي الذي تم إقراره في اجتماعات المجلس الوزاري لدول اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في دورته العادية 68 تمهيدا لانضمامها للسوق.

كما أشار الى ان مصر قد أعلنت تطبيق قرار السوق العربية المشتركة كما جاء بالبرنامج التنفيذي وفقا للمراحل الزمنية المحددة بهذا البرنامج مؤكدة اهمية تفعيل السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإنجاح البرنامج التنفيذي كمرحلة تمهيدية للقيام بالسوق الواسعة الشاملة.

من جهة أخرى تعاف نوبة تشتت عنوان السوق العربية المشتركة السياح الاوانى للاقتصاد العربي ، في مدينة طرابلس بالجمهورية الليبية في الفترة من 25 إلى 26 سبتمبر المقبل.

وتتضمن الندوة عدة محاور اقتصادية مهمة من خلال مجموعة من الدراسات والبحوث يلتقي فيها مجموعة متميزة من الاقتصاديين والسياسيين العرب لنظر المفاهيم ومناقشتها من خلال علمية جادة لتنسيق الوقت العربية اراء ما يجري من تطورات اقتصادية على الصعيدين العربي والدولي.

■ القاهرة - ١٣/٨: أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ست دول عربية تدرس حاليا تطبيق قرار السوق العربية المشتركة بالنسبة لاجلته التجاري وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبنان والسودان وفلسطين وذلك الى جانب الدول العربية السبع الاعضاء في السوق القائمة التي سيتم تطبيق احكامها للتنفيذية اعتبارا من العام المقبل.

والدول السبع الاعضاء في السوق هي مصر وسورية والعراق وليبيا والاردن واليمن وموريتانيا.

وقال الدكتور حسن إبراهيم ان الامانة العامة لمجلس الوحدة قد اجرت اتصالات مع الدول الست التي تدرس الانضمام للسوق واعادت رسائل لها في هذا الشأن داعيا المسؤولين في هذه الدول منحه للسند السياسي والعنقودية والمالية الكاملة للسوق العربية المشتركة والقائمة حاليا بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبارها نظرا مرنا ومتعددا للكمال الاقتصادي العربي الشامل.

وأوضح الأمين العام لمجلس في بيان صحفي اليوم بمناسبة مرور 35 عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة ان هذا التطوير والتفعيل يعتبر طريقا يؤدي الى دعم الاقتصاد القومي وتكثيف وتنويع الانتاج العربي مع امكانية النظر كذلك في تطويرها وتحديثها بصورة اكبر.

كما أوضح ان وقف العمل الاقتصادي العربي المشترك وأدراثة وأوضاعه الراهنة في مواجهة التحديات الجارية وغير الجارية على مصالح الامة العربية في الحاضر والمستقبل ليركز على اهمية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بالتناقل به من مستويات لتعاون الثنائي الى مستوى التكامل القومي الشامل والترابط للدعم بالازادة السياسية الجماعية.

وكذلك الدكتور حسن إبراهيم على ضرورة اتخاذ قرار عربي لتحقيق السوق العربية المشتركة الواسعة والشاملة وذلك انطلاقا من اعلان التحرير الكامل للتجارة بين دول السوق القائمة والتي تضم 7 دول حتى الآن والدول المؤهلة في



بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس السوق العربية المشتركة.

بدء تنفيذ الجانب التجاري.. وتشكيل هيئة تسعين لإزالة العقبات



حسين إبراهيم

وبعد الأمين العام إلى تشكيل هيئة واجبة لتسويق ومتابعة السوق العربية المشتركة تتشكل من المؤسسات المعنية ومجموعة السوق في المجلس ومجلس التعاون الخليجي وإشاد المغرب العربي ودول إعلان دمشق بهدف تسهيل خطوات التنفيذ وإزالة العقبات وقال إن تونس وليتان أبتداً رغبتهما في تطبيق قرار السوق وفق البرنامج التنفيذي للور في اجتماعات المجلس الوزاري في دورته الثامنة والسبعين تمهيداً لاتصافهما للسوق. وأوضح حسين إبراهيم أن هناك قوة عربية موسعة من السوق مستعدة في مدينة طرابلس في الفترة من ٢٥ و ٢٦ الشهر المقبل تتضمن عدة محاور اقتصادية مهمة ومجموعة من البحوث والدراسات ويلقى فيها مجموعة متميزة من الاقتصاديين والمستثمرين العرب.

مركزاً يوزع الدعم الاقتصاد القوي ويتكثيف وتنويع الانتاج العربي. وأشار السيد حسين إبراهيم في تصريح له بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس السوق العربية المشتركة.

إن واقع العمل الاقتصادي العربي المشترك وقدرات وأوضاعه الراعنة في مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية والاقتصادية والدولية للتألمة تؤكد أهمية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك والانتقال به من مستويات التعاون الثنائي إلى مستوى التكامل القوي الشامل والمعم بالازمة سياسية الجماعية.

كتب: محمد ميروك:

أعلن السيد حسين إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن ست دول عربية تدرس الآن تطبيق قرار السوق العربية المشتركة من جانبها التجاري في ضوء الاتصالات التي أجرتها هذه الدول مع الأمانة العامة للمجلس والتي أعد رسائل لها تتضمن كافة التوصيات والإجراءات للانضمام إلى السوق.

وطلب الأمين العام هذه الدول وهي الجزائر - المغرب - تونس - لبنان - السودان - فلسطين بمفتح للسانة السياسية والمعنوية والمالية الكاملة للسوق العربية باعتناق اتفاقية الوحدة الاقتصادية باعتبارها إطاراً عربياً متدرجاً للتكامل الاقتصادي العربي الشامل وأعتبر هذا التطوير والتفصيل



المصدر: الأهرام المسبوق

التاريخ: ١٩٩٧ / ٨ / ١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٦ دول عربية تنضم للسوق المشتركة دعم التعاون العربي في المجالات الاقتصادية

اعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الدول العربية تدرس حاليا تطبيق آراء السوق العربية المشتركة بالنسبة لجوانبه التجارية وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا والسودان وفلسطين وذلك إلى جانب الدول العربية لتسبع الأعضاء في السوق الثلاثة والتي سيتم تطبيق أحكامها للتطبيق اعتباراً من العام المقبل. وقال: إن الهيئة العامة لمجلس الوحدة قد أجرت اتصالات مع الدول التي تدرس الانضمام للسوق، وطلب للمستقلين في هذه الدول منح المساعدة السياسية والمالية والتأهيل الكاملة للسوق العربية المشتركة حتى يمكن دعم الاقتصاد العربي وتخفيف وتوزيع الإنتاج.



المطالبة بقواعد منشأ لتسهيل تبادل المنتجات

العربية

كتب - محمد عبد الرشيد:

أكد الخبراء العرب أهمية الاتفاق على إقامة قواعد منشأ لتسهيل التجارة العربية من أجل تسهيل التبادل التجاري العربي حيث خلقت كافة الاتفاقات الموقعه حتى الآن بما فيها اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قواعد تنظم منشأ السلع

التصاميم باى من هذه المعايير مستخدم طيبة السلعة المنتجة وتصمم مخطلات الإنتاج وتكاليفه إضافة طرق التصنيع المستخدمة في الإنتاج وإقبال الظاهر أنه من المتوقع أن يؤدي استعمال المعايير إلى سهولة عمليات المراجعة والتدقيق للتأكد والمطابقة التي قد تحتاجها سلطات إصدار شهادة المنشأ

بالعودة إلى سجلات وقيدو للتفتيش مما يؤدي إلى سرعة الإنتاج وإزالة. وأل د. توفيق السماق مستشار وزير الصناعة السوري وعضو لجنة قواعد المنشأ أن يورثوكول قواعد تصريف المنتجات التي لها صفة المنشأ الوطني فيه تم عمل مشروع له وذلك لأسباب التمازج

الإداري العربي في هذا المجال قد تم مناقشتها خلال الاجتماع حيث سيتم تطبيق المعاملة التفضيلية المتوقعة بموجب هذا الاتفاق على المنتجات فقط التي تستوفي هذا البروتوكول والتي يتم تلقيها مباشرة بين الدول العربية الأعضاء أو غير للتأجيل أو التأخير

وأعزج الخبراء لقواد التي لها صلة منشأ أية دولة عربية عضو بها كائنها مواد لها صلة منشأ دولته كخارجة مضمون لخصم. ولذا في تصنيع منتج يتم إنتاجه فيها وليس من الضروري أن يتم إجراء عمليات تصنيع على هذه المواد بشكل كاف والواد التي لها صلة المنشأ في أن من الدول العربية طبقا للمفهوم اتفاقية

قال السفير جمال الدين بيومي رئيس لجنة قواعد المنشأ المؤقتة من جامعة الدول العربية أنه تم في القاهرة مؤخرا عقد اجتماع للخبراء العرب لدراسة قواعد المنشأ المعاملة مثل القواعد المعمول بها في اتفاقيات التفتيش لدول أمريكا الشمالية وكذلك التفضيلات الاتحاد الأوروبي والقواعد العامة غير التفضيلية للاتفاقيات منطقة التجارة الحرة لإجراء مقارنة بينهما للوصول إلى قواعد تلامس العمل العربي المشترك. وأضاف أنه من الضروري بحث القواعد الأوروبية والعمل على تطويعها بصورة تستفيد منها عربيا. وطلعت التقارير مقرر عام المنطقة العربية للتجارة الصناعية والتصدير والتصدير على اللجنة قال أن هناك معايير أساسية للقواعد المنشأ العربية كمنشأ للتسهيل التسليم في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأضاف أنه نظرا لنوع السلع والخدمات الصناعية وتربطها إضافة إلى عدد طرق وسائل الإنتاج والظروف التي تشهدها وسائل الإنتاج وأهمية التكامل الصناعي في كل من هذه المعايير لها مميزات في ذلك المجال ألوهي المرونة حيث وجود بدائل أربعة لخارجة تصنيع منشأ أسلحة بعض السلطات المعنية في الدول العربية مبررة وأضيف للعلماء في التفتيش مع مستحق التفتيشات واسلم العملية والعربية لجانها تطبق هذه القواعد وتسهيل إجراءاتها منها لتفتيش وسائل الإنتاج وطرقه وكذلك اتفاقية فمن الواضح أن

تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والأجرامات التفتيشية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحسين كائنها من منشأ أية دولة عربية عضو بها عندما تدخل في منتج يتم إنتاجه فيها وليس من الضروري أن تكون هذه المواد قد تم إجراء عمليات تصنيع كافية عليها ويتم فقط تطبيق القواعد عندما تحصل المواد المستخدمة على صلة المنشأ ولك تطبيق القواعد. وطلب الخبراء في اجتماعهم بضرورة وضع أسس قوية أخذا في الاعتبار عند صياغة قواعد منشأ عربية للتصنيع للسلع والمنتجات الصناعية وذلك باستخدام النظام للتصنيف الجمركي بحيث يراعى أن تكون قواعد على أسس تقبيلية مع الأذى في الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل نموا ومنها معاملة استثنائية والقدرة الصناعية العربية والتفتيش لخصم لفرام للمنشأ والتكامل مع المعايير الصناعية والموكيات والأجزاء مع عدم المبالغة في التفتيش أو التيسير واستغلال قواعد المنشأ السائدة في التكتلات الاقتصادية العالمية



المصدر: **الشمس الاقتصادية**

التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩ **للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات**

بحر تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

في إطار إعادة ترتيب البيت العربي الكبير تتعدد الرؤى ووجهات النظر حول سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وإذا كانت فكرة السوق العربية المشتركة هي المحور الرئيسي لانطلاقة التكامل الاقتصادي العربي فإن مقالات هانيه بارك هذا الأسبوع تقدم أربع وجهات نظر حول هذه المسألة: الأولى يقدمها د. عبد الرحمن صبري... ويرى أنه ليس أمامنا سوى تعظيم قدراتنا الوطنية وعلى رأسها القوة البشرية وأن نرفع معدلات التبادل التجاري لتسهم جنباً إلى جنب مع الاستثمار الوارد في عملية التنمية. ويبادر الاستاذ يحيى المصري بتقديم أسلوب عمل جديد لتنشيط السوق العربية المشتركة يبدأ بخطة مغايرة للأساليب الماضية تعتمد في أغلبها على القطاع الخاص وبدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال والمستثمرين. ويميز الاستاذ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح الفكرة بالكتابة عن تنمية التجارة العربية البينية. أما الدكتور لويس حبيقة فيعدد المشاكل الاقتصادية العربية الرئيسية التي تشكل تصديات أمام هذا الهدف المنشود.

المحضر



المصدر: الزهرام الإقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

في هذه المقدمة نود أن نطرح بعضاً من الأفكار حول العلاقة بين جودة كفاءة وجودة التعليم الجامعي والعالي وقضية التخطيط الأمن لنقل واستيعاب وتوطين التكنولوجيا المتقدمة في مجتمعات أكثر تقدماً من مجتمعاتنا في الوقت الحالي وذلك من أجل الوصول إلى تلك القدرة الذاتية لإنتاج تكنولوجيا تستطيع تصديرها إلى مجتمعات أخرى في وقت لاحق ومن هنا نرى أهمية الفكرة المطروحة وتبني نظام التعليم المتوافقين

د. عبد الرحمن صبري

التجمع العربي والتعايش مع العولمة

يشكل موضوع العولمة محورا أساسيا في حياتنا اليومية وسياستنا قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، فنحن حين نضع إطارا تشريعيا لاجتذاب رأس المال الاجنبي المباشر ، فإننا في حقيقة الامر ندعو الشركات متعددة الجنسيات للإسهام في إقامة المشروعات والهياكل الأساسية التي تحتاجها البلاد العربية ، وحينما نستخدم شبكة الشبكات «الانترنت» فنحن نتعامل مع قدرة معرفية معلوماتية هائلة لا يمكن في إطارها احصاء حجم المعاملات المالية التي تتم في الثانية الواحدة على سبيل المثال ، وحينما نتحدث عن المؤسسات غير الحكومية - منظمات المجتمع المدني نجد أمامنا منظمات أممية متعددة الجنسيات (حسب مصطلح د. اسماعيل صبري عبد الله) في كافة التخصصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحينما نتحدث عن أجهزة تيريد وتكيف فنحن أمام مشكلة البيئة والسكان ونقب الأوزون وحينما نتحدث عن بورصات أسواق مالية فنحن أمام خطر الحركات الساخنة لهذه الأموال ناهيك عن خطر غسل الأموال ، وحينما نتحدث عن اتفاقات دولية متعددة الأطراف أو فوق إقليمية فنحن أمام منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى... والأمثلة كثيرة. إن نظريات التنمية والنمو والاقتصادية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية حلت محلها اليوم نظريات التعاون الدولي متعدد الأطراف والاتجاه ضمن الكيانات العملاقة سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي أو الناتفا والايك والتعاون عبر الأنترنت، فلأول مرة منذ فجر البشرية تزداد معدلات نمو العمليات المالية بشانها أضعاف التجارة الدولية.



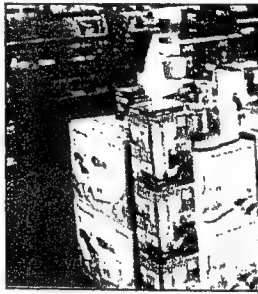
المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشـير والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

إن تنظيرات التنمية والنمو التي افترزتها تجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث دارت حول رفع معدل التراكم الرأسمالي والتنمية من خلال استراتيجية إحلال للواردات وتدخل الدولة المباشر في العملية الانتاجية من خلال التخطيط ولكننا اليوم ليس أمامنا خيارات غير محاور ثلاثة في ظل العولة هي الاستعانة بالاستثمار العربي والأجنبي لتحقيق معدلات نمو اقتصاد عالية ورفع معدلات نمو الصادرات، وإعطاء دور فعال للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والاطار الواضح للعلاقات الدولية المسمى بالعولة لم ينتشأ من فراغ ولكنه نما في ظل واحضان النظام القديم فقد بدأت بدوره في الستينات وتكشفت توجهاته في السبعينات واتضحت خطوته العامة في الثمانينات. ووصلنا اليوم الى مرحلة عولة النشاط الانتاجي من خلال التبادل التجاري والمعاملات المالية والاستثمارية. بحيث اذا مر اقتصاد دولة كبيرة مندمجة في السوق العالمي بإزمة، أصابت الحمى جميع اقتصادات العالم.

والمثال على ذلك ما حدث في ازمة المكسيك عام ١٩٩٤ وازمة النعمور الاسيوية في يوليو عام ١٩٩٧، حيث انتقلت الازمة الى دول الاتحاد السوفجتي السابق ودول امريكا اللاتينية وتباطأ النمو الاقتصادي في العالم، ومن ثم فإن ما هي المناورة أمام الدول النامية ضئيل للغاية فيما يتعلق بانسياب المعلومات أو المعاملات المالية أو التجارية عبر الحدود الوطنية

هذه هي العولة
اليوم وليس
أمامنا إلا أن
ننظم قدراتنا
الوطنية وعلى
رأسها القوة
البشرية وأن
نرفع معدلات
التدريب والتأهيل
ليس هذا
فحسب بل
والثقافي
والاجتماعي
والبيئي أيضا
وأن نرفع من
معدلات التبادل
التجاري لتساهم
جنبها الى جنب
مع الاستثمار
الوافد في عملية



التنمية الوطنية. ومطلوبون أيضا بالتكامل الاتليمي ومساندة مشروعات التكامل العربية وبالأذات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشروعات العربية المشتركة وكل جهد عربي من شأنه أن يعزز من العمل العربي المشترك سواء مع الدائرة الافريقية أو الدائرة الأوروبية.



المصدر: الإجماع الاقتصادي

التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن التجمع العربي هو الوحيد الذي يضمن تماسك الاقلية العرقية والدينية والأثنيان في المنطقة العربية، فقد ضمنت لها الهوية العربية الإسلامية أنصهارها في بوتقة واحدة، وجمعتها من الثقافات الأخرى الجاورة

للمنطقة أو الواردة اليها فيما وراء البحار. كما أن التكامل العربي يمكن الدول العربية من الدخول في التجمعات الدولية والإقليمية الأخرى سواء في إطار الشرق الأوسط أو فيما وراء البحار مثل المشاركة الأوروبية أو إطار منظمة التجارة العالمية كوحدة واحدة متماسكة لا يسهل ذوابها اقتصاديا أو ثقافيا أو اجتماعيا.

وعلى المستوى الوطني يجب بناء القاعدة التكنولوجية وتشجيع وتعبئة المخدرات الوطنية وإيجاد الأوعية المناسبة وفي هذا الاتجاه حدث تطوران هامان الأول: انتماض بعض أسواق المال العربية خاصة مع انتشار عمليات الخصخصة في عدة دول عربية الشاطئ: انتشار صنابير الاستثمار المخصصة للاستثمار في الأوراق المالية العربية.

ولا شك أيضا أن دعوة بعض الدول العربية إلى إقامة سوق تجارية مشتركة ثنائيا سيساهم أيضا في دفع العلاقات العربية/ العربية من زاوية زيادة التجارة العربية البيئية والاستثمارات البيئية العربية، خاصة إذا ما واكبها اجتذاب مزيد من الاستثمارات العربية في المشروعات العربية المشتركة. وإذا واكبها أيضا حرية انتقال العملة العربية بين الدول العربية. وبالتالي تستطيع هذه الدول أن تقطع شوطا أبعد مما استهدفته قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك جماعيا من خلال إقامة منطقة تجارية حرة عربية كبير وفقا لبرنامج زمني متدرج من زاوية الاعفاءات الجمركية وإزالة قيود التجارة.

■ ■ ■



المصدر: **الصحف الاقتصادية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٦ / ٨ / ١٩٩٩ التاريخ

الذين يتمتعون انشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعلمون
جدا مدى الصعوبات التي تقف في طريقها، فلقد كان من المقرر
ان يبدأ تنفيذها العمل في أول يناير بعد ان وفتحتها ثمانية عشر
دولة عربية، أي بعد الموافقة شبه الاجماعية على تنفيذها، غير أن
هذا الموعد انقضى ولم تعد الاتفاقية سوى ست دول عربية فقط،
والدول الأخرى مازالت تدبر وتفكر بالرغم من انها التزمت بل
ووقعت الاتفاقية قبل موعد انشائها بشهور عديدة!!

يحيى المصرى

الى أين تتجه السوق العربية المشتركة؟

لقد هلكت جامعة الدول العربية للموافقة شبه الاجماعية على اتفاقية منطقة التجارة
الحرة العربية بعد توقيعها باعتبارها أول عمل جماعي عربي في نطاق التعاون
الاقتصادي العربي بأخذ هذه الموافقة الاجماعية، وعلى اساس ان هذه الموافقة شبه
الاجماعية ستكون بداية مرحلة جديدة وجامعة للتعاون المشترك الذي افتقر العمل الجاد
والصادق طوال النصف قرن الأخير. غير انها أصبحت بخيبة أمل وهي ترى التنفيذ يبدأ
بينما تتراجع بعض الدول بل أغلب الدول عن القفلة لأسباب تامة توضح بجلاد مدى
استمرار التخلف الذي يعاني منه العمل الحكومي العربي.

وبذلك فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لا تكفي في وضع افضل من قرار
الموافقة على انشاء السوق العربية المشتركة الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية في ١٩٦٤/٨/١٢ والذي حدد الأسس التي تقوم عليها السوق فيما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص برؤوس الأموال بين الدول العربية
- حرية تبادل البضائع والخدمات والأجنية
- حرية الاتامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية التنقل والترحال واستعمال وسائل النقل والمواصلات والطائرات المدنية.

ولأسف محض اليوم ما يقرب من ربع قرن على قرار السوق العربية المشتركة ولم
توافق على انشائها سوى سبع دول عربية فقط. بالرغم من اللزومات والسنوات
واللتقيات والخطى الإنشائية التي أحدثت في هذا الشأن، والتي اقتدرت في السنة
الأخيرة بمطالبة جديدة من بعض الرؤساء العرب لتنفيذها في أسرع وقت ممكن
باعتبارها مسألة حياة وبقاء للأمة العربية، كما أنها مصدر قوة اقتصادية عربية
نحتاجها في الممانعة ضد العدوان الاسرائيلي المستمر وضد الخلافات العربية التي
تتهدد من ثروة المنطقة العربية وتضعف من قوتها.



المصدر: الانصار ١٣ الأقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

إن الشعب العربي اليوم لم يعد يطيع سماع القرارات النظرية دون مستوى عملي ودون خطة تنفيذية تبدأ فوراً ويجمع عليها كل الجهات وكل السلطات وكل أصحاب التأثير والمال العرب الذين يقدمون أهمية تحقيق السوق العربية المشتركة لأنها أصبحت فعلاً مسألة حياة وبقاء لهم جميعاً، خاصة أن كلا منهم سيشكل جزءاً من السوق يشغف لوقائعها ويعيش في أحداثها ويتأثر بها يتم فيها فإن ضعفت ضغط وإن قويت تحسنت أوضاعه المالية والمحتوية وتقدمت أعماله وتجارت، ماله وممكنه ومستوى حياته، ولذا في دول جنوب شرق آسيا، «الآسيان» أسوة عندما تقدمت بالعمل الجاد والتعاون الجامع الصادق، استفاد كل سكانها وتحسنت مستوياتهم المعيشية، وعندما ضمرت أبنائها هذا التحسن انتقل الأثنياء إلى أفراد وزلات البطالة وانتشرت المجاعة من هنا نأتى أهمية تنفيذ السوق العربية المشتركة قبل أن تعود إلى مسارها القديم والبطيء، وبعد أن ثبت بالفعل أن أساليب التعاون الاقتصادي العربي، والذي يشمل في إنشاء، منظمات وتنظيم مؤتمرات وفترات وعقد ملتقيات وحفلات، هذا الأسلوب قد فشل بالفعل ومن الضروري إذا أريد أن تنشأ السوق العربية المشتركة أن يكون هناك أسلوب عملي جديد يبدأ بخطط مغايرة للأساليب الماضية تعتمد في أغلبها على القطاع الخاص ويدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال العرب والمستثمرين وعلى أن تتعامل هذه الخطة فيما يلي:

١ - تشكيل مجموعة عمل من جمعية رجال الأعمال العرب القومية وجمعيات رجال

الانكامل الاقتصادي العربي

الأعمال العرب المحلية، وهيئات التعاون العربي ومن الاتحادات العربية للإنشطة الاقتصادية كاتحاد المستثمرين العرب واتحاد المقاولين العرب واتحاد العمال العرب وعلى أن يتم اختيار هذه المجموعة عن طريق رؤساء هذه الجمعيات والاتحادات، وأن يشترك معها مندوبين من جامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المشتركة بالإضافة إلى ضباط اتصال مع كل حكومة عربية لاداء، الرأي الرسمي في التوصيات والقرارات التي تتخذها المجموعة تمهيداً لإقرارها

٢ - بدور الأمن العام لجامعة الدول العربية هذه المجموعة بعد تشكيلها للاجتماع بإقامات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتم توفير سكرتارية إدارية وسكرتارية فنية وأدوات مكتبية عن طريق الجامعة، بالإضافة إلى تسهيل مهمة المجموعة بتقديم جميع المعلومات والبيانات اللازمة لها من مراكز المعلومات في الجامعة وفي بعض الدول العربية التي تستطيع المعاونة، بالإضافة إلى المنظمات العربية المشتركة التي يتوافر لديها إمكانيات المعاونة الإدارية والفنية لهذه المجموعة - ويمكن أن تصغر هذه المجموعة نشرة يومية توزع على الوزارات المختصة بالدول العربية وتنشر نطق هذه للوزارات على ما يتم عن طريق هذه المجموعة ومناقشة التمدل أن تطلب الأمر.

٣ - يتم تنظيم عمل هذه المجموعة عن طريق رئيس لها وأمانة مساعدين يتولون الإشراف الكامل على اجتماعات هذه المجموعة وتحديد مواعيد اجتماعاتها، ويمكن أن تعقد الاجتماعات أثناء الجزء الأكبر من النهار والجزء، الأكبر من الليل وهو ما كانت تقوم به الهيئة الأوربية التي أنشأت السوق الأوربية المشتركة علماً بأن وزير المالية الفرنسي في تصريح سابق له ذكر أن عمل الجماعة يستمر ليلاً ونهاراً ولا تنطلي، الأتوار حتى ينتهي أعداد لوائح وقرارات السوق الأوربية المشتركة التي تمت فعلاً في عام ١٩٩٢ باستثناء إنشاء العملة الأوربية الموحدة التي مازالت محل مناقشات تمهيداً لمصورها في عام ١٩٩٩.

٤ - القرارات التي يتم اتصوال إليها عن طريق مجموعة العمل يتم عرضها على رؤساء الدول عن طريق بعض يتم اختيارها بين أعضاء، للجموعة تسافر إلى كل الدول العربية في زيارات عمل وتوعية بأهمية السوق العربية المشتركة وكيف أن السوق تعطي كل الدول الأعضاء أكثر مما تأخذ منها إن أخذت ذلك في ضوء الضرورة الشاملة والتنظيمات الاقتصادية والألمانية والعالمية، وتنشيط مع الاتجاه العربي الحالي نحو تدعيم الاستقرار ومحاربة الأزمات والقتضاض على الجريمة، بما تزدى إليه السوق



المصدر: الاقتصاد الإنشائي

التاريخ: ١٥ / ١ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية المشتركة من حياة حرة كريمة ومستوى لائق من المعيشة لكل الفئات الشعبية وبالتالي تدعم التنمية الاقتصادية والتقدم العربي في ضوء الإمكانيات المتوفرة بالوطن العربي

هذه خطتي العملية اعرضها على الملوك والرؤساء العرب، وعلى كل المجلس العربي الذين يملكون سلطة التحرك والتنفيذ، املا ان تساعد قريبا خطوات عملية وجادة نحو شعير هذه السوق وتنسيق وتنظيم من جامعة الدول العربية وكل المهتمين بتنشيد السوق العربية المشتركة خارج الروتين والبيروقراطية ويعيدا عن الادارة السياسية السلبية العربية التي عاشت الامة العربية في ظلها ما يقرب من نصف قرن وكانت حصيلتها الفسادة للجميع كما نأمل ان نرى جميعا الانوار التي لا تنطفئ في البني الكبير لجامعة الدول العربية ايلال ونهارا - حتى تستكمل خطوات التنفيذ ويعلن عن انشاء السوق العربية المشتركة وهو ما تم فعلا في انوار البني الكبير للهيئة الاوروبية التي اعلنت عن قيام السوق الاوروبية المشتركة والتي تحولت عام ١٩٩٢ الى السوق الموحدة ورسائل الله ان يوفق قادة العرب الى ما فيه خير الامة العربية وصالحها الاقتصادي ■



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ١ / ١٩٩٩

يمثل موضوع لجنة التجارة البينية العربية والمخرج بها من دائرة
١٧ و١٦ أول الاجتماعات السنوية، من العمل الاقتصادي العربي المشترك،
وأبشرت الجهود في الفترة الأخيرة عريضة العمل بالبرناميع التنموي
لمنطقة التجارة الحرة العربية اعتبرها من ١٩٩٨/١٦، والقرار مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية برناميع تنفيذي لاستئناف العمل بحكم
قرار السوق العربية المشترك رقم ١٧ لعام ١٩٦٤.

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح

مستشار أمين عام للندى الاقتصادي العربي

تجربة التجارة العربية البينية.. كيف!

فالمسألة منطقة التجارة الحرة كانت بداية تطبيق برناميعها التنموي جيدة ومباشرة
إلى تقدم حيث التزمت بتطبيقه أربع عشرة دولة عربية تتجاوز حصتها ٩٢٪ من إجمالي
التجارة العربية البينية وتتعتمد سلمها الوطنية المتنامية حالياً متحفيز قدره ٢٠٪ من
الرسوم الجمركية وغيرها وتمكك البات تنفيذ هذا البرنامج على دراسة وإيجاد الحلول
للمشاكل التي تعترض مسيرة التطبيق حتى تكون مراحل التحرير قطعية لا صورية بل
والأكثر من ذلك نجد أن دولة كاليبرين تلتزم لخصصار فترة البرنامج لاستكمال إقامة
منطقة التجارة الحرة خلال خمس سنوات بدلاً من عشرين لينسج لمنطقة التجارة
تجارتهم البينية قبل تحرير تجارتهم الخارجية مع العالم بموجب أحكام منطقة التجارة
العالمية. أما الدول العربية التي لم تبدأ تنفيذ البرنامج (الجزائر وموريتانيا والصومال
والسودان وفلسطين وجيبوتي وجنر (المر) فتقوم بتوفير أوضاعها مع متطلبات الشفيع
والأمل أن تصدق العزائم وتتضافر الجهود والقدرة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة
العربية الكبرى

وبعد شهر عرض تنفيذ البرنامج المذكور أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية-
في ديسمبر من العام الماضي- قراراً باعتماد برناميع تنفيذي لاستئناف تطبيق
أحكام السوق العربية ككافة تنفيذية وفيه لعودة العمل بقرار المجلس رقم (١٧) لعام
١٩٦٤ بإنشاء منطقة تجارة حرة رقم (١١١) لعام ١٩٧٠ ببدء إنشاء الاتحاد الجمركي،
ومن المعروف أن القرار (١٧) للترتبت به سبع دول عربية (مصر وسوريا والعراق
والأردن وليبيا واليمن وموريتانيا) وشارفت على تحقيق منطقة تجارة حرة فيها بينها
خلال النصف الأول من السبعينات. ولأسباب معروفة وغير معروفة تعطل تنفيذ
الاحكام، ويقضي البرنامج بإعادة العمل بها من قبل الدول السبع بشعور تحرير التجارة
بينها من لتتجاوز الجمركية بحدود واحدة عام ٢٠٠٠ ومن الرسوم الجمركية والرسوم
والضرائب الأخرى على مراحل سنوية ثلاث تبدأ عام ٢٠٠٠ بتخفيض ٧٠٪ ثم ٧٠٪
عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ عام ٢٠٠٢ لتتحقق الإعفاء الكامل في هذا العام أي قبل تحقيق
منطقة التجارة الحرة -سبعين-



المصدر: الانتماء الاقتصادي

للتشريع والخدمات الصحية والخدمات
التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

على أي يبرز البرنامج رغبة عربية لتعزيز وتفعيل صيغ العمل الاقتصادي العربي المشترك وإعمالاً لما تجبّه الموانئ والاتفاقيات الاقتصادية العربية من تشجيع لأطرافها على تبادل مزايا وإمكانيات أكثر من للتصميم عليها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ولكن قد يخشى البعض قيام تشارب بين البرنامج أو خلق نوعان من الأيديولوجية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية وإنشوب أية احتمالات لهذه الأمور ينبغي الاتفاق على أسس عملية واضحة للتنسيق والتعاون بين المجلسين ضماناً لتحقيق إيجابيات كل برنامج والحفاظ على مصالح الأطراف العربية المتعاقبة حيث إن غالبية دول السوق السبع تطلق حالياً برنامجاً لتنفيذ لمنطقة التجارة الحرة

وأخيراً القول أنه إذا نهجت الدول العربية السبع أعضاء السوق في تطبيق برنامجها فإنها بذلك تقدم نموذجاً مشجعاً لتجربة التحرير الكامل للتجارة ومرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي تشجع الدول العربية الأخرى على اللحاق بها وتتحول باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتلعب الانتقال إلى المراحل المتقدمة لتحقيق الحلم العربي بقيام السوق العربية المشتركة الكبرى ■■



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٨/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر البرلمانين دمشق

الطريق إلى التكتل الاقتصادي

من المؤكد أن حلم السوق العربية المشتركة على امتداد العقود الخمسة الماضية ما زال يراود آمال وتطلعات الاقتصاديين العرب وعلومحات الشعوب العربية.. وقد التقيت عبيد الله طابيل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس



الشعب الذي شارك بفاعلية كبيرة في المؤتمر البرلماني العربي الأخير الذي عقد في دمشق ووجهاته السؤال التالي: لماذا تأخر حلم السوق العربية المشتركة طوال تلك الفترة، وما هي الرؤية المستقبلية لهذا المشروع القوم الكبير؟

يقول عبيد الله طابيل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب: على مدار الخمسة عقود الماضية ظل الاقتصاديون العرب وقادة الفكر

أحمد الغمري

الوحدوي يحلمون لتكتل اقتصادي يكون نواة للوحدة الاقتصادية للشامة

وإن لم يترجم هذا الجهد في تحقيق الأمل المنشود، وقد سبقنا دول أوروبا في بلورة كيان اقتصادي الأوربي رغم أن التذكير في هذه البعثة قد جاء متأخرا كثيرا عن الفكرة العربية، والحقيقة كانت هناك عدة أمور حالت دون قيام هذه الوحدة الاقتصادية تذكر منها محدودية القاعدة الانتاجية في فترة من الفترات، ولم يكن يسمح - كما هو حالي الآن - من وفرة في الإنتاج لتحقيق منافس قابل للمساوول وقدرته على المنافسة، تشتت الدول العربية بحماية منتجاتها من خلال الدعم مرة ومرة أخرى من خلال القوائم الجمركية المعقدة يسعى المحافظ على سواحل الوزارة الخاصة للدولة، وضغط أداء الخدمات المساندة للتجارة مثل النقل والاتصالات والتمويل، وتشابه الهياكل الانتاجية بين الدول العربية مما جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل، وعدم وجود آلية فعالة لتنفيذ أي اتفاقية، ولم يفكر القادة العرب في أسلوب التدرج، وعدم تمجيد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية بين الدول العربية. وبالرغم من ذلك فإننا لا نذكر الجهود التي بذلت في اتخاذ خطوات عملية في سبيل إنشاء الوحدة الاقتصادية العربية

وإن، أن الشجر إلى الدور الذي قامت به اللجنة البرلمانية المصرية خلال الدورة الـ ٢٤ لمجلس الاتحاد البرلماني المنعقد بدمشق في الفترة من ٢٧ - ٢٩ يونيو الجاري، والتي تسرفت بعضويتها، والتي عرضت في اجتماع دمشق بوافق جميع أعضاء الدول العربية لأول مرة على جميع محتويات قرارات اللجنة المصرية، والتي صدر بها إعلان دمشق، وقد اُخذت على عدة مقررات تتلخص في تأكيد أن قيام لتكتل الاقتصادي العربي في الخيار الوحيد، وتمجيد التكتل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية، وزيادة شرائح الخفض الجمركي بالنسبة لانتاجية منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى ١٥٪ بدلا من ٢٠٪، وتأكيد اعتبار منطقة التجارة الحرة هي الخطوة الأولى على الطريق نحو السوق العربية المشتركة. وفي رأي أن مستقبل الوحدة الاقتصادية في مستواها الشعبي العربية مثله في برلمانها، لأن ذلك هو للدخل الصحيح للأمة العربية



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٩٩٩/٨/٢٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بهم: وجيه ابو ذكري

حكايات عربية

سلع مصرية مرفوضة من العراق

لاتفقدوا الأسواق العربية!

الرجس حسني مبارك يبذل جهداً كبيراً يشك عليه الفتح (أسواق دول العالم للسلع المصرية قضية التصدير من أهم قضايا التنمية لذلك فإن حكومة الدكتور كمال الحنطوري تعمل على إزالة كل العقبات أمام المصدور المصري لم يعد أمام المصدورين أي عقبة تذكر يشكون منها، رغم ذلك لم نسمع عن طفرة في التصدير وهذا يؤكد أن العيب في المصدورين أنفسهم وبدلاً من سماع طفرة التصدير نسمع عن بضائع مصرية مرفوضة من الأسواق العالمية لأنها غير مطابقة للمواصفات القياسية، تعود السلع إلى مصر لتفقد إلى السوق المحلي الذي اعتاد استهلاك السلع المصرية الرخيصة، ويغفل المصدر من أي عقاب أو عقوبة فربما يفلت هذا المصدر... بهولته. سوفا مهما للسلع المصرية.

وكانت قد غادرت السويس في طريقها إلى العراق حيث صدر لها الأمر بالعودة والتوجه إلى ميناء سفاجا لتفريغ البضاعة. وفي نفس الوقت صدر الأمر بالباشرة دفاي مهنج، بعدم شحن أي كمية من السكر في طريقها إلى العراق.

ومرت الحالة للتصدير المرفوضة دون مساهلة وبغشرتها معظم الصحف العالمية المهتمة بالمال والتصدير والاستيراد فاعتقد أن العراقيين بعد هذه الصلقة، ذهبوا إلى أسواق أخرى يشترون منها السكر للشعب العراقي.

ورباب علم المصيرى المصري في أرياح باهظة بعد أن رفع شعار أن العراق يقبل أي شيء وكل شيء. وخسرت مصر سوق العراق أو على الأقل سوق السكر في العراق. ونتيجة مباشرة لذلك فقد أكتنا بتفتنا للإعلام العالمي والأسواق العالمية حيث نشرت هذه الكارثة في كل الوسائل الإعلامية العالمية أكتنا أننا غير جادين في التصدير.

الدول العربية على استعداد لتفسيح الأسواق المصرية والإنتاج المصري بشرط أن يكون مثل أن يقرّب من الصناعات العالمية، وهناك عشرات السلع المصرية التي تجد لها رواجاً في الأسواق العربية بل إن هناك سباحة عربية من السباحة المتوقفة التي يشي السباح العرب إلى مصر في شهر أغسطس ولشراء السلع المصرية.

إن السوق العربي يجب الحفاظ عليه، ويجب إزالة العقبات التي تعيق وهو السوق الطبيعي للسلع المصرية.

السويس وتم تفريغ البضاعة تم بيعها للشركة الدولية للتصدير وتوزيع السلع الغذائية وخسرت الشركة القابضة ما كانت تريد ربحه من الصلقة من العراق بسبب نصيحة ذلك المصيرى في الشركة القابضة.

دخلت الباشرة دافيس، تحمل ١٢١٢٥ طناً من السكر وتسلقتها العراق أو أحد يطعم أسباب تسلق العراق لهذه الصلقة بالذات. الباشرة دافيس، تم شحن عليها ١٢١٢٥ طناً من السكر الرديء وتسلقت العراق ٢٠٥٤ طناً فخط وعادت الباشرة بالسكر الرديء إلى هذه اللصقة في ميناء سفاجا وتم توزيعها على الوجه التالي:

الباشرة مصر، ومن حملت ١٢١٢٥ طناً تسلقت العراق منها ١٢١٢٥ طناً فخط وعادت الباشرة

بالسكر في ميناء سفاجا وتم شحن هذه الصلقة للشركة الدولية للتصدير وتوزيع السلع الغذائية. وثائق أدلة الرقش الصلقة من العراق لشحنة السكر الرديء المصري وصنعت الأوامر لمعونة الصلقة تهر الدال القوية بفتحها في الأوراق المصرية لذلك قررت الشركة القابضة إعادة الباشرة مصرية، التي تحصل ١٢١٢٥ طناً

وخلال هذا الأسبوع أصمحت بتقرير خاطئ أرجو من سمحت وإقائه، ألا يدرب عقاب أي حساب أو قلعة طويلة من المستأجر من هذه القضية.

الحكاية بدأت عندما طلبت العراق من مصر كميات مائة من السكر، ضمن برنامج الأمم المتحدة للتبوير. حقايل الفداء والقواء، ومسمت شركات السكر المصرية لهذه الصلقة، فربما تتلقاها من الميون الذليلة التي عليها وعند بحث الأمر في الشركة القابضة للصناعات الغذائية، اقترح عبقري إرسال سكرنا رديء للعراق، أي سكر من الدرجة الثانية، وفي تصوره أن العراق سيطلب سكر رديء لمعالجة إياه وقام العبقري بحساب أرواحه من صلقة السكر الرديء للعراق فوجد أنها مائة بل هي أربع صلقة عقدتها الشركة القابضة للصناعات الغذائية على الإطلاق، سكر درجة ثانية يباع بالسعر العالي.

وبعد الصلقة تجرل إلى العراق على التواريخ التالية: الباشرة دافيس، شوان باو، حملت ١٢١٢٥ طناً من السكر الرديء وفغشتها العراق وعادت الباشرة بالصلقة من الخليج إلى ميناء



التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بين أسباب التعثر وفرص التكامل

وماذا كان فيه أن للتكتلات الاقتصادية أصبحت سمة عالمنا المعاصر في جميع المجالات وذلك لأن التوجه نحو تكتل اقتصادي عربي أصبح ضرورة حتمية ولا مهرب يأتى ذلك إلى التكتل الاقتصادي سلبية تكمن على شعوب الأمة العربية بأكملها.

والى هذا الاتجاه ومن أجل دراسة تكوين تكتل اقتصادي عربي اندم السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك ورئيس اتحاد المصارف العربية دراسة متوازن للتكتلات الاقتصادية وأثرها سياسيا ثم طرحها ومناقشتها في ندوة نحو تكتلات اقتصادية مصرية مع بداية القرن الجديد.

وتمتلك أهم التحديات التي تواجه مصر والعالم العربي ومنها تكتل حشد خلايا بيوت طاعة ومزاياها على تنمية وتطويرها السياسي والاقتصادي العالمي لتحويل التجارة الدولية بشعبها المسلم والخدمة وتبني الاتجاه نحو تكتل مع الاقتصاد الحر وازدياد الانضمام بتعزيز وتفعيل للتكتلات الاقتصادية المتصلة ويزيد للشاركات الدول العربية كل على حدة والتأصلة إلى طرح مشروعات تعاون العربي في مختلف الشرق الأوسط تستند على أساس جغرافي ولا تثنى الهوية العربية بعد انحصار.

مواجهة التحديات

ويؤكد محمود عبد العزيز أن هذه التحديات تنبأ أن تكون على أعلى مستويات المسؤولية القومية والبنية لكي يكون لنا دور فعال في ميادين مستقبلية مختلفات عربية بما يتواءم مع مساهمتها كما أنها تزيد من حدة المنافسة التي تواجهها المستعمرات العربية والعربية ومن بينها صناعة السياحة الأمر الذي يتطلب إيجاد تكتل اقتصادي وصوتي قادر على المنافسة على السياحة القارية والألمانية وصولا للتنافس على الساحة الدولية.

وعلى ضوءه مشروعية تسهيل الإجراءات التجارية سواء في السلع والخدمات بما في ذلك السياحة بين الدول العربية وذلك من خلال حصة حصة تكمن جعلها زائدا لا يتجاوز ١٠ سنوات يشمل تحويل كافة الرسوم والقيمة الجمركية في الجمركة والأتاكن أنظمة التجارة بد قيام مشروع التكتل أكثر تنظيما مما كانت عليه قبل قيامه وأن يبنى مشروع تكتل أن زيادة التجارة بين الدول الأطراف الشاركة فيه وليس إلى انضمامها مع الدول الأخرى.

وعلى ذلك فإن الاتحاد ضمن تكتل اقتصادي ينتج الفرصة الدول الأعضاء لزيادة القبول المخلطة التي تحول دون نمو وتنامي نشاط السياحة البيئية وهو الأمر الذي يمثل أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية التي يسعى عدد منها إلى منع قطاع السياحة نموها ونميتها في برامج النمو الاقتصادي.

أسباب التعثر

يرجع السيد محمود عبد العزيز عدد العوائق والتي تعثر المصارف العربية أهم أسباب تعثر مسيرة التكتل الاقتصادي العربي إلى التعثرات في العلاقات السياسية العربية وانكسارها سلبا على العلاقات الاقتصادية والاختلاف في الفصل بينهما وضغط الأثرة السياسية للسلطة للتكتل كتمسك مسيرة مشتركة بالتأصلة في غاية القدرة القارية للمصارف الاقتصادية على القدرة

القوية قبلها لتنبأ في الأجل التوسد والمخول وتكامل مستويات النمو نسبيا بين مجموعات الدول العربية. كما تخصص أيضا لاختلاف الانتماء الاقتصادي والسياسية ومجموعات عربية وعلمية في تفتان أسسها عديدة مشتمل وعدم توافر قطاع الائتمار للاستثمار في العديد من الدول العربية المسببة للاستثمارات وبذلك أسسها طولة وكذلك لتفصيل الدول العربية في معظم الأحيان لفتان الاقتصادي من خلال قنوات والتأثيرات ثنائية.

والتقاء بعض الدول العربية بقائمة أنشطة شبه لظلمية للتكامل الاقتصادي كدليل للتكامل العربي الشامل، ومحدودية القاعدة التنافسية العربية نسبيا وعدم تكاملها ومن ثم انحصار حجم التجارة العربية البيئية. وعدم القرب بين التكتلات المالية الإسلامية الرسمية والخاصة وأي نمط متعدد للتكامل الاقتصادي.

عائدات السياحة

وليرجع عن النطقة العربية تتجمع بمدة خصائص تساعد على تحقيق عوائد مجزية للاستثمار السياحي لخص أهمها مروج للأنشطة العربية الجغرافي في وسط العالم وتوافر أسسها طالات سياحية غير مسبوقة لديها وتوافر سياحية غنية من حيث للمباني الحضارية والمناظرية والطبيعية والمناخية التي تجذب أجنبية ملامسة لتقديم تشكيلها متنوعة من للتجارب السياحية مختلف أنماطها والتي معظم الدول العربية لسياسات شجاعة للاستثمار الطلي والأجنبي في معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع السياحي. وتوافر الطاقات البشرية في النطقة العربية القادرة على تلبية الاحتياجات المالية اللازمة للتنمية وتطوير القطاع السياحي في دول النطقة وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الحيوي وقوده في تحقيق التنمية الشاملة بأشكال السياحة فاعلة العديد من المستعمرات والأنشطة التكتل والمغرب من تونس أغلب مقومات الجذب السياحي إلى مختلفات العربية إلا أنها مازالت تعاني من ضعف تصديرها من حجم السياحة المالية لذلك أحد أسباب أهمها.

لأشخاص حجم الاستثمارات الوجهة لإنشاء ومباني التجهيزات السياحية حيث لا تتمتع نسبة الاستثمارات الوجهة للقطاع السياحي ٢٠ من جملة الاستثمارات للقطاع في معظم الدول العربية.

عدم توافر البرامج الترويجية للتكامل المعلن السياحية بالدول العربية وإن وجدت فهي على مستوى فردى وغير متكاملة على المدى الطويل وينتج تحت تلك نفس القيود كتنمية السياحة الخارج والتأصل أيضا عدم توافر البعثات والطومات لفريقه في واقع صناعة السياحة العربية والأثرية لدراسة واستكشاف الفرص الاستثمارية في المجال السياحي. ويقتل التكتل وتضمين هذا الاتجاه عالمي نحو التكتلات الاقتصادية والمتعلقة والتي إطار رسمي لحلق التكتل الاقتصادي العربي بدأ منطقة التجارة الحرة تمكين تعزيز القدرات السياحية العربية من خلال العمل على عودة منظمة السياحة العربية إلى نشاطها وتقبل دورها مستقبلا بحيث يوثق إليها متنامية خطط تنمية السياحي في النطقة العربية ويضخ لسياسات والاستراتيجيات الكلية



الأمهرام المصلي

الصدر

التاريخ: ٢٨/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالخطاب على المشاكل التي تواجه السياحة العربية
بالإضافة إلى وضع خريطة سياحية للمنطقة العربية مع
تعميد المناطق السياحية الجوفاء على ماعو ماعو لتلبية
للزوارات السياحية بها مع إجراء مسح شامل لكافة
الوحدات الاقتصادية والخدمات والأنشطة السياحية القائمة
في الدول العربية

وإلى بعد ذلك حماية المناطق السياحية الحالية
والجديدة من التلوث العمراني والصناعي والتوسع
العشوائي للمؤسسات العامة في المدن القديمة فضلاً
عن دعم وتعزيز وضع القطاع الصناعي للزراعة بقطاع
السياحة مثل صناعة التجهيزات ومعدات التجهيز لتتلاقى
مع تشجيع تلبية تلك الاحتياجات من الميناء العربي
وتشجيع الزوار في الاستثمار من الخارج بالإضافة إلى
تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في
المشروعات السياحية عبر توفير منح امتيازات إستراتيجية
المستثمرين وتسهيل إجراءات استثمار الوافقات
والترخيص للمشروعات السياحية وتسهيل قيامها مع
زيادة حجم الاستثمارات والتجهيزات الخاصة بالتسويق
والترخيص السياحي وذلك بالتأهيل الفنية والمدرسة
للتعارف عليها دولياً، مع رفع قدرة النقل السياحي
والتوسع في إقامة الطرق السياحية بين الدول العربية
وتدعيم خدماتها فضلاً عن ضرورة رصد وتطوير الطرق
البرية القائمة وتقديم إقامة للزوار عليها.

مشروع طموح

وأشار رئيس اتحاد للمصارف العربية إلى أن هناك
مشروعاً طموحاً يتناهى الاتحاد وهو إنشاء شركة للسياحة
العربية العربية مدعياً الأول والرئيسي لتنشيط السياحة بين
الدول العربية وذلك لأحد أهداف التكامل الاقتصادي
العربي وزيادة نصيب تلك الدول من السياحة العالمية
وساهم في هذه الشركة البنوك والمؤسسات المالية
والشركات السياحية العربية وغيرها من الجهات المهتمة،
ومن الملاحظ أن تقوم هذه الشركات في تنفيذ عدد
من المشروعات السياحية بعد تهيئة جديدها
الاقتصادية والادارية للتطوير السياحي العربي وذلك من
خلال شركة سياحية لتقديم كافة الخدمات السياحية
وتكون لها فروع في معظم الدول العربية بغرض تنظيم
التسويق السياحي بين تلك الدول، وشركة أخرى
للتأهيل السياحي العربي لتقديم خدماتها في مجال
السياحة العربي بين الدول العربية بما يتناسب على
تخليصها لكافة الفئات ومن ثم جذب عدد كبير من
السياح خاصة الشباب.

كما سيتم إنشاء شركة الطيران بهدف إلى دعم الطيران
العربي بين الدول العربية التي يتوافر فيها مميزات
الجذب السياحي وشركة للاستثمار الكفائي تقوم بإنشاء
الضواحي والمناطق السياحية في الدول العربية الأمر الذي
يساهم في تنمية الطاقة الاقتصادية فضلاً عن تنمية تلك
المناطق السياحية في الدول العربية وأخيراً إنشاء شركة
للتأمين الدولي بحيث تقوم بتأمين الخدمات والتجهيزات
اللازمة للزوار والشركات السياحية بدلاً من قيام
المستثمرين في مجال السياحة والتأهيل بشراؤها وتحتل
تكاليف استثمارية كبيرة.

عبد القادر أحمد



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٨/١١

رئيس مجلس رجال الأعمال العرب:

السوق العربية المشتركة مسئولية

القطاع الخاص

والقرار السياسي يجب أن يدفع

القرار الاقتصادي

أو المفاوضون أو التجار. وقد بدأنا جهدا كبيرا مع رجال الأعمال المصريين برئاسة السيد محمد الطويل إقامة المنتدى الثاني لرجال الأعمال العرب في الأقصر. وقد كانت جولة ناجحة استطعنا من خلالها بحث صناديق التمويل العربية على توجهات التمويل للتنمية التجارية العربية المتبادلة من أجل دعم التجارة البينية العربية. وقد استقر المنتدى الثاني في الأقصر عن مبادرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكوييت بمنح مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتجديد تلقائيا التمويل لعمليات التبادل التجاري بين رجال الأعمال العرب وقد تبادلت هذه المبادرة في المنتدى الثالث لرجال الأعمال الذي عقد ببركات الخيرا.

ولحين نعتقد أن أهم المكاسب التي تحققت على مستوى العمل العربي هو تغير النظرة المصرية التي أصبح لها رأي بالجدية اللازمة. وفي رجب أكتوبر عصمت عبدالكافي في لقائنا معه بالقاهرة بحضور مجلس رجال الأعمال العرب كل الاجتماعات الاقتصادية

رغم تعدد اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية إلا أن التعاون المصري - الأردني قد شهد طفرة ملحوظة إلى الأمام في الفترة الأخيرة ولعل مشروع الربط الكهربائي بين البلدين يعد علامة بارزة لربط المشرق والمغرب العربيين عبر مصر والأردن.

ولقد كان اللقاء المصري والأردني لرجال الأعمال في العاصمة الأردنية عمان هو نواة لإنشاء أول مجلس عربي لرجال الأعمال يستطيع أن يخطو خطوات أسرع من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتنفيذ حلم إقامة السوق العربية المشتركة.

أحمد عصمت

هذه المرحلة. وقد حركت الفكرة لبحث الوجود بإقامة المنتدى الأول لرجال الأعمال العرب في عمان بحضور رئيسي ورعاية من المظفر له العامل الأردني لرجال الملك حسين الذي أوصى بإعطاء القطاع الخاص فرصة لقيادة مسيرة التكامل العربي. ويضيف قائلا: أن ساحة العمل العربي تتسع للجميع ولعل المؤسسات الموجودة على الساحة لأن حجم العمل المطلوب كبير. ولقد أخذنا في عملنا بالتشجيع النوعي في مجلس رجال الأعمال العرب. بأن يتسع المجال لتشمل كل أنواع الصناعات

الاقتصادية عربية. تلقى رئيس مجلس رجال الأعمال العرب الذي تلقى الضوء على آثار عمل هذا المجلس وكيفية تحقيق المزيد من التقارب بين الجانبين المصري والأردني، ويحدد ملامح المسيرة التي يجب أن يمشيها الاقتصاد الأردني لتحقيق المزيد من النمو في البداية كان سؤالا في السيد حمدي الطباع عما حققه مجلس رجال الأعمال العرب منذ إنشائه خاصة مع وجود اتحادات شبيهة مثل المستثمرين العرب واتحاد الغرف العربية. فقال إن فكرة المجلس قد نمت أصلا من إيمان رجال الأعمال المصريين والأردنيين بأهمية العمل العربي المشترك في



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٨/٢٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اية معوقات للتبادل التجاري
وتفسر انتقال رجال الأعمال
والأفراد بين أنحاء العالم
العربي.

مديونية ضخمة
وسالنا حمدي الطباع
بصفته خبيراً اقتصادياً
أرنبياً عن الخطوات التي يتم
اتخاذها للدفع بالانتماء
الأرنبى للإسكان. فكشف عن
الجهد الذي يبذله الملك
عبدالله من خلال جولات
مكوكية لاتهدأ وهي الجولات
التي وجدت ترحيباً عربياً
وبولياً، وإيضاحاً لجهود
الاتصالات مع الدول الكبرى
لإسقاط التدوين عن الأردن،
وهي الديون التي وصلت إلى
٦,٨ مليار دولار وهو مطلب
عادل لمساندة الأردن لتجنب
دورها كعناصر أساسي
للاستقرار وعامل أممي
للتحقيق للسلام بالمنطقة مع
العلم بأن الأردن قد دفع ثمن
هذه المديونية الضخمة من
خلال دوره الذي يتحمل في
قضية السلام، فالأردن لديه
إطول خط مواجهة مع
إسرائيل، وقد تحمل الكثير من
الأعباء العسكرية إضافة إلى
الأعباء التي تحملها بسبب
موجات اللاجئين المتلاحقة
على امتداد هروب ١٩٧١ لم
١٩٧٣، ثم حرب الخليج
وغيرها من العوامل التي
أذهبت البنية التحتية وأثقت
بالزيد من تدبيرة عله.
وقد وجدنا لأسناداً من
العديد من الدول العربية التي
فتحت أسواقها أمام المنتجات
الأردنية والأبدى المعاملة
الأردنية. وقد كان لقاء الرئيس
مبارك في مقدمة اللقاءات
العربية التي عقدها الملك
عبدالله في إسقاط خط
الكهراء كما استجاب الأشقاء
السوريون ووقفوا بجانب
الأردن حيث أمر الرئيس الأسد
بزيادة الأردن باحتياجاته من
أمناء المشاورة في سوريا
مجاناً.

● تجربة الربط

الكهربائي بين

مصر والأردن

تمتد لسوريا

ثم العراق



حمدي الطباع

التي تعقدها لجان ومجالس
الجامعة العربية التي تعتبرها
بيت العرب، لأن القطاع
الخاص لا يستطيع أن يقوم
بالتمسية وهو بعيد عن
المؤسسات العربية المشتركة.

القرار السياسي
وحول التكتلات التي
تواجه العالم العربي أوضح
حمدي الطباع أن العالم
العربي ليس أمامه بديل سوى
الانفتاح والتكامل العربي
لمواجهة التكتلات الاقتصادية
العالمية قاتلاً، أن الاتفاقيات
الثلاثية العربية يمكن أن
تكون نموذجاً طموحاً للتكامل
العربي الذي يؤدي في النهاية
إلى التعاون العربي الشامل
والتحقيق للسوق العربية
المفتوحة وقد رأينا العديد من
أشجار الوحدة الاقتصادية في
أشجار كثيرة من العالم رغم
أن القواسم المشتركة التي
تجمعهم أقل بكثير من
القواسم المشتركة التي تجمع
عالمنا العربي، ولذلك فإن
القرار السياسي يجب أن ينعكس
القرار الاقتصادي.
وضيفد أننا حققنا تجربة
رائدة على مستوى التعاون
الاقتصادي بين مصر والأردن
بإتخاذ مجلس الأعمال

المشتركة، والذي يجتمع بصفة
نورية في القاهرة وعمان
لبحث وسائل دعم التبادل
التجاري بين البلدين. ولقد
جاء مشروع الربط الكهربائي
بمناخة الحلم الذي تحقق لأن
الخط سيؤدي لزيادة معدلات
التنمية الاقتصادية
والاجتماعية، ونأمل أن يمتد
قربنا إلى الأشقاء في سوريا
ثم العراق بعد أن يرفع عنه
الحصار إن شاء الله...
ويضيف أن الأردن يعتمد
بالتقارب الاقتصادي مع مصر،
ويكفي القول إن هناك أكثر من
٣ آلاف مستثمر أردني في
مصر، كما أن الأردن يرحب
برؤوس الأموال المصرية
والعربية في الأردن وهناك آلاف
عديدة للتعاون المشترك مع
مصر كما يقول الطباع، خاصة
أن كلا البلدين على وشك
الاتفاق مع المجموعة الأوروبية
في إطار مشروعات المشاركة
خاصة أن الأردن يمكن أن
يلعب دوراً كبيراً في تجارة
إعادة التصدير لئول الخليج.
لم إيران بالنسبة للمنتجات
الصناعية التي يمكن للأردن
أن يزيد من القيمة المضافة
لها، ولذلك فإنه يشعين على
الدول العربية العمل على إزالة



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٩/١

بعد عودة «خط حديد الحجاز»

نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادي العربي

يتناول مقال اليوم من وجهة نظر كاتبه، المداخل الجديدة لاستقبال التعاون الاقتصادي العربي المشترك وهي لا تقوم على الفكرة التقليدية خطوات مثل تحرير حركة السلع وغيرها، ويرأى الكاتب أن عملية تطوير هذه المداخل ليست عملية فنية بحتة، بقدر ما هي عملية سياسية واجتماعية ولهذا يركز على أهمية تفسير قرارات التعاون،

وتفسير آليات تنفيذها، وينتهي إلى أهمية البعد القومي لا جهاز مشكلات الاقتصاد العربي، لمواجهة تحديات عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، ويدعو إلى إنشاء لؤاة اقتصادية صغيرة من أربع أو خمس دول عربية محورية بحيث تمتد قوة دفع هذه اللؤاة لبقية البلدان العربية مع مضي الوقت. □

د. محمود عبدالفضيل

إعادة تسيير خط حديد الحجاز بين دمشق وعمان بدءاً من يوم ٢٩ يونيو ١٩٩٩ يعتبر حدثاً تاريخياً مهماً يجب ألا يمر بدون استهجان وحفاوة تليق بالحدث، إذ أن خط حديد الحجاز، الذي أنشأه السلطان العثماني مطلع القرن الحالي ١٩١٠، نقل الحجاج المسلمين من دمشق إلى المدينة المنورة، كان رمزاً للترايط والتكامل الاقتصادي بين الأنظار العربية، تلك فإن تولف

هذا الخط يعيد دليلاً على بداية عملية توطيع أوصال العلاقات الاقتصادية وتبنيكات الطرق بين بلدان المشرق للعربي (بلاد الشام) ومنطقة الجزيرة العربية، عقب

توقيع اتفاقية سايكس بيكو، غداة الحرب العالمية الأولى، وهكذا بدأت مسيرة للجزيرة العربية القسرية لتعزيق القضاء الاقتصادي العربي إلى وحدات ضعيفة وغير مترابطة.

ويؤيد ذلك فنقل رحلات محطة

حديد الحجاز، المتكلمة بين عمان ودمشق، نحو ألف مسافر في الأسبوع وتخللها ثلاث محطات قبل أن تصل إلى دمشق هي: لاذقية والمفرق ودرعا.

وكانت أولى رحلات قطار الحجاز، قد انطلقت عام ١٩١٣ لتتوقف أثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ عندما عمل لورانس على تدمير خطوط السكك الحديدية التي كانت تنقل الإمدادات للجندود الأتراك، ويرى الباحث وجيه الشامي أن لورانس



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٨/١

المصدر: الأهرام

لم يكن هدفه عسكرياً بل أراد قطع خطوط الاتصال الحيوية بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية إذ كان الخط من وجهة نظر الإنجليز شقيقها بقناة السويس (راجع جريدة الحيلة، عدد ٢٠ يوليو ١٩١٩).

وقد حاولت الحكومة المصرية في دمشق إصلاح الخط عدة مرات، لكن تدخل الفرنسيين إلى دمشق حال دون ذلك وأدى وصول الأمير عبدالله بن الشريف حسين إلى عمان، شكل لجنة لإصلاح الخط عام ١٩٢٢ وبالعمل تحت إمرأة تشييل، خط الحجاز، ولكن من قبل أريد أن يربط إلى المدينة للشوكة، لكن عوامل سياسية وأمنية حالت دون استمرار العمل في الخط الحجازي.

وفي عام ١٩٥٥ أُلغيت حكومات الأردن وسورية والسعودية على إرادة تشييل الخط، لكن ذلك لم يتحقق حتى يومنا هذا، ويتطلع العرب اليوم إلى عودة خط الحديد الحجازي إلى سابق عهده، رابطاً بين بلاد الشام وجزيرة العرب، وبفتح الباب أمام اقتصادات أخرى. ولعل هذه الخدعة السارة تدعو إلى إلقاء نظرة جديدة على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

ويعتبر الاقتصادي الكبير الراحل د. نجيب شاذلي من أوائل الكتاب (١٩٨٨) الذين أكدوا ضرورة ربط فكرة التنشيط والتشعير الاقتصادي العربي المشترك بالسياسة للتخطيط اللازمة للتنمية. لعل الأوضح، نجيب شاذلي أن المقصود بالبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد العربي ليس وضع التنشيط الاقتصادي في خطط التنمية المستقلة لكل بلد عربي أو المقروض أن هذه الخطط الاقتصادية المستقلة تضعها السلطات المختصة في كل بلد في ضوء الظروف الخاصة بالبلد، وفي ضوء ما يبين التحليل أنه خير الحلول لتحقيق الأهداف المقصودة فيه (١٠٠) ولذا المقصود من هذه البادئ هو وضع الخطوط العامة التي توجه السياسة الاقتصادية للعالم العربي في علاقتها مع بعضها البعض على أن تراعى كل بلد منها ما تعنيه هذه الخطوط العامة عند وضعها لخططه وتنظيمه الداخلية ومن خلال تلك الإجراءات والتعاملات هذه الخطوط المشتركة العامة في الخطط المستقلة للتنمية

في داخل كل بلد عربي، سوف ترتبط هذه الخطط ببعضها البعض ارتباطاً عضوياً لأن كلا منها سيكون إلى حد ما، متغيراً جزئياً عن هذه الخطوط العامة. وإعكاساً لها في ناحية من النواحي. ولعلنا لا نقالي كثيراً إذا قلنا إن هذه الفكرة تحمل في طياتها البذور الأولية التي ينضج عليها مبدأ التخطيط التشعيري الذي يجري الحديث بشأنه كثيراً على الصعيد العربي، إذ إن المداخل الجديدة للشعير الاقتصادي العربي المنبثقة على تحرير حركة السلع بين البلدان العربية وعلى

فرض تعريفية مركزية موحدة في مواجهة العالم غير العربي، بل تؤكد ضرورة توزيع الفروع والمشتريات الإنتاجية المختلفة على خطط التنمية القطرية على نحو يكفل جعل الاقتصادات البلدان العربية اقتصادات على درجة عالية من التكامل والتكامل. وهكذا فإن مفهوم التشعير الاقتصادي العربي المنبثقة، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي وبرجانه ابتداءً من التعاون البسيط للحدود في بعض المجالات الاقتصادية، وصولاً بالتكامل الكامل من التجمع الاقتصادي حتى التكامل بمعنى الاندماج (أو التكامل) القائم بين الاقتصادات القطرية العربية بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد مثل اقتصاد أي بلد مغربي.

وترتبط بذلك طرق وتقسيم المداخل المختلفة لإنتاج عملية التكامل فيما بين الاقتصادات القطرية العربية التي يمكن أن تدرس تحت ثلاثة مستويات:

- ١- مستوى عمليات تكامل الأسواق.
 - ٢- مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية.
 - ٣- مستوى عمليات التكامل الاقتصادي أو المأسوي.
- ويبدو أن الفكر الاقتصادي العربي قد وقع في بعض الحفلات أسير الخطط بين الأهداف من ناحية وبين الأدوات والوسائل من ناحية أخرى حيث ركز البعض على تحرير التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين البلدان الأطراف على عمليات التشعير الاقتصادي

العربي، باستبعاد أن ذلك هو التكامل وهذا غير سليم من الناحية العملية لأن تحرير التجارة على هذا النحو ليس إلا وسيلة من وسائل التكامل تستخدم في التكامل الذي يجري بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية ذات الهيكل الإنتاجية المتقدمة.

وعلى الصعيد العملي يمكن تقسيم المداخل التي اشتمل عليها التجمع الاقتصادي العربي، منذ الخمسينات وحتى الآن إلى مداخل ستة هي:

- مداخل تحرير التجارة (أو للتدخل التجاري للتكامل).
 - مداخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيده.
 - مداخل الانتقال التكنولوجي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.
 - مداخل للمشروعات الاقتصادية المشتركة.
 - مداخل التنشيط في بعض المجالات الاقتصادية التنشيط القطاعي أو في مواجهة الاقتصاد الدولي.
 - المداخل التخطيطية الإنمائية.
- ولاحظ أنه من بين هذه المداخل الستة فإن مخطتي، والمشتريات العربية المشتركة والتنشيط في بعض المجالات الاقتصادية هما

مختلان غير كليين لأنها تضمين على نطاق أو حصر محدد من قطاعات كل قطر وسعياً للتصديقات وإذا كان عملية تطوير المداخل المختلفة يجب أن تكون عملية فنية بحثية بالنظر ما هي عملية سياسية واجتماعية وتحتاج لجمع آراء الخبراء في هذا المجال على أنه من الواجب تغيير الفلسفة التي تصدر عنها قرارات تطوير التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وتغيير الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات وهذا ما يحتاج إلى إدانة سياسية، مختلفة مضمونها عن الزاوية السياسية التي أرسى التدخل التكاملي حتى الآن وطبقته.

وخلو أزمة الوضع الاقتصادي العربي الراهن يمكن النظر إليها باعتبارها متاعسة لصعاب الأزمة التي آلت ببلدان جنوب شرق آسيا أخيراً بمعنى أنها حائل اقتصادي مالي جيد للتخفيف من حدة الأزمة التي أصاب الاقتصاد العربي يعاني من ضعف وهشاشة بنيوية ملحوظة فالإعجاز ضعيف والاستثمار غير موجه للمطامع الإنتاجية والآراء



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٩/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصديري مشواضع للغاية
والهيكلي الانتاجي يضم بالتخلف
والركود والنظام التعليمي منهوور.
وهكذا فإن الجانبين، من
الاقتصاديات القطرية يحتاج إلى
جهد جاد وطويل النفس للوقوف
على أقدامها، وبالتالي فإن مشكلة
الاقتصاد العربي، هي مشكلة
مركبة وتحتاج إلى جهد إجماعي
حقيقي في القطاع المعني لاسيما
بعد تدهور اسعار النفط، حيث
كانت صادرات النفط ومشتقاتها
(مخبرات المعاملين في البلدان
القطرية، للعوامات الاقتصادية) تشكل
حجر الزاوية في موازين
الميزانيات العربية، ويؤيد فوضي
حرجا أننا نحتاج إلى مضاعفة هذا
الجهد بعد إقرار التكاليف، الجاه
الشخصي تضيق للثقاق على
السياسات الجمالية للصناعة
الوطنية، وتلجج الأسواق على
مصرانها للمناخية الخارجية
البل أن تعدد المواجهة تلك
للمناخية المضاربة القائمة من

الشرق والغرب
ومن هنا نرى أهمية البعد
القومي الذي لا ممانس لنا من أختم
معين الاعتيادي إلا ما أربنا حقا
أحتجاز النطق المظلم ولا أريد أن
أكرر أهمية قيام سوق عربية
مشتركة أو توحيد الاقتصادي لجملة
البلدان العربية ولكنني أدعو إلى
نهج أكثر تواضعا، يسمى إنشاء
نواة الاقتصادية صابرة تضم أربعة
أو خمسة بلدان عربية محورية
تكون بمثابة حرة للبح متدحرجة لا
تدث أن تكبر شيئا شيئا وتكتسب
قوة بعم تاريخي وثقما جديدا،
تتمدد لتلبية للبلدان العربية
لمواجهة تحديات عالم التكتلات
الاقتصادية الكبرى وفي تقديرى
أنه لا غنى لنا عن قيام تلك، فأنواء
دون إبطاء لأن تلك الضرورية
الاقتصادية غدت ضرورة حيائية
لحماية مستقبلنا وربما بقاؤنا
فيضا □

الكتاب: هذا الكتاب يبحث في الاقتصاد
في جامعة القاهرة □



المصدر: **البيان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٩/٩/٥ التاريخ

وزراء المال والاقتصاد في خمس دول عربية يبحثون في القاهرة:

بدء تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة أول يناير المقبل

■ انخفاض معدل النمو في الاقتصاد العربي من 8,6 في المئة إلى 4,3 في المئة خلال عام واحد

القاهرة - السياسة

■ تبدأ في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة غدا اجتماعات المجلس الوزاري لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة فلسطين وبمشاركة وزراء المال والاقتصاد في كل من ليبيا والعراق والسودان واليمن ومصر.. وصرح حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن اجتماعات الوزراء العرب في دورتها الثالثة والسبعين تكسب أهمية خاصة حيث سيتم إقرار بدء تطبيق قرار السوق العربية المشتركة اعتباراً من أول يناير المقبل.

وأضاف الأمين العام أن الدورة ستعقد برئاسة السيد زهدي الشاذلي وزير الاقتصاد الفلسطيني لنقله تقرير الأمين العام حول التطورات العالمية والاقتصادية في الاقتصاد والأزمات المالية والتفدية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا والتي بدلت في تايلند..

مؤكداً أن معدل النمو في الاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٧ بلغ ٤,١ في المئة بينما بلغ معدل النمو في الاقتصاد العربي في العام نفسه نحو ٤,٣ في المئة وهو أقل بكثير عن معدل النمو عن عام ١٩٩٦ الذي وصل في هذه الفترة إلى نسبة ٨,٦ في المئة.

وأشار تقرير الأمين العام الذي سيلاشه وزراء المال والاقتصاد العرب على هامش اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي سيعقد بالقاهرة على مدى يومين أن هناك زيادة مستمرة للعام الرابع على التوالي في معدل النمو ويرجع ذلك إلى ما تم تحقيقه نتيجة اتباع مجموعة السياسات الإصلاح الاقتصادية في أغلبية البلدان العربية والتي حققت نتائج إيجابية خلال السنوات الماضية.

كما يناقش المجلس في اجتماعه تقريراً مهماً حول الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ١٩٩٧ ومعدلات نمو الاستثمارات

الحكومية والمالية الفلسطينية ومعدل التضخم.

وأوضح حسن إبراهيم أن التقرير يشير إلى الأثر السلبية الخطيرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة تدهور عملية السلام خلال العامين الماضيين حيث قلت فرص العمل وتزايدت معدلات البطالة الأمر الذي نتج عن محدود الناتج القومي بحيث لم يتجاوز ٣ في المئة كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ١ في المئة فقط حيث تركزت المشاكل التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ بدء عملية السلام وحتى نهاية العام الذي بدأ ٨,٥ مليون دولار.

وأشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أن المجلس سيمتد خلال دورته الثانية للشروع في المشاورات الاستراتيجية السليمة الجديدة لتشجيع الاستثمارات العربية المشتركة ومعاونتها وكيفية دعم وتسهيل لتفعيل رؤوس الأموال بين البلدان العربية.



المصدر : الأهرام -

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٩/٦

السدة العبة الشركة ها تبدأ بمص والفب الفـ؟

الخبراء ورجال الأعمال

البدءية بالشمال الإفريقي لاتتعارض مع برنامج المنطقة العربية الحرة

منطقة الشمال الإفريقي مرشحة قبل غيرها لتكون منطقة تكامل اقتصادي متجانس بين الدول العربية... وبالرغم من تراجع معدلات التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي والمعروفة باسم المغرب العربي إلا أن الخبراء ورجال الأعمال يطرحون فكرة إقامة سوق عربية مشتركة بين دول شمال إفريقيا بصورة مبدئية تمهيدا لاتضمام باقي الدول العربية لها لإقامة السوق العربية بأكملها وإتالي تضم جميع أنحاء العالم العربي.

«التصاميمات عربية استطلعت الآراء حول جدوى تنفيذ هذه الفكرة ومدى إمكانية تطبيقها وما يمكن أن تحققه على مسار الجدم العربي بإقامة السوق المشتركة الكبرى».

وقد كان السؤال الذي يطرح نفسه في البداية حول ما إذا كان إنشاء سوق مشتركة لدول شمال إفريقيا يشكل تضرعا مع المشروع الذي تتبناه الجماعة العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي قامت الدول العربية بالتراجع على البرنامج للتقليدي لكونه للثقافة بتخفيض من ٢٠٪ من رسوم الجمرك سنويا للسلم المتكاملة بين الدول العربية.

لا أن مصالحة الجماعة العربية بقيت وحدها اقتصر على خلال أن البرنامج التقليدي للتجارة الحرة العربية أصبح أحد الأهداف لخبرات أبعد من الأفكار التي تبذلها النظام الأساسي لمنطقة التجارة الحرة بين هذه الكشريات لأيا سوف تاتي تحقيق الهدف النهائي الذي نسميه ه صميما. الرئيس هادي الجليلي السري ليس الأعمال للشركة للسري للسري بداني لظلة كان أكثر المستحسن للفكرة السوق مشتركة لدول العربية وشمال إفريقيا وتشمل دول المغرب العربي إضافة إلى مصر ويرى أنه قد أن الأثر الترحيم التحركات السياسية الفعالة التي يقوم بها قادة إلى إليات التصاميم تتج لنا تحقيق مصالح أمتنا العربية بأعلى قدر ولنا الرئيس شارك ور يتابع بنفسه الفكرة للثقافة البينية بين مصر وكل من الدول العربية وقد أصبح الآن للثقافة شكلا للحد من الترتيبات التي تضمن من زكاة الميزان التجارية بين مصر وكل الدول كما شامتنا من فخر القادة العربية المغربية حتى أن الرئيس شارك قد علم زياره الجوراء للتشجيع مع الرئيس بن بلة.

سرات في شهر واحد . ولأنه كان زعيم الفارسية القوي السيد عمرو موسى يبنى تشكيل مجلس لدول بيني والمالات مع الجزائر يأخذ في الاعتبار الفرصيد قسمة المالات الفارسية بين البلدين حتى تعود علاقات اسواق مومعا خاصة أن ملما أن التوصل للتصاميم باغ في السيميبرات نمر ٢٠٠ مليون دولار سنويا كما كانت السوق الجزائرية لاتعتمد السوق المصرية في المستويات بينما تراجعت هذه المولات أن والتجارت حسانات لهم حاليا أكثر من ١٠ ملايين دولار يستورد منهم بشر ٦ ملايين دولار رغم أن صادرات مصر للعالم تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار كما تستورد الجزائر ما قيمته ٤ مليارات دولار.

ولذا كما يقول يبراني فلفة يجب أن يتم الاتفاق بين البلدين على أصل مشترك الرسوم الجمركية تمهيدا لإقامة منطقة تجارة حرة لأتت الاتحاد من فراع وأما استعداد سوقا جديدة وبالتالي فارقنا استعداد سوق فنية وبالتالي فارقنا يتوقع اتفاق دول المغرب العربي من حين لآخر لتكون تلك قد اقترنا أكثر من المسوق العربية المشتركة لشمال إفريقيا أن مصر يوجد لديها اتفاقيات مع المغرب وتونس وإيطاليا كسا أن هناك تقاربا بين الجزائر والمغرب إضافة إلى أن منطقة شمال إفريقيا سيميا بين المغرب كما تتوقع أفريقيا سيميا بين تونس والمغرب زارو ولقد تكون السوق المشتركة لشمال إفريقيا وأتت ١٥٠ مليون دولار ومستحوك لها بالنسبة المغرب ليري يبراني فلفة أن

بعد انتهاء فترة الحداد يكون من الضروري عقد اجتماع اللجنة التجارية العليا المشتركة بين مصر والمغرب لتعديل شؤنا فسلم للشمال من المصالحات بين البلدين لإخراج العديد من السلع ضمن فواتر السلم للتجارة الحرة مع الدول العربية وفي السلم التي يتبعها أي في البلدان والتتج في البلدان الأخرى لوجه العديد من السلع بالبلدان استلشيا بدون أن تشكل أية منافسة للسلم التتج في الدولة الأخرى مثل السلم الحرة والخدمة والتتج في التي تتج في المغرب بينما تستورد مصر من بلاد أخرى وسائل الزراعة للسلم وشراء العديد وسيكيات الصناعات في مصر والتشكل أية منافسة للأشجار للطي في المغرب.

أما أن تونس فإن الأثر الإيجابي لثقافة التتج لغير التتج بمر حيث يلزمها فرنسا وهي الهدف الذي يستهدفه لافة ٢٠٠ مليون دولار سنويا بين البلدين وهو هدف يمكن تحقيقه خاصة أن أشجار حل التشكيل التي تتج في بعض السلم الاستراتيجي للتجارة بين البلدين أولا بمل.

ويرى بعضي فلفة أن لثقافة سيكون سوق عربية مشتركة لدول شمال إفريقيا كمرحلة أولى أما مهم خاصة إذا حاولنا الايجابية عن سؤال ماذا أعنيكنا كذا عربية لمرجعية لجات التي تلحق كحد أقصى عام ٢٠٠٨ بفتح الأسواق والتكامل في الاستثمارات لك لا يكون بين البلدين حدم الاستثمارات فلتشجيع على التتج السنوات التتج في ذلك ففتح أ أو ه استيراد متجارة لتشكيل سوقا كبرى وهو يفتتح في سوق شمال إفريقيا الحالية والتي تتركها (دجيرة وأحد) في البحر المتوسط إضافة لدول القارة والذين



النشر في الخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٩/٩/٦

المصدر: الأهرام

والتي
والمتقبل
للتأثير
الفرق
الفرق

أحمد عصمت

الأخري
ويعمل
استاذ
شمال
للمدة

هي صورة أكثر تطوراً من صورة دول الشرق العربي كما ان وجودهم بالقرب من الأسواق الأوروبية في شمال أفريقيا في الجنوب جعل منهم قوتاً يعمل بين العالم القديم والقديم. والتطور في مصر في ظل حكم الرئيس مبارك ان تلبية نهج سياسة شمال أفريقيا. وإذا نظرنا للاسواق العالمية بين دول الشمال الأفريقي نجد لها مزايا حيث يمكن خلق فرص عمل في مصر في القطاعين الزراعي والصناعي. وبما ان مصر في موقعها الجغرافي والاقتصادي بشكل عام. من هذه الدول.

وهناك مميزات أخرى لهذه الفكرة كما يقول الفرنسي جود حيث تقارب حالياً بين الجزائر والمغرب بعد سنوات طويلة من العداوة كما يوجد تنسيق لوجستي بين مصر وليبيا من جهة وبين ليبيا وتونس من جهة أخرى ويمكن استثمار ذلك في دعم الفكرة الأولى لإنشاء سوق شمال إفريقيا مشتركة وإذا كان الأمل في نجاحها في إنشاء تجمع دولي يضم ٢٠ دولة في تجمع أفريقي من شرق إفريقيا وليس من المتوسط على دول شمال إفريقيا لن تقيم تجمعا عربيا ناجحا فيما بينها!

وسيلة وليست غاية

إن الألفاظ حسن الشكلي رئيس شعبه المستورين بالقرب المصرية وعشر مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال بدير الفكرة. وشهدت ولكن الأساليب مختلفة دور لانتشار الفكرة بين العربية لشمال إفريقيا كخلفية في حد ذاتها ولكن كوسيلة لهدف آخر.

فيقول له الأجدد شة شك في الخبر الوحيد اسم الدول العربية الموحدة ككيانات الاقتصادية العملاقة بأن تشكل فيما بينها كيانا اقتصاديا قويا. من أجل إقامة هذا الكيان لابد من استكمال بعض التجهيزات والتجهيزات الفنية لتحقيق التعاون بين الشعوب التي تشكل هذا الكيان كما حدث ذلك والتسمية ليست لكليات الدول العربية التي مثل الأوروبية والصينية والأمريكية ذات العلاقات والقطاعات المختلفة.

إذا نظرنا لجمعية دول شمال إفريقيا فإن اهتمام الجمعية بدينامية هذه الفكرة شديدة تركيزاً من أجل الأخري كما أنه هذه التوجهات تختلف من نظري إلى آخر في إطار وجود أن تكون أكثر تطوراً من حيث شمولها لقطاع التجارة الخارجية التي مستطيق

بمجرد توقيع اتفاق لإنشاء تلك السوق المشتركة بين مجموعة دول شمال إفريقيا. ويوجد ألا تتوسع زياة التجارة البينية عند تقديم هذه الفكرة في ذلك يجب أن تسعى الاستثمار في توسيع هذه الأرقام في البداية. وذلك لأننا نرى أن لهذه هذه الأرقام في حد ذاتها سميل على أنها الجاذب الرئيسي للوجود بين الشعوب ويمكن هذا الكيان وسيلة وليس غاية. لتفسيح تطوير مصادراتها التجارية وجذب اهتمام تلك الشعوب وتحويلها لهذا التعاون والتكامل فيما بينها كليا في إطار الأوربية للتبادل التجاري والمصنوع على امتداداتها من الدول الشقيقة للتمسك تلك السوق المقترحة وعندما يتم كسر هذا الحاجز النفسي بين قطاعات الخلف في ظل جهود فوق أرضية لثورة لفرز من الاستعداد والاستعداد فيما بين دول السوق.

ويضيف حسن الشكلي أنه في تلك المرحلة يمكن أن يصبح هذا التعاون وسيلة لتحقيق المزيد من النجاح لرجال الأعمال بدني في تعاونهم مع الجانب الأوروبي حيث يمكن لرجال الأعمال الغربي أن يسهل صفقة أوروبا بعد أن يكون قد حصل على المادة الخام من مصر أو يمكن قد قام بتقديم إحدى مزايا استثمارها في تونس مثلا كما يحدث في الشركات الأوروبية الأخري. وذلك كدور السوق المشتركة الأوروبية بديلة لتأمين الكثير في التصنيع والاستثمار والتصدير خارج المنطقة وخاصة في ظل أن سوق شمال إفريقيا تستحوذ أكثر من ٥٠ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي. من الممكن هنا أن نضع مبرارنا لتفجئة لتحويل جانب من هذه الزيادة لثاني من دول السوق بنسب متخيزة تزيد عروبيا فتمتد للمغرب على وجه الخصوص على استثماراتها من شفاعات الاندماج التي تستورد فرنسا وإيطاليا وكذلك مثلا بأن شفعوها كما من مصر وكذلك مثلا فإن كل دول الشمال الأفريقي تتج وتستورد أجهزة التلفزيون مثلاً وتستورد جانباً من استثماراتها من بعضها ليطرح.

بأي التولية إذا كانت لها الفخيرا. ويرجع الأعمال لثمة إلى أهمية إنشاء سوق مشتركة عربية دول شمال إفريقيا. فهل يمكن أن نشهد تحركا مشتركا من دائرة الخارجية المصرية مع جمعيات رجال الأعمال والمالية والإدارة العربية والعربية القوية بهذا الفكر في إطار جامعة الدول العربية

ويضيف أيضا أن دول الشمال الأفريقي ترتبط مع الاتحاد الأوروبي بالعلاقات التجارية مع أدنى أقسام سوق مشتركة للصناعات العربية ومصر في الشرق الأوسط في استخدام مع أوروبا كوجه قويا أفريقيا ١٠٠ مليون مستهلك ومنتج متميز في تلك الدول ويمكن تكثف الإنتاج فيها في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية ويستند ذلك إلى هناك عناصر مما يمكن أن يدفع لرؤسما لتجديد التجاري في هذه السوق كالتسامح في أن قطاع الأعمال أمام أشكال يشكل القطاع الأساسي لحوكالات الإنتاج في مصر ودول المغرب العربي خاصة والصناعة التي يتم الترتيبات التي يتم فيها بما بعد عناصر مساهمة لقطاع الصناعة

سياسة لهذه المبادرات التجارية على مدى السنوات الشانية للقطاع من أجل توسيع أسواقها أمام مستهلكات مثل دعم الفكرة التي يتبع قطاع الأعمال في مصر تحتاج تونس ومصر ذات مساهمة للمنظومات الصناعية التي تتجهها تونس واحتماها مصر كما أن إقامة سوق مشتركة بين تلك الدول سيساعد على تطوير الصناعات في مصر التي يمكن لها مزايا التصنيع التشاركية في كل دولة منها وأما يجب أن تخصص كل دولة في منتجات معينة وذلك يجب عليها العمل على إقامة تلك السوق المشتركة وإنشاءها وذلك كدور في تنسيق الجهود لتلبية الفكرة. وهذا يتطلب تطويرا لغير أن للتفئة.

خطة العمل

أما شروط الفرنسي ممثل مصر في اتحاد رجال أعمال دول كوسيبا (الائتلاف) فإنه يشهد بضرورة إقامة سوق مشتركة لدول شمال إفريقيا ويعد لتكليف المجهود من أجل أن ترى التغير فلا أنه أكان هناك صعوبة في تجميع عدد كبير من الدول لتوقيع تحية معينة لأن ما من من قبله التوقيع بعد كل من الدول بعضها تحت لجنرة ستكون حافزا أكثر من الدول وعندما تنجح الفكرة ستكون حافزا



المصدر: الوفا

النشر والخدمات الصحفية والعلوم والتاريخ: ١٦/٩/١٩٩٩

اليوم.. المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي يبحث مقومات منطقة التجارة الحرة الكبرى

جرى في ١٤/٩/٩٩. ويرجع التصدير هذه الزيادة إلى نجاح أغلب الدول العربية في دفع برامج الخصخصة وتنامي ثقة المستثمرين في الاستثمار بقطاعات العربية. ويؤكد التقرير إلى أن لبنان احتل المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستقبلية للاستثمار. بأجمالي تمثيلات استثمارية بلغت ٤١٠٠ مليون دولار ومحصلة قدرها ١٧,٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات العربية البينية. وجاءت مصر في المرتبة الثانية باستثمارات عربية قدرها ٢٨٥٠ مليون دولار تعادل ١٧٪ من جملة الاستثمارات العربية البينية. فيما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بتخصيص من هذه الاستثمارات قدره ٢٢٥٠ مليون دولار ومحصلة ١٤,٤٠٪.

قنوات التصدير في ظروف المظلم الاقتصادي على العراق. لكنه المصحف أن للجلس سوف يركز - بشكل خاص - على موضوع الاستثمار البيني العربي. من خلال تقديمه لتطبيق الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وشبكة المعلومات الاستثمارية. والمؤثر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب للتدبر اندفاعه في تونس خلال شهر نوفمبر القادم. كما يراجع المجلس تقرير نتائج الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٨. ويشير تقرير نتائج الاستثمار إلى أن جملة الاستثمارات العربية البينية بلغت ٢,٢٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨. بالمقارنة مع ١,٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٧. ووزعته نسبتها

كتب - علي خميس: تبدأ اليوم بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب. ويصحب السفير عبد الرحمن السحيماني الأمين العام للمساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن الدورة الجديدة برئاسة سوريا سوف تركز على بحث موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. باعتبارها بنى موريا على جدول أعمال المجلس. وأشار الأمين العام للمساعد إلى اهتمام المجلس بدراسة موضوع الشركات العربية المشتركة العاملة في العراق والتي يعاني للمستثمرين فيها من تهديد الارض والفضوع لاجراءات الأمم المتحدة للسلطة باتفاق لفظ مثالي الغطاء. وتعلم



المصدر: الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٦/٩/١٩٩٩

تركيز البحوث على منطقة التجارة الحرة العربية

وزير المالية في القاهرة للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي

الأوضاع المصرية للبلد الأعضاء إضافة إلى تنسيق مواقف الدول العربية إزاء التطورات والإجراءات الاقتصادية الدولية للهمة وتمثيلها على العلاقات الدولية العربية.

وبين أن محافظ البنك المركزي سيضعون في اجتماعهم الدائم للرئيسية لخطاب العربي الموحد الذي سيقام باسم للجمعية العربية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضاف أن من البذرة للهمة التي سيقامها المجلس بلد الاستثمار في الدول العربية وتغير مناخ الاستثمار فيها العام الماضي والتطورات التي طرأت خلال هذه الفترة على قوانين الاستثمار لاسيما أن الكويت تسعى من خلال الاتفاقات العربية المقيدة في هذا المجال إلى تطوير وتفعيل هذا القطاع وتشجيعه لدوره المهم في هذا الشأن.

وأشار أن المجلس سينظر كذلك بتقرير المجلس الوزاري العربية للتفصيص الأخرى والمخططات العربية للتخصصات ودراسة أوضاعها المالية ومتطلباتها بما يساهم بدعم هذه المنظمات باعتبارها يبوخ خبرة للدول العربية ومن أهم أليات العمل العربي المشترك.

ويضم الوفد المرافق للشيخ أحمد العبدالله الصباح إلى الاجتماعات وكيل الوزارة عبدالحسن الحنيف والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية مصطفى خيال ومندوب الكويت الدكتور لدى الجامعة العربية عيسى عيسى والقاضي وعدد من المسؤولين في وزارتي المالية والتجارة والادارة العامة للجمهورية.

توجه وزير المالية وزير الاتصالات الشيخ أحمد العبدالله الصباح إلى القاهرة أمس على رأس وفد الكويت للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية الذي سيعقد غدا ويستمر يومين.

وقال للشيخ أحمد في تصريح للصحفيين قبل مغادرته أن أهم الموضوعات الرئيسية التي سيتم بحثها في الدورة الثانية تتركز حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث اتخذ المجلس الاقتصادي في عام 97 قرارا بإنشاء منظمة التجارة إنشاء من يناير العام الماضي لوضع من خلالها لتخفيض تدريجي على جميع السلع العربية بنسبة 20 في المئة سنويا.

وبين أن نسبة التخفيض التدريجي للعشرة في المئة مع إلغاء جميع القيود غير الجمركية تهدف إلى تسهيل التنقل والتسليم المنتجات العربية وتنمية للتبادل التجاري بين دولها.

وأضاف أن دولة الكويت استمررا لجهودها في دعم العمل العربي المشترك وتفيد قراراته لوضع جميع للتزليلات لوجه إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع العربية بنسبة 20 في المئة في مطلع العام التالي.

وأوضح الشيخ أحمد أن من الموضوعات التي سيقامها المجلس أيضا تقرير وتوصيات مجلس محافظي البنك المركزي ورئاسة مؤسسات النقد العربية والتي سيتم من خلالها لنظر في



المصدر : الأهرام

١٩٩٩/٩/١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك أمل العرب في تحقيق السوق العربية المشتركة



مبارك



فathi Al-Fayez

اعرب المهندس فتح الله فوزي نائب رئيس جمعية ٦ أكتوبر عامه في أن تشهد فترة الرئاسة القادمة تطبيق البرنامج الاقتصادي للإقامة المستمرة وتنمية التبادل التجاري العربي البيني لتحقيق حلم الأمة العربية في سوق مشتركة من أجل إيجاد حلول للتصدي العربي يواجهه للكيانات والتكتلات الاقتصادية الدولية.

وقال في كلمة الرئيس مبارك قبل ثلاث سنوات لالة منطقة التجارة العربية الكبرى بعد خطوة عملة أولى نهي تكل اقتصادي عربي تكل في العربية على الساحة الاقتصادية العالمية

وطالب فوزي بضرورة منع أثاره خاصة لالة المشروعات العربية المشتركة باعتبارها من الصيغ المهمة لإيجاد قاعدة إنتاجية واسعة وتشغيل اليد العاملة وتوليد السلع والخدمات لزيادة الاستثمارات للتجارة

عاطف عبدالله

السوق شينا والعبا .
ويضيف أن قضية السوق العربية المشتركة أصبحت في صدد القضايا التي تحملها الرئيس مبارك معه في كل رحلاته وجولاته العربية ليس من أجل تسويق الفكرة ، فكل مقترح بها يمدد لحماية الأسواق بالتحقق الجاد على طريقها . وإنما من أجل التوصل إلى تصور مشترك حول الشكل السليم والآليات الواجب الأخذ بها .
ويوضح مسلم أن الرئيس مبارك ، اترك بآثاره حكمة وحميد تميزه في التعامل مع جميع الحقائق والحقائق المتغيرة .
لذلك عقد جلاوس للوحدة بين شعوب الأمة في التحوار على طريق تأمين وتعزيز الصالح للشباب لهذه الشعوب .
دون أن يكون هناك أدنى وجود لشبهة الشك والغموض والافتقار لكل فطر على حدة .
وإلا أن ذلك لا يفي إلا من خلال تجميع وتكامل اقتصادي عربي تمتد ضمن السوق العربية المشتركة .

ويقول سيد سالم رئيس مجموعة المصارف إن القطاع الخاص في مصر يطلق أملا واسمة على تحقيق الإجراءات الاقتصاديةية لقيام السوق العربية المشتركة خلال فترة الرئاسة المقبلة .
ويؤكد أن الرئيس حسني مبارك هو أمل العرب في تحقيق السوق العربية المشتركة لالتزامه الدائم بضرورة نشاطها لوجهة التكتلات الدولية .
والمثل أن أراء الرئيس بشأن السوق المشتركة تؤكد فهمهم لضرورة لضرورة الوضع العالمي وضرورة لنشاء تكل اقتصادي عربي متكامل أن مصر تسعى بخطط هامة لالة مناطق تجارة حرة بينها وبين الدول العربية حتى تصبح



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٨٩/٩/١١ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ندوة السوق العربية المشتركة في ليبيا المطالبة بفتح ثمة عربية اقتصادية لمواجهة التحديات الدولية إنشاء مركز عربي لدراسات التكامل والتجارة العالمية طرابلس - من محمود مراد :

طالبت ندوة السوق العربية المشتركة، السباح الواقع للاقتصاد العربي التي اختتمت أعمالها في العاصمة الليبية، بفتح مؤتمر ثمة عربية اقتصادية يعمل على تشجيع العمل الاقتصادي العربي المشترك والبناء وصولاً إلى سوق عربية مشتركة تضم الدول العربية. وقال البيان الختامي للندوة إن هذه الثمة ضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية الدولية وتقليص الفجوة بين منطقة التجارة العالمية للرياح. وأكدت الندوة - الحاجة إلى بادرة فكر اقتصادي عربي موحدة لمواجهة التحديات التي يواجهها الوطن العربي وأعلنت رفضها لمشروع شرق أوسطي يكون بدوياً من التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. كما طالبت بإبعاد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية والتقلبات السياسية بين الدول.

وأقرت الندوة إنشاء مركز عربي للدراسات وبحوث التكامل الاقتصادي العربي والتجارة الدولية. وبحثان في ذلك مع المركز للدراسات والبحوث. وكان قد شارك في الندوة أربعون من الخبراء والاقتصاديين من عدد من الدول العربية في مقدمتها مصر التي ضم وفداتها السفير جمال بويحيى مساعد وزير الخارجية والدكتور خلاف عبد الجابر خلال وكول اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى والدكتور علي سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولي - كما شاركه وفد من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الأمين العام الدكتور حسن إبراهيم - وفد من جمعية الاقتصاديين العرب برئاسة رئيسها الدكتور مصطفى الكاوي، وفدات ثمة أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية بالبحر الأحمر برئاسة الدكتور صالح إبراهيم، وشهد الندوة وتحدث فيها المهندس منقوش محمد معتوق أمين (أي وزير) للجنة الشعبية للتعليم والتكوين المهني، والدكتور عبد الحفيظ الرافعي أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ / ١ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ندوة بطرابلس:

دور القطاع الخاص والبرلمانات العربية في تفعيل السوق العربية المشتركة

عضو مجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة الفرقة المسرحية -
للبيئة المشتركة حول دور القطاع الخاص والاتحاد البرلماني
العربي في تفعيل السوق العربية المشتركة
ويستعرض في كلمته دور الاتحاد البرلماني العربي في
إعداد تقرير اقتصادي حول هيكل اقتصادات الدول
العربية والدعم المالي والمعنوي والسياسي الذي يقدمه
الاتحاد للسوق العربية المشتركة المصنفة القائمة حالياً
والتي تضم لجنة للمتابعة البرلمانية لمشروع السوق من رؤساء
البرلمانات العربية ويركز على أهمية تمهيدية الأرادة
السياسية وتوحيد التشريعات لتحقيق الأهداف المصيرية
لانشاء السوق العربية.

تعددت يومس السبت والأحد المقبلين بالعاصمة
الليبية طرابلس ندوة السوق العربية المشتركة
التي تشارك فيها الوفود الاقتصادية العربية، وينظمها
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع
أكاديمية الدراسات العليا والبحوث
بجامعة الليبية.
وتناقش الندوة عدداً من الموضوعات حول سبل تفعيل
السوق العربية المشتركة ودور رجال الأعمال والبرلمانات
العربية في هذا المجال.
ويشارك في الندوة عدد كبير من رجال الأعمال العرب
والخبراء الاقتصاديين، ويتحدث السيد محمد أبو العيدين



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٨/٥

الخبراء يؤكدون: السوق المشتركة وحدها لا تكفي..

بدون تشجيع الاستثمار

مسألة العيسوي

يعتبر التكتل العربي هو الخيار الاقتصادي الأفضل حيث يجب دوراً جديداً في التسارع بمعدلات التنمية كما أن التنمية في الوقت نفسه هي للعلماء والمهندسين الدول العربية حتى تنضم السوق العربية للوحدة العربية الشرق الأوسط وحسن توظيفه وتأمين مكانة العرب الاقتصادية والعلمية الدكتور اسماعيل صبري عهده وزير التخطيط الأسبق ورئيس منتدى العلماء يؤكد أهمية الخيار العربي التكتلي ويشهد هذا الخيار على التنمية كفاءة وأصالة والطريقة التي تشمل الاقتصاد والتنمية والعلوم والثقافة. ثم تأتي خيارات التنمية نفسها بين القطاعات والأنشطة والخدمات والمناطق الحضرية. وفي عصر التكنولوجيا يصبح على الدول العربية أن تتحول من العالم الخارجي ولكن يمكنها أن تحقق نوعاً من الاندماج في الاقتصاد التكتلي. فهو ليس أن تدرك أن التنمية المستقلة تضمن الاقتصاد على ذات نظريتها العلمية دون أن يتعارض ذلك مع قدرتها على التعامل مع العالم الخارجي. ويضيف د. اسماعيل صبري في الشكل التنمية للشقة تختلف باختلاف أوضاع المجتمعات التي تحدث فيها، وليس هناك نموذج واحد صالح للتطبيق في كل الحالات ولكن هناك مبادئ أساسية يجب الاعتماد عليها وهي السوق الكبيرة والمقاعدة القومية العلمية والتكنولوجيا والاستقرار السياسي.

ويؤكد د. اسماعيل أن هناك فريقين أساسيين يمكن أن يزيدا من فعالية التكتل

العربي هذا أولاً لابد من زيادة الانتاج لأن الأسواق العربية مازالت مرتبطة بشدة مع الشركات في الدول الصناعية المتقدمة، ويصبح الدول العربية مستورد الآلات والمعدات وأجزاء المصروفات.



د. اسماعيل صبري

التكنولوجيا من تلك الدول إذا من الطبيعي أن نحاول تطوير موانئها العلمية، هذا الاستثمار التكتلي بزيادة مساهمة في الدول الصناعية.

والذي يتحقق بالتكتل ولقد تبنى العرب هذا الأمر الثاني فهو يشتمل في التركيز على المشروعات القومية القوية بدلاً من كونهما بالتصديق بين المشروعات القائمة بالفعل، وذلك لأن حجم الأيدي العاملة الكبيرة.

ويشاور د. اسماعيل أن التكتل لابد أن يكون تجميعاً للصناعات الصغرى والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة وأما ما يدعو على اتزان جيد ومتوازن بطول طرق عربي ولا من طرف أجنبي. وهذا الخيار القوي للأمر الثاني يعني التكتل القوي بزيادة من حجم أوضاع التجارة الدولية للأمر الثالث ويتعلق طابع نقل البضائع التكتلي في ذلك العربي د. اسماعيل صبري على



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٩/٨/٥ - للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخروطة العمل العربي المشترك لتحقيق التنمية للمشرق العربي المشتركة مستجوب
للجالي العديد من الصماعات على مستوى العالم العربي واستمر المركز الثقافي
العربي تجاه الفكر الاقتصادي الأخرى والمؤسسات الدولية، ويشير الأستاذ طبع على
الي أن تشكلت العربي لاند في قديم على أساس للصحة والمتعة للتمهلة بين الدول
العربية ومن خلال لوفدة سياسية قوية، ولك أن التجارب التاريخية عشتا في
الصالح المشتركة هي التي تؤدي في تعاضد بينها من فوجدة الاقتصادية
والسياسية ويمكن الدول العربية من تكوين كتلة اقتصادية قادرة على تحمل الأزمات
والتفاد في كل عصر العولمة.

إلا أن د. طاهر كادان المدير الاقتصادي الأردني ووزير الدولة لشؤون التنمية
سلفا يرى أن استراتيجية خيار التكامل العربي تقوم على ثلاثة محاور وهي: القوة
التنافسية، والجاذب الاستثمار للبراس للقرين والتكنولوجيا، وبسهولة التكيف مع
تغيرات العصر والتكيف بفرص السوق العالمية.

ويضيف د. كادان أن الطريقة الجديدة للاتصال نحو الأسواق واسعة تجذب
الاستثمارات في الزمان العربي هي التكامل الاقتصادي العربي وليس الانكفاء بمنطقة
تجارة عربية حرة، ولك أن الانكفاء بمنطقة تجارة حرة يربط الدول
العربية ولكنها تعتمد على المعايير للمستثمر الذي يجب في الانضمام سوق كبيرة
واسعة يمكن تزايدها من خلال إنشاء سوق عربية موحدة تربط فيها الأسواق
الطرية الصغيرة.



الصدر : الأهرام

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٥٩/١٠/٥

المنافذ الحدودية .. صخرة تتحطم عندها موجات التجارة العربية!

الإجراءات المعقدة
عند المخابر الجمركية
تؤدي لتلف السلع
ومضاعفة التكلفة
الدول العربية
والقمة على اتفاقية
التراخيص من ٢٢ سنة
ولا يصل بها أحد!!

العمل على زيادة حجم التجارة البينية العربية أصبح هو الأمل الوحيد من أجل تحقيق حلم السوق العربية المشتركة التي يعتبرها الخبراء وسيلة لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدولية. وقد أثرب على وجود العديد من الموانئ في المنافذ البحرية والحدودية بين الدول العربية مشكلات عديدة تحد من قدرة المنتجات العربية على الانتشار في الأسواق العربية الشاسعة بالرغم من ظروف الانقاراب الجغرافي وللأسف فإن الموانئ الجمركية ليست هي الصعوبات الوحيدة وإنما هناك معوقات غير جمركية تؤدي لتأخير عبور المنتجات عبر هذه المنافذ وتكون النتيجة تلف هذه السلع وارتفاع تكلفة نقلها وبالتالي هروب المصدريين والمستوردين عن الاتجار في هذه السلع خاصة سريعة التلف!!

هذه المعوقات في المنافذ بين الدول العربية كانت موضوع المؤتمر الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابع لجامعة الدول العربية ويأتي المؤتمر في إطار تحرك فعال وتنشيط كره فعل لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى على امتداد ١٠ سنوات (من عام ١٩٩٨) وتكليف المنظمات العربية للشخصية وللأوساط المالية للمشاركة والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه بمقايعة تنفيذ هذا القرار وإجريت دراسة موسعة بتكليف من د.احمد صابر عشتري مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية

أحمد عصمت

والذي لم يحدد موعده من ناحية التكاليف
بين مختلف المؤسسات العاملة في مجال
النقل وهناك أيضا اتفاقية تنظيم النقل
بالبحر التوازيت التي تم إعدادها عام
١٩٧٧ ووقّعت عليها كل الدول العربية
وأهم ما جاء بها أن إجمالي الرسوم التي
تفرض على النقل البحري مهما تفرقت
وتنوعت يجب ألا تزيد على ١ في ألف
من قيمة البضاعة»

من قيمة المصانع²⁷
وطالبت الدراسة بأن يكون هناك حد
أدنى من الثقة في القوائم المالية لجميع
الأجهزة الحكومية في المنطقة العربية كما
هو الحال مثلاً بين المؤسسات في الدول
الارمنية والعمل على إيجاد وسائل بديلة
لنظام «الحوافز» لسير الشخاصات ببعض
الدول العربية وكذلك أهمية تفعيل سماعات
العمل في التأخذ بما يرضى لسرعة إنهاء
إجراءات عبور الشاحنات وعدم انتظارها

وتكشف الدراسة أيضا عن اوضاع
عامة حيث تسيطر السلطات العسكرية
على بعض المناطق الحيوية على ان
تكون الحاوية جردا من جسم الانسان
عدم السماح بدخول الحواشي نفسها ومن
بعض اصحابها الطعام والحاوية جسم
التمشيد يتسنى لطعام زوجها
وايضا التمكن من طول الفترة الزمنية
التي تستغرقها عملية الاخراج للوقت
الذي تستغرقه المرأة من زينة جسم الحيث
التي تؤخذ للاختبارات على للعدلات
الطبية ونقص الخدمات والتمويلات في
مراكز ونقص الشافعية في
الاجلاد.

وإذ تطرقت الدراسة التي عرضها
د. عبدالقادر لاشين للمشاكل التي يعانيها
رجال الجمارك بالوطني، وانفاذ المراقبة
في التعامل مع الشاحنات العابرة للحدود
ومن أهمها مخالفة المستندات والوثائق
والبيانات الجمركية التي تحملها الشحنة
لأوضاع الحمولة وعدم التزام المصددين
بالإكمال للضرورة والحمولات القصوى
لتسليمها للشاحنات وعدم وجود شركة

والمراد أن هذه المراسم هي من طراز مسجل سابق
بكلية إمام طراز، يقدم التماسح لتطبيق
مخيلة تجارة العرس في خلال الشهر
بضلي لسرع في العرس العسري والى
العادات عبر الجبرية تسهيل التماسح
التجلى ، كما طالب إكتفون تسهيل المركبات
العميم عيسى تسهيل مفاسس المركبات
نظر عطف على إك تسهيل رؤفة حجم
التجارة العربية البنية
والمراد أن هذه المراسم هي من طراز مسجل سابق
بكلية إمام طراز، يقدم التماسح لتطبيق
مخيلة تجارة العرس في خلال الشهر
بضلي لسرع في العرس العسري والى
العادات عبر الجبرية تسهيل التماسح
التجلى ، كما طالب إكتفون تسهيل المركبات
العميم عيسى تسهيل مفاسس المركبات
نظر عطف على إك تسهيل رؤفة حجم
التجارة العربية البنية

للتعاضدات العربية التي لم نجد طريقها
للتعميد من فخر الزور العربي للوحدة



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٥/٨/٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لما عهد المميز المحسن عضو للزائر
فقد الترح ترحيباً مناذ المصور البرية على
الصور المشتركة بين كل دولين مما
سيكون له تأثير كبير نحو مزيد من التقارب
بين الدول العربية.

للاوصاف القياسية

لما الدكتور رشيد جميل علي مدير إدارة
الاتصالات القومية والشركات المشتركة
بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع
للجامعة العربية فإنه يشير إلى أهمية عنصر
التقارب في تحقيق السوق العربية المشتركة
خاصة بدوره في تآكل أهم عناصر الاتساع
وهو البشري وسيصبح أن وجود قطاع نقل
عربي كنه هو الوسيلة المتاحة لتحقيق
التكامل الاقتصادي العربي.

وأوضح أن مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية قد قام بوضع عدد من الدراسات
وتحديد الواصفات القياسية للطرق الدولية
بين الدول العربية وكذلك توحيد العلامات
الحرورية والعمولات للحورية وتخطيط شبكة
الطرق الدولية والسكك الحديدية وذلك كله
بهدف تطوير وتصفين قطاع النقل في
العالم العربي كما أن المجلس الآن يصد
القوة القياسية شركة عربية مشتركة تسهم
فيها جميع الدول العربية ويكون من
أهدافها أيضاً إقامة الدراسات على
الطرق البرية بين الدول العربية.

ويؤيد رشيد علي أن للشطب على
الطرق الحدودية بين الدول العربية يجب
أن يكون الواصفات الأول للمستويين والعالم
العربي أن تصفد الإجراءات سواء على
مستوى الركاب أو المسافرين أو وسائل
النقل بعد في مقدمة مميزات التجارة
العربية سواء البرية أو الجوية.

ويضيف أن هناك مشروع اتفاقية
موجدة لنقل الركاب بين الدول العربية نقل
أن يرى النقل العربي من خلال الخدمات
وزراء النقل العربي إضافة إلى قرار مؤتمر
الربيع العربي للبعد والاشتراك بتقنين
الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية في
سؤال النقل والتجارة لتتجهل على
حصة مقبولة من حجم التجارة العالمية
خاصة في ظل اتفاقية الجات.

ولتتبر للزائر أصالة ورفع توصيلته إلى
اللائحة العامة للجامعة العربية وأشهر
الشركاء بالجهود التي بذل من أجل
تجاء الزائر الذي تسهم فيه روح العز
سبح الملائكة الفارقة بالنظمة العربية
والتي فهم الحبر الاقتصادي المصري



السوق العربية المشتركة



بقلم :

محمود
عبد العظيم

مصر ثم توافقت بسبب الخلافات بين الدول العربية. فلهذه الدول انكسرت منذ وقت مبكر لفصمة تفصيل التبادل التجاري بينها وكذلك أهمية قيام السوق .. ورغم ذلك فإنها تظل حتى اليوم موقف المتدبر على قيام هذه التكتلات التي تترك أنها ستقوم الدول الفرانسي إن التكتلات الدولية تنطبق على نفسها وتبادل السلع فيما بين دولها .. الأمر الذي يجعل تصدير السلع العربية إليها يواجه بصعوبات بالغة فثماني من الركود... بينما تهيء تكتلات هذه الدول صابرا إلى أي دولة متقدمة سياسة الأرباح للخصاء على إنتاج السلع المختلفة لديها.. وبعد أن يتطرق لها ذلك تعمل على رفع أسعار سلعها وتخزينا بذلك من نصيبنا كدول تابعة من للتجارة الدولية ونتيجة لذلك تتعطل عطلات التنمية وتزداد دولنا فقرا ويؤدي مستوى معيشة شعوبها مما يسبب فلاتا لاجتماعية عاصفة فوق.

ومن هنا فإنه لاخسر من ذلك إلا بالعمل على زيادة حجم التجارة اللبنانية العربية لكفى يبالغ حاليا نسبة ٧١. والتدريج بهذه النسبة إلى أن تبلغ ٧٥٪ وفي الحد الذي يميل للاقتصاديين تصفية أسوة بالشرق الأوروبية المشتركة.. وعلى ذلك فإن السوق العربية سوف تستثمر الزايا القسبية في كل بلد عربي وتساعد على انخراط شعوبها للتنمية كما يقول الرئيس مما يتكسب بالتالي على مستوى معيشة الشعوب.

وتشكل السوق العربية آثارا لها إن تقوم اليه عروب تكون فاعرة على التعامل مع التكتلات الدولية من أجل الإقلاع التنافسية كما ذكر الرئيس أما أن هذه السوق ستكون واسعة وتضم عشرات الملايين من المستهلكين والمتقنين العرب من المنتجين إلى الخليل.. كما سيكون لهذه السوق دور مؤثر في رعاية مصالح دولها بتناشدة

دعا الرئيس حسني مبارك من جديد إلى قيام السوق العربية المشتركة وقال في خطابته التي ألقاها في بورسعيد يوم ٦ سبتمبر الحالي.. لنتأمل نحاول جهننا ألتاح لشفائنا العرب بأهمية قيام هذه السوق لتحقيق مصلحة كل الأطراف العربية بلا استثناء.

وفي تصريح أدلى به مسيادته للإستاد جلال دودار رئيس تحرير الأخبار يوم ٢٨ سبتمبر قال أنه يرى أن قيام هذه السوق أمر حتمي وأنه يجب أن نأخذ هذه القضية بالجدية الواجبة.

لما القواهم رداء دعوا الرئيس إلى قيام هذه السوق؟ إن الرئيس لا يود أن يجد العرب مغمضين بينما تقار السوية الاقتصادية يفسى في طريقه بسرعة إنه يرى أن الدول العربية لابد أن تلغذ في اعتبارها التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتي ستؤثر على مستقبلها وذلك بعد انهيار أسعار الدول وفتح أسواقها أمام السلع المختلفة من جميع أنحاء العالم.

إن العالم اليوم أصبح عالم التكتلات الاقتصادية.. وقد فاعل هذه التكتلات بلحا للتقارير الاقتصادية دلاء تكتلا في الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وآسيا وأمريكا.. وشملت هذه التكتلات دول الصناعية الكبرى التي يبلغ إنتاجها حوالي ٨٠٪ من إنتاج العالم وتستوعب إن تعتمد على نفسها ولكنها أيقنت أن الانضمام إلى التكتلات يزيدنا قويا

بينما الحرب لايمسهم تكتل اقتصادي واحد فاعل حتى الآن رغم أنه كان لهم السوق في النصف إلى أهمية التجارة في التعاون الاقتصادي ليماء من ميدان جامعة الدول العربية قيام ١٩٤٥ ووردوا بالتفافية الجديدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ثم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ والتي تضمنت إليها سبع دول من بينها

ما يطرح في السلسلة من قضايا اقتصادية وتجارية وإيرادية مرفقتها بشقها وإبلاغه للمنظمات الدولية حتى لايتخذ أي قرارات دولية في خيبتها تضر بمصالحها.

وتعمل السوق كذلك على العرض على نصيب دولها من التجارة العالمية وتقليل كل الصعوبات التي تفلد أمام تجارتها بصورة عملية على أساس المنافسة في الجودة ولفة التكليف.. وتقل في الوقت نفسه قدر الأمان من الآثار السلبية للعودة الاقتصادية على دولها.. وبالأضافة إلى ذلك فإن السوق تستفيد من الدعم الذي تقدمه اتفاقية «الجات» للتكتلات الإقليمية وذلك بأعفاها من الالتزام بشرط مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وجملة القول فإن قيام السوق العربية المشتركة أصبح ضرورة ملحة لاتتمثل التحول فاعل الأمام لتطبيق اتفاقية «الجات» هو عام ٢٠٠٨ لا تستطيع فيه الأسواق مقارعة وبكامل أمام جميع السلع من أنحاء العالم.. في أنشأ الصفقات المحلية لفصل السوق ويكتنا من الحصول على فوائد وتكسب وتقليل المخاطر والصعوبات التي تضمنتها اتفاقية «الجات» التي جاءت معبرة من مصالح الدول العربية اقتصاديا فاعل الدول ذات الخدرات الاقتصادية الصغيرة.

والسؤال الآن ما الفعاليات التي تفلد في طريق قيام السوق.. ولما يمكن للتطل عليها.

●●● كساد للثاني نائب رئيس
تصوير وكالة أبناء للشرق الأوسط
ومجلس إدارتها السابق



المصدر: المركز القومي للدراسات والبحوث

النشر في المجلات والصحف والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠/١٠/١٠

السوق العربية المشتركة:

الآثار المتوقعة من تفصيل

السوق العربية

المشاركة في تدعيم الاقتصادات العربية

ومن الآثار المتوقعة من ديناميكية السوق العربية المشتركة، يمكن إبراز أهمها:

١ - المعادلات المالية المتحصلة من تكثيف حركة تنقل المواد الأولية والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة والخدمات داخل السوق العربية المشتركة الواسعة ما بين الأسواق المحلية للطلب والعرض، والإنتاج والاستهلاك وعلى استقامة الاقتصادات العربية المحلية من تكامل أسواقها وسعها وأدائها الاستيعابية، ومن شأن تعزيز المعادلات التجارية البينية على امتداد الوطن العربي، الرافع من مستوى الأداء والكفاءة للإنتاج الاقتصادي في كل المجالات والقطاعات المنتجة الممكن تنفيذها وتنظيمها للاستجابة للاحتياجات المعروفة والمتاحة لسوق واسعة الاستهلاك ومرتبطة الطلب الإجمالي ومتنوعة الرواج التجاري.

والوطن العربي بما يبرز به من خبرات وموارد اقتصادية خام وميولة صناعية في تخصصات وتنوعها، مزايا للتوفيق على تسخير إنتاجي تنوعيه ويعمل امتزاج أكبر مما هو عليه الحال في كل جزئية الاقتصادات ونظريتها. كما أنه قدر على مواجهة المنافسة الخارجية التي ستواجهها لا محالة الظروف الصعبة للقرن العشرين الاقتصادات المحلية في ظل توترات وتسخير إمكانياته الذاتية للرفع من الإنتاجية الاقتصادية بتجويد الإنتاج وتحسين نوعيته سعياً إلى تقوية قدرته التنافسية. يوضح محمد شفيق جبر رئيس منتدى مصر

إن بناء السوق العربية المشتركة خيار لومى ومطل ضروري للقومية الاقتصادية، ومن ثم فهي مهمة تاريخية جسيمة تؤسس لكتان عربي قوي ومؤثر في المواجهة الحتمية في ظل الاقتصادات السوق المنخفضة والمحصرة وما تفرشه من متطلبات المنافسة القائمة باعتبارها أحد الثوابت الرئيسية للعالمية الاقتصادات السوق العالمية والصحيحة. ويتطلب إنجاز هذه المهمة العمل بصبر وإناة والتدرج في مدار الواقعية والقيم العملية والتشريعات الاقتصادية والكفاءة بمقاييس الحساب الاقتصادي وتحليل كجوى والتكاليف وتكاليف العمل، كما تستخدم مسؤلية تطبيقاتها ونطاق عملها بمراقبة القرارات والتصرفات والسلوكيات والأعمال والعمليات بكل الحرص والجدية والصرامة بموافقة كل الفاعلين الاقتصاديين وكل القطاعات ذات المصلحة العامة والخاصة.

وفي من الجوانب أن قيام السوق العربية المشتركة، يستجيب المشروع العربي للتكامل الاقتصادي والتعاون البيني، بمضمائمه الحقيقية والعلمية.

ولذا كان هذا التوجه يفرض نفسه اليوم أكثر من ذي قبل ويتطلب الانتقال به من طور الهياكل والشعارات والخطابات السياسية المعتدلة إلى مرحلة القوانين والقرارات والقواعد، ويملو من شأن الآثار المتوقعة من تفعيل السوق العربية المشتركة، إيجابية وحاسمة في تدعيم الاقتصادات العربية كقائمة رابطة.



متطلبات تقوية وتوسيع البنى الأساسية التحتية والإنتاجية الضرورية لإخراج الكيانات القطرية من طوق العزلة وتيسير شروط ووسائل تنقل الأفراد والمواد والمنشآت وإنشائها في إطار السوق العربية المشتركة. إن منطقة التجارة الحرة عبارة عن قواعد وضوابط تحكم وتنظم العلاقات التجارية بين البلدان ولا يشترط فيها لبعد الجغرافي وهي تمثل أعلى درجات لفتك الاقتصاد وتنص على تنقل رؤوس الأموال والأفراد وصولا في حرية تنقل المواد والمنشآت والخدمات. ومن الجدير بالذكر إنه يجب أن يتنامى إنجاز منطقة التجارة الحرة مع المساهمات الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية والتي تستهدف تحرير التجارة الخارجية وتسهيل لطاعات التصدير والاستيراد والفرصة للضرائب الإنسانية مع تاهل الصناعات العربية لتزويد أوضاعها لتتمكن من متابعة التطورات العالمية القائمة إليها.

من الضروري تطال كل الجهود والطاقات المعنية والمهذبة إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحديد الوسائل والطرق المناسبة لنقل التكنولوجيا وأساليب نظم الإدارة الحديثة في مجال التنمية البشرية والتدريب الفني في المؤسسات الإنتاجية المختلفة. وفي هذا الاتجاه إعداد الدراسات الشاملة عن الأسواق الخارجية والعامة للإلمام بالطبيعة الاقتصادية للبلدان المستهدفة بمنتجاتنا الزراعية مع وضع شروط لمعاملة تجارية بالنسبة للبلدان التي ليست لديها سياسة دعم حكومية كبيرة في مجال لحاصلات الزراعية كفرنسا وإسبانيا، ودراسة للدرج في فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصناعية للبلدان المتقدمة لئلا نشأ الصناعات المحلية العربية بها، مع توفير الأعباء التي ستواجهها فمن المهم معرفة متطلبات واحتياجات المستهلك الأوروبي إلى جانب الخبرة بالأسواق بما يجب من معلومات شاملة عن الظروف والمواصفات التي يجب توافرها في المنتج كصناعة لهذه البلدان ولا سيدل عن التوفيق الامثل للتكنولوجيا القائمة إليها. فمعالم أن برامد الاختراع والاختراعات الزمنية التي كانت تحتاج إليها كمنقوس عام عالمي حتى في العلم المتقدم التحول إلى سلع تجارية تدخل في محيط التداول والبيع والشراء في نطاق واسع باعتبارها الوسيلة المهمة للتطوير والتحديث وتغيير لوائح العرض والطلب على نطاق واسع، وبالتالي فتح آفاق جديدة لتتولى الاقتصادات والقطاعات والأسواق. وإذا كانت أول برامد اختراع لآلة الكتانية صدرت في عام 1714 واحتاج تحولها إلى سلع تجارية في الأسواق إلى قرن ونصفه وبالفعل الإنتاج

الدولي الاقتصادي وعضو المجلس الرئاسي المصري الأمريكي في مقال له (1) هناك قوة محركة بين مفاهيم العالم المتقدم للأعمال والمعاملات وبين مفاهيم العالم النامي والعالم العربي... وهي قوة يتحدد من خلالها، الفارق الضخم والهاش بين التقدم والتخلف. وفي تحليله للتطورات الجارية في عالم الأعمال والمعاملات وأهميته الكبرى باعتبارها تشكلا حاكما للنمو والتحديث والانتعاش الاقتصادي على خريطة العالم يشير إلى ما أسماه بمرجل الأعمال المخاطر، الذي يعد في نظره بجميع المقاييس والمعايير أساس النهضة الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة التي ارتقت على مجموعة من الشركات العملاقة وهي الشركات التي تحولت إلى شركات عالمية عابرة للحدود تمثل من رقم الأعمال ما يفوق ميزانيات قارة بأكملها كأمريكا.

وبما أن كل منها ترتبط بمرجل أعمال مخاطر يملك مواصفات شخصية فريدة للمبادأة والابتكار والتطوير تضيف إلى المساهمات وتطويرها، بل وتغيرها وتعدل مسارها، وتصنع طلبا جديدا ما كان موجودا من قبله ومن أبرزهم صناع السيارات والأجهزة المنزلية والتليفون واللاتصال والمعلومات في العصر الزمان.

وقد أصبح مفهوم رجل الأعمال المخاطر مفهوما أكثر شمولا وتعميلا مع مخبرات العولمة والتحرير والاستيراد الاقتصادي الدولي، لأنه يتطلب امتلاك إمكانات والبررات تنافسية لا تقتصر على أوضاع وأبعاد المنافسة في الإطار المحلي كما كان الأمر من قبل ولكنها تحتم امتلاك المعايير التنافسية العالمية بكل ما تضمنه من حدة للمنافسة وارتفاع لمستوياتها ومؤشراتها المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع عالميا وأيضا باحتياجاته للتطبيقية والإدارية العالية الكفاءة. ويرجع ذلك إلى أن المنافسة للفقاء والتوسع أصبحت خلية مرتبطة بالمنافسة داخل السوق المحلية والوطنية مع سلوة الحدود الوهمية وسهولة معايير عالمية تتعارض مع المعايير التقليدية للحماية والاعتزال عن العالم وقراءة اقتصادية. وأضحى إذن أن تفعيل السوق العربية المشتركة في ظل عالم اليوم والمجد يتطلب بالخبرة رجال أعمال الأقواء من نوعية متميزة من القادرين بالأعمال والتضامن الاقتصادي بجميع صوره وأشكاله وفي جميع مجالاته وطاقاته. إنهم رجال الأعمال القادرين على إدارة عمل تلجح يرتكز على قنوات لدية ومؤهلات مختلفة تتميز بالاجادة عالية مع رغبة دائمة في التطوير والتحديث والتوسع في النشاط والأعمال.



ومن حطة الوطن المصري أن تكون بعض بلدانه مصير تكوين إسماعيل وسبولة مالية لم يتم توظيفها محليا أو بيديا، وبالتالي اخذت وجهة الخارج لتستاهل به في شكل وبيع شبكة مكثرة أو في استثمارات مرسومة في المشاريع العقارية أو البورصوية ولعل منها في قطاعات منتجة وذات ربحية.

وإن من الآثار المتوقعة في هذا النطاق من سوق عربية مشتركة فسحها المجال لتوطين رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج من أجل استثمارها في الأنشطة الاقتصادية التي تكسبها العيزة التنافسية على محلياتها الأجنبية. وفي استعادة الاقتصادات العربية من رأس المال العربي المتوارث والمناخ إذا ما أمكن استقراره، ظاهرة صحية تقوخي الاعتماد على الذات وعلى إمكانات المساهمة الذاتية التي يضمن توظيفها ورصيدها للاستثمار المحلي والبيئي العربي.

ويتطلب تطوير الاستثمارات المباشرة العربية داخل سوق عربية مشتركة توظيف وتأمين أجواء سليمة وحفزية على الاستثمار في القطاعات ولزوع الإنتاج القابلة للتوسع نتيجة وجود سوق واسعة لاستيعاب الفائض والمضاعف من الإنتاج. فالفائض الإنتاجي ينبغي بدوره الصالحة إلى تخفيف الاستثمار المنتج الذي يسهم بدوره في الرفع من مستوى الأداء والإنتاج. وتكتمل العملية الإنتاجية والدورة الاقتصادية في كل حالاتها كمنسحل مسلمات الحظاظ دالم ومستمر وتراكمي طالما تظافرت عوامل الإنتاج والمناصر الاقتصادية.

ومن المحقق أن إشكالية الاستثمار التي تعاني منها الاقتصادات العربية لا تعود إلى ندرة الموارد والمضرات المالية العربية التي

هي في الواقع متوافرة بما فيه الكفاية بل وفائضة، إلا أنها ضعيفة حجم الاستخدام ومحدودة الجدوى الاقتصادية في واقع التجزئة والقطرية الضعيلة.

وفي ظل العولمة وتحرير أسواق رؤوس الأموال والاستثمارات وتداولها عبر الشركات المتحدة الجنسية العابرة للقارات، يصبح مطروحا على الاقتصادات العربية توظيف وتأمين هيكل استيعاب واستقدام رؤوس الأموال والاستثمارات كمنسحل الأمكن ضخها الرفع من حصتها من الاستثمارات العالمية وثمة في إطار الشركات والمشاريع المشتركة التي سوف يحيل بها للكتام الاقتصادي الدولي الجديد.

إن التعامل مع رؤوس الأموال والاستثمارات في بيئة الأعمال العالمية والاعتماد على التوظيف سيتمثل ليتكامل من مجرد التعامل مع الأكل المحيط المحلي والدخلي بمقتضىه مع معايير التقليدية في التعامل وفقا لمنظومة الإطار والمحيط العالمي الواسعة والحديثة

الألفية المتوقعة في علم فاد تطلب الأمر أولا كمالا لتتحول إلى مواصفات قياسية في صناعة الغذاء، فمع التقدم العلمي في العقود الأخيرة فإن الفترة الزمنية لتحويل الأختراع إلى مرحلة الاستغلال والإنتاج على نطاق تجاري وصلت إلى خمس سنوات مع نهاية الثمانينات. وحدث التغيير الضخم والكبير مع بداية التسعينات على الخصوص في نطاق صناعات التكنولوجيا المتقدمة والحديثة إذ إن براعة الاختراع في مجالات الكمبيوتر والمواصلات لتتحول إلى الإنتاج التجاري خلال فترة زمنية تقاس بالشهر وتتراوح بين 12 و18 شهرا فقط.

وتعقد هذه التغيرات الهائلة المناخ العصي والمعزلي العالم والنشاطات ومعاملته وتخلل به البرمجة جديدة بكل المواصفات والملايين.

تدنيات الاستثمارات

والتوظيفات المالية:

في ظل عالم اليوم والفد يتبدل مفهوم رجل الأعمال المضارب بمفهوم رأس المال المضارب وما يعنيه من مغامرات جريئة وحادة في مفهوم التمويل وإلواناته وحساباته وإتوار المؤسسات المالية والمصارف لتأمين مناخ عمل وإنتاج وخدمات يضمن توفير أعلى معدلات الإنتاجية والجودة والقيمة للمستهلك بأعلى مستوى الكفاءة لتوظيف السلعة وصيانتها مع حتميات السوق في مجال الاختراع والإبداع بالاعتدالها من ضرورات استثمار نجاح وبقاء الأعمال.

ومع الواقع الدولي الجديد، كمن مسورة المعاملات الاقتصادية تغيرت جديرا من جراء إلغاء العوائق والقود التي كانت تجعل حركة الأموال عالميا بطيئة ومعقدة. ولقد تمكنت النظم الاقتصادية المخططة لتتحول إلى نظم تعتمد مفاهيم للتحرير ولو في نطاق التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وحرة تنقلها وكذا في إلغاء الحقيبات والمخاوف التقليدية للتعامل مع قدرات مضمينة الجنسية التي تتحكم في العليا في تصديق كبير وبلغ الأممية من الاقتصادات العالم إنتاجا وتصديرا واستيرادا وفي توفير فرص لعمل داخل نطاق العديد من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وقد أتب هذه الأجواء تعيل التشريعات والقوانين الاقتصادية للبلدان المضيفة للاستثمار لتتص على سلسلة الموائم والمزايا الممنوحة للاستثمارات الخاصة الوطنية والعالمية إلى جانب أعضاء الحكومات إصلاحات اقتصادية وعلمية وقيمة الإنتاجية من القطاع الخاص وتعمل معايير الكفاءة الاقتصادية لكل أوجه النشاط الاقتصادي.



المصدر: الأمانة العامة للقمة العربية

التاريخ: ١٩٩٨/١٠/٥

النشر في المجلات المتخصصة والصحية والمعلومات

الاستثمارية التنمية والمواعيد التاريخية مع استحقاقات التنمية الشاملة ومرآة بلانها وإنجازها على الوجه المطلوب.

والتنمية الشاملة متعددة ومتنوعة الأبعاد والقياسات وهي بالتأكيد تتمحور حول الإنسان والأشمان العربي بلادات. فلا تنمية ما لم تكن في خدمة الإنسان العربي وأخير الإنسان العربي لذتي هو وسبلها وتخصمها المؤمن عليها والمستهوف بها، والاستثمار بمفهومه المادي والاقتصادي لا يكتمل إلا بشاخصين الاستثمار البشري الذي يتوخى تكوين الإنسان وتعليمه وتربيته ليعمل ملكاته الفكرية ومهاراته العقلية ورعايته الصحية والحياثة.

لذلك فإن دور الإنسان العربي أساسى التنمية وتعليمه لتحرير طاقاته المعلقة والمجمدة وشخصه فيها يخدم التنمية الشاملة وفق التوجه التكاملي والتضامني الذي هو قوام وديانة التكامل الاقتصادي العربي.

إن تفعيل السوق العربية المشتركة يستوجب تأمين نقل الأشخاص والفعاليات من مقاولين وأصحاب مبادرة وأرباب أعمال ومشاريع.

وفي هذا الاتجاه يكتسب البعد الديمقراطي صيغة الأهمية والأهمية في الأنظمة العربية التي هي بحاجة إلى الانتقال الديمقراطي كمطلب وتغيير من إرادة الشعوب العربية التوافقية إلى التغيير والبناء الديمقراطي بعد التناقض التي خاضتها في هذا السبيل.

لا منازع في أن التحولات العميقة والمتسارعة الجارية رافدا، تخرج في أنساق الصراعات العربية والجماعية والمكاسب الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي لا يمكن للوطن العربي أن يفلح بمناها عنها.

إن بناء الإنسان العربي الجديد القوي بقرنه على مواجهة تحديات العصر وكسب رهانات المستقبل بالعبئة والمساهمة في البناء الاقتصادي المنشود، يمر حتما عبر الممارسة الديمقراطية في أسسها معانيها وأهليها تجلياتها. فتوفر الأجواء الديمقراطية للناس ومصلحية الآراء الرسمي والشعبي كطريق لاستقرار المهم والمزايا وتحسين المبادرات والإزادات الصادقة والقرى الفاعلة والمؤثرة في إعمال شروط والمروءة الحداثة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز مهام المشروع النهضوي العربي للتألق بالوطن العربي من ثقافته ومفصلاته إلى قوة الخصاصة قاصمة الذات يحسب لها

والمتجسدة في نقل واقع عالمي جديد يبرز بالفعل إلى الوجود. ومن الآثار التي ستترتب عن التصاع نطاق المتكلمة عبر العالم من دولة وأصوله حكم قواعد والتقاليد مواءمة جماعية تدعو على سلطات المساجدة التلقينية للدولة الوطنية الحديثة مع حركة أموال عالمية بلفة الضخامة والسرعة عبر أرجاء العالم ترتفعت تأثيراتها إلى أرقام مذهلة.

وهكذا تضيق الاحصائيات الدولية الصادرة حديثا إلى أن حجم التحويلات في أسواق العملات والبورصات العالمية، يصل يوميا إلى حوالي 1,5 تريليون دولار أي 2500 مليار دولار. إنها في حقيقة الأمر تغيرات بالغة التأثير في توالع الاقتصادي والمستقبل العالمي. وهي تليد بما لا يدع مجالاً للشك على تأثير الأرسام العالمي بمفهومه الجديد ذي البعد العالمي ومدى بلورته لمجموعة من المتغيرات الوارئة والمفاعلة في الحياة الاقتصادية وفي كل قطاعات الإنتاج والتنمية. ومع التوجه نحو إعادة النظر في المفاهيم التخطيطية المركزية وملكية الدولة لقطاعات الإنتاج والخدمات العامة وإعادة تصديق مسؤلياتها عن الإدارة المتنافسة للاقتصاد الوطني والتحول إلى تبني مفاهيم اقتصادية السوق والحرية الاقتصادية على أوسع نطاق وتحولها إلى نمط عالمي مقبول على امتداد دول العالم على اختلافها بكل ما يعنيه هذا التحول التاريخي والمصار الجديد للاقتصاد العالمي من تحرير للمعاملات والأنشطة على النطاق المحلي واستثماراتها للنطاق الدولي وتلاشي القيود والحوار التلقينية على المعاملات على نطاق واسع في إطار الأمضاء الجديد للمنطقة العالمية للتجارة.

في خضم هذه الآثار المتسارعة للاقتصاد العالمي الدولي المسلك، لا محيد عن انخراط وانتاج الاقتصاديات العربية مستقلة وليس منفصلة أو على انفراد، في واقع الاقتصاد العالمي الذي سوف تتجلى إفراتة في انتقال العصر لرؤوس الأموال والتوافل السالفة والاستثمارات الخاصة المتبادرة أكثر من غيرها. وفي هذا المضمحل يتقدم توفير وتأمين ظروف وشروط تعامل السوق العربية المشتركة مع حركة الأرسام العالمي وأنسيابه في التصنيع التكنولوجي والشبكة التكنولوجية للوطن العربي المنفتح على الغير والمفتوح من كل المعوقات الذاتية والموضوعية التي تقف في وجه حركة رؤوس الأموال والتلفل المتزايد للاستثمارات بعيدا عن صلاية الهيكل الأثري والتوالج الإبرائنية والتعقيدات والمضطت الأثرية والفسادية والمضطرة المحصورة للاضاحال والشرهل الإثري والأضامة الفرس



الدكتور: مصطفى الكسبري

هذه التغيرات العالمية الكبرى ان يتخضم مشروع الاتفاق معها سبل تأهيل الصناعة المبردة وذلك بتقل التكنولوجيا القديمة المتقدمة لتطويرها وتحديثها والقائم بالمساعدات الفنية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والتركيز على تطوير مواصلات جودة المنتجات العربية لوصولها الى المواصلات القياسية الأوروبية وتسجيع للطاقم الخاص بين الطرفين بإقامة مشروعات استثمارية مشتركة وفي المجالات التي تتفق فيها البلدان المتكاملة مثل الكيماويات والأدوية وتصنيع الإسلاك والخدمات المالية والتلفزيوني.

لمحلول سنة 2005، سوف تحقق الاتفاقيات للتحرير الكامل للتجارة العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، حيث ستخضع المنتجات الصناعية الأوروبية ذات الجودة العالية والتقنية المنخفضة الاسواق بدون استثناء.

إن العولمة تفرض تعادلا شديدا في القدرة التنافسية لكن ليس ساحة لتحديد المسؤوليات، وتحقيق سوق حرة تماما. يتعين أن تحصل البلدان النامية ومنها العربية على الأقل على سبل للشخص من المنافسة ولا فإنها ستضطر في طوابير طويلة أمام البنك الدولي للتصدي الممنوعة. وفي اجتماع بيروت في 12 غشت 1999 للمجموعة الأسيوية مع المجموعة الأوروبية والأمريكية ورأس مجموعة 77 للبلدان النامية والمنعك بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أكد على ضرورة مساعدة البلدان الفنية الصناعية للبلدان الأكثر غلرا للتنمية قدراتها التجارية وتمكينها من البقاء في ظل تحرير التجارة العالمية. ففي حين تحصل البلدان الفقيرة على نصيب ضئيلة من مكافآت رأس المال اوسع الاجتماع بتقديم مساعدات للتخمين البنية الأساسية والصناعة وخروج ميسر المخل الاقتصادي في البلدان النامية لتحسين أوضاعها. لأنها عجزت عن مجاراة العولمة بدون مساعدة البلدان الفنية التي ستصبح البلدان المتقدمة متواجها إذا لم يكن لديها في البلدان النامية قانونا على الضراء وما لم يتم توفير بيئة متوازنة فإن الصناعات في كل أرجاء العالم ستفاني وتختل.

وما يجب ملاحظته هو أن العديد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وبخاصة الولايات المتحدة غير ملتزمة بمعالجة المعوقات التي تعترضها في التعاون الاقتصادي العالمي. إن

حصولها في الخريطة العالمية أقواسها سوق عربية مشتركة وتكامل اقتصادي عربي وميسرة تنمية شاملة ومكاملة الإقليم وإقليميات.

ولا ينظر المشهد القادم للعولمة وتوجهاتها الاقتصادية وخياراتها الاستراتيجية بتجديد المباديات الوطنية والانشغالات المحلية الضيقة والقوام واختراق الكيانات الاقتصادية الهشة والضعيفة في تداعياتها، فلا مناص من خوض معركة تضالعية عربية لتحقيق رجة قوية في الواقع العربي أنضحة لى الجسود والرجعية وخلق ثقافة وحركة فكرية جديدة تؤسس لإطار واسع للتكامل الاقتصادي يكون معها الأول والضروري في الوقت الراهن هو تفعيل السوق العربية المشتركة على قاعدة توافيق الاتفاقية الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنسيقها التفضيد الذي يشهد الاصدارات العربية المحلية لإزمائها في إطار تكامل اقتصادي عربي يتم بناؤه بالقرقر وتكرام الضامين المحلية.

إن تفعيل السوق العربية المشتركة سيهيئ المناخ للاملاز لتقل المواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية. وقد تكون منتجات منخفضة القيمة المشابهة في مقابل المنتجات الصناعية المنخفضة للاقتصادات المتقدمة، المتوقعة في هذا المجال إلا أنها ستقتل قوة دفع جديدة للمباديات العربية لتسواها بوجه خاص ولتساوقا المعاملية وتحديث الاسواق التقليدية العربية بصورة عامة.

فيجب النظر الى السوق العربية المشتركة وإلى منطقة التجارة الحرة العربية، نظرة شاملة بحيث لا تكون محدودة في حدود علاقات تجارية فقط لتحظيم الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي تصنع بها بلدان الشمال حيث تتخفق في العديد من المنتجات الاقتصادية كمصانع التجهيزات والآليات والمعدات والخدمات وغيرها.

فمثلا تعتبر كل من سويسرا وإيستاتين مراكز مالية عالمية ومقر للشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

كما تمتلك النرويج موارد معينة هامة وتعد ثاني مصدر للبترول والغاز الطبيعي بعد المملكة العربية السعودية وتحتل كل من النرويج وسويسرا المرتبتين الخامسة والسادسة في ترتيب المنافسة العالمية وفي تعزيز المنطقة الأوروبية الاقتصادية EEA التي تعددت في فلسطينا شغلا حتى اليونان الجديدة أكبر تكتل تجاري على المستوى العالمي يضم 380 مليون مستهلك.

إن أهم دلائل توطيد التعاون الاقتصادي مع



المصدر: الاقتصاد الإيجيبي

التاريخ: ١٩٩٩ / ١٠ / ٥ النشر والذخائر: الصحفية والمعلومات

المساعدات والمعونات توجه في غير ما
تخصص له وإن الفساد مستشر في البلدان
النامية.

ويزي رئيس مجموعة 77 للبلدان النامية، أن
من واجب الدول الكبرى حماية جيرانها من
الدول النامية من العوالب الوضيمة للعوالم
وتحرير التجارة وإذا كانت الشركات
الاقتصادية الإقليمية مثل منظمة التجارة الحرة
العربية مرغوبا فيها، فهو يحذر من تشكيل ما
اسماه بـ"مناطق اقتصادية".

إن الشركات الإقليمية قد تكون هي الحل
لهذه المزايا لتجميع دول صغيرة معا، لكن
الأسواق الإقليمية والعالمية تكمل بعضها
البعض.

* * * * *

(1) محمد شفيق جبر في مقاله: "مرآة الأعمال"
للمخاطرة للرخصة السحرية للزمن القديم - كيف
ولماذا؟
المنشور بجريدة الأهرام المصرية عدد 14 أغسطس
1999.



١٢ توصية للخبراء عن العمل الاقتصادي العربي

تتزايد العديد من المجموعات الاقتصادية المتصلة في العولمة، وتأخذ الجات ومنطقة التجارة العالمية، الشراكة الأوروبية والشرق أوسطية، المحفظة الاقتصادية العربية وتحتضن المستقبل، التنمية الاقتصادية العربية، التكامل الاقتصادي العربي، السوق العربية المشتركة.

وقد استعرضت الشؤون بشكل مفصل زيايا ومبارات تطورات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي من اتفاقيات ومؤتمرات العمل العربي المشترك، وتأملت بالتعمق عمق واقع الاقتصاد العربي وفكره الرفاعة، كما تعارفت بالتفصيل المستفيضة المتغيرات الاقتصادية والتدوئية المتلاحمة وانكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مصالح الوطن العربي في الحاضر والمستقبل وكرزت التدوينة باستضافات على موضوع السوق العربية المشتركة وكيفية تدعيمها لا طريق العمل العربي المشترك لتصبح حقيقة واقعة لا رجة فيها وقد صدرت عن الدورة التوصيات التالية:

١ - ضرورة تدعيم وعي الشعب العربي بطبيعة الفطرة الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية.

٢ - تذكير العامة للنسبة لولبية فكر الاقتصادي عربي من حيث التحديات التي يواجهها الوطن العربي نتيجة لتكتلات التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية والتدوئية المتلاحمة ومبرور العمل على اتخاذ الموقف والحظ والسياسات العربية الموحدة للتكامل مع التغيرات الاقتصادية والنشاطات الاقتصادية والتدوئية.

٣ - التأكيد على رفض المشروع لشرق أوسطي شكلا ومضمونا ولا يجب السماح أبداً بفتح السوق والتعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

٤ - ضرورة إبعاد العمل الاقتصادي العربي عن المشاركة في العلاقات السياسية العربية من أجل تجنب التداخلات الضارة بالتطورات الاقتصادية العالمية.

٥ - التأكيد على تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بالتكامل من مستويات التعاون الثنائي والتكامل إلى مستوى التكامل الشامل للمدعم بالأرادة السياسية العربية الجامعة بتفعيل السوق العربية المشتركة باعتبارها أداة ملحة ومباشرة جامعة وأداة سياسية متلاحمة لتشكل العلاقات الاقتصادية العربية.

٦ - التأكيد على أن نجاح العربي هو نجاحه والتحديات والأخطار التي تهدد أمنه الاقتصادي القومي يتطلب على دعم وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك مثلاً في السوق العربية المشتركة.

٧ - الاعتماد بإقامة مركز عربي لبحوث التكامل الاقتصادي العربي تتشارك في أعمال مؤسسات علمية ومراكز ومراكز وأكاديميات متخصصة في الوطن العربي لاستقطاب خبرات عربية وفكرية في العمل الاقتصادي العربي.

٨ - التأكيد على ضرورة العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وخاصة من خلال تدعيم وتنسيق وترسيخ عضوية الشبكات العربية المشتركة.

٩ - التأكيد على ضرورة العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وخاصة من خلال تدعيم وتنسيق وترسيخ عضوية الشبكات العربية المشتركة.

١٠ - التأكيد على ضرورة العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وخاصة من خلال تدعيم وتنسيق وترسيخ عضوية الشبكات العربية المشتركة.

١١ - التأكيد على ضرورة العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وخاصة من خلال تدعيم وتنسيق وترسيخ عضوية الشبكات العربية المشتركة.

١٢ - التأكيد على ضرورة العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وخاصة من خلال تدعيم وتنسيق وترسيخ عضوية الشبكات العربية المشتركة.

شاركت الدورة الأمراء في عقد ندوة عامة موسعة بمدينة طرابلس - عاصمة الجماهيرية العربية الليبية، وقد شارك فيها أربعمائة من الخبراء والخبراء، من مختلف الدول العربية ومن بينها مصر التي مثلها وفد يضم السفير جمال بومي مساعد وزير الخارجية - والكتور حلال عبد الجبار حلال وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى - والكتور فاروق شقير وكيل أول وزارة الاقتصاد - وكاتب، هذه السطور - كما شارك في الندوة وفد من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الكتور حسن إبراهيم الأمين العام للمجلس - و وفد من جمعية الاقتصاديين العرب برئاسة رئيسها الكتور مصطفى الكعبي. وكذلك شارك المنتدى الاقتصادي العربي وفد استضافات الدورة وتنشأت أكاديمية الدراسات العليا والحدوث الاقتصادية للتربية التي يرأسها الكتور صالح كرمييم - أستاذ للدراس - وبمعه عدد من معاونيه بينهم مدير اللجنة التحضيرية والكتور عامر القرني الأستاذ بالأكاديمية

وقد شارك في الندوة وزيران ليبيا من محمد الهنلي مطوق

محمداً معنوق أمين اللجنة الشعبية للدراس والمكتوبين

الأمين والكتور عبد الحفيظ الزاوي

أمنى القلعة الشعبية للاقتصاد والتجارة

وفي نهاية - الدورة صدر بيان مهم فيها على نعمة

تمت لكهيات الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تدوة بصوت - السوق العربية المشتركة.

تجاولوا مع المعالجة للإشارة شكل الاقتصادي عربي لولوجية التحديات التي تفرضها

التغيرات الاقتصادية الاقليمية، انطلاقاً من المكانة التاريخية والجغرافية التي اكتسبها الوطن العربي

في خريطة العالم، وخصية الدور الريادي التي يجب أن يلعبها الوطن العربي في الاقتصاد لضمان

مصلحته الاقتصادية وتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي للشعب العربي وقد شارك في أعمال

هذه التدوة العديد من الباحثين والتمخصصين ورجال الأعمال من لوفون العربي بالإضافة إلى

اتحاد الاقتصاديين العرب والمنتدى الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية

وتم تقديم العديد من البحوث والمداخلات التي



د. خلاف عبد الجابر



المصر : الأهرام

التاريخ : ٨ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللائحة وقانون تنظيم السوق العربية المشتركة،
اللائحة حاليا في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية
العربية، ونحوه إلى السوق العربية المشتركة
الوحدة.

٨ - تؤكد اللجنة على أهمية دعم الدور
الاقتصادي لكل من جامعة الدول العربية ومجلس
الوحدة الاقتصادية العربية، وتمتد ما يمكن من
مبادرات وتنظيمات مثل الإطار الأمثل للتعاون
الاقتصادي العربي، خاصة إذا ما انطلت على
بعض تدابيرها التنفيذية التي تجعلها أكثر
مستجيبة للتغيرات الاقتصادية الكلية والعربية
والإقليمية وتقوية القاعدة والمستقبلية، وأهمية
التنسيق الفعال بين المجلس.

٩ - اللجنة التي منح للمساندة السياسية
والعينية والمادية الكاسية للسوق العربية
المشتركة واللائحة حاليا في إطار مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية، والعمل على دعوة إلى
الدول العربية للانضمام إليها، باعتبارها إطارا
نونا وستلجأ للكمال الاقتصادي العربي



د. صالح إبراهيم

التي يمكنها في
تطويرها وتحسينها
تطويرها وتحسينها
الكامل للتعاون
التجاري بين
الدول العربية
الانتقال بها نحو
الائحة الاقتصادية
العربية.

١١ - وضع
البرامج اللازمة
لتحسين وتطوير
من التشريعات
قانونية المشتركة

التي يمكن إقامتها في أرجاء الوطن العربي بحيث
تغطي التشريعات الاقتصادية المختلفة وخاصة
الاستثمارية والسجوية ذات الأولوية القصوى
للاقتصاد العربي والتأكد على الاهتمام بالثقافة
بمجلسها ضمرا مهما في تطوير الإنتاج.

١٢ - الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية في
العرب وأن يمكن لأعضاء التدابير والإجراءات
التقنية للوصول إلى السوق العربية المشتركة
الوحدة.

هذا وقد تشكلت مجموعة عمل تضم
الدكتور فاروق شقور - الدكتور خالد
عبد الجابر - خالد - الدكتور صالح إبراهيم
مستشار مراد - لوضع مشروع تأسيس
المركز العربي للمعلومات عليه في التوصية
السابعة وستقدم إليهم خبراء آخرون من
الدول العربية.



المصدر: **الألم** - رام

التاريخ: ٩ / ١٠ / ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نصر أكتوبر.. وأمل عربية

مع بدء الولاية الجديدة للرئيس حسني مبارك مع ذكرى نصر أكتوبر المجيد فإن الأمل العربية كبيرة في أن تواصل مصر بقيادة مبارك دورها المحوري والمهم في عملية السلام ونزعها إلى الأمام بإزالة العراقيل التي تعترض مسارها، واستئناف المفاوضات الثلاثية على المسارين السوري واللبناني وتنفيذ بنود المرحلة الانتقالية بين الفلسطينيين وبين إسرائيليين طبقاً لاتفاق شرم الشيخ تمهيداً لخوض مفاوضات الوضع النهائي للصيغة.

والأمل العربية تمتد أيضاً إلى رعاية التوسيع العربي والمصارحة وتجاوز الخلافات الحالية لتحقيق المصالحة ولم الشمل مرة أخرى والسعي إلى تنفيذ مبادرة مبارك قائد العملية الجوية الأولى في حرب أكتوبر بخلاء المنطقة من أسلحة النصار المشاعل والقنص السوي للعربية المتعددة والقضاء تقلال الاعتماد على عرب في الإقليمية.

ولا شك أن هذه الأسس العربية بتدول تحقيقها على إرساء السلام للشماع والمائل في المنطقة أن يستكمال المسيرة السلمية إلى نهاية الطريق هو الشرط الأساسي لنجاح أيدي إسماع التفاوض الإقتصادي متعدد الأبعاد وتحقيق طموحات التنمية في القرن القادم وإذا كان الحرك الإسرائيلي الحالي يقلب على التكاليف فإن التمسك بالأسس السلمية تجعل غموم التفاوض تخدم على أطوار المنطقة في الوقت الذي كان فيه العالم العربي يحتفل بمرور ٣١ عاماً على نصر

أكتوبر الذي قلب الموازين في الشرق الأوسط وفتح الطريق إلى السلام صنعت إسرائيل اعتداتها على لبنان وأى انقراج للمفاوضات على المسار السوري سيهدد الطريق إلى خروج إسرائيل من سائرها الحالي في جنوب لبنان ومن هذا فإن الولايات المتحدة تسعى حالياً إلى استئناف المفاوضات بخطوة مهمة - إسرائيل المسيرة السلمية. سؤال تصيد إسرائيل غموم التفاوض أم تتحمل نتائج اعتدائها؟

عربي



المصدر: الأهرام

النشر والخصائص الصحفية والمعلومات التاريخ ١١/٧/١٩٩٩

الأمين العام لاتحاد رجال الأعمال العرب:

ضرورة التكامل العربي قبل تطبيق اتفاقيات

المشاركة الأوروبية

دعم التجازة

البنية العربية

يزيد من قدرتنا

التألفية

عمان من:

أحمد عصمت

التوقيع: التام بين الدول العربية للوقوع على مسؤوليات المشاركة الأوروبية أصبح أمراً مرغوباً في هذه المرحلة من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب وتقليل الخسائر وهذا يستلزم تفسيراً مهماً في إجراءات تفعيل السوق العربية المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية. هذا ما يقوله نائب الطاهر الأمين، نجل اتحاد رجال الأعمال العرب، ونائب رئيس جمعية رجال الأعمال العربيين، للاقتصادات العربية، عقب موافقة مجلس النواب الأردني على الاتفاقية الأخيرة. ورغم المزايا العديدة التي تحفلها الاتفاقيات لترك مساهماتها ونفعها للجميع من أجل التنمية وجود بعض التحفظات التي أبداها البعض من جراء هذه المشاركة وهو ما دفع الجمعية الأردنية لترك مساهماتها ونفعها للجميع من أجل التنمية الأهمر التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الأردني من جراء تطبيق الاتفاقية وذلك بتوعية رجال الأعمال بالمشاكل التي تعيقهم على الاستفادة بما جاء بها وتوضيهم بها ودعم قدراتهم على التعامل وفقاً لشرطها.

الحكومة وقطاع الخاص لمواجهة تحديات هذه الاتفاقية والاستثمار لمصلحة التجارة الخارجية وإيضا تسريع العملية المشتركة.

توقيع الأوضاع

سكنا للتسول الأردني نائب الطاهر من دور جمعية رجال الأعمال العربيين أراد التعرف بمصممين هذه الاتفاقية وتبينوا نواياهم هناك للتعامل معها فردوا بشكل أن الجمعية سبق أن أعدت سعيها حول الاتفاقية كما قام وزير الصناعة والتجارة بتدريجها لدمجها لقطاع الخاص.

الخصائص والسمات الحكومية لإعداد ملاحظاتهم حولها من خلال مؤتمر خاص بذلك وقد استضاف مجلس النواب في تلك اللقاءات حول الاتفاقية بما أثير في تلك النقاشات حول الاتفاقية. تأزم حاليا تطبيق تعهدات قطاعي التأمين في القطاع الخاص حول كيفية استئناسهم منها ومن شأن هذه النقاشات التركيز على كيفية مواجهة بعض الصعوبات التي تنشأ عن الاتفاقية مثل الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها مثلا الصناعات الدوائية

زيادة قيمة مساهمات الأوروبية للأردن والتي تصل حاليا إلى ١٢ مليار دولار بينما لا يتبع زيادة صادرات الأردن الحالية أوروبا والتي تبلغ حاليا ١٠٠ مليون دولار. وقد رأت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب الأردني أنه ينبغي ما تفرزه هذه الاتفاقية من مزايا وليس لأردن مثل سهولة الحصول في تسويق دول الأعضاء في الاتفاقية وتوسيع قاعدة تسويق

التحدي الصناعي وعلى التكتل الأوروبية بغير ما يمكن أن تعرض لخاطر أهمها استعمال القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وسحب الخسائر لسمار السلع المستوردة والمتاحة فرض شروط غير جمركية من الجانب الأوروبي مثل قواعد المنشأ والمخالفات الفنية في الوصفات وتحويل العملات الحكومية وزيادة تكلفة الانشغال في الصناعات التي تحتاج لبراءات التكتل الأوروبية وإدراك من اللجنة المستقلة بمجلس النواب قد أوردت لدى موافقتها على الاتفاقية بقرار الحكومة بوضع استراتيجية وطنية متكاملة من خلال جهد مشترك بين

فقد حرص الأردن على توقيع الاتفاقية للمشاركة ضمن سياسته القاسية على الحد من الانفتاح على الأسواق العالمية وحرية تبادل التجاري تلك المبادئ التي التزم بها منذ بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٩

تحفظات على الاتفاقية

رأسه أبدي بعض النواب الأوروبيين ملاحظات على الاتفاقية قبل التوقيع ومن ذلك ما أبداه نائب النواب خليل طه من أن الاتفاقية ستعمل متلفة غير متكافئة مع متغيري التواء تتواءم لديهم التكتل الأوروبية في الاتفاقية مستخدم وسيلة مشروعة لوروى الصفقات الأردنية بينما أكد النائب الأردني شك حماره أهمية العمل على إيجاد منطقة حرة عربية أولا يهدفها الحصول مع للصحة الأوروبية في مفاوضات كمجموعة عربية، رئيس كمال عربية لفردي حتى تستطيع الحصول على أكبر قدر من المكاسب وإشراك النائب الأردني في أن الاتفاقية سيترتب عليها



المصر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٦ / ٩ / ١٩٩٩

النشر والتميمات الصحفية والمعلومات

كانت
الأردنية التي ينتظر أن تولجها متاعب بسبب
حقوق الملكية الفكرية وذلك لمازدا ترى
أهمية أن تعمل الصناعات الدوائية على
توزيع أرباحها معها حتى لا تتعارض مع
الائتمانية وذلك على تقديم بالتصديق مع
الجهات الخارجية حتى لا تتعرض للمساءلة
القانونية وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات
الزراعية التي يذهب عليها أيضا حل بعض
المشاكل التي تتلاقى مع مؤسسات الأسواق
الأوروبية وذلك من خلال بحث للتصديق
على التعرف على تلك المؤسسات وسريّة

الاتزام بمطابقة منتجاتها الأردنية لتلك
المؤسسات الأوروبية يرون ثابت الظاهر أنه
قد أصبح لزاما على الدول العربية الائمة
على هذه الاتفاقية أن تتفق فيما بينها
لتسهيل تعاملها مع الدول الأوروبية من
خلال تبادل المعلومات وتعدد القضايا
بمستمران فيما بينها ولما مع من الفشل
في عمليات التصديق للشركة في بعض
القطاعات لضمان الإنتاج بجهود عالية
وبتكاليف منخفضة تسطيع من وجهة نظرها
الأوروبية.

وأهل مجالس رجال الأعمال المشتركة
بين الأردن وسين والتي الدول العربية تكون
فرصة للتصديق في هذه الحالات وغيرها
لنتم ترتيب مجالس مشتركة للأعمال مع
عدة دول مثل مصر والمغرب وسوريا وأخر
وتأمل في إنشاء مجالس مشتركة مع باقي
الدول العربية كما ترتبط أيضا بمجالس
مشتركة مع دول أوروبية مثل إسبانيا
وفرنسا وإنجلترا وهولندا والهنداوارك
ويطاليا وشاهد هذه المجالس المشتركة
على تيسار لمجالس ومؤسسات النظر ورؤية
الاستثمارات.

ولا كانت الدعوة للتصديق العربي في
مواجهة المنافسة الأوروبية بطرية تكثيف
يمكن دعم المبادرات التجارية العربية
لتوسيع الأسواق العربية
يود ثابت الظاهر بأن ذلك يتحقق من
خلال إزالة الحواجز أمام التجارة البينية
بمثل مشاكل النقل بتسهيل عبور
المشتريات بين الأقطار العربية والتخلص
من المعوقات التي تؤدي إلى تعجيل
الإنتاج من خلال هذه الأعمال تزيد
من كفاءة النقل وبالتالي تخفض كلفة
السلعة على المستهلك.

ويضيف بأنه يجب العمل على
تشجيع إنشاء شركات عربية مشتركة
للعمل في مجال الصادرات لفتح التجارة
العربية البينية وإقامة شركات ملاحية
مشتركة لتسيير خطوط منتظمة تربط
المشرق والمغرب العربيين وهو الأمر الذي
يوسع مجال الأعمال على زيادة حجوم
معاملاتهم خاصة بعد أن بدأ تطبيق
برامج منطقة التجارة العربية الحرة
بإزالة الرسوم الجمركية بين الدول
العربية تدريجيا.



المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٠/١٨

السوق المشتركة.. حلم العرب

بقلم

محاسب / محمد الختم يونس عبد العزيز
بالشركة المصرية للاتصالات

أمام التكتلات الأوروبية والأفريقية والأمريكية ومن عوامل نجاح السوق الحرة والتجارة المشتركة للعالم العربي حيث أن العرب يتكلمون لغة واحدة وهي لغة البشر من خليج المحيط ولأن اشتراك الهجات وهذا يلعب عامل من عوامل توطيد السوق استراتيجيات العالم العربي مختلفا في وجود اللوائح والشعارات والسياسات البشرية والامسيات المصرية والسفن العملاقة والبورصات كلها عوامل متباعدة وكذا الزرع للزبد للعالم العربي حيث يربط قارات العالم وبنا لهذا مآثر طيبة لتسويق منتجات العالم العربي في أوروبا وآسيا وأفريقيا

هذه بعض الامكانيات المتوفرة لخصوع التكتل الاقتصادي العربي إلى حيز الوجود ولكن المشكلة الرئيسية في وجود أزمة الثقة التي يعاني منها العالم العربي والتي جعلها التصرف الأممي للاحتلال دولة

الكثير وما ترتب عليه من آثار في إيجاد شروح في التكتل العربي ولكن الظروف التي تمر بها دول العالم الآن والتي تشمل في عمل تكتلات اقتصادية عملاقة كالاتحاد والكويت وساحل العرب الأفريقية، تستوجب نيل جميع العلاقات العربية والعمل على توطيد الصلح العربي ولكن ذلك في وجود كيان اقتصادي عملاق فحتى لا نكون ساذجا لا قلت أنه لا حياة كريمة للعرب بدون هذا التكتل أي أن كانت صيرورة وأي كان شكله السوق العربية المشتركة ستخفف من آلام الأمة العربية وتفتح جراحها ويوجد العالم العربي قوة وبمركب يتجه بقوة لاستقاط العواجز التي لمصلحة الاستثمار في العالم العربي ولكن عالا جيدا فيه حرية التنقل بين بلدان العالم العربي وبمركب التجارة وديانة لأملة عربية واحدة تصلح لجميع الدول العربية، السوق العربية المشتركة، سد العرب للمتعهد أي تكتلات ضيقة يدفع بها للتشغل العربي من أجل استغلال موارده وإمكانياته دورا كما كان مع السوق لشرق اسيوية.

الرأي بالرأي والحجة بالحجة

بالقوة التي يده أي أن الحكم للشكر والتقدير الرئيس محمد حسني مبارك على توكيه لفكرة إنشاء السوق العربية المشتركة هذا بالطبع بعد ما تشعب به سياساته من مصر ومصرية مستغل العالم من حياها مالمعزولون والمستغفرون من شعوب العالم أن يكون لهم مكان إلا على سواك ما تصدر به دول للتكتلات من ضائض احتياجها شيء أن عالم التكتلات والشركات متعددة الهيئات عالم الاتفاقيات في هذا العصر

السوق العربية المشتركة أمل العرب من نصف قرن لم يتقدم أبدا أثناء برغم أن جميع الامكانيات متوافرة لإنشاء مثل هذه السوق التكاملي الاقتصادي في العالم العربي فبمنا تشن الطبيعة على القيم من التاليم العالم العربي تجود به في التاليم لغوي وخير شاهد على ذلك الشريعة البتروية فبمنا نجد البتروفي في دول الخليج متوافر تجوده شحيحا في التاليم لغوي من العالم العربي فبس على تلك اللزوات الزلزلية والمعنية مما يدل على أنه عالم واحد متكامل اقتصاديا وعقلا حوالي ٢٠٠ مليون عربي يسكنون سكان العالم العربي وهذا يعني قوة شرائية كبيرة تدفع السوق للاندماج

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/١١/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر بحضور ٢٠٠ خبير عربي

الطالبة بسون عريبة مشتركة لاستثمار الموارد التعليمية

کتب - محمد عبد الرشید:

أكد المشاركون والخبراء المتخصصون في مجال الآلوة المعدنية مدلول العربية في المؤتمر الذي عقد بالعاصمة مخرًا حول الموارد المعدنية وبحثتها وأقرها في التسمية الاقتصادية العربية أهمية فتح المجال لتسجيع الاستثمار تعاون عربي ودولي في القطاع المعدني خاصة بعد التقدم الذي تم إحرازه في استغلال الاحتيايات معدنية مهمة في عدد من الدول العربية وبعد لمسكن الكبير الذي طرأ على مناه

[illegible]

د. محمد بن عبد الله

[illegible][illegible]

أوصى التقرير بضرورة إنشاء صندوق عربي لتمويل الاستثمارات في الثروات المعدنية باستلام المستورد لبرصا لفة من حصة ايرام في العملية التجارية المتكاملة والخاصة بسوق مشتركة متخصصة الخاضعة للتدقيق في كل منها تشييداً على أساس التقييمية بين الدول العربية في التتبعات التعديلية ونسويق الكوارن معدنية محلياً وإقليمياً وإنشاء شبكة مطويات المعدنية العربية يتم التقدير والتدوين المعدنية عن طريقها ومخططة إلقاء بالشروعات القليلة والهجيرة والاستغلال والتدوين المعدنية في الجواند العربية وتزويهاً منها ما يمكنها من الاستجابة العربية لتدقيق الطروقة في الزمن المناسب.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/١١/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ختام أعمال اللجنة الجمركية برنايع تنفيذ تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة

كتب - محمد مبروك:

أعلى السيد حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قيام برنامج تنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق الوحدة الاقتصادية بدءاً من أول يناير المقبل وأكد حسن إبراهيم - في ختام أعمال اللجنة الجمركية وشئون وتنسيق التجارة بالسوق العربية المشتركة - التزام الدول العربية الأعضاء في السوق بتطبيق الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المالي بسعة ١٠٪ من التعرفة للعضوية في أول عام ١٩٩٨ وأشار إلى ضرورة مواصلة الأمانة العامة للمجلس بما يعود بتسمية أنواع القيود الجمركية على القرارات في الدول الأعضاء في السوق التي تخص للأعضاء القفوري الكامل دفعة واحدة وذلك في أول يناير من العام المقبل وإيداع تلك الدول نسخاً من التعريفات الجمركية المتبعة التي تمثل الأساس المعايير للتطبيقات الجمركية. وأوضح الأمين العام أن اللجنة حرصت على عقد ندوة لتطوير أدوات الاتصال التجاري وأثرها على تنمية التجارة العربية والعمل على توسيع مشاركة المؤسسات التجارية والعربية التي تمثل القدرة أحد اهتماماتها.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩٩٩/١١/٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الإدارة العليا بالإسكندرية:

المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة المتغيرات العالمية

يرأس المؤتمر السنوي الخامس والثلاثين لجمعية الإدارة العليا اقتصاد اليوم بالاسكندرية وأرغمت مناقشات المؤتمر عددا من القضايا المهمة والمطروحة حول أوضاع الاقتصاد العالمي وأثارها على الدول القائمة في مقدمتها أن حوالي ١,٢ بليون شخص في العالم يعيشون بأقل من دولارين يوميا وأن حوالي ٢ بليون على الأقل يعيشون بأقل من دولارين يوميا وأن حوالي ١,٥ بليون شخص في العالم محرومون من المياه النظيفة على الرغم من التقدم الاقتصادي العالمي وبخاصة المؤتمر بضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولإدانة المشروعات الاستثمارية لاستغلال إمكانات الدول العربية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وأكد الدكتور مصطفى القنبي مشوب، مدير جامعة الدول العربية أمام المؤتمر أن دعائم استقرار المجتمعات تعتمد على أربعة عناصر أساسية هي التوازن السياسي والقدر الاقتصادي وتحقيق العدالة

الاجتماعية والنفس القلبي والفكر لحيات المجتمعات، مشيرا إلى أن المجتمعات المصرية لديها القدرة على التكيف مع الظروف والتغيرات الدولية ولتحت فترات الاتصال بين المجتمع والعالم الخارجي وقال د. القنبي أن التوازن السياسي للمجتمع مرتبط بتضحية الديمقراطية والمشاركة السياسية في القرارات وأب الحوار وكيفية توفير استقلالات الرأي في خدمة السلطة العامة للدولة، مشيرا إلى أن التوازن السياسي يعتبر أحد عناصر الاستقرار في المجتمعات وأن الديمقراطية هي أفضل نماذج الحكم في كل دول العالم.

وأوضح الدكتور مصطفى القنبي أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى فقدان الاحساس بالإنسان ويحدث خللا في العلاقة بين الفرد والدولة وأن تعاقب العدالة الاجتماعية يعتبر أكثر فعالية من الاستقرار في المجتمعات وأهم دعائمتها.

وأكد ضرورة مشاركة الأجيال الشابة التي تمثل ٦٠٪ من قوة المجتمع في تحمل مسئوليات جديدة في مختلف المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في مصر وذلك حتى يستمر مسيرة التنمية للتواصل

ومن جانبه أكد الدكتور أسامة عبد الوهلي رئيس جمعية الإدارة العليا ورئيس المؤتمر أن جماعة الإدارة العليا تطلعت مع المجتمع المصري خلال أزمة عبود من السنين، مشيرة إلى أهمية الإدارة لتشجيع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبررها في المرحلة الحالية.

والملي بوضع استراتيجيات وأهمية تحقيق مصالح المجتمع المصري وتنمية المستدامة للعدالة، مشيرة إلى أهمية العمل على بناء المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمشروعات القومية ومعالجة مؤسسات المجتمع الأخرى من مراكز البحث والفكر والسلطات التنفيذية والقضائية حتى تعمل هذه المؤسسات في منظومة متكاملة تحقق توازن المجتمع

الإسكندرية - صلاح زلط



الجمهورية
المصرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٩/ ١٢/ ٨

الجمهورية تقول

الكيان الاقتصادي العربي

حرص الرئيس حسني مبارك دائماً على تأكيد انتماء مصر العربي، وإقامة علاقات مصرية عربية.. صحيحة.. تساعد على قيام التعاون العربي المشترك اللازم.. لتحقيق الأهداف القومية.. وحماية المصالح العربية الرئيس مبارك.. هو الزعيم العربي الأول.. الذي دعا إلى تنشيط التعاون الاقتصادي.. والتبادل التجاري بين دول العالم العربي.. لوضع الأسس القوية.. لأيام سوق عربية مشتركة.. تطف على الأقدام راسخة في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.. وفي عصر العولمة والأسواق المفتوحة.

من هنا كان الحرص على إقامة مناطق تجارية للتحركة الحرة بين مصر والدول العربية المختلفة.. مثل المغرب ولوس وإندونيسيا وسوريا ولبنان.

وإد استقبل الرئيس مبارك أمس الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وعمرو موسى وزير الخارجية.. في إطار اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر والمملكة العربية السعودية.

والحقيقة أن العلاقات المتنامية على مستوى القمة بين الزعيمين الرئيس حسني مبارك.. وشاهم الحرمين الشريفين.. الملك فهد.. وولي عهده سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز.. تؤكد أن مصر والسعودية تقودان العمل العربي المشترك.. لخدمة الشعبين الشقيقين.

ولاشك في أن العلاقات المباشرة على المستوى الشعبي.. تؤكد أن مصر والسعودية.. تسيران في طريق واحد.. في إطار التضامن والتعاون الوثيق.

.. واليوم تأتي اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين.. لتعطي البعد الاقتصادي للعلاقات الثنائية أهمية خاصة.. حيث الثنائيات الاقتصادية العربية.. يمكن أن تؤدي في النهاية إلى قيام جماعة اقتصادية عربية.. بما يعني إحياء الحلم القديم.. في السوق العربية المشتركة.

إن قيام كيان الاقتصادي العربي.. هو خط الدفاع الأول عن الأمن القومي العربي.. والمصالح العربية.. وهذا هو جوهر.. ذاء الرئيس مبارك.. لقيام السوق المشتركة.



المصدر: **الشرق الأوسط**

التاريخ: **١٧/١١/١٩٩٩**

النشر والإذاعات الصحفية والاعلانات

مؤتمر الاتحادات النوعية العربية يطالب بـ

إقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة مخاطر «الجات»

طالب المؤتمر الخامس للاتحادات النوعية العربية، بضرورة إقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة مخاطر الانقسام الانكساري للبلدان. وأشار المؤتمر إلى أن الضرورات الطبيعية العربية خاصة البترول، تعزل تفاعل الوحدة الاقتصادية الحقيقية بين العرب. وأن تفتقر هذه الوحدة بعد خلق دافعا ضد الأمة العربية في جميع المجالات. نظم المؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

أكثر الدكتور أحمد الفريز وزير التخطيط أن مبدأ فتح الأسواق الذي تتبنى به «الجات» له خطورته ومخاطره ويتساءل كيف يمكن أن يتحقق التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية. في ظل المنافسة غير المتكافئة التي تفرضها العالمية.

عذر الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، من الأثر السياسية الخطيرة التي سوف تترتب عن نهجيش الدور الاقتصادي العربي بأصل

الجات. مما يؤثر بالتدريج على الأمن القومي العربي. وأشار أن لا يمكن أن تعتمد بعض الدول العربية أن ثرواتها الطبيعية كافية لولاها. سوف تكون ضحايا الانقسام. اتفق الدكتور فلاح سعيد جبر، الأمين العام للاتحاد العربي للمنظمات الاقتصادية العربية، على العلاقات السياسية والمصالحات الاقتصادية في الوطن العربي. قائلا في كل دول العالم تتحد العلاقات التجارية السياسية إلا في وطننا العربي. فبعد دعوت خالف سياسيين بين

دولتين. تتجدد الاتفاقيات وتكون التكتلات الاقتصادية وأحيانا الاقتصادية بين فائزين وخاسرين. وفي لحظة واحدة نعلم ما ينتج في سنوات.

سأل السفير جمال الدين بومهي، الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، كيف نتكلم عن سوق عربية مشتركة. وهناك دول عربية تتعامل في إعطاء تفسيره دخول أراضيها للانقسام العرب. وتشارك إصطفاها لكل من لديه ميول

زائد ويرافق مبرهنات



المصدر: الرياض ١٤١٤ هـ

التاريخ: ١٩٩٩ / ١١ / ٢٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمشاركة ١٢٠ مسئولاً وخبيراً

مؤتمر الأكاديمية العربية يكرم اليوم عصمت عبد الجيد ويبحث مشكلات السوق المتحركة ومنطقة التجارة الحرة

كتب : عادل دننراوى:

يتم اليوم تكريم الدكتور عصمت عبد الجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش المؤتمر السنوى التاسع الذى تعاقبه الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية والثابعة لجامعة الدول العربية ويستمر ٣ أيام وذلك لتقدير جهوده فى خدمة قضايا الوطن العربى .

وصرح الدكتور مصطفى هديب رئيس المؤتمر بأن الأكاديمية تشهد مؤتمراً الأخير فى القرن العشرين تحت شعار دور الأسواق والمؤسسات فى ترويج الاستثمار . ويقام المؤتمر تحت رعاية الدكتور عاطف عبد رئيس مجلس الوزراء ومشاركة أكثر من ١٢٠ من الخبراء والمستهلكين فى مجالات الاقتصادية العربية . وقال رئيس المؤتمر أن للعلماء الأساسية تناقش القضايا الاستراتيجية والإطار الاقتصادي للاستثمار العربى ودور الأسواق والمؤسسات فى الترويج ، وذلك ضمن الموضوعات الهامة التى تقع فى دائرة الاهتمام العربى والدولى .

وقال إن المؤتمر سيناقش ورقة مقدمة من الجامعة العربية حول تقديم تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتأكيد الاستثمارات العربية البيئية كما تناقش جلسات المؤتمر قضية الخصخصة فى الدول العربية ودور الاستثمار المالى والمصرفى والإسلامية . كما تبحث أوراق المؤتمر قضية التكامل الاقتصادى العربى وإقامة منطقة تجارية لحواء العربية كخطوة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة . ويشارك فى المؤتمر ممثلون عن السياسات العربية الاقتصادية وكذلك ممثلون عن الجمعية الأوروبية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ورؤساء مجالس إدارات البنوك العربية والمراكز البحثية للخصخصة . وأضاف أن أهمية المؤتمر تكمن فى إظهار إعطاء الاستثمار العربى دفعة جديدة وثقة نوعية تزيد من فعاليته وتدعم دوره المحورى فى عملية التنمية المتوازنة وتحقيق التكامل الاقتصادى والتموض بالبعد الاجتماعى للمواطن العربى ونحن على مشارف الألفية الجديدة .



المصدر: مركز البحوث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٤/٤

«السوق العربية المشتركة لن تتحقق بالشعارات وإنما
بالأمان والطمانينة للعمال وللمستثمرين»

أولياء العربوية الصالحون

- من الصعب القفز فوق موجع العربوية مهما كانت حلاوة الشعارات
- السوق العربية التي انتظرناها ٤٠ سنة قد تأتي بعد ٤٠ سنة أخرى
- السعداء التقليدي بين الأنظمة السياسية انتقل الآن إلى الجماهير العربية

◆ كرم جبر ◆

فعلا.. العربوية لها طيور من الأولياء الصالحين.. مثل زوار الحسين، وعشاق السيدة نفيسة، واحباب العارف بالله سيدي إبراهيم الدسوقي.
يؤمنون بالكرامات، ويتغنون بها، ويتعاطون بركتها، لتحميمهم من كل الشرور والمكائد والمخاطر.. وتحصنهم ضد الغزو الأجنبي، ومؤامرات الدول الكبرى، والعولمة والجات والنظام العالمي الجديد.. ووفقا لمعتقدات هؤلاء، فقد أصبحت العربوية نصا لايمس ولايتية الباطل.. ويستحق من يتجرا على قدسيتها اللعنة والعقاب.. وتطارده الاتهامات من الخيانة حتى العمالة، ومن دق الأسافين بين أبناء الشعب العربي الواحد، حتى تسميم العلاقات الغربية.. العربية، وتعكير صفوها، والعمل على تقطيع أوصالها.



المصدر: **روث اليوسفا**

التاريخ: ١٩٩٩/١٥/٤ النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

الاقتصادية التي مرت بها البلاد.
قديراً، إننا كمصريين لندرس أكتافاً في شئون
الغير.. ولكننا في نفس الوقت يجب أن نفكر في
مصلحة وطننا كما يفكرون هم في مصلحة
وطنهم.. دون أن يجرأوا خيار العواطف الجياشة
التي سرعان ما تنكسر على صخور الواقع العربي
الحزين.

لقد ظلنا طوال سنوات طويلة نحتكن
الجملتين بمصل العروبة الذي بقي من كل
أمراض العصر.. من أبعادنا يا عرب أمجاد، حتى
نحن شعب عربي واحد ضمه في حومة البعث
طريقاً ومن المحيط الهادئ إلى الخليج الذائب،
حتى بطنى حبيبي الوطن الأكبر.. وفزت هذه
للمشاعر النبيلة وجدان المصريين واختلطت
في دماهم بالحنان المصرية الخالدة.. وأنا
المصري كريم الحضرين، ومصر التي في

خاطري وفي نفسي..
ولجأة اكتشفت أن لفناء العروبة والرقص في
عرسها شيء.. والاكتواء بنارها شيء آخر
مختلف تماماً.

فالمصريون الذين

هاجروا إلى بول الثروة

العربية.. اكتشفوا جلاً

للعروبة اسمه الكفيل..

ينترج جوازات سفرهم

ولا يسمح لهم بالعمل أو

الحركة إلا بإذنهم وأمرهم..

ولم تسمح لهم هذه

المجتمعات بالاندماج فيها

أو التمتع بحقوق

مواطنيها.. وظلوا غرباً من

الدرجة الثانية لهم ما

للهندي والبنغالي

والباكستاني والفلبيني

والكوري وربما نتمتع أبناء

هذه الجنسيات بحقوق

أكثر منهم.. ونحن فكرت

بول الثروة في إلغاء نظام

الكفيل.. لم يكن الدافع هو

حب العروبة أو تصحيح

الخطأ الذي وقع في حقها،

وإنما بسبب حملة

الانتقادات الدولية واسعة النطاق لهذا النظام.

وعلى حد تغيير البري فرغلي عضو مجلس

الشعب فإن النظام العالمي الجديد هو الذي

سيذهب نظام الكفيل.

والسؤال المطروح بشدة الآن: هل أن الأوان
لنفكر في مسألة العروبة، بعيداً عن العروبة التي
احترقنا الهتاف لها أمام الميكروفونات، والكفر
بها في الغرف المغلقة؟

وتحول هذا السؤال الصعبة إلى ما يشبه
إصبع بيناميت، اقترب من فنتله عود فلجاب.. الفناء
برنامج مدلثة الحوار الذي يقدمه الدكتور طه
عبدالعظيم في التلفزيون المصري.. شارك فيه
أحمد المعawy وزير القوى العاملة، والخبير
الاقتصادي د. عمرو محيي الدين والكاتبة ليلى
الخواجة استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

وفصل الخالد سفير الكويت السابق بالقاهرة
والدري فرغلي عضو مجلس الشعب وأمانة
شفيق الكاتبة بالأهرام.. وشاركت أيضاً في
الحوار.. وكان موضوع البرنامج.. الذي يذاع
مساء الثلاثاء القادم.. حول مستقبل العمالة
المصرية في الدول العربية بعد أحداث خيطان
الأخيرة، التي فححت كل الجراح والمواج.

وكان رأيي الواضح والصريح هو ألا نترك
الدموع على حائط مكي اسمه خيطان، وأن
نتجاوز بسرعة هذا الحدث، بعد أن تلتقط
إشارات الضوء التي انبثقت منه.. حتى لا يتكرر
ما حدث في المستقبل، أو تكون مستعدين لملل

تلك الأزمات، حتى لاتجرأنا والصعبة في دوامة
الخطبة والتشيت، وحتى لاتكون إدارة الأزمة
باسلوب عربية المطافي التي تأتي بعد إطفاء
الحريق.

أولاً: إن كرامة المصريين يجب أن تكون
البوصلة التي تضبط كل تحركاتنا، نؤذي انفعال
أو تلتنع فلا نعاير الإخوة العرب بتضحياتنا
الكبيرة ووقوفنا بجوارهم في أوقات الشدائد..
ولا نتعطفون علينا، بسبب هجرة العمالة
المصرية لدولهم، فهؤلاء في النهاية مصريون
كرامتهم من كرامة الوطن، أيا كانت ظروف الأزمة



المصدر: مجلة البوصلة

التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٤

النشر والخدشات الصحفية والعلومات

وكيف يمكن إنقاذ ليبيا.. مثلا. بالعودة إلى الخطيرة العربية بعد أن أحست بأن ظهورها المستود إلى العمق الأفريقي أقوى بكثير من العمق العربي، فراحثت حيث عن تكامل جديد يرفع الشعارات الأفريقية لا العربية.. لشعورها بأن الدول العربية خفلتها أثناء حصار لوكيربي، بينما اتخذت الدول الأفريقية قرارات جريئة بكسر الحصار الجوي المفروض عليها، دون خوف من مجلس الأمن أو العقوبات الدولية. ومواجه للعربية.. على هذا النحو كثيرة ومتشعبة، ومن الصعب القفز فوقها مهما كانت حالة الشعارات.. لا يوجد شعب عربي يحب شقيقه في دولة عربية أخرى.. وأخطر ما في الأمر أن العداء التقليدي الذي كان محصورا بين أنظمة الحكم انتقلت عدواء إلى الشعوب، سواء في نوات السياسيين أو أروقة المثقفين أو حتى في العنصارات الرياضية. الجماهير العربية تضرب الجماهير العربية وتتكرش بها، وأحيانا تسبيل دماحا.

فالعكس يحدث الآن وبعد أن كانت الجماهير العربية هي التي تتجاول خلافاً أنظمة الحكم. أصبح الحكام هم الذين يتخلفون لوفاء ثيارات الحقد والشتم والعداء التي انتشرت بين الشعوب. وأعود إلى برنامج مفارقة الحوار. وأقول إن فيصل الخلافة سفير الكويت السابق بالمغرب كان أكثر تحميدا وصراحة في تشخيص مزاج الاستعمار في دول الخليج. فليبزس لا يعرف الدواويل ولا الشعائر، ولا النظام العالمي الجديد سيندس الضغناء ويرفع قبضته للأعلى. وسوق العمال في الكويت لم تعد في حاجة إلى هذا النوع من العمال الهامشية بل تحدث عن عمالة مؤهلة على أعلى

مستوى يجيدون التعامل بالكمبيوتر ولقدن التسوق بالإنترنت.. وأيضا يخضعون للعرض والطلب في الأجور، فالعامل البنغالي الذي يجيد الكمبيوتر ويقل ٤٠ ديناراً وأتيا شهريا، سيكون أفضل من العامل المصري الذي يحمل نفس المؤهلات ويطلب ٥٠ ديناراً.. وهكذا في كل شيء، أي أن حملة لميزا كارت، العربية إن تكون لهم أية ميزة فضائية.. والكل سواسية أمام

ليبزس

والعصريون الذين ذهبوا إلى دول الرثة العربية، وجدوا أنفسهم مجرد ورقة ضغط يستخدونها حكام تلك الدول للضغط على مصر وتصفيحة الحسابات مع قرارها السياسي. أي أنهم يلعبوا لثنا غالبا للشعارات التي تعاطوها، ولم نخمهم من البش وضياع الحقوق والرسي في السجن.. بجانب مشاعر الإهراء والعداء الشديد والميت في خوف ولقي وعدم طمأنينة.. وكأت العربوية وبلا عليهم وحملتهم ما لا طاقة لهم به.

ولم تحدث مثل هذه المهازل للعصريين الذين حملتهم ثيارات الهجرة إلى أوروبا وأمريكا وإستراليا وغيرها من دول العالم. فرغم ظروف

الغربة في تلك المجتمعات، واختلاف اللغة والدين والعادات والتقاليد لم يمان المصريون من مشاعر الغشيب والتمجوا في تلك المجتمعات، وتزوجوا من بناتها، وشغلوا مناصب برمولة في جامعاتها ومؤسساتها. ويرز منهم أحمد زويل وأرقوق النياز ومجدي جاقوق ونضني فراج، ولانعة طويلة من الأسماء الزالمة، الذين تفرح بهم مصر، وتفرح بهم أيضا الدول التي استضافتهم.

ولا يعني ذلك التفر بالعربوية، وتعلق كل المصالح في رقبته.. ولكن الهدف هو أن تتصارع بشدة، وأن تكف عن وضع المساحيق والالوان على وجه العربوية لإخفاء العيوب وإبراز المحاسن.

فقد اعتدنا السوق العربية المشتركة مثل محبة البركة، التي تتلبي من كل الأمراض، من السرطان حتى الضعف الجنسي، ومن الأرقى حتى المعص.. رغم أن السوق العربية المشتركة ظلت مجرد حلم على مدى أكثر من ٤٠ سنة.. وإذا ظفنا نتعلق بها وتؤجل كل مشاكلنا حتى نتعلق، فقد

ظل ٤٠ سنة أخرى.. لأن التفكك السياسي العربي ليس مهيدا لأن لعل هذه الخطوة الجبارة، رغم كل ماعقل عن ضرورة وجود كيان عربي موحد يحمي الدول العربية، من مخاطر الكيانات الكبيرة التي تلطم اقتصاديات الدول الصغيرة مثل الديناصور الهائج.

والسبب هو التزيف السياسي المستمر، الذي يستهلك طاقات الدول العربية ومواردها.. فمن يملكن الكويت من الجار الذي مزال شجدا يؤرق أمنها ويوقظ ذولها، وجعل الهاجس الأمني لدى شعبها أعلى من أي شيء آخر.. وكيف تقبل دول الخليج للدول في سوق عربية مشتركة مع دول عربية أخرى دون أن تضمن أعلى معدلات الأمان لرؤوس أموال مستثمريها.. ودون أن يظل ليبزس رهينة لإجراءات الضعف السياسي والمصارعة



المصدر: سيرة الوهم

التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٤

النشر والخدشات الصحفية والاعلانات

وبدول الخليج التي كانت المحطة الرئيسية للعمال المصرية، بصدد تنظيم أوضاعها ، وتوزيع فرص العمل لمواطنيها أولاً .. والكويت بالذات مهمومة بتنظيم أوضاع الجاليات العربية والأجنبية على أراضيها.. فقد أصبح عدد الجنسيات فيها ١٣٢ جنسية بما يشبه الجمعية

العامة للأمم المتحدة.. ومن حق الدولة الكويتية أن تحمي مواطنيها من مخاطر التآكل والذوبان والتشتت بين عادات وتقاليد وطبائع معظم جنسيات الأرض.

هذا التحول الخليجي أصبح امراً واقعاً، يجب أن نرصده بدقة دون تزويق أو صباغة، حتى لا نغافا به وحتى لانحملهم مالا طاقة لهم به .. ونخفي كل شيء وراء العروبة، بزعم انها قادرة على تذيب كل الفوارق وتذليل الصعاب .. واثناً من الطريق إلى السوق العربية المشتركة التي هي اتية لأربب فيها.

فإنما الوهم أخطر من الوهم نفسه ، وراس المال ليست له جنسية والدولار لا يتحدث بلسان عربي.. وشتان بين مستثمر عربي يبحث عن وطن عربي لمن يضيغ فيه استثماراته .. ومضائل قديم خرج من كهف العروبة، يبحث عن سرائق احتشنت فيه الجماهير ، ليلعب على مشاعرهم ويستثمر مواضعهم.. باسم العروبة.

والعروبة ، إذا تخلصت من وصاية الحرس القديم . يمكن أن تكون الحارس الأمين الذي ينجث عنه المستثمر العربي ، بعد انتهاء عصر الحكومات العربية الفتنة التي تدفع للدول العربية الفلقة .. والتجربة المصرية قطعت شوطاً لا بأس به في هذا الطريق ونجحت في جذب مليارات الدولارات لمستثمرين عرب من السعودية والكويت ودول الخليج ، أحسوا بجنية النظام السياسي المصري الذي لا يرفع شعارات يخفي تحتها خنجراً بل نجح بدرجة كبيرة في كسب ثقة المستثمرين العرب والإجانب، فالتأوتوا واستغلوا منا، وأحسوا بجنية وطن يهوى كل أجوائه لدخول الالفة الثالثة والنظام العالمي الجديد.

لبعد عام أو عامين أو خمسة سيجد المصريون المهاجرون أنفسهم مضطرين إلى العودة إلى الوطن لأن فرص العيش فيه أفضل من بلدان الجلم التي ذهبوا إليها.. وقد بدأت اليوافر بالفعل فإذا كان المصري الذي كياكل إلا وجبة واحدة في الكويت سيجد ثلاث وجبات في بلده وبين أهله أما الذي يجبره على الهجرة والضياع ؟

والعمال التي يطلقون عليها هامشية .. ودفعت ثمناً فاحشاً في كل بقعة وطانها أقاموا في أرض للعروبة.. سيجد أحضان الوطن أكثر أماناً وخيراً ونماءً.. أما (صحاب الكفالات والخبرات فهم عملة نادرة تنهالت عليها سائر الدول في أمريكا قبل الكويت، وفي ألمانيا قبل السعودية.. وهذا ما أكد عليه أحمد الحماوي، بان الدولة بصدد تنظيم أوضاع العمالة المصرية، وإن تسمح لمصريين بأن يترك وطنه، إلا إذا ضمنت حقوقه وتأكدت أن تجار الرقيق الجدد لن يتاجروا فيه بإخل الوطن وخارجه.

وهذه النظرة الواقعية يمكن أن تكون البداية لإعارة إحياء سيرة المصريين، الذين كانت الدول العربية تفرح بوجودهم، فاسفوا ضد العروبة ، ولأشد المتعاون العربي المشترك والسوق العربية المشتركة .. ولكننا ضد الظهعات الثلاثية لأولياء العروبة الصالحين، الذين ضخوا في عروفتنا هذا الوهم الجميل. ■



المصدر: السياسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٤/٨

بعد انتهاء اللجنة الجمركية من وضع البرنامج التنفيذي

تطبيق احكام السوق العربية المشاركة في اول يناير المقبل

القاهرة - السياسة



د. حسن إبراهيم

■ انتهت اللجنة الجمركية وشؤون تسويق التجارة بالسوق العربية للمشاركة من وضع البرنامج التنفيذي لتطبيق احكام السوق العربية للمشاركة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من اول يناير المقبل.

وكان الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور حسن إبراهيم اقترح انضمام الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة بخفض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 40 في المئة من المدة من هيكلة تعريفاتها المعتمدة في اول يناير 1998.

وقال انه سيتم اعلان إلغاء الجمركية تخفيض الرسوم والقيود الادارية على السلع للتجارة بين الدول الاعضاء وفي الوقت اعلان تخفيض الرسوم الجمركية على السلع بنسبة 40 في المئة اعتباراً من اول يناير عام 2000 ويتلوها تخفيض 30 في المئة من اول يناير عام 2001 ثم 30 في المئة لثري في اول يناير عام 2002 ويحذف يتم إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل.

ولوضح د. إبراهيم ان البدء في تطبيق احكام السوق العربية وتفعيل احكامه سيحتاج للجال لتضمين كافة الدول العربية المؤهلة والزراعة السوق العربية للمشاركة في الوقت المناسب لاراد التمكن الاقتصادي العربي وتعزيز اوقات التفاوض والتفاوض العربي لضمان المصالح العربية في المجالات الدولية والشراكة الاقتصادية الإقليمية والجغرافية وطلب الأمين العام للمجلس الاقتصادي العربي للدول الاعضاء في السوق والتي لا تخضع لائتلاف الفوري الكامل دة واحدة بحلول يناير عام 2000.

وقال د. إبراهيم ان العمل يتم وفق نموذج شهادة للنفاذ المرفق بالقرار رقم 17 للنفاذ للسوق العربية للمشاركة مع متابعة خطوات النفاذ في نطاق منطقة التجارة العربية بهدف الأخذ بها في الشهادة المماثلة في نطاق السوق العربية المشاركة حيث وقعت للجنة الجمركية وشؤون وتسويق التجارة بالسوق العربية في اجتماعاتها برئاسة رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد المصرية سيد ابو القعصان على طلب موردينا وليتم بتجليل تطبيق البرنامج

التفصيل بالنسبة لهذا الدراسة وضع امتيازات كل منها على حدة وتحديد الالتزامات للفترة قبل كل منها.

واضاف ان اللجنة اوصت بالعمل بقلعة السلع للحظوظ استيرادها لاسباب دينية وصحية وامنية وببيكة الممول بها في نطاق منطقة التجارة العربية للفترة بدافعها بقرار من المجلس الوزاري للسوق مؤكدا على ان تطبيق السوق العربية للمشاركة التي تخدم مصلحة الدول العربية يحتاج الى قرار على مستوى القمة العربية وقتي تعقد في مطلع العام المقبل وتتخذ فيه القرارات اللازمة اصلحة العالم العربي لدخول الائتلاف الثلاثة.

واشار كذلك الى حرص اللجنة على تأكيد عقد ندوة خاصة بتطوير قنوات الاتصال التجاري وفرضها على تلبية التجارة العربية والممثل على توسيع مشاركة المؤسسات القطرية وقريبة.



المصدر: **الاحد ص ١**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات: **١٩٩٩/١٢/٩** التاريخ

بعد سنوات من فشل المجلس

هل ينجح د. جويلي في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العرب

التجارة التكاملية وإقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة وزيادة حصة المنطقة العربية من الصادرات العالمية والتي تضاهل قيمتها لتصل إلى أقل من ٢٪ حاليا مقابل

تضخم فسادات الواردات العربية وانعكاسها سلبا على موازين التجارة للدول العربية واستمر فشل المجلس فيما يتعلق بالدخول الاقتصادي والاستثمار سواء المتعلقة بتطبيق بروتوكول التنسيق الصناعي للقطاعي وقواعد وأنشطة التنسيق الإنتاجي في القطاعات الصناعية المختلفة أو ما يتعلق بتطبيق اتفاقيات المجلس لتتمتع وحماية الاستثمار أو لتسوية منازعات الاستثمار حيث لم تقدم لجان تسوية المنازعات أي من المنازعات في نطاق الاستثمار منذ إنشائها حتى الآن كما وصل الأمر إلى جعل أغلب رجال الأعمال والمستثمرين العرب بوجود هذه اللجنة واستخدامها في تسوية منازعاتهم.

ويتم نجاح المجلس في تأسيس شركات عربية مشتركة هامة كبرى بروتوس أموال حكومية في قطاعات رئيسية هي التعدين والطاقة

أصبحت مصر رئيسا لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بانتخاب الدكتور أحمد جويلي وزير الشؤون الخارجية السابق أميناً عاماً للمجلس ليخلفه خلفا للدكتور حسن إبراهيم اعتباراً من يونيو القادم.

وجاء اختيار الدكتور جويلي في هذه الفترة الحساسة من عمر المجلس العربي لطرح تساؤلا مهما من جانب الخبراء الاقتصاديين والمهتمين بشؤون التعاون والتكامل الاقتصادي العربي حول قدرة الدكتور جويلي بخبراته العريضة في هذا المجال على إنقاذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من المشاكل والصراعات العربية الخطيرة التي عانى منها هذا المجلس طوال الـ ٣٥ عاماً الماضية من عمره والتي سببها على صمل المجلس وأدت إلى فشله في تحقيق أي من أهدافه الاقتصادية التي أقرت من أجلها.

تقرير رمضان عبد العال

وفشل مجلس الوحدة الاقتصادية كذلك في دعم

السوق العربية المشتركة كإطار مستهدف لقيام كتل اقتصادية عربية بفارح التكتلات الاقتصادية الدولية في أوروبا وآسيا وأمريكا ويضاف من قيمة المفاوضات العربي في الاتفاقيات الدولية التي تروم منذ سنوات ملامح نظام اقتصادي عالمي جديد يفقد سياسات تحرير حركة التجارة والاستثمار وروؤس الأموال في إطار ما يسمى بالعملة الاقتصادية وتؤكد الأحداث التي شهدها المجلس منذ تكوينه قبل ٣٥ عاماً أنه يلق عاجزاً أمام التقلبات السياسية في مواقف الدول العربية من بعضها البعض خلال السنوات الماضية مما أثر سلباً في تحقيق أهداف المجلس على صعيد تنمية

وتؤكد التقارير الدورية الصادرة عن المجلس نفسه فشله في تحقيق أهم أهدافه التي اختارها مخططاً للتكامل الاقتصادي العربي والمشاركة في زيادة معدلات التجارة العربية العربية البينية حيث ما زالت أرقام المبادلات العربية متدنية جداً وتدون حول نسبة ضئيلة من حجم التجارة العربية الخارجية تتراوح ما بين ٨٪ و ١٠٪ منذ سنوات طويلة. كما فشل المجلس في وضع صيغ فعالة للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء به مما حدا بالدول الأعضاء إلى اعتباره مجرد أثر تاريخي شاهد على فترة فوران شعاع القومية العربية خلال فترة الستينيات وبدأت بعض الدول الأعضاء به في الانسلاخ عنه بسهولة مثل الكويت ومن بعدها الإمارات العربية المتحدة لينخفض عدد الدول الأعضاء إلى ١٠ دول فقط بدلاً من ثمانية أعضاء كما كان مستطفاً لذلك عند انضمامه ليضم كل الدول العربية وهو تحقيق أهدافه.



المصدر: الاصحاح

التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٩ النشر و الخدمات الصدفية و المعلومات

المدخل التالي والنقدى للتحاون
العربى من خلال انشائه
صندوق النقد العربى
والمؤسسة العربية لضمان
الاستثمار الا ان نطاقها
محصور فى مجالات شديدة
جدا كما فشل المجلس فى
مجال دعم النقل والمواصلات
وربط البلاد العربية بشبكة
مواصلات متنوعة لتيسير
التبادل التجارى وكذا برغم
القرار التفاضلى فى قطاع
القائيات الاجتماعية واعداد
مشروع بطاقة شخصية
لاتتقال الأشخاص بين الدول
الاعضاء فشل المجلس فى
تحقيق اهدافه الرامية الى
تحقيق حرية التنقل العمالة
بين الدول العربية بعضها
الاعضاء بضرورة اعطاء
بسيور موحد لرجال الاعمال
يتيح لهم الانتقال بين الدول
العربية بسهولة لتيسير
مقروعاتهم حيث مازال هذا
القطاع المهم والذى يربى منه
المساهمة بنور كبير فى دعم
التعاون الاقتصادى العربى
العربى يعانى كثيرا فى
الحصول على تأشيرات دخول
الدول العربية الشقيقة.
ويبقى ان نساأل ماذا هو
فائل الدكتور جوبلى فى هذه
الشركة المعلقة بالكثير من
المشاكل والمصاعب لانتشال
مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية من مستنقع الفشل
الكبير الذى يفرق فيه منذ
سنوات وحتى لوصبح منصب
الامين العام للمجلس مجرد
منصب شرفى او تكريم على
جهوده ونياته الطيبة فى دعم
التعاون الاقتصادى العربى
خلال سنوات دولى وزارة
التجارة الخارجية المصرية.

الحيوانية والدواء
والمستلزمات الطبية..
والاستثمار الصناعى الا ان
الخلافات بين الدول الاعضاء
بالمجلس أدت الى الانهيار الى
خصخصة هذه الشركات
وبيعها للقطاع الخاص ورغم
طرحها للبيع منذ سنوات الا
ان احدا من المستثمرين لم
يتقدم لشراؤها حتى الان كما
ان بعض الدول الاعضاء
بالمجلس ترفض خصخصتها
وفشل المجلس على مستوى
تبادل المعلومات والاحصاءات
الاقتصادية فى تقديم خدمة
معلوماتية للاقتصاديين
العربى رغم وجود مكتب
مركزى للاحصاء يعمل فى
نطاق الامانة العامة للمجلس
حتى ان البيانات والاحصاءات
التي تصدر عن تقارير المجلس
الدورية تكون غير مكتملة
وقديمة جدا لاتتبع قطاعات
الاعمال العربية فى رسم
سياساتها التنموية
والتصديرية او فى مجال
تنمية التبادل التجارى.
ورغم انشاء المجلس لعدد
كبير من الاحصاءات النوعية
بلغ عددها ٢٣ احصاءا حتى
الآن بلغ فى نطاقها عشرات
القطاعات ومئات المؤسسات
والهيئات الانتاجية والسلمية
والخدمية فى الدول العربية.
تعمل جميعا تحت مظلة
المجلس فى مجال تقديم
الخبرة الفنية للدول الاعضاء
بالمجلس الا ان المحسنة
النهائية لهذه الاتحادات تظل
محدودة فى ظل غياب طموح
الوحدة الاقتصادية العربية
ذاتها عند اصحاب القرار
السياسى العربى.
واذا كان المجلس قد حقق
نجاحا محدودا على صعيد



المصدر: السياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٤/١١

لدى وصوله الى عمان لحضور اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

الجنزوري يحدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة عبر مناطق حرة للتجارة

■ عمان - اكد به جدد رئيس وزراء مصر كمال الجنزوري الدعوة لانشاء سوق عربية مشتركة طال انتظارها لسوء التجربة الأوروبية وذلك بالتدرج ومن خلال انظمة مناطق حرة ثنائية للتجارة.

واعت تصريحات الجنزوري لدى وصوله الى عمان لعم في زيارة رسمية تستغرق يومين يدرس خلالها اعمال اللجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة الى جانب نظيره الأردني فايز الطراونة.

وقال الجنزوري ان الأردن ومصر يسمعين الى لقائمة منطقة حرة للتجارة على غرار اتفاقيات ثنائية بين مصر وكل من المغرب وتونس ولبنان وصولا الى انشاء سوق عربية مشتركة.

ويعد ان بين ان الطرق والوسائل لاقامة سوق عربية مشتركة لم تكن صحيحة في السابق كما هو الحال بالنسبة للتجربة الأوروبية اكد الجنزوري على ضرورة التخرج في تنفيذ هذا المشروع باعتباره انه للخروج الحقيقي لمواجهة التحديات الموجودة على الساحة الدولية.

واعبر رئيس وزراء مصر ان الدول العربية بخلاف أوروبا حاولت التفرز مباشرة الى انشاء السوق بعيدا عن الاعداد والتجهيد المتمثل بالقائمة مشاريع مشتركة ثم مناطق حرة للتجارة واتحاد جمركي ثم تكامل اقتصادي تحت اسم السوق المشتركة.

يشار الى ان الأردن أبرم هو الآخر اتفاقيات مشابهة مع دول عربية عدة في إطار التمهيد لانشاء سوق عربية مشتركة وهي فكرة ولدت في مطلع الستينات لكنها اصطفت دلتها بمقاييس سياسية وايدولوجية واقتصادية.

من جانبه اكد رئيس وزراء الأردن ان لقائمة مناطق حرة بين البلدين ستكون احد اهم نهجيات اللجنة المشتركة التي يتضمن جدول أعمالها ١٣ اتفاقا وبرنامجا مشتركا على رأسها اتفاق للتبادل التجاري الحر.

ومن المقرر ان يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في يناير المقبل بالاعتماد على مبدأ التدرج في رفع نسب الاعفاءات الجمركية وصولا الى تجارة حرة في غضون ستة أعوام.

ويحسب للتقديرات الرسمية يعمل للوزن التجاري بين البلدين لصالح مصر التي صدرت للأردن سلعاً بقيمة ٣٩ مليون دولار للعام ١٩٩٧ مقابل واردات أردنية بقيمة ٢١ مليون.



المصدر: الأهل أم العربي

التاريخ: ١٤/١٢/١٩٩٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعريف الخليجية وزراء انسحاب الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادية

القاهرة - معاهد الزاين - فؤاد - سيرة الجندی

في خسارة جديدة لجهوده الرامية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة موحدة تجمع كل العرب، انطقت دولة الإمارات عن انسحابها من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دون أسباب معلنة. وقال ممثلون في الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القاهرة: إن هذا القرار مبادئ لدولة الإمارات العربية، ورفضوا التطبيق عليه.

ويعد الانسحاب الإماراتي من المجلس هو الثاني بالنسبة لدول الخليج، حيث انسحبت الكويت من قبل في عام ١٩٩٠، وبهذا الإجراء يظل المجلس شاملاً من دول الخليج ليضم ١٠ دول عربية هي: مصر وسوريا والعراق والأردن وفلسطين والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن.

ربطت بعض المصادر الاقتصادية انسحاب دولة الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادي، كخسر دولة خليجية عضو بالمجلس بقرار قمة الرياض الذي أقره قادة دول مجلس التعاون الخليجي يوم الاثنين الماضي، الذي تضمن تطبيق نظام توحيد التعريفات الجمركية بين دول المجلس عام ٢٠٠٥، وذلك تمهيداً لإقامة السوق الخليجية المشتركة.

وأوضحت المصادر أن قرار تأجيل تطبيق توحيد التعريفات الجمركية في دول الخليج إلى عام ٢٠٠٥ يهدد أن كان من اللقيد إتمامه في شهر مارس عام ٢٠٠١، جراء نتيجة للتراسات الاقتصادية وبعض النظم المالية التي كانت تحول دون تطبيق في الفترة الممتدة في القمة الماضية لجيش دول المجلس، ومن بينها الإمارات

وأشار المصدر إلى أن دولة الإمارات كانت العضو الوحيد من دول مجلس التعاون الذي ظل متمسكاً بعضوية المجلس الاقتصادي الجامعة العربية، إلا أن عدم إقرار أي تقدم تجاه تحقيق أهداف المجلس، بالإضافة إلى مبرراته، وكذلك انسحاب بعض دول الخليج التي كانت منضمة إليه، بالإضافة إلى عصر مهم، وهو التوجه الخليجي بالإسراع في إنشاء السوق الخليجية المشتركة، يعد أن استجابت السعودية ودول الخليج لحظ دولة الإمارات بتخفيض التعريفات الجمركية الموحدة إلى ٧,٥٪ في مواجهة الطلب السعودي برفعها إلى ١٠٪ كانت أهم أسباب الانسحاب.

وراجع المصدر قرار الانسحاب إلى اجتماع مجلس الوزراء الإماراتي برئاسة الشيخ مكرم بن راشد آل مكتوم - رئيس الوزراء - يوم الاثنين قبل الماضي. وهو الاجتماع السابق لقمة مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل دولة الإمارات فيه رئيس مجلس الوزراء الشيخ مكرم نيابة عن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لإعلان قرار الانسحاب من مجلس الوحدة الاقتصادية في حال إقرار قمة قادة الخليج للمطالبة الإمارات لتوحيد التعريفات الجمركية



الشيخ مكرم بن راشد



المصدر: الكرام العرب

التاريخ: ١٩٩٩/٤/١٤

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشئ عام ١٩٦١ وراسه د. حسن إبراهيم، وهو أردني الجنسية، وتنتهى رئاسته المجلس في يونيو عام ٢٠٠٠ بعد التجديد له في يونيو ١٩٩٨ لمدة ثلاثين، لفترة رئاسته استمرت ١٠ سنوات وتأتى هذه الخطوة في ظل ترافق من الدول أعضاء المجلس لانتخابات قائمة على منصب الرئيس، وضع لها حتى الآن د. سلطان أبو طي وزير الاقتصاد المصري، وشالف علي الجميل - وكيل وزارة الخارجية اليمنية للشئون السياسية - وحسيما بن السنوار، فإن الأزمات المالية تعصف بمجلس الوحدة الاقتصادية، حيث يعاني موظفوه عدم صرف رواتبهم لمدة تزيد على عامين، علاوة على تدخل بعض الجهات والمؤسسات العربية والدولية والخاصة تكاليف مشاركة المجلس وإقامته لأي نشاطات أو ندوات خلال السنوات السابقة. عقب نقل مقره من عمان إلى الأردن إلى مقره الدائم في القاهرة بعد عودة الجامعة العربية إلى مقرها في مصر.



المصدر: **النهر**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ١٢ / ٢١

الأمين العام للاتحاد:

صناعة المعارض تخدم السوق العربية المشتركة



م. هشام الحداد

واستثمارات وشركات خدمات والاتقاء بمستوى صناعة المعارض والمؤتمرات إلى المستويات العالية ونقل الخبرات الدولية من خلال الشركات والمشروعات المشتركة أو من خلال

التدريب والاحتكاك الدولي كسباً تتركز منه الاستراتيجية على تعريف المستهدف العربي بالمنتج العربي سلمياً أو خدمات حتى يعتاد استهلاك العربي أن يطلب ويستخدم السلع والخدمات العربية ويتطور

المنتج العربي سلمياً أو خدمات الوصول إلى مرحلة المنافسة أو التميز على مستوى الجودة أو السعر من خلال الاحتكاك الدولي والمباشر في المعارض المشتركة داخل فضاءين عربيين أو خارجه وكذلك للسلامة في تنظيم التفاعل والتفاعل بين الكيانات العربية المختلفة الانتاجية والتسويقية والمالية والخدمية والاستثمارية وهنا يقول الأمين العام للاتحاد إن المسار الطبيعي لتخديم السوق العربية المشتركة هو إقامة منطقة تجارية حرة وتطورها إلى اتحاد جمركي مع التوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة ونهية التماح لزيادة حجم التجارة العربية البينية وذلك فإن المدرك الأساسي لكل هذه المسارات هو اقتناع المستهلك العربي بالمنتج العربي واقتناع المستثمر العربي بالمنتج العربي ومن هنا يتعدى التوصل لهذه الأتقان لا يمكن أن يتم إلا من خلال صناعة قوية ومتطورة للمعارض والمؤتمرات بمستوياتها الدولية

الأمين العام للاتحاد العربي للمعارض والقرى العام للاتحادات العربية للتخصصات التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية يرى أن نشاط المعارض والمؤتمرات يندرج تحت بند تجارة الخدمات التي شهدت نمواً كبيراً إلى حيث تجاوز إجمالي الناتج المحلي للدول العربية حيث زادت من ٢٠٠ عام ١٩٨١ إلى حوالي ٢١٩ عام ١٩٩٦ بالرغم من استمرار العجز التجاري للخدمات في حدود ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٦.

ويرى الحداد أنه إذا كان حجم الاتفاق السوري على نشاط المعارض بالمنطقة العربية في حدود ١٠ مليار دولار إلى ذلك الرقم يزيد ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على هذا المجال الحيوي، لذلك فإننا يجب أن نعترف بضعف الكيانات الاقتصادية في قطاع الخدمات في كل الدول العربية وذلك بسبب عدم تمتعها بالمرافق التكنولوجية إلى جانب ضعف القدرة المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات على عرض وترويج خدماتها في الأسواق المالية.

ومن هنا تدعو صناعة المعارض والمؤتمرات العربية في عرض وترويج الخدمات العربية في الأسواق المالية من خلال المعارض والتسويق للأندية الشعبية مثل السباحة والتجديف والكرة الطائرة والكرة اليد والكرة الطائرة والكرة الطائرة أصبحت المنطقة العربية تلك. كما يقول م. هشام الحداد. أكثر من ١٨٠ معرضاً متخصصاً محلياً ودولياً. معرضاً دولياً تنظم بواسطة شركات عربية متخصصة بالإضافة إلى بعض الهيئات الحكومية والوزن العربي

ولذلك كانت مشاركة الاتحاد العربي للمعارض في مؤتمر الاتحاد العالمي بمباني قد تمت في إطار استراتيجية واضحة لصناعة المعارض الدولية بالمنطقة العربية والتي تركز على الوصول بصناعة المعارض والمؤتمرات العربية إلى تكتل أمد اعتمد الاقتصاد العربي وفعالية صناعة المعارض والمؤتمرات العربية والمحافظة على مظهراتها من النشطة ومنظمين ومراكز



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠١ / ١ / ٣

للشعر والخدمات الإعلامية والمعلومات

المتحدث الرسمي للجامعة العربية:

منطقة التجارة الحرة هي السبيل الواقعي للأمن الاقتصادي



سليمان طه حاتم

منطقة تجارة الحرة العربية ستكون الحجر الأساسي للتكامل الاقتصادي العربي على مشارف الألفية الجديدة. هذا ما أكد المتحدث باسم الجامعة العربية ومستشار الأمين العام حديث باع عدد الدول التي وقعت على اتفاقية تحرير التجارة العربية البنية ١٤ دولة ويتوقع أن تسارع باقي الدول لتدويع حديقها لان مشروع المنطقة الحرة هو السبيل الواقعي للأمن الاقتصادي العربي وفي إطار تفعيل منطقة التجارة الحرة فإن الدكتور عصمت عبدالجديد الأمين العام للجامعة قد وعدت بمسئولية لرؤساء ووزراء الحكومات بالدول العربية بتكليف مهم سرعة قيام الجهات المعنية بدورهم بتيسير إقامة هذه المنطقة من خلال الالتزام بالجدول الزمني للأهداف الجمركية وإيضا بالالتزام بالقيام بالمهام التي تم الاتفاق على تسريع إجراءات إيضا بين الدول العربية وتوابع للتشاور طبع حاتم في ١٩٩٧، إجراءات جديدة تبذل من أجل سرعة تنفيذ برنامج اتفاقية التجارة الحرة تم إقراره عام ١٩٩٧، وإلا ذلك إقامة تلك المنطقة مع اندماج السلع والخدمات ذات للنشأ العربي بنسبة ١٠٠ سيبدأ وهذا يعني انه في عام ٢٠٠٠ ستحصل نسبة التخصيفات الجمركية في ٨٠ وتكون هناك تدابير أخرى من استكمال تنفيذ للمشروع الذي يعد القوة الدافعة لسوق المشتركة التي دعا اليها الرئيس مبارك وشيخ زايد بن شعيرات الأمين العام للجامعة سيكون لها تأثير كبير على إوضاع الاقتصاد العربي خاصة جهود في إيجاد التوصل بين حركة القطاع الخاص وبين الجهات تنفيذ منطقة التجارة الحرة من خلال تشجيع أنشطة اتحاد رجال الأعمال العرب الذي أقر في عمان في ١ يناير عام ١٩٩٨ جدول رؤيته لملاقات العرب مع التكتلات الدولية قال في ذلك برتوط بما حدث في العالم من تغيرات حيث شهد عام ١٩٩٠ انهيار النظام الشمولية ونشأ تلك الاتحاد السوفييتي مما ترتب عليه إقامة نظام عالمي جديد تسيطر عليه التكتلات الكبرى في ظل نظام الحرة والتي لم يعد من الممكن للدول العربية أن تعمل في هذا النظام العالمي فإحدى أولئك الذين يتوقعون على ذلك القول أن تنظم من إجراءات نظام الدولة وتكامل من سايته ويؤكد يصبح إقامة التكتلات الاقتصادية العربية، ضرورة وليس ترفا



النشر والقنوات الإعلامية والمعلومات

أحوال عربية

الوضع العربي المشترك

مازالت القوات مهيمنة للصديق عن وجود أو قرب وجود سوق عربية فكل عام حتى الآن من خطوات على هذا الطريق من الأمل من قيام منطقة تجارية حرة من خلال برنامج للتفاوض التفاوضية في محور وتسمية التفاوض التجاري بين الدول العربية يتم بمقتضاء تدعيم التجارة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر للآثار بشكل شروعي خلال خمس سنوات وهذا تنفيذ البرنامج اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ بتخفيض هذه الرسوم بنسبة ١٠٪ وفيه لفترة أي فترة السنوات الخمس تقديرات لاصطدامات الوطنية الفرصة لرواية نفسها لمرافعة المائدة

وأقرت ١٤ دولة عربية تطبيق هذا البرنامج التفاوضي وبين أن الله سيهيئ منطقة التجارة الحرة خطوة أخرى أكثر تقدماً على طريق التكملة الاقتصادي هي إقامة اتحاد جمركي.

وفيه الخطوة هي للمثل المصالح السوق المشتركة ولذا توافرت الأرقام السياسية والظروف الموضوعية يمكن البدء في إقامة الاتحاد الجمركي خلال فترة السنوات الخمس المحددة للبدء الرسوم الجمركية. أي دور حاسم للاستقرار حتى نهاية هذه الفترة. ومن الصعب التنبؤ بمرور الخطوة التالية لعمالي التفاوض مقتداً بين التحسينات الدول العربية وهناك دول تبنى على التفاوض الجار وهناك دول التي تشارك في برنامج الاقتصاد المركزي في التفاوض والترويجي والاقتصاد الوحدوي وتطلي فترتي الترويج على حركة شاعات الاقتصاد التفاوضي والوحدة الاقتصادية الجمركية وغيرها وفي إطار من التفاوض. تتخلى الدول العربية من حيث مستوى النمو الاقتصادي وتأثير الكوادر الفنية والمهنية والمهنية والكفاءة الإدارية.

وبعد التفاوض بين اقتصاد الدول العربية لا يعرف الظروف المطلوبة أو المشتركة وهذا الواقع سيوفر على الخططين العرب ضرورة الاتحاد على دول عربية متحالفة أو متجانسة. أو تربية من التفاوض لتكوين توافر سوق عربية مشتركة. على أن يتضمن برنامج العمل وجود خطط لمساعدة الدول الأقل مواءماتاً للاقتصاد إلى هذه السوق وضرورة لخطوات أساسية وهي أنه لا يمكن الحديث عن وجود سوق محلية إلا إذا توافرت حرية لتداول السلع والخدمات والمعاملة ورأس المال

وأما حاليًا الحديث عن سوق عربية مشتركة مساوية بظروف تحول دول تحقق مثل هذه الحرية لتتبادل السلع والخدمات والمعاملة ورأس المال. فظروف الدول العربية. أوجدت العديد من الفوارق. فالمثل التي تتكاثف الكوادر الفنية للمهنية والمهنية الماهرة. تدان من نسبة مهنية عالية. والدول التي يتوافر بها الكوادر المالية كجديدة تملأ من الكفاءة السكانية للاقتصاد.

وهذا تثير الخلاف من تدفق العملة ولكن من تنهيه ظروف الدول التي تتكاثف رأس المال فوما أو لتستمر حرية لتتبادل السلع بين الدول العربية. وماثل هذه القضية تواجبه لتتبادل رأس المال فالخلاف من تيسار

سلبية تطل برأسها باستمرار. وبالنسبة لمركبة انتقال السلع والخدمات وهي الدول التي تحقيق تثير مشكلة في سمية كبيرة من الدول العربية فتتج تطلعا متجانساً. وفي عالم يشارك على طريق الاتحاد والتكامل سواء بين الشركات الكبرى أو الدول خاضعة للاقتصاد لا يمكن أن يتخطى العالم العربي إذا كانت المعايير ولا دفع لأن تهميشاً يتخلف.

عبد مياش

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٨



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٧ / ١ / ٢٠١١

للشهر والأخبار الصحفية والمعلومات

الجمهورية تقول

السوق المشتركة.. أمنية عربية

« تسعى مصر مبارك إلى إنشاء قاعدة صلبة لخدم التكامل الاقتصادي على المستوى العربي.. لتستفيد الأمة العربية من مواردها الشاحنة - الطبيعية والبشرية - لتحقيق مكانتها المستحقة ضمن المنظمات الإقليمية والعالية خلال القرن الجديد ولتزيد المساحة للتجارة البعيدة العربية لأن ذلك ينكسر إيجابياً على الاستثمارات داخل الدول العربية.. ويؤدي بالطبع إلى زيادة معدلات التنمية في كل دولة على حدة.

« ويذكر الجميع أن مبادرة الرئيس حسني مبارك لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة.. والجهد الكبير الذي بذله الديبلوماسية المصرية.. واستجابات له الدول العربية - في بيت العرب - الجامعة العربية قد أدى إلى دخول مشروع المنطقة العربية الحرة حيز التنفيذ.. بحيث تتساقط الحواجز والقيود الجمركية على مدى ١٠ سنوات بنسبة ٧١٪ كل عام.. وها نحن ندخل العام الثاني.. الأمر الذي يحتاج إلى تقييم الجدية ودعم إيجابياتها.

« وفي هذا الإطار جدد دعايف عبيد رئيس الوزراء موفد مصر المبني لدعم التكامل الاقتصادي العربي عندما أشار بوضوح إلى احتفالية جامعة القاهرة بمصر والألفية الجديدة إلى أن برنامج الحكومة يتضمن تسويق رفع الحواجز التجارية مع الدول المجاورة لخلق سوق كبرى وقوية.. تستوعب الأموال المصرية والعربية خاصة وأن مستقبل التنمية يرتبط بالتغيرات والتحولات التي يشهدها العالم.. ولا يمكن لدولة ما أن تحقق نهضة كبرى دون الأخذ بالاعتبار أن العالم قد أصبح قرية كبرى.. وإن من أهم دروس القرن الماضي.. أن التغيرات والكيانات الإقليمية قد ارتبط نجاحها بمدى تخلصها من الحواجز والتريد ولابد من إتاحة الفرصة لتدفق الابتكارات من الداخل والخارج.. بشرط الالتئام للظروف والعوامل الموضوعية.. التي ينعز بها التكوين الاقتصادي والعمراني والسكاني للأمة العربية.. وكذلك أن تستوعب القاعدة الأساسية للتنمية أحدث التغيرات العالية وفي مقدمتها نقل التكنولوجيا وإيجاد قاعدة للمعلومات.. فعالة ومفيدة عند التخطيط والتنفيذ.. وإن تمكك الدول المتأخرة للعصر الجديد.. وتشير على سبيل المثال إلى برنامج الحكومة للتخلص من الأرشيف الورقي.. إلى الأرشيف الإلكتروني.. أكثر فائدة.. والأمل حتماً خلال ٥ سنوات ومعالجة الأجهزة التي تمك الآليات والخبرة العالية.

« إن السوق العربية المشتركة.. التي عاد الحديث عنها بقوة.. هي أمنية ل مواطني مصر من المحيط للخليج.. وهي ورقة عربية رابحة.. في الصراع الحضاري الذي تخوضه الأمة العربية وحسن الوقت بالإسراع في التنفيذ.. طاماً وضعنا أقدامنا على أرض المنطقة العربية الحرة.



المصدر : الأهمسبرام

التاريخ : ١٨ / ١ / ٢٠٢٠

النشر والمعلومات، الاعفوية والمعلومات

بدء اعمال لجنة المعلومات الجمركية العربية:

٧٠٧. قرار خفض الجمارك بنسبة ١٠٪

کتبت . ایمان مصطفیٰ:

وكانت أساساً بعض الأمانة العامة بجماعة الدول العربية لمتاحات رؤساء ومديري الجماعات في الدول العربية ومشاركة الكثير الأتبعين لنفسة الفكرة العالمية إضافة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والإسباني ومنهم مسؤولون القادرين على هذا الأمر. وسبب هذا سبب عدا في البنية العامة في مقدماته عند التلبية الذي يضم نتائج أعمال الاجتماع السابق للجنة وتنتظر أعمال لجنة التطويرات الجماعية بالإضافة في نتائج أعمال لجنة التطويرات بين وترتبط العربية لشروط النظام المسبق

والصافى من أين بنوه الإصماع أيضا متتابعة تطبق منطقة لحدارة الحرة العربية الكبرى حتى نهاية عام ٩٩م وختم الحلالى تطبيق مطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تم حتى الآن وضع المصارك على السليم العربى المتداولة بين الدول العربية حتى آخر عام ٩٩م بما سبقت ٢٠٪ كما بلغت ٧ دول من إمرئنا لتخصيص ١٠٪ للعلم العربى والأعمال الخلاله دون الحاجة الى إصدار تعميم جديد كل سنة

وفي مجال الاستشارات، أشار الكسور في أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والفق
في دورة سبتمبر للفرسي على عدد من الإجراءات التي تليق استخدام الاستشارات في
الضيق الحاد وأبعد منه من السلع ووافق مدة زمنية تقدر بثلاث سنوات تنتهي عام
٢٠٠٢. وقد تم إعداد قواعد بيانات خاصة بمسائل صلاحيات وولادات الدول العربية
وقاعدة صلاحيات كل دولة من الدول الأعضاء في العالم.

وإلى مجال النقل البحري (الفرانزيت) بين الدول العربية، من المقرر أن تعد اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ الاتفاقية اجتماعها لدراسة إعداد الصيغة المناسبة لضمان المصالح المستحقة قانوناً من جراء عمليات العبور وتبديل دور التفتيش في تدعيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووضع نظام في النموذج للفرانزيت.



النشر والتأهات الإعلامية والمعلومات

المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ١ / ٢٧

في ختام أعمال المؤتمر العربى لتجارة الخدمات

إدراج تجارة الخدمات في الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة

كتبت - وفاء البرادعى:

طالب خبراء الاقتصاد والتجارة العرب بإدراج تجارة الخدمات في الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة، كاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى. جاء ذلك في ختام أعمال المؤتمر العربى الرابع الذى دعا إلى إعداد استراتيجية عربية موحدة تستهدف مزيدا من التحرير في تجارة الخدمات وتحديد أسس تعامله مع القطاع العمى وتكامل الانضمام العربى الدعم والحماية التكميلية له، وعدم موافقة الدول العربية التى اسمى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وترضى التباين في مستويات النمو الاقتصادى لكل دولة عند تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات الجاتس .

وخلال جلسات المؤتمر عقد في اربابى حول اتفاقية تجارة الخدمة وأثرها في الاقتصاد العربى دعا المشاركون إلى ضرورة الاستفادة من خبرات بيوت الخبرة العربية لتقديم المشورة الحكومات العربية حول فكر تحرير التجارة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول العربية وأوصى المؤتمر بمقدد اجتماعات دورية ومنظمة بين المنظمات والاتحادات العربية المعنية بصناعة الخدمات والجمع العربى للمحاسبين القانونيين والمنظمات الدولية ومشاركة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكاد) لاثامة تجمع

عربى لصناعة الخدمات وتسهيل دوره لتسهيل مواءم المعايير العربية استعدادا لجولة المفاوضات القائمة لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

وأشار المشاركون إلى الأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية باعتباره القطاع الرئيسى للتدنيا وخاصة في قطاع الخدمات حيث تصل مساهمتها في هذا القطاع إلى نحو ٨٠٪ ومن ثم فإن أهمية يمكن استيفاء الأرباح من خلاله لتحرير مدى الفائدة الاقتصادية من تطبيق التجارة الإلكترونية في الدول العربية مطبقين المعايير العربية بالإسراع في الاعتراف والوفاءة الإلكترونية والتدابير الإلكترونية بتأخير فرض أسسخدم شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) بصورة اقتصادية وبمعالة في جميع المؤسسات العربية إلى جانب فتحها للأفراد.

وفي مجال المحاسبة أكد المؤتمر أهمية الإسراع في اعتماد المؤهل المحاسبى بين الدول العربية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية التي اقترتها لجنة الأمم المتحدة، مما يبعد الطريق لدول العربية بأن تحول إلى دول مصدرة للخدمات وأيسر مستوردة لها.

وفي هذا الصدد أشار السيد السعيد خلال أوبرة وإريس الجمع العربى للمحاسبين القانونيين إلى أن للجمع حدد مناهجه وفق المعايير الدولية في مجال تجميل المحاسبين حيث وصل عدد الطلبة المسجلين في الجمع إلى نحو ألف طالب منها بأن للجمع قد أصدر كتابين باللغة العربية الأولى خاص بالمعيار المحاسبية الدولية والثاني للمراجعة.



المصدر : الأهرام

للنشر والاعتمادات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٧٤

لجنة المفاوضة التجارية العربية تبدأ أعمالها فدا بالقطرة ضرورة تطبيق قواعد البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة

كتيب - محمد ميروك:

بدأ فدا بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لاجتماعات لجنة المفاوضة التجارية للجامعة والمطعون برئاسة الأرمين، يوسع مصدر مسئول، بالادارة الاقتصادية للجامعة العربية بأن لجنة المفاوضة التجارية وهي لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستخصص لاجتماعها ابعث معالجة الضرائب والرسوم ذات الأثر المباشر في إطار منطقة التجارة - وقال أن اتفاقية تيسير وتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية قد عرفت الرسوم والضرائب التي تختلف عن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة ولا تخضع لها السلع المنتجة في الدول الأطراف أي كان اسم هذه الرسوم ويكون الهدف من فرض هذه الرسوم والضرائب أيها الأخصاء، وأشارت الدراسة التي سيقومها صندوق النقد العربي في الدول العربية التي ستستمر يومين إلى أنه يجب تطبيق القواعد والأسس الواردة في الاجتماعات التي ستعقد لمنطقة التجارة الحرة في معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بأوضاع المنشأ والواصلات والمزايا والاشتراكات القومية للصحة والأمنية والرسوم والضرائب المحلية التي قد تأخذ شكل رسوم خدمات بصفة متروكة من قيمة السلعة وأيس كقيمة خدمات فعلية حتى لا يكون الهدف من إعفاء رسوم جمركية بدلة. وأوضحت الدراسة أنه من حق كل دولة فرض رسوم خدمات بشرط أن تكون قيمتها فعلية ولا يتم فرضها كقيمة متروكة. وسيقدم المشاركون في لاجتماع اللجنة بتصنيف الرسوم والضرائب وفقا للتصنيف للكل لها في البرنامج التنفيذي.



للنشر والتأليفات الإعلامية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ / ١ / ٢٠٠٠

مؤتمر بأبوكس يطالب بإدراج تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

كتبت - إيمان مصطفى:

دعا مؤتمر أثار انطلاق التجارة في الخدمات على الاقتصاد العربي إلى العمل على تبنى رؤية عربية مشتركة لاستعدادا لاجولة المفاوضات الجارية في مجال تجارة الخدمات لتحرير التجارة. وطلب المؤتمر، الذي عقد في أبوكس بدعوة من خلال ابوغزالة رئيس الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، بإدراج التجارة في الخدمات ضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وذلك من خلال تحديد القطاعات الخدمية ذات الأهمية المشتركة بين الدول الأعضاء، على أن يبدأ العمل على تحرير التجارة فيها. يهدف المؤتمر كذلك إلى تبادل الدول العربية بوضع معايير مشتركة وموحدة للمؤهلات المهنية لوكلاء متطلبات اتفاقية تحرير التجارة من الخدمات ودعا إلى الاستفادة من خبرات بيروقراطية الخبرة الخاصة العربية لتقديم المشورة للحكومات العربية حول تحرير التجارة وإثرائها على مختلف قطاعات الاقتصاد والتكبد على الحاجة لإقامة هيئة تيسيرية دائمة بين الحكومات العربية لأغراض تتناقض مع المنطقة العربية للتجارة.

وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية أوصى المؤتمر بالاعتماد الاعتبار الأممية المتزايدة للتجارة الإلكترونية والقوائم المؤكدة التي تنتج عنها وذلك بإجراء فحص عاجل لعملية التجارة الإلكترونية وخطتها في الدول العربية محددين عناصر القوة والضعف والقدرات والمخاطر وذلك على طلب من الحكومات العربية لقيادة دور فاعل وتنظيم وتطوير التجارة الإلكترونية ووسائلها في الخدمات العربية والأسراع بالاعتراف بالوثيقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كخطوة أولى لعملية تكثيف تدريجات الدول الأعضاء لبيئة التجارة الجديدة وتوفير فرص استخدام الانترنت بشكل التبادلي في الخدمات العربية وكذلك توفيرها للأفراد وقد شهد المؤتمر الذي انطلق على مدى يومين على التحضير لاجتماعات تأسيسية واستباقية للمنظمات والائتمارات والهيئات العربية المعنية بمساعدة الخدمات على مختلف ادوارها بهدف إقامة تحالف عربي لصناعة الخدمات وكان دوره الاساسي دعم مواقف الحكومات العربية فيما يخص معايير خدمات الخدمات التي بدأت الآن بموجب اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٢ / ٢٠

للشعر والخدمات الاجتماعية والمعلومات

وزراء الاقتصاد العرب يناقشون الأزمات إزالة معوقات تنمية منطقة التجارة الحرة

كتب - نصر زعلوك:

يناقش وزراء الاقتصاد العرب في اجتماعهم يوم الأربعاء المقبل منطقة التجارة الحرة الكبرى والمخيمات التي تكثر في تنقلها، بالاضافة الى العلاقات الاقتصادية العربية مع الصين.

وصبح عبدالرحمن السميجاني الأمين العام لمساعد الشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية للأهرام بأن الدورة المقبلة التي من المتوقع أن يشارك فيها ١٤ وزيرا للاقتصاد، بالإضافة الى ممثلي الدول الأخرى ستناقش أيضا جميع الجوانب المرتبطة بتحرير التجارة العربية سواء الرسوم الجمركية أو غيرها والاستثمار في الدول التي أسقطت الشريطة الثالثة من الرسوم الجمركية ذات الأثر للمثل، وكذلك التطلب على الدول غير

الجمركية. وأكد السميجاني أن التفاوض الجمركي بين الدول العربية المرافقة عليه، والتي وصلت الى ١٤ دولة عربية بلغ ٢٠٠ على السبع ذات المنشأ العربي وأوضح أن الدول العربية ليس لديها قواعد منشأ تفصيلية للسلع حتى الآن ومازال الاجتهاد مفتوحا، والطوب خلال الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تلتقي على مستوى عال لوزراء وترسيخ مفهوم منطقة التجارة الحرة وقال إن باقي الموضوعات المبرجة على جدول أعمال المجلس ستجلب لدورة سبتمبر المقبل على أن يتكفي خلال اجتماع المجلس يوم الأربعاء المقبل لمناقشة منطقة التجارة العربية الكبرى، مشيرة الى أنه سيعقد المجلس يوم الاثنين المقبل اجتماعا على مستوى الخبراء والمندوبين لإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ / ٢ / ١٩٨٠

للنشر والخدمات المصرفية والمعلومات

فى اجتماعات وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مراجعة شاملة لآليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية

كتب عماد السويضى

تبدأ اجتماعات الدورة الخامسة والستون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على مستوى وزراء المال والتجارة والاقتصاد الأربعاء برئاسة وزير التجارة العراقي بعد انتظار متعب للصومال القائم لدى الجامعة عن مقسري للدور خلفا لوزير الاقتصاد السوري الدكتور محمد العماري.

تتلاقى الاجتماعات تطورات تلميح برنامج التنقيح لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومشابهة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس ونشاط الإدارة الاقتصادية بالجامعة بين دورتي المجلس وسيل تبرز دعم العلاقات الاقتصادية العربية الحيوية.

وأعدت الإدارة الاقتصادية بالجامعة تقريراً لتقديم ما تم تنفيذه على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية سواء من

جانب الدول العربية الأعضاء في المنطقة أو مؤسسات العمل العربي المشترك وذلك لبدء أعمال الثالث من تطبيق البرنامج التنقيحي للمنطقة ويوصل نسبة التقدم للتنقيح الجمركي على السلم العربي للتجارة إلى ٨٠٪. أكد التقرير على ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات تنفيذ المنطقة لواجهة العقبات والمشاكل واقتراح الحلول اللازمة وتطوير أساليب العمل

لتحقيق الأهداف المطلوبة. وحرر تقرير من اتجاه الدول العربية إلى البحث عن بدائل وأشكال جديدة من العمل الاقتصادي العربي إذا لم يستطع هذه الدول تعظيم وزيادة مكاسبها التجارية والاقتصادية نتيجة انضمامها لهذه المنطقة. وأعاد التقرير بيان عدم تعاون الدول الأعضاء في المنطقة بشكل كامل مع الأمانة الفنية للجنة بالجامعة العربية بشأن تنفيذ عدد من الآليات المهمة لمفوضية تطبيق لسياسة المنطقة الحرة خاصة عدم تقديم الدول تقارير دورية كافية عملية التنفيذ وتجاهل دور لجنة التنفيذ والمراقبة في العمل كهيئة لفض المنازعات وعدم توفير الدول المعلومات والبيانات عن الإجراءات الخاصة بكل منها لجمعية المستفيدين وتزوير الأمان والعقبات على صحة التمسك والحوار والتعاون كما لم تقدم الدول البيانات اللازمة لمراجعة حالات الأتراق.

وبعد التقرير إلى ضرورة تطوير أساليب العمل سواء على مستوى الإدارة الفنية للمنطقة بالجامعة أو لنقل الدول الموصلة عن طريق تشكيل لوزن من اللجان الفنية خاصة لجان دراسة السياسات التجارية والحماية من الأتراق والائتمانات البيئية والصحية موضعاً أن هذا التطوير يجب أن يشمل إتمام نقاط اتصال ومعلومات وطنية داخل الدول الأعضاء لتزويد الأمانة الفنية للمنطقة بالبيانات اللازمة لإضافة إلى ضرورة دعم الأمانة الفنية بالكوادر المتخصصة ومادياً لمواكبة التوسع في أنشطة المنطقة. وأشار التقرير إلى أن

ثلاث سنوات للفترة من عمر المنطقة شهدت التزاماً كاملاً من جانب الدول الأعضاء بتنقيح نسبة ٨٠٪ على الرسوم الجمركية وأيدت جميع الدول الأعضاء مبادئ تسريع وتسهيل التجارة الحرة لدى الأمانة الفنية كما قامت الدول بإصدار القواعد العامة لنشاط السلم العربي.

ويذكر أن موضوع الاستثناءات لبعض السلع من تطبيق التنقيح الجمركي اللذين سواها حتى باتت بالغ من قبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتم إقرار القسومات والقراردات المعمول على استثناءات عدد من السلع التي تحتاج إلى فترة حماية حتى تتمكن من التكيف مع آليات تحرير السلع في إطار السوق العربية مشيراً إلى أن هذه القواعد أصحت استثناءات في أضيق الحدود لفترة زمنية تقدر بثلاث سنوات وسيتم إجراء تنقيح جمركي على كل هذه السلع بعد انتهاء لفترة الاستثناء معاً لتسب التنقيح على السلم العربي.

في ذات الإطار أكد تقرير آخر للإدارة الاقتصادية أن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الدول الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ووصل معدل انفتاحها مقدساً بنسبة التجارة الخارجية إلى الثلث لنسبة الإجمالي إلى ١٥٠ ٪ عام ١٩٧٩. وأشار التقرير إلى أن الدول العربية الأعضاء في المنطقة تشكلت قوى إقتصادية وند نجاحها لمطي الإجمالي من ٣٢ مليار دولار وهي تمثل ٢٨٪ من الناتج الإجمالي العربي.



المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٥ / ٢ / ٢٠

مندوب النقد العربي يطالب بالوضوح

عند فرض الرسوم والضرائب

دول منطقة التجارة الحرة خفضت ٢٠٪ من الرسوم الجمركية

وفرضت ضرائب تجارية جديدة

كتبت أميمة كمال:

عُام ثالث يُضاف إلى منطقة التجارة الحرة العربية فدد الأيام بعد أن رفضت أولى لفتاتها عام ١٩٩٨ وإذا كانت معظم الدول العربية قد سارعت بأحطار جامعة الدول العربية بأنها قامت بتطبيق التزاماتها طبقاً للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة، وتبشر فيه المستثمرين بأنها قامت بتخفيض ٢٠٪ من التعمريف الجمركية لديها كما يقضي البرنامج، ولكن ما لم تقله بعض هذه الدول أنها فرضت رسوماً وضرائب أخرى مماثلة تحت مسميات مختلفة . فجميع الدول العربية فرضت هذه الرسوم باسمائها البومرين والسعودية ومصر وقطر والكويت.

وطالب مندوب النقد العربي الدول العربية والوضوح والشعافية عند فرض الرسوم والضرائب الجمركية حتى لايفاجأ التجار والصانع العربي بالرسوم مما يجعله لا يستطيع حساب تكلفة الاستيراد والتصدير أو تلمين ثمن البضاعة عند الصفه بين الدول العربية

وفي دراسة أصدرها المندوب

العربي بطي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية أشار إلى أن بعض الدول العربية تفرض رسوماً مماثلة للتعمريف الجمركية بهدف تعويض النقص في إيرادات الخزينة وفي بعض الأحيان تكون الضريبة على السلع المستوردة ومنسب موحدة تتقارب من متوسط نسبة التعمريف الجمركية المطبقة على السلع . وهذه الرسوم تفرض في دولة مثل ليبيا تحت مسمى «ضريبة النهر الصناعي العظيم» وفي السودان لفرض «ضريبة الدواخ» كما تفرض تونس ضريبة صندوق تسمية القندرة الثقافية.

كما تفرض المغرب ضريبة الاقتطاع الجياش عند الاستيراد، وأشار إلى أن معظم هذه الرسوم كانت تفرض لمواجهة حالات مؤقتة إلا أن الدولة تستمر في جبايتها وتصيب جزءاً كبيراً للتعمريف الجمركية

وأفتقد مندوب النقد العربي بعض أنواع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول الأعضاء على الواردات من الخارج، والتي لا تفرض في الدول نفسها على المنتجات الوطنية المثلثة وذلك لأنها مخالفة لمبدأ المعاملة الوطنية. ويعدو المندوب إلى الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة الذي ينص على المعاملة الوطنية للسلع العربية.

وأشار مندوب النقد العربي إلى أن بعض الدول العربية تفرض رسوماً على خدمات الاستيراد وفي أحيان كثيرة تكون قيمتها أعلى من التكلفة الفعلية للخدمة المقدمة. وستكون دراسة صندوق النقد العربي على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته ٦٥ على المستوى الوزاري، سيعقد في القاهرة يوم الأربعاء القادم وتستمر اجتماعاته يومين.

وسوف يبحث الوزراء في اجتماعهم متابعة تنفيذ الدول الأعضاء للبرنامج التنفيذي والمقبات التي تعترض تنفيذ إقامة المنطقة الحرة العربية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السوفيسد

التاريخ : ٦ / ٢ / ٢٠٠٠

«الأربعاء».. اجتماع وزراء الاقتصاد العرب لمتابعة البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية

دولة شغل سؤالا استراتيجيا واسعة يولد عدد سكانها على ١٧١ مليون نسمة ويملو سطر بشل اقوى حوالى ٢ الاف دولار امريكى وقوة انتاجية يزيد قيمة انتاجها المالى الاجمالى سة ١٧ على ٥١٥ مليار دولار امريكى. وبسلف ان حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة تشكل الجزء الاساسى من التجارة العربية البينية الخارجية والتجارة العربية البينية حيث تزيد قيمة مبادلاتها على ٩١ مليار دولار امريكى الى حوالى ٩١٪ من قيمة الواردات العربية الاجمالية. وأشار الى أن مجموعة «البلدان» تسيطر على ٩٦٪ من الواردات العربية العربية و ٩١٪ من الصادرات البينية موزعة ان الدول التى لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ ثمانى دول هى جيبوتى والسودان والصومال والفلسطين وجنوب القمر وموريتانيا واليمن والجزائر.

مدراء الجمارك فى الدول العربية وقواعد المنشأ وتقرير لجنة المتابعة. صرح الأمين العام للمساعد للشؤون الاقتصادية جعفر صمن السمينانى بأن المجلس الاقتصادي سيعقد سبعة اجتماعات لمتابعة التجارة العربية الكبرى وما تم تحقيقه من خلال التخفيض التدريجى على كافة السلع العربية بنسبة ١٠٪ سنويا وصولا الى منطقة حرة عربية كبرى للتجارة كخطوة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة مهيما الى أن منطقة التجارة الحرة الكبرى انضمت فيها ١١ دولة عربية حتى الآن ولم تخفيض جمارك بعضها بنسبة ٢٠٪ بواقع ١٠٪ سنويا وصولا الى منطقة حرة بعد ٧ سنوات.

اوضح مسعود مسئول بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ان مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى «البلدان» عندما

تبدأ بتفعيل الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الاربعاء القادم اجتماعات الدورة ٦٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعى العربى الذى سيعقد على مستوى وزراء الاقتصاد ولدى يومين للجنة البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية ومناقشة التحاور الاقتصادى العربى. يتابع المجلس التقرير المقدم من لجنة التنفيذ والى جانب ما تم تحقيقه من جانب الدول العربية طبقا للبرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة ومقترحات تلك اللجنة للتخلص تدريجيا من مصروفات التطبيق. وأشار المجلس بنتائج جهود لجنة الممارسات التجارية التى تضم بتمشية التبادلات البينية. يناقش الوزراء موضوع الاستثناءات وتقرير لجنة الممارسات التجارية عن الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل وموضوع الرسوم الجمركية وتقرير



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٨ / ٢ / ٧٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجلس الاقتصادي العربي يبحث تنفيذ منطقة التجارة الحرة

كتب عماد المويضي

بدأت أمس في مقر جامعة الدول العربية اجتماعات الدورة العادية الخامسة والستين للجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المندوبين الدائمين للدول العربية الأعضاء في الجامعة برئاسة ممثل العراق وبمشاركة وكلاء وزارات للثقة والاقتصاد والتجارة في الدول الأعضاء وذلك لاعداد جدول أعمال للجلس على المستوى الوزاري غدا. وصرح السفير عبد الرحمن السحبياتي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية بأن هذه الدورة للجلس الاقتصادية والاجتماعي مخصصة بالكامل لمناقشة ومعالجة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما تم اتخاذه من إجراءات وفقاً للبرنامج التنفيذي ومدى التزام الدول العربية بالتنفيذ والخصايا التي

تمتصق للتنفيذ والخصايا التي سيتم التركيز عليها مستقبلاً سواء على المستوى الفني أو الهيكلي لأجهزة منطقة التجارة الحرة. وكذا برنامج العمل السنوي لعام ٢٠٠٠. وأضاف السحبياتي أن عدد الدول العربية الأعضاء حالياً في منطقة التجارة الحرة ١٥ دولة وهناك دولتان في طورهما لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى المنطقة السودان واليمن وما من دول عربية الأقل نمواً وأقل إن البرنامج للتنفيذ لمنطقة التجارة الحرة نص على أن تلتزم الدول المنضمة حديثاً بكل ما سبق اتخاذه من قرارات طرقتها الدول الأعضاء بما فيها نسب التخفيض التاركسي للرسم الجمركية التي بلغ حالياً ٢٠٪ بسبب ١٠ سنوات خلال السنوات الثلاثة الأولى في عمر للمنطقة. وأكد السحبياتي أن قيمة الصادرات

البيئة للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بلغت ١٢.٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ ويصل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي ٥٢٢ مليار دولار وهو ما يشكل ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. موضحاً أن هذه الدول ١٥ تمثل سوقاً استهلاكها واسعة يزيد عدد سكانها على ١١٠ مليون نسمة ويتموسط دخل فردي سنوي يبلغ ثلاثة آلاف دولار ويصل حجم تجارتها ٨٦٪ من قيمة التجارة العربية البينية بالنسبة للصادرات و٩١٪ من قيمة الواردات العربية. يذكر أن هناك ١٥ دولة منضمة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة من إجمالي عدد الدول الموقعة على الاتفاقية الخاصة بها البالغ عددها ١٩ دولة ولا يبقى سوى ثلاث دول فقط غير موقعة عليها هي الجزائر وجنوب القمر وبيوت.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٥٤

النشر والتأليف: الجمعية والمعلومات

وزراء الاقتصاد العرب يجتمعون غدا بالقاهرة ١٥ دولة تطبق حاليا إجراءات منطقة التجارة العربية الحرة

كتب - نصر زعلوك:

للمنتون الاقتصادية بالجامعة العربية. إن عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بلغ ١٥ دولة عربية حتى الآن. وإن هناك دولتين من الدول الأقل نمواً في سيطرتها لاتخاذ الإجراءات للانضمام إلى المنطقة حيث خصص لهمايتين الدولتين دعم فني من البنك الإسلامي للتنمية وأضاف أن مجموعة الدول للانضمام إلى المنطقة تمثل سوقاً استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على ١٩٠ مليون نسمة. ويمنحهم دخل إفرادي يصل إلى ٢ آلاف دولار، وقوة إنتاجية تزيد قيمة انتاجها المحلي الإجمالي عام ١٩٦٨ على ٥٧٢ مليار دولار.

وأشار إلى أن حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة يشكل الجزء الأساسي من التجارة العربية الخارجية. والتجارة العربية البينية حيث تبلغ قيمة صادراتها البينية ١٢.٢ مليار دولار تمثل نسبة ٩٦٪ من الصادرات العربية و٩١٪ من الواردات العربية البينية. الجدير بالذكر أن الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة هي: الأردن، والاسرائيل، والبحرين، وتونس، والسعودية، وسوريا، والعراق، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. أما الدول التي لم توافق على الاتفاقية فهي: الجزائر، وجيبوتي، وجنود القمر. وهناك ٤ دول وقعت بالفعل على الاتفاقية ولم تتخذ إجراءات تصديقها حتى الآن وهي: السودان، واليمن، واليمن، والسودان.

ناتفي الخبراء والمندوبين العرب في اجتماعهم التمهيدى أمس لاجتماعات المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي الذي عقد غدا بالجامعة العربية، متابعاً تنفيذ منطقة التجارة الحرة الكبرى، وما تم اتفاده من إجراءات ومبدأ للبرنامج التنفيذي ومدى الالتزام بالتنفيذ والمتابعة وعملاته، والموضوعات التي سيتم الاتفاق عليها مستقبلاً على المستوى الثنائي أو الهيكلي لأجهزة منطقة التجارة الحرة.

كما بحث المندوبون التقرير المقدم من لجنة التنفيذ والمتابعة حول ماتم تحقيقه من جانب الدول العربية طبقاً للبرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة، ومقترحات تلك اللجنة للتخلص تدريجياً من مصعوبات التطبيق. كما أطلع على نتائج جهود لجنة المفاوضات التجارية التي تضي بتصفية اللائحة غير الجمركية في التجارة العربية البينية التي اختتمت أعمالها الخميس الماضي.

وتدارس الخبراء موضوع الاستثناءات وتقرير لجنة المفاوضات التجارية عن التفرغ، والرسم الجمركية ذات الأثر المباشر، وموضوع الأجنحة الزراعية، بالإضافة إلى تقرير مديرى للجمرك في الدول العربية وقواعد للتفتيش للسفن. وأكد مدير المجمع المسيحياني الأمين العام للساعات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ / ٩ / ٢٠٠٠

للشعر والتأنيبات الأدبية والمعلومات

وزراء الاقتصاد والتجارة العرب يبعثون اليوم في القاهرة مقدمات تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

كتب - نصر زعلول:

٨٨، ١٩٩٩ إلى الثماني عشرة دولة عربية الأعضاء في الاتفاقية بالرغم من التلميحة المستمرة من الأمانة العامة للجامعة العربية مع الدول غير المنضمة وهي الجزائر، ومصر، وجزر القمر، وموريتانيا. وقد طلت مؤخرا موريتانيا تحديد موعد لإيداع وثيقة تصديقها على الاتفاقية تيسير وتسمية الاتفاق التجاري بين الدول العربية. ولم يتم ذلك حتى الآن. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المنطقة ١٦ دولة. وألغت السودان في مواصلة الجهات الرسمية فيها على الانضمام إلى المنطقة وتشكيل فريق عمل لهذا الغرض كما أن الذين قد بدأت هناك مثال هذا الإجراء إلا أن هذه الدول لن تتمكن من الاستفادة من مزايا منطقة التجارة إلا بعد أن تستكمل إجراءات تنفيذ

يستعرض وزراء الاقتصاد العرب في أعمال دورتهم الـ ٦٥ اليوم برئاسة العراق وحضور ٨ وزراء. الطلقات التي تعترض تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بعد عامين من التطبيق وهي محور أعمال هذه الدورة. ويتألف الوزراء ٢ أبحاث تتعلق بالتجارة العربية البديلة للدول الأعضاء وتقديم مدى التنفيذ والتكامل. ومقترحات التطوير الهيكلي لاجهزة منطقة التجارة الحرة. وتقرير وتوصيات لجنة التنفيذ والتعليق الخاصة بمعالجة الرسوم والضرائب ذات الأثر المباشر. ويطلع الوزراء على مواقف الدول العربية من تطبيق منطقة التجارة الحرة. حيث لم تنضم دول عربية جديدة خلال عامي



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات المكتبية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ٢ / ٢٠٠٠

في ختام اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

بدء دراسة انشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية وبحث تحرير تجارة الخدمات

كتب عماد السويدي:

قصر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ختام اجتماعات دورته الـ ٦٥، على مستوى وزراء المال والتجارة والاقتصاد العرب، البعد في دراسة إقامة اتحاد الجمركي بين الدول العربية باعتباره الخطوة التالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولاً إلى السوق العربية المشتركة مع تكليف الأمانة العامة للأمين الاقتصادي بالجامعة أعداد الدراسات اللازمة لذلك.

كما قرر المجلس تكليف الأمانة العامة بالجامعة أعداد الدراسات اللازمة بشأن أنواع تجارة الخدمات التي يمكن البدء في تحريرها وقواعد وإجراءات التحرير التدريجي لهذه التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية وطالب المجلس الدول العربية بتوفير المعلومات والبيانات المرتبطة بتطبيق منطقة التجارة خاصة ما يتعلق بالسياسات التجارية والاقتصادية والقوانين والتشريعات السارية وتزويد الأمانة العامة بها لاطلاع الجهات المعنية في الدول العربية

الأطراف عليها وبما الدول إلى تصديق نقطة اتصال في كل دولة تكون مسئولة عن تزويد الأمانة العامة بالمعلومات المطلوبة.

وأجروا بالتنسيق اللازم مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى لدخول الدولة المعنية بتطبيق المنطقة وأكد المجلس على ضرورة قيام الجانب المالك بتنفيذ المنطقة خلال الفترة القادمة باستكمال إزالة العقبات المتعلقة بتحرير التجارة العربية البينية وتسهيل انسيابها خاصة المنطقة بالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والتي يطبق عليها التخفيض التدريجي السنوي ١٠٪ وبمسا أحكام البرزنامة للتطبيق المنطقة موفقاً إن القيود غير الجمركية تشكل عتبة أساسية أمام انسياب السلع العربية.

وقرر المجلس عقد اجتماع استثنائي للجنة المفوضات التجارية ولجنة التطبيق والتشجيع في يونيو المقبل ليت في مسودات الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بصفة نهائية في ضوء الدراسات التي يوفرها كل من صندوق النقد العربي

والأمانة العامة للجامعة والدول الأعضاء.

وتكلف المجلس المنظمات العربية والقطاع الخاص وعلى الأخص المنظمة العربية للتنمية الإدارية والاقتصاد العام لدراسة التجارة والصناعة والزراعة لبيان العربية أعداد الدراسات اللازمة للتعريف بالقيود غير الجمركية وإساليب معالجتها وإعرب الوزراء عن

ارتياحهم لما تم اتجاذه خلال العامين الماضيين من خطوات لإقامة منطقة التجارة الحرة حيث قامت الدول الأربع عشرة الأعضاء بالمنطقة بتطبيق التخفيض السنوي على الرسوم الجمركية والذي بلغ مع بداية هذا العام ٢٠٪.

وتأكد الوزراء أهمية قيام المؤسسات المالية العربية بالمساهمة في تقديم الدعم اللازم لهذه المنطقة من خلال



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ٢ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير الجمركية بأساليب مختلفة مما يروق لسباب التجارة العربية البينية ودعا إلى ضرورة إجراء مزيد من التنسيق بين جميع الدول العربية لتحديد مواقفها من الموضوعات التي ستكون موضع مفاوضات في الجولة الجديدة لأعضاء منظمة التجارة العالمية خلال الفترة المقبلة القادمة في مصر المنظمة بجنتيف وذلك بعد فشل مؤتمر سماتيل في إصدار إعلان حول موضوعي التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات.

ومن جانبه طالب يوسف حمسين كمال وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية الدول الأعضاء في المنطقة بتكثيف الجهود لمضاعفة نسبة تنفيذ الرسوم الجمركية لتقبل مدة البرنامج الزمني إلى ٥ سنوات بدلا من عشر سنوات.

ومن جهته أصوب وزير المالية في سلطة عمان أحمد عبد الله مكي عبد الله إن تتم مراجعة وتقييم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في الفترة الماضية للاستفادة في تجنب السلبيات ودعم الإيجابيات وتنظيم الفوائد التي تحقق مصلحة الأمة العربية.

برامجها للمعونة الفنية ودعا الدول العربية والأجهزة المعنية بالجامعة إلى ضرورة توفير الدعم الممكن للمنطقة من خلال تجميع امکانات المالية والبشرية والتجهيزات الفنية فحسبلا عن البيانات والمعلومات اللازمة.

كان محمد المصاوي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري قد دعا الوزراء إلى عقد اجتماعات الدورة المقبلة للمجلس والمقر عقدها في سبتمبر القادم في دمشق وأكد على ضرورة النظر إلى منطقة التجارة الحرة لا باعتبارها منطقة لتعطيل التجارة البينية للاستهلاك المحلي فقط بل باعتبارها قاعدة انتاجية يمكن أن يسهم تعاوننا فيها في دفع عمليات الإنتاج والتسويق إلى خارج الوطن العربي.

من جانبه أكد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على وجود بعض الجوانب السلبية التي تعوق تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة منطقة التجارة مضمهدا إلى أن أهم هذه السلبيات هو استمرار بعض الدول الأعضاء في تطبيق عدد من القيود



للنشر والناشرات الاعطية والمعلومات

المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٨٠

وزير الاقتصاد التونسي لـ «الأهرام»: التجارة العربية المبنية على التماسية والآمال معقودة على المنطقة الحرة

**حوار اجراه:
نصر زعلوك**



عبد اللطيف صديقي

أربع معاملات تجارية هو مع أوروبا وحول المشكلات التي تواجه الاقتصاد كالمسألة وأزمة الإسكان وغيرها ولم هناك خطط لمعالجتها قال الوزير التونسي إن البرنامج الفرنسي الجديد الرئيس زين العابدين بن علي يضم بنود أساسية للتشغيل فقد تمكن من الارتقاء بزيادة أعداد الشباب الذين تم توفير فرص عمل لهم إلى ٦٠ ألف شاب من أصل الطليان ٧٠ ألفا وتعدل على إيجاد مجالات جديدة للعمل وأوضح أن نسبة البطالة بتونس تصل إلى ١٨ ٪ حاليا، وهي نسبة خطيرة وتعدل أكثر على تخفيضها أما بالنسبة للفنادق الستة كالماتين والعشرين والأرام والبرام والماتلات المكونة فيتم منحهم مبالغ شهرية تصل إلى ثلاث أرباع الأجر الأدنى للشعبي، بحلول العلاقات الاقتصادية المصرية - التونسية وعلى حدث تطير عقب زيارة الرئيس التونسي للقاهرة أخيرا وإلقائه بالرئيس حسني مبارك أعرب عن تافئه بالإدارة السياسية التونسية في تطوير العلاقات، وقال لابد أن تجسد العلاقات، حيث مازال التبادل التجاري بين البلدين معقودا، وربما هناك بعض الاختلاف، حيث إن وارداتنا من مصر أكثر من صادراتنا إليها. وأضاف أنه من إيجاد التوازن والتركيز على زيادة الاستثمارات من رجال الأعمال في كلا البلدين

أكد وزير الاقتصاد التونسي عبد اللطيف صدام أن هناك تقدما في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بعد عامين من تطبيقها، وتم الاتفاق على إقامة السلع المتداولة وتوضيح مسألة المنتجات ذات المنشأ الوطني وتقسيمها شروطا فيما يخص الرسوم والضرائب ذات الأثر المالي وكل هذه الموضوعات الأساسية تعقير تطورا كبيرا. وأضاف في حديثه لـ «الأهرام» أن بعض البلدان العربية لم تقيم بعد للاتفاقية ولمل في الخصومات لأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر مصحفا مسويا للدول العربية نظرا لوجود التباينات الاقتصادية الكبرى. والمناخات التي تحدث بين الدول وأن يكتب الياء إلا أن يعرف كيف يستغل كل طاقاته لكافة، والعالم العربي يستطيع أن يستغل كل طاقاته التي هي غير مستغلة بكل أمانة وبالشكل المطلوب. طارا لأن التجارة البينية تجارة عامشية، ورغم كل السعي للبلوطة من القادة العرب لم تدخل في هذه المنظومة بالشكل المطلوب. ردا على سؤال حول الشراكة الأوروبية المتوسطية وعود تونس في هذه الشراكة قال وزير الاقتصاد التونسي إن تونس والمغرب من البلدان التي بمرت

وتجنب الأخطار التي تؤثر في اقتصادها وأصبح أنه منذ عام ١٩٦٦ تخلت تونس في برامج واسعة وكبيرة لتسهيل الاقتصاد للتونسي على المستوى الزراعي والصناعي والخدمات استعدادا للبرامج التي تم إقرارها في اتفاق الشراكة مع الاقتصاد الأوروبي وأن التطور الحادث الآن أصبح يؤهلنا بصفة جيدة لمتكاف الفرص. وأضاف وزير الاقتصاد التونسي أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول من جانب الواردات ومن جانب الصادرات، فأكثر من ثلاثة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٨٠

الجمهورية تقول

أبوابنا المفتوحة

.. في عصر العولمة والأسواق المفتوحة.. تفتح مصر أبوابها وتعد أبنائها للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع مختلف دول العالم.. انطلقت مصر على هذا الطريق بقيادة الرئيس حسني مبارك.. في إطار رؤية واضحة.. وبنوايا جديده.. لتتواصل من خلالها دواهي الواقع الاقتصادي.. بحفاظ على الجغرافيا والتاريخ.

لقد دعا الرئيس مبارك لقيام السوق العربية المفتوحة.. أو بالأصح.. دعا الرئيس إلى إحياها.. من سيات ملفات الجامعة العربية.. لتتحول إلى واقع حتى يعيشه الاقتصاد العربي في القرن الجديد.

ومن خلال الدائرة العربية.. حرصت مصر على دعم التعاون الثنائي مع كل دولة عربية على حدة.. وأقيمت اللجان العليا للتعاون الثنائي بين مصر وكل دولة عربية.. من الشرق إلى المغرب.. وفي هذا الإطار خاضت زيارة عبيد الرزاق الويلدة رئيس الوزراء الأردني للقاهرة لإجراء مباحثات هامة مع الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء من خلال جلسات اللجنة العليا المصرية الأردنية.

حرص الرئيس مبارك باستمرار على أن تتجاوز علاقات مصر العربية حدود مبادئ الأخوة في الدم واللغة والجوار الجغرافي مع الانضمام العرب إلى الاتفاقية للرحمة للتعاون الاقتصادي الشامل.. والحقيقة أن كل أنواع التعاون بين الدول تبقى في إطار الزمن والمعنى إلى أن تتحول إلى واقع من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري.

ولتحت مصر أبوابها أمام التعاون الاقتصادي مع جميع دول العالم بلا استثناء.. رغم أنها تعطي الأولوية أو تلمنى أن تكون الأولوية للتعاون العربي..

هكذا كانت للشراكة المصرية مع القوة الأعظم الجديدة في العالم.. الولايات المتحدة.. تموجات للعلاقات التي تراعى تشابك المصالح.. بين القوة الإقليمية الكبرى.. مصر.. والقوة العالمية الوحيدة.

واختت علاقات مصر مع أوروبا أكثر من زاوية.. فقد حافظت مصر على علاقات وثيقة مع كل دول أوروبا على حدة.. دون أن تنسى العلاقات الشاملة مع الاتحاد الأوروبي.. وكان الرئيس حسني مبارك هو صاحب المبادرة بعملية برشلونة التي وضعت صياغة جديدة للتعاون الشامل بين دول حوض البحر المتوسط وأوروبا.

ولم تنس مصر.. ضرورة التعاون مع اليابان.. والقوى الصاعدة في آسيا أو الانضمام في إفريقيا.. بل امتدت جسر التعاون إلى الأرجنتين في أمريكا الجنوبية.

إن مصر.. مبارك.. تطلق في بناء النهضة الشاملة.. وهي تفتح أبوابها للتعاون مع جميع دول العالم.. بلا استثناء واحد.. في عصر العولمة والأسواق المفتوحة.



المصدر : الجمهورية

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٨٥

مؤتمر العمل العربي بشرم الشيخ:

السوق العربية المشتركة.. العمل الوعيد لمواجهة التكتلات العالمية دور أكبر للقطاع الخاص.. في توفير فرص العمل

شرم الشيخ - أحمد يوسف:

أكد أحمد العساري وزير القوى العاملة والهجرة أن الدول العربية مطالبة بصياغة قانون عمل موحد وتنشيط برامج التعاون بينها والاستراع في قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والآثار السلبية لتنافية الحاد.

قال العساري في كلمة مصر أمام مؤتمر العمل العربي. إن مصر اتخذت عدة إجراءات لمواجهة مشكلة البطالة منها إصدار البشارة التوجيهية للتوظيف التي وفرت ٢٠ ألف فرصة عمل وتدرس حالياً إنشاء وكالة فورية للاستخدام بالتعاون بين العمال والحكومة وأصحاب الأعمال إضافة لتعويض برامج التدريب ولقاء آليات السوق وإقامة المشروعات الصغيرة ونهضة المناخ أمام المستثمرين.

طالب عثمان محمد شريف ممثل غمرة التجارة والصناعة بالحسين بتكثيف أنشطة منظمة العمل العربية لتنمية الموارد البشرية والاستفادة بها في العالم العربي بالتنسيق بين الغرف التجارية والصناعية.

أشار أحمد راشد الهارون مندوب أصحاب الأعمال والكويت أن دور القطاع الخاص بالدول العربية مازال محدوداً ولابد بتتشبته لآلة القرار على توفير فرص العمل الحقيقية.

أضاف سلطان كشاري مندوب العراق القائم بالجامعة العربية أن القضاء على البطالة في العالم العربي مستحيل مشيراً إلى أن العديد من أسواق العمل العربي مغلقة أمام الأيدي العربية مما يؤثر على تنفيذ برامج التشغيل.

طالب عبيد الله خلف ممثل أصحاب الأعمال والمسروران برفع كفاءة المنشآت ومهارات العاملين لزيادة الأرباح وتحقيق التنمية.

أكد السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر أن التنمية الشاملة مزمومة بقوة الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة مشيراً إلى أن مصر قطعت شوطاً كبيراً على طريق الإصلاح الاقتصادي وأصبحت قاعدة ضخمة من المشروعات العملاقة التي تستوعب آلاف الشباب للعمل بها.

أضاف أن خطة القرن الجديد تستهدف توفير ١٠ ملايين فرصة عمل للشباب

العربي من خلال برنامج بينها أول أبريل القادم ويستمر ٢ أعوام.

على هامش المؤتمر

● أدى مصطفى منجي نائب

رئيس اتحاد العمال القسم على

توكيله منصب المدير المساعد لمكتب

العمل العربي لمدة ٤ سنوات

● وافق المؤتمر على تشكيل

هيئات الاستشارة والنظمية بمنظمة

العمل العربية ولجنة الصريات

التقنية.

● أقر فريق الحكومات اختيار

مجلس إدارة المنظمة للمنتمين

القادمين من مصر وسوريا



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٤ / ٢ / ٢

للشعر والخدمات الاجتماعية والمعلومات

في مجلس الشورى امس

المطالبة بقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية

الأعضاء : مصر بقيادتها الحكيمة موهولة لتوحيد الصف العربي

العمل بين دول المنطقة تخصص كل دولة في إطاره في صناعة معينة أو نشاط محدد في الوات معينة أو تربية سمك أسماك في الذي تربية سمك أسماك في القمام بين دوله البحري للمنتجات الأوروبية. الأمر الذي يجعلها مركزا حقيقيا في المنطقة ومصدرا للتجارة والتسويق مما يحدد اقتصاديا ولا عربية عبيد

تقوم بمثل هذا الدور هذه الأيام. وقال المجلس في تقريره إن الخدمات الإسرائيلية مع الأطراف العربية في ظل هذا المشروع لن تكون تعامل الشريك المكافئ نظرا لامتلاك إسرائيل خبرات تقنية نتيجة ارتباطها بالدمم بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما أشار إلى أن المنتج العربي لن يستفيد من السوق الإسرائيلية المحدودة والمتضخمة مما يعني أن الهدف الاستراتيجي من قيام مثل هذه السوق هو تحويل المنطقة العربية كلها إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية.

وأكد المجلس أن مشروع العمل العربي المشترك هو السبيل لمشروعات التطويرية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية. إلا أن الحديث والاعتماد به قد تزايد في الآونة الأخيرة منذ بداية عقد التسعينيات التي شهد تطورات عديدة على كل المستويات الاقتصادية والمالية. خاصة ما يتعلق بالثقافة التي جعلت احد أهم التحديات التي تواجه

للسريع خاصة أنه لم تعد هناك دولة عربية يمانع منها. يحدث غالبا أو اقتصاديا واستيعابا مع انخفاض أسعار البترول شديدا واعتزاز مصري الدخل القومي لكثير من الدول.

وأكد أن الحل لتجاوز الكثير من أزمات النظام العربي حاليا سواء في علاقاته بالعالم ولكن في قيام هذه السوق. الأمر الذي من شأنه أن يمكن الدول من كل التكتلات الاقتصادية والتقوى الاقتصادية الأخرى. مضيفا إلى أن العربية تتطلب قسرا كبيرا من التكتلات والتعاون للحفاظ على الهوية خاصة أنها تتلقى الصانع الوطنية بالر تدعيمها وتعميقها.

كما أوضح المجلس في تقريره أن النظام الاقتصادي الحالي يفرض تصديا هائلا على الوطن العربي. مماثل في أنه لم يعد مقبولا أية دولة متفردة مهما تكن إمكاناتها أن

توليه مخترعات النظام الاقتصادي الدولي الجديد بمفردها. وقال الدكتور سعيد الدقاقي إن قيام السوق العربية المشتركة من شأنه مواجهة كل التحديات الاقتصادية التي تضرر بالأسواق العربية خاصة السوق الشرق أوسطية التي من شأنها أحداث تأثيرات سلبية على الاقتصاديات الدول العربية. نظرا لأن فكرة السوق الشرق أوسطية تأسس نمطا جديدا للتخطيط وتقسيم

أكد مجلس الشورى أن السوق العربية المشتركة أصبحت أكثر أهمية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية. وأنها البديل لتوحيد أمام الأمة العربية لمواجهة كل التحديات التي تواجهها في عالم اليوم.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها المجلس صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي لمناقشة تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي عن موضوع السوق العربية المشتركة

والتي استعرضه الدكتور سعيد الدقاقي أمام المجلس. وقد أبد المجلس في تقريره أن العمل الاقتصادي المشترك بين الأطراف العربية مازال يعاني مشكلة عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية وفي المشكلة التي تشككت في ظاهرة الإزواجية والتناقض في العديد من الحالات سواء فيما يتعلق بالمشروعات المشتركة أو بالتشاور بين السياسات الاقتصادية فيما بينها.

وأشار إلى أن إنشاء السوق العربية المشتركة أصبح قضية ملحة في عالم تلهث فيه كل الدول لتحقيق برزخ التطور الاقتصادي



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ / ٤ / ٢٠٠٢

تابع الجلسة

أحمد البطريق

الحددة الأمريكية والتي تناول فيها قضايا السلام والحماص، وكانت تهدف إلى تهدئة الأجواء التي تكتل تحقيق هذا الحلم.

وقال أن الخلافات العربية كانت سببا في تأخر قيام السوق العربية المشتركة وأن مايقوم به الرئيس مبارك من جهود لإعادة العلاقات الطيبة والصمیمية بين الدول العربية يؤكد مدى حرص القائد على قيام هذا التكتل الاقتصادي، تمهيدا للوحدة العربية الشاملة.

واقترح محمد فريد زكريا إصدار عملة عربية موحدة وقيام مؤسسات عربية مثل محكمة العدل العربية التي تتولى تنفيذ التشريعات التي تعقو عمليات التبادل الاقتصادي.

تخلدك قالت الدكتور نازي معوض عضو المجلس أن تقرير اللجنة تناول قضية مشكلة قيام السوق العربية المشتركة بموضوعية شديدة.

وقالت أن التكتل الاقتصادي العربي قائم على ارادة سياسية عليا وإرادة أخرى شعبية محلية تمثل قوى العرض والطلب وإشارت أيضا إلى دور رجال المال والأعمال العرب في قيام مثل هذه السوق.

وتناولت زيارة الرئيس مبارك لأمريكا، فقالت انها أدت عن حكمة سياسية خاصة أنها استهدفت إحلال التقنية التكنولوجية التي تعد أحد أهم معدات قيام السوق العربية المشتركة.

للشعر والقصائد الشعبية والمعلومات

وتناول قضية البترول العربي وقال أنه لم يرتفع سعره منذ عشرين عاما حتى الآن نتيجة لتكتل الدول المستوكدة.

وتأكد للبرلمانيين العرب العمل بشكل فعال من أجل قيام سوق عربية مشتركة.

وطالب بأن يتم توزيع الشكر على كل البرلمانين العرب لكون نواة للتحرر من أجل إحداث أوقاف للتشود، كما طالب المجلس بدين فقرة عنه مؤتمر للبرلمانيين العرب مناقشة تلك القضية وفي تعقيبها على حديث الدكتور رفعت السعيد قال السيد كمال الشاذلي أن القراح الدكتور رفعت السعيد اقترح جيد خاصة فيما يتعلق بتجسير هذا الشكر بين مع أعضاء البرلمانات العربية، ولعل فإن هذا الموضوع سوف يتم مناقشته في المؤتمر المقبل للبرلمانيين العرب.

وقال النائب أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة أن هذا الموضوع الذي يناقشه المجلس لم يتلخس عن موعده فالقومات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة ملوارة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

الصباحي اقترح قيام سوق عربية إقليمية تكون لها القدرة على مواجهة كل تحديات

وقال ممثل حزب الأحرار محمد فريد زكريا أن قيام السوق العربية المشتركة هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الدولية والاقتصادية مشيرًا إلى زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات

الدول العربية متفردة الامر الذي يتطلب ضرورة قيام تكتل اقتصادي شيعي له القدرة على تجاوز كل المخاطر التي قد تهدد الدول المشاركة فيه.

وأشار أيضا إلى ضرورة الرقي بالتجارب التجارية بين الدول العربية بالشكل الذي يمثل مقدمة حقيقية لتشكيل مثل هذا الإطار الاقتصادي خاصة أن تنمية التجارة العربية تتطلب للتنمية نسبة الـ ٢٩ من التجارة الخارجية العربية.

وعن اهتمام الدكتور سعيد العالقي من اسحق في التفكير فتح الدكتور مصطفى كمال حليبي باب المناقشات، حيث تحدث في البداية ممثل الإغلبية بالمجلس النائب محمد رجب فقال أن الدول العربية تملك دولومات التوحده في كل المجالات، غير أن معظم الدول العربية فضلت مثل التوحده السياسي على التدخل الاقتصادي برغم أهميته الكبرى.

وقال أن التحديات التي تواجه الأمة العربية تتطلب قيام كيان عربي موحده لمواجهة لخطر العولمة.

وعاد يقول أن بعضنا من الممارسات السياسية كان لها اثرها السلبي على تحقيق مثل هذا الحلم ملأنا حدث من خلافات عربية خلال الفترة الأخيرة الماضية، مؤكدا انه بات على مصر القيام بدور أكثر تأثيرا لحل كل هذه الخلافات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، طريقا للوصول إلى السوق العربية المشتركة.

أكد محمد رجب ضرورة قيام شبكة طرق واتصالات بين الدول العربية بشكل فعال باعتبارها أحد أهم التحديات لقيام مثل هذه السوق المشتركة بين دولها.

وأكدت حديثه قائلا: حار الوات لكن نؤمن مستقبل امتنا العربية وأن نزيد من مساهلات الشبكات التجارية بين الدول العربية بالشكل الذي يضمن قيام السوق العربية المشتركة.

ثم تحدث الدكتور رفعت السعيد أمثال حزب النجم، فقال أن مجلس الشورى أعاد دراسة مشكلات مصر، عشقا فيها واليوم يقدم دراسة تؤكد عبقلة لاهمة العربية وحرصه على دعمها وتوحيدها.

وقال أن العرب ومنذ نصف قرن تحنوا عن الوحدة الاقتصادية العربية ويرغم تغيير الانظمة غير هذه العقول لم يحدث شيء.

ولما أن إلى التفكير لم يتناول رؤية محددة لتحقيق للقافة مصر ولكن من أجل مصلحة كل العرب.



المصدر : الأناضول

التاريخ : ١٤ / ٥ / ٢٠٠٤

للمشور والتمهات الصحفية والمعلومات

الخبراء يحذرون من مخاطر العولمة ويؤكدون على أهمية التكامل العربي

كتب محيي الدين سعيد

أكد خبراء اقتصاديون وقانونيون أن التكامل الاقتصادي العربي أصبح قضية حياة أو موت لمستقبل الأمة العربية جميعاً. حذر الخبراء من خطورة انقراض منظمة التجارة العالمية، والدعوة للتشريع الاقتصادي وتخطي القيودات وفرض التشريعات على هذه القوانين. أكد الدكتور سمير أمين مدير منتدى العالم الثالث، دكا، على الحاجة إلى نوع من الإكلمية وبناء نظم قننى اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بالأمة العربية. وقال في ندوة بعنوان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى أن مسؤولية التكامل الاقتصادي في العالم العربي أصبحت مطلباً أمنياً للمنظمات الحقوقية. يفسح انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم من خلال عملية العولمة في إطارها الاقتصادي والمطلب هذه المنظمات بضرورة موقف شامل من العولمة والتحول من الموقف الدفاعي إلى الموقف الهجومي. وقال إن ما يحدث الآن هو الترويج للعولمة على أنها لا بد لها وهذا غير مقبول حيث إن ما يدور في إطار العولمة الآن ليس سوى رأسمالية غير مقننة وتسعى إلى إلغاء القوانين وتقدم على مبدأ أحادية الجانب والتحكم المطلق للشركات متعددة الجنسيات مع تجاهل المصالح الاجتماعية تماماً. وأكد الدكتور إسمايل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق على ضرورة التكامل الاقتصادي العربي والتنمية والسعي لإيجاد حوافز غير مادية لتحسين لوضع الشعوب العربية وتطويرها. وقال إن الوطنية قضية أساسية كحافز للتنمية في البلاد العربية مشيراً إلى أن أي تقدم علمي في العالم الآن يحتاج إتقان الأمور عليه وأن من يتفقد هذه الأمور هو الذي يهدد اتجاه هذا التقدم وهو في المالك المصلحة هو مؤكداً أن الدول الصناعية السبع الكبرى التفتت في عام ١٩٦٠ فقط ٢٥٤ مليار دولار على التطور التكنولوجي. وحذر الدكتور عبد الله من خطورة انقراض منظمة التجارة بعملية الترويج للاقتصاد العالمي وفرض هذه التشريعات على القوميات مشيراً إلى أن الجهات لها سلطة قضائية والدول الأطراف فيها ملزمة بالحدود إليها قبل أن تلجأ إلى أي سلطة قضائية دولية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤/٧/٢٠٠٠

للشعر والخدمات الإعلامية والمعلومات

و ندوة أخرى : الاقتصاد العربي والعولمة

هل نسقط مع الحواجز الجمركية أم نبني أنفسنا بالتكامل؟ ١٠٠٠ شركة كبرى تعكم العالم.. كم شركة عربية قادرة؟

للمدير العام لشئون المراكز
الجمركية - إبراهيم محمد
ابراهيم مسئول المؤتمرات ، وعبد
الرسول صالح الشواب وغيرهم ..
و قد انتهت «الندوة» التي عدة نقاط
، منها الدعوة إلى الإسراع في
خطوات التكامل الاقتصادي
للعربى معيا إلى إنشاء السوق
العربية المشتركة ، والدعوة إلى
استثمار الامكانيات والموارد
بفضل أسلوب في كل البلاد
العربية من خلال تعاون
ومشروعات مشتركة والدعوة إلى
استثمار العلماء والخبرات
العربية بدلا من تسريحهم إلى
الخارج أو تجمعهم في الداخل ،
والتوسع في تدريب العمالة
بل إلى مستوى ودعوة رجال
الاعمال إلى تطوير انفسهم
وتوسيع مداركهم تطبيق البحث
العلمي والتساهل في التنمية
التكنولوجية والتحالف وتشكيل
كيانات كبيرة قادرة في مواجهة
الشركات العملاقة ومثال فانه

يدعوة من دائرة الجمارك في
دبي انتقلت ندوة «الإيرام» إلى
دولة الإمارات العربية المتحدة
لتعقد في البنية لمطلة على
الخليج العربى ندوة بعنوان
«الاقتصاد العربى فى مواجهة
العولمة» بعد أن صحبته إلى هناك
اثنتين من الخبراء احدهما
اكتيبي هو الدكتور محمد رضا
العلل الاستاذ بكلية التجارة
جامعة عين شمس ، وأدى شغل
من قبل منصبى عميد الكلية
ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط
بالجامعة .. والثانى هو محمد
عادل العزبى ، رجل الأعمال
المعروف ، ولحد خبراء الاقتصاد
الممارسين . وكانت الدعوة من
الدكتور محمد صفر بوست رئيس
الندوة في فاعة كبرى وشارك
فيها أكثر من مائة اقتصادى
ورجل أعمال . كما شارك فيها
حميد بن ديدان المساعد الأول



للنشر والاعتمادات الإحصائية والمعلومات

توجد الآن ألف شركة تحتكر السوق العالمية وبالتالي تحكمها كيف تواجه هذا .. جهابة للجمع والمواطن العربي *

● محمود مراد : إن الدول العربية كانت مساهمة في حوض تجارب الوحدة سواء كان هذا قبل الإسلام .. فوما لم يكن تجارب الوحدة بين دول المنطقة .. أو في العهد الأول للإسلام في العصور القديمة حيث كانت مختلفة .. وبعد الحرب العالمية الثانية تأسست في عام ١٩٤٥ جامعة الدول العربية لإيجاد هذا التكتل الاستراتيجي .. ولك قبل قيام التكتلات الدولية الأخرى المشهورة .. وفي الخمسينيات وتبعها في عام ١٩٥٧ تم التوقيع على اتفاقية السوق العربية المشتركة أي قبل اتفاق الدول العربية على قيام السوق الأوروبية المشتركة في خلال الاتفاق الأول الذي وقعه في روما عام ١٩٥٨ .. والذي لم تكن في بنوده أكثر مما تضمنت نمو الاتفاقية السوق العربية المشتركة

غير أن الاتفاقية العربية واجهت .. وإتزان .. مشكلات ومعوقات عديدة بالرغم من أنها مجموعا .. كجبر .. تدعى بالعربية وبإمسية العمل الاقتصادي المشترك .. وقد تمت أحيرا اتفاقيات معاهدة .. التي لم تكن سوى فكرة أمرا واقعا وعمرتها في عام ١٩٦٥ السوق العربية بعد أن انهارت أما لمسي أد نظريا إلى مساهمة العرب في السوق العربية .. حيث تدرج دول عربية في إطار السوق العربية .. بينما هناك مجموعة ثلاثة عرب لنفسها مكانا ما .. في حال التمييز والتوزيع والربح سيأتي إلى هذا وما هو في دولة الإمارات التي جعلت من نفسها منطقة خضعة محاربتها لأهلها .. تتعامل مع التجارة والاقتصاد والقانون المحلي .. وصارت بهذا .. وتقتس من خلالها في اليوم من المنطقة العربية .. ولكن كيف تستثمر الدول العربية في الإنتاج وتعمل على تطويره إذا انقضت مساهمة المنطقة العربية .. وكيف تضمن الدول المستفيدة وصول السلع إليها بأسعار منطقية وفي مواعيد مناسبة خاصة السلع الاستراتيجية .. إذ كانت تشتهر في الماضي الذي يستعمل معها .. إذ يحصل تجاري فقط على المواد سيئس معين .. وكيف تدبر الدول الأخرى إذا لم تجد سندا من جيرانها .. وكيف تتفاد مساهمة المنطقة العربية على مزاياها .. إذا لم تكن ضمن مجموعة معينة

أما عندما يدور في ذهنك أفكارا على أن تضع أمام أعيننا التناقض التوتري على سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية .. الحرة .. والحرية بالمحت .. حيث تستنشق العواجز العسكرية والسياسية ستفاد بعض الناطق حتى يبعثها .. وعلى أن التبريد .. في العراق .. في ثورة شارع الشواوي في مصر .. ومدينتي مومبيد مد مد .. حيث كانت شهرة كل منهما قائمة على وجود السلع المصرية والخضر النوع الاتحاد العالمي ثم مع التغيرات الاقتصادية المصرية صارت كل هذه الأفكار من مبعث في كل شارع .. وفي كل مدينة مصر !

من هنا فإن القليل العربي الاقتصادي المشترك ليس مطلباً عادياً بل هو ضرورة وأملنا .. العربي والأكر .. والفرنسي والياباني وعصا .. تسعى إلى التكتل وفي تكوين سوق مشتركة .. في أية أسهم في التوزيع للتقدم في تمت في هذا .. في خلال تكتل .. فائتاء مع كندا والمكسيك .. وفي خلال التكوين شرقا وغربا .. تدعى .. أس كل قطر عربي .. الذي وأعي وكبر من هذه الدول

إن أي دولة عربية .. وإقليم لقب .. ليجد أن تقل تشبه بسلة لا أن يكون مقاديرها في تمشيد معقول من الدول المحيطة بها .. وإقليمها في تمشيد وسط هذا العالم بكل مبررات القوة والعواصم الجاهة وأولها ليل الحزم .. أنا كنا نهي المنطقة .. أن التكتل الدول العربية في مستقرها إحصائيا واعتقد أن الأثران لن تقلد اتفاقية .. السوق العربية المشتركة تترى الدور .. وفي رأيي على كل قطر في عواصم شام من الشرق من الممكن أن تدور في جوانب إقليمية وإفريقية

المصدر : الأهرام

التوزيع : ١٤ / ٤ / ٢٠٠٨

الانتشار : مثلا إذا كانت الدول العربية الحرة للتعامل تحتسب الدول الفقيرة .. فإن الجدل هو للتعامل للتعامل أو الاستثمار التي تقسمها .. كمثل دولة فقيرة .. لكر بها

٢٠٠٨ .. فإن دول أورش حصة صالحة لاستثمارها في قيم بالأسواق في دولها المادية بها .. وفي لحظة في حاجة في سيطرة إقليمية للتعامل الإنتاج ومساهمة .. وإذا حدث برز من التكتل العربي من الممكن أن يتحول هذا المشروع إلى ما يقال عنه .. سلة عود العالم العربي .. تكتل المنطقة العربية ونصير إلى العرب وهناك معارضة أخرى للمشروع أخرى في دول عربية تقدمها في أروقة والصناعة للتعامل .. ولكن الذي دعا في مصر مثلا .. وإذا حدث نوع من التكتل ليس الممكن أن يتعامل هذا الإنتاج إلى الحد الذي يمكن المنافسة به عالميا لبرهنة التكتلات والاختناكات .. لتسا في السلطة العربية تستعمل الاستيراد .. والقطاع والحصول على السلع الحاصلة ويهدأ دائما بدعم الأجانب في القوات التي من الممكن أن تستعمل في الإنتاج العربي لتسهيده ومساهمة ذلك كله حماية لأسواق القومي قبل أن يتكثفها الأوربي

كثير من ذلك إذا حدث نوع من التكتل في بلدنا في المنطقة من الممكن أن تفرق .. أن تتعامل في معجزة كالتكتلات توجد في بلدنا في بلدنا في بلدنا .. وأنه التكتل والاقتصاد .. فإن بلدنا سيطرة .. ومن هذه التكتلات في المناطق القارية الإفريقية معكم يوجد .. من دول العربية فيها كما أنه تكتل علاقات قوية بين الخليج وهذه العلاقات التي من الممكن أن تتعامل الاقتصادية العربية .. أن توجد تاريا بين التكتل وشبكة التكتل .. على أن علاقات قوية مع الدول العربية .. ومع دول وسط آسيا .. والكونفول الروسي .. وفي في احتياج قوي في كثير من التكتلات العربية وفي احتياج للتعامل العربي والتعاون مع الدول العربية لتكتل لتكتل تدبر قبل هذا اليوم

أيضا توجد إحصائيات كثيرة للتكتل من دول العربية الأتية طار إلى برأينا تشبهنا .. كما أن كثير من دول عربية في تكتل من قبل عربي .. وأعلى السيطر .. الدول العربية .. بدأ فيها مصر ودول الخليج .. تشبهه ببطرات الدولارات سنويا من هذه الدول للاتية في حين أن تصديرا إليها سنويا لا تتجاوز ليرة ٢٠٠ ما تستورده منها .. وليس له يمكن أن تأميم مع علاقات متوزنة ليس ألك .. وإقليم تكتل مصر .. أن التكتل الاقتصادي العربي عليه وتكون مفتحت على كل له عربي .. وهذا التكتل سيكون وسيلة الدول لتعاون أيضا مع مجموعات الدول التي لها معها علاقات قوية - تاريخيا وثقافيا وسياسيا .. وإذا استعملنا في نقل هذا لعمري حتى أضحنا إلى حد الانفصال العالمي .. وسوق مفتوحة معشقة .. ويمكن من التكتل بسوق جديد .. التكتل كالتكتل والتكتل العالمي في شكل .. حيث توجد في مركز قوة وسيط في طرق موزونة بين أن تكتل تدبر لتدبر الآخرين .. واستثمار التكتل .. إننا نعيش طروما جديدة جدا لأن ميسرى بالقوة إلى أن تستعمل التكتل مع هذا فإن يكون

إن دور في سيطرة التكتلات العالمية بل مسجع معشقة في هذا العالم وسنكون الصخرة أكثر تسوية من الاستعمار العسكري التي عاصينا به سنوات طويلة خلال القرنين الماضيين عاقبة في ليست عاصمت .. وأما في .. لنا جميعا بل ثقافة .. قضية مصر حيلة أو مودة

الثالث الخفيف

● الدكتور محمد رضا القليل : لقد سمعت الأستاذة الأستاذة القليل .. في هذه التغيرات العالمية ظهور اقتصادات متغيرة اقتصادية وبدا أن على كل قطر من الأهمية لاسمها تبدأ عتدا يهدأ في الية حديثة أيضا وبالتالي فإن استثمارا جديدة ليحدث في هذا العالم في دولة من الأممية فقامت من حاليا بعلية تحول سميعة



النشر والخدمات المكتبية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٠

التجارة البيئية والعالمية

● محمد العادل العزبي أن تجربة دبي الاقتصادية على المستوى الاتحادي تتيح للتطبيق على المستوى المحلي كل ما وجدته دبي من نجاحات، ولقد حدد الأستاذ محمود مرقس مؤسسه قانونية عن الاقتصاد العربي في مواجهة الجائحات ومخاطرها - وهل استخدم العرب البيئة أم لا - وأبرز السوق العربية المشتركة - وغير ذلك - ودولة دبي الأولى أن البيئة وحيدة التجارة ليست غولا إلا أنها قدراً للقدرة والاستعداد على التعامل مع البيئة ومن هنا يجب أن يكون شاملاً هو كيف نتعامل مع هذه الآليات الجديدة؟

ودعوني أتناول - هل تستطيع أن تقدم دعوية - في مناطق الدولة - هل تستطيع أن تقدم دعوية عربية مقابل دافوس السويسري - أي هل تستطيع أن تشارك في لعبة الشرايح العالمية بشكل فاعل؟

أن الجائحات صاعدة عن ٢٨ اتفاقية في مجالات التجارة والمساهمة والفكرية وقواعد المنشأ والايور الفنية والقيم والمزايا وغيرها - وغيرها - فضلاً يجب علينا أن نعمل مع هذه الاتفاقيات الثماني والعشرين التي نحت كل أوجه النشاط الاقتصادي والمالي وتطورات أيضاً إلى النشاط الاجتماعي تحت دعوى البيئة والمعللة.

والسؤال الأهم هل نحن العرب جاهزون في أن نقدم سقلاً مشتركاً وفي الارتقاء بحدود التجارة البيئية فيما بيننا؟

إن معنى أحصائياً صادرة في مايو ٩٩ عن حجم التجارة العربية - العربية - العربية - ومن حجم التجارة العربية مع العالم العربي عامي ١٩٧٧ / ٩٩ وهي تذكر أن حجم تجارة العالم العربي كان ٣٤٤ ملياراً و ٦٧٧ مليار دولار - بينما كانت قيمة التجارة البيئية العربية ٢٨ مليار فقط أي نسبة تصل إلى ٨ / ٩٠ من الحجم الإجمالي للتجارة - أن هذا الرقم يسلط مؤشرات مهمة - قبل أن ننتقل في بحثنا إلى نتائج



النشر والخدمات المصرفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤/١٠/٧٠

المطالبة بإدراج الخدمات المصرفية ضمن برنامج منظمة التجارة العربية الحرة

دمشق - عاطف صقر

بحثت اللجنة التأسيسية لاتحاد المصارف العربية بمجلس تأخير التحديثات العالمية في مجالات المال والاتصال والتكنولوجيا على البنوك العربية وخدمات قطاع مصرفي.

وصرح السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية بأن اللجنة، التي ترأسها مصر وتضم في عضويتها سوريا ولبنان والأردن والإمارات والسودان والعراق، تناولت القضية التي يمكن أن يلعب بها الاقتصاد دوراً هاماً في مساندة أنشطة التفاعل مع هذه التحديات.

والمعاملات الأولى، أن اللجنة بحثت دخول البنوك العربية عبر الإنترنت في الوقت الذي لم تكن تنبئ فيه بعد من فكرة إقامة لها، كذلك تناولت محور الاستثمار الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وساعدت على إدخالها فيها. وأضاف أن ذلك يأتي في الوقت الذي لم تنته فيه البنوك العربية بعد من تطبيق فكرة البنوك الشاملة والتفويض الكامل لشعب وظائف البنوك. وأشار إلى أن المبررات لفتح أسواقها شهدت تطوراً مديانياً في البنوك العربية حيث زادت موجوداتها إلى ما يقرب من نصف تريليون دولار، وزادت حصة أسواقها لتتجاوز الحدود الدولية لكافة رأس المال، وخضعت للوائح العالمية في تصميم الأصول بمعنى تكوين للخصومات.

والمشروع لقواعد الحاسبة الدولية واستطرد أن ذلك ينبغي أنه أساساً لتسهيل البنوك التجارية. وفي أغلب البنوك العربية - عبداً من المصولة الاستثمارية ومبررة كتنويع - وأقل ذلك كله أعمال بحث ومساكن التكنولوجيا على عمل البنوك.

وذكر أن اللجنة بحثت أن يكون أمام البائعين بنوداً ومؤهلات عالم التحديث، أي بحث الأصول الجديدة التي يمكن للمود أن تقدم بها وبالعقبات الاستثمارية من الحاد المصارف العربية الإسهام في هذا الجانب، حيث ينفذ مثالي في عزلة بالجامعة الأوروبية العربية في باريس لتقديم الحلول حول شجون البنوك العربية والكيفية التي تكون

بها المشاركة الأوروبية فعالة.

وكشف عن أن الاتحاد طلب من مجلس وزراء الاقتصاد العرب إدراج الخدمات المصرفية للبنية في إطار منظمة التجارة العربية للقرن الثاني، حيث إن خدمات البنوك والمصرف والتأمين والاستثمار وغيرها تمثل نسبة كبيرة من التبادل العربي الخارجي في السلام والحضامات

وذكر أن هذا الاتجاه في تقييد مساهمة من مصر والسعودية وتظهر واعتدوا في هذا تحد محلي للبنوك العربية. مستنداً من سبب السماح ليدرك أجنبية بالتدخل الآتيا المصرفية ومصران البنوك

التشكيك من العمل ماكانت قد استولت معايير فترة ذاتها.

ورداً على سؤال من كيفية جذب محضرات العرب الموجودة في البنوك الأجنبية بالمخرج، قال إن مستولا دولة عربية تتحدث عن كيفية جذب لعمول أبناء وافد من الخارج وأن مستولا قد رد عن مسير الفائدة في هذه الدولة ٥٠ على العملات الأجنبية في حين أنها تتراوح ما بين ١٠/١٠ في دولة مجاورة، إلا أن يرى أن المال يجذب الأمان والاستقرار ثم العائد

وأكد ضرورة أن تكون التنام العربية على فئة المصارف الأموال ألياً جريا إلى الدول العربية. لأن عائد الاستثمار في الدول العربية أعلى من عائلتها في الأسواق الدولية المكتظة بالأموال. وذكر أن ذلك ينبغي أن تكون الدول العربية، ذلك الاستثمار الذي، بدأت إصلاحات ناجمة بتنام فيها، لكن يجب أن تسرع في ذلك، لأن العالم يجري سرعة ضخمة وتراجع أن تعود الأموال التي هي ركيزة الاستثمارات العربية.

وقال إن عائلته يمثل مصر الإصلاح الاقتصادي في ١٩٩١، جاءها نحو ٧ مليار دولار من تحويل المصريين في الخارج، مشيراً إلى أن الأموال العربية في الخارج تقرب من ثلاثين مليار.

اتساع البنوك

ورداً على سؤال حول كيفية مواجهة البنوك العربية لامتداد البنوك في العالم، قال إن اتحاد المصارف العربية يتطلع لامتداد البنوك خلال مؤتمرات

كبيرين، وأنه حدث بعض التقدم في لبنان والسعودية والأردن ومصر، ولكنه تقدم على استحداث، لأن ثقافة العرب تتركز للتقليد والاعتزاز بالقدرة والوضع. أنه جرت المادة في مؤتمر بيجريند بالجمع عمر الجند، وأيس فقط جمع القطار، أي أن يتم مع مصري مع سمودي أو كويتي الخ، وأعرب عن أسفه لعدم وجود استحداث أدوية بل تبني الاتحاد منذ ٢ أعوام فكرة إنشاء بنك للعالم العربي لتحويل التجارة والاستثمار بين العرب، وذلك لتتلافى حول المعايير للمرجع ربما السلطات التقنية إلى تشجيع الجمع على المستويين العربي والعالمي، وتشجيع المصارف للمرجع لأنه ليس هناك سبيل آخر للوصول إلى كينيات كبرى وأصاف أن ذلك يجب أن يأتي قبل أن تسري اتفاقيات كينياتة وتدخل اقتصاداً كبرى عربية في موقف الاقتصاد عامة.



في ختام المباحثات المصرية المغربية

تأكيد دور الحركة التعاونية في إضامه السوق العربية المستركة وزيادة استيراد الأعلاف المصرية

كتب - عبد الوهاب حامد :

كما عقد وفد المغرب لقاء مع السيد محمد ابراهيم رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي المغربي ورئيس المكتب الاقليمي للطلح التعاوني الدولي لعل جمال الفريجاتا والوطن العربي حضرة السادة احمد مبرور رئيس الجمعية العامة لبلطاس والمهندس سمير طنجاري رئيس الجمعية العامة للأرز ومخاضيل الحبوب ومضربا ممثلين عن صندوق الاستثمار للتعاون وتناول اللقاء تطويع ممثلين بين المنظمات التعاونية في الجاهير وإزالة قنواقي في التبادل السلس للمنتجات الزراعية وبحث الجانبان المصري والمغربي تجربة تعاونيات مصرية وأسلوب تعاملها مع التحديات الجديدة في ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه نحو الخصخصة وتقرر عقد لقاءات مشتركة بين التجهيز التعاونيين في كلا البلدين وصرح مصدر مسئول بأن الرحلة القادمة ستشهد مزيدا من اللقاءات بين فهارات الاتحاد التعاوني العربي في صورة مؤتمرات ونوبات واجتماعات ثنائية بهدف بلورة رؤية مشتركة حول دور الحركة التعاونية والاستفادة من قوة الدفع الحاصلة سواء من الحكومات أو للسلطات الاقتصادية بهامضة الدول العربية أو الحركة التعاونية العالمية والحصول على الدعم الممكن

في ختام المباحثات المشتركة بين التعاونيين بمصر والمغرب بالقاهرة نظرت تشييد التبادل التجاري بين البلدين في مجال المصالحات الزراعية والحربية والأخذ بقطرات علمية بهاجدة في المشاركة في قيام السوق العربية المشتركة لتي دعا إليها الرئيس حسني مبارك والملوك والرؤساء والقادة العرب كما تقرر زيادة حجم استيراد الأعلاف المصرية والوداء بمصلحة المغرب الشفيق وأيضا لتفعيل الاتفاقية بين الحكومتين المصرية والمغربية. صرح بذلك الدكتور خالد بوش مدير عام الاتحاد التعاوني العربي وكانت المباحثات والتقاءات بين الفهارات التعاونية في كل من مصر والمغرب قد عقدت برئاسة الدكتور احمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد العام للتعاونيات والذين العام للاتحاد التعاوني العربي وممثل المغرب السيد ابراهيم نايفي الذين الذين العام للاتحاد التعاوني العربي ومدير المكتب الاقليمي بالرباط وطمهها عدد من فهارات الحركة التعاونية المصرية وممثلين عن اتحاد تعاونيات الحبوب بنى ملال ومراكش



للشعر والفعاليات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤/٢٥ - ١٩٧٥

في تصريحات للتلفزيون:

ولي عهد دبي يؤكد أهمية إقامة السوق العربية المشتركة

تجارية إلكترونية وأربعين إن عمارة
الحكومة الإلكترونية متعلما أنه بولا من
ان ذهب العمل إلى هذه المرات يستدعي
الحكومة إلى بيته أر إلى مكتبه لتسجل
الحكومة وهذا يسجل بعض الأمور لأن
الحكومة تدعم الشعب في تطوير حاجاته
وكل شيء في أمور الحياة وحول كيفية
الاستفادة بفترة مصر في نظم المعلومات
أشار إلى اتفاقيات التعاون بين البلدين
وقال إنه يتم وضع تصور كامل للوضع
حتى تحقق أقصى استفادة للبلدين.
وردا على سؤال حول الوضع الأمني في
المنطقة وكيفية تأثير على مصادرات السلام
قال ولي عهد دبي وزير الدفاع دولة
الإمارات إن الوضع الأمني في المنطقة جيد
والصمد الله ، أما السلام مع إسرائيل
فستبقى أن يكون الساند وأن تكون هناك
فرص جيدة لتأمين مكنتها
وأكد عبودية التمسك بالقدس فالأمة
الإسلامية لن تقبل بإدارة الإسرائيليين
القدس وقال إن السلام غير العادل سوف
يشعل شرارة تنفجر بها المنطقة كلها
والسلام غير العادل لن يستمر.

البرسوع ونحن نشاؤون في هذه الحالات
حتى نستطيع أن نفهم سلالاتنا وأمر
من أمه في أن تستحق دعوة الرئيس
حسني مبارك في لقاء السوق العربية
لأن العرب يملكون الخبرة والطاقة
والاستعداد لإنشاء هذه السوق وتنميتها
أن يجد نداء الرئيس مبارك الاستجابة
المنطقية. وحول شكل التعاون بين مدينة
دبي للثقافة والمدينة الإعلامية الحرة
في مصر قال ولي عهد دبي إن هناك
تعاونات كبيرة بينهما وأن مصر والإمارات
تتعاون إلى قدامين والولايات المتحدة
بينهما وأضاف أن العالم اليوم مقل على
التجارة الإلكترونية لذلك فإنه يجب تعزيز
التعاون في البلدين وتوظيفهم لهذا السبيل
لأن كل شيء سيتم إلكترونيا.
وعن المشروع الثقافي الذي تم الأخذ
بمبدأه في دبي وهو الحكومة الإلكترونية
أشار الشيخ محمد بن راشد إلى أن
الإمارات تتكلم بولش تشبه مكتبة
الإلكترونية والبسلف من الحكومة
الإلكترونية أن تتحول الشركات إلى
إلكترونيات وكذلك تحول التجارة إلى

أكد ولي عهد دبي وزير الدفاع
الإماراتي الشيخ محمد بن راشد
أهمية مكانة القاهرة التي هي عهدها
سهي لأمسا في الأمان وفي الكلوب
وقال ولي عهد دبي في حديث خاص،
لبرنامج صباح الخير يا مصر، إنه زار
الأحياء السكنية والأثرية لبلد البلد،
مدينته بالقيادة الحكيمة التي وصلت
بمصر إلى هذا المستوى للعظيم.
وأضاف أن القاهرة من المناطق التي
يشهد الصين إلى زيارتها داخل مصر
لأنها أباد التي سمعت جدا بزيارته
وحول تدعيمه لمشروع تكنولوجيا
المعلومات نوه بأن مصر سمعت لإنشاء
ساعة تكنولوجيا عربية وهو الطريق
الصحيح بالنسبة للتكنولوجيا المتقدمة
وأكد أهمية التعاون بين مصر والإمارات.
وعن طموحات العربية العربية
الكبير الرئيس مبارك والشيخ زايد وأن
يكون العرب كيانا اقتصاديا قويا ودعوى
الرئيس مبارك أن تمام السوق العربية
المشتركة. قال ولي عهد دبي إن دعوة
الرئيس مبارك تعتبر من أولى أتنا في هذا



النكتل الاقتصادي العربي.. خيار مصلحة لكل قط

الاقتصاد العربي اليوم - إن جاز التعبير - غنى هو الآخر بلوجاته وسياساته المعقدة والمتنافسة أحياناً، بحيث يمكن لكل باحث في شؤون الاقتصاد اليوم أن يجد ضالته فهناك القوم وهناك البطالة التي تزداد وهناك الفوج الذي يرى في جانبته الشككي على الأقل - جنباً إلى جنب مع توجهات الاقتصاد المختلط إلا أنه يصعب في كل الأحوال على أي متأمل أو متابع سياساتنا الاقتصادية العربية أن يتوهم أنها ستكون عليه حالة الاقتصاد العربي بعد خمسة أعوام فقط من الآن تخلفاً عما يمكن أن تكون عليه الصورة في الأمم الطويلة ولا اعتقاد أن مسئوليات الاقتصاد العرب أنفسهم يمكنهم تحديد ملامح اللون القوامع للاقتصاد العربي أوجهاً أو طويلاً سواء على مستوى الزاوية أو الأهداف أو على مستوى الممارسة والإنجاز - إن أنسى وفي كل الأحوال استنفيع - ومن مطلق الممارسات الاقتصادية العربية - من أجزء بل هذه الممارسات تشير في عكس اتجاه الزمن ومفاديات المعنى ويمتدني في هذا الصدد أن أعرض ثلاثة أسباب رئيسية . . .

أولاً - ما زالت السياسات الاقتصادية العربية مستمرة في الانكسار على الاستعمار الاستعماري (الفرنسي على استعراج المواد الأولية وتصديرها) كمصدر أساسي للدخل من أغلب الدول العربية (مستعراة من العربية من المواد الأولية تقارب ٨٠٪ من إجمالي صادراتها)

د. محمود جبريل
خبر في التدريس والتدبير البشرية

إن هذه الاستمرارية تمثل في جوهرها إما إغفالاً لهيكل ومصموم وبسياسية الاقتصاد العالمي اليوم والذي بدأ التكن للمعاني (القديم على ثورة الاتصالات وثورة تكنولوجياها تديران ويشكل متصارع وطرد من شكل الحياة ومضمونها بل ومن آخر التفكير والإدراك لدينا) يشكل البعد الاستراتيجي الأول فيه ولما في الإغفال يمثل في حقيقة اعتكافاً لبيئة المعجز عن الفعل والتفاعل والتي هي إقراراً لأمر التفكير العربي الشككي القادراً على الاستنباط والتبنيار السليم والتفكير في الوقت الذي تكون موقفة الدول العربي في العملية الانتاجية في السوق الدولي العالمي ٢٠٪ وفي إسرائيل نحو ٨٠٪ من حجم متوسط هذا العمل في تصورات الدول العربية مجتمعاً إلى ٢١٪

إن قلة نظرية شاملة على مكتبة ويمكن الحديث والتفكير في الهيكل الإداري لأي مؤسسة عربية عامة في خاصة - قد يعطى مؤشراً إيجابياً على أسباب شئ هذه القسمة من ناحية كما أنه يفسر مصداقية خاصة على الخافق التي ترى في الاقتصادات العربية (في حالة عدم تغير توجهاتها وبسياسها الاستراتيجية) ستتعرض إلى مزيد من تدهور وتغلب العربية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمي هو ظاهرة مؤقتة لا تنقسم والتأثير العام للاقتصاد الدولي الذي يؤكد ثلاثاً الأهمية الاستراتيجية للمواد الأولية (التي شكلت مصب العملية الانتاجية في مصر المستعارة) وحول البعد العربي (اللتج من تصالف رسل للبل والتكتروبيها) كدور استراتيجي محرك للاقتصاد ومحدد لامتثالاته

إن استمرار الاقتصادات العربية في اعتمادها على موردها الأولية كركيزة أولى ووحيدة لتشغيلها الاقتصادي في الوقت الذي يتحول فيه الاقتصاد العالمي ويشكل متنام إلى اقتصاد قائم على تقابل لخدمات التكنولوجيا وطورها في كل مجالات الحياة (مضيف المواد الأولية في شئ أي سلعة اليوم لا يزيد على ١٠٪ وفي شئ مستخدم كما يندر ما يخص البحوث والتطوير في مكانها العربية نحو ٢,٠٪ بينما يقارب في الدول الأوروبية نحو ٨٪ وفي الدول المتقدمة تجاوز ٢٠٪) قد تتربط على مطلقاً مخمكة ومعدنية في أن ولحد إذ قد تكون هذه الاستمرارية إلى تلك ونظراً علاقة اقتصادية المعصورة للاقتصاد العربي وباتية تهدف في الاعتماد على الذات - وليس شكوى ولتأسي سياسات تحريرية وباتية تهدف في الاعتماد على الذات - بل يجب شكوى ولتأسي الاممية الربوالية لكونها الاقتصاد المتخلف في بؤية العملية الانتاجية في عصر الهوليات الاممية الربوالية لكونها الاقتصادية حالة تصف القوم للاممية - ومن ثم فإن عصر الاقتصادات العربية وتوجهاتها الاقتصادية الانتاج بما يقع إسهاماً كبير مع مغيرات عصر المعلومات قد عن إعادة موقفة عملية الانتاج بما يقع إسهاماً كبير مع مغيرات عصر المعلومات قد يدفع إلى مزيد من البطالة المعصورة (التي وصلت إلى ١٦٪ من إجمالي القوة العاملة العربية) كما أنه قد يشكل عامل طرد لثقوى للاستثمارات العربية في خارج الأرض العربية (فقدت هذه الاستثمارات بنحو ٦٨٠ ملياراً) كما أنه سيؤدي أيضاً إلى طرد مزيد من القوم العربية إلى خارج أوطانها

إن حصار التجارب الاقتصادية العربية (برغم معدلات النمو المشجعة في بعض دولها العربية) يمكن أن يخلص في بعض الماشرات الاقتصادية البسيطة . . .

١ - التطلع للقط الإجماعي العربي أو يتجهز في نهاية التمهيدات ٥٢٠ مليار دولار أي أقل من ٢٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو لا يمثل أكثر من الناتج للملح الإجمالي لدول أوروبية من القرن الثامن عشر



النشر والخدمات الإحصائية والمعلومات

المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٠٠٨ / ٢ / ٢٠

ب - توزيع الدخل والقرارات داخل بلدنا العربية يعتبر أقل علما من توزيعها في الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما أدى إلى زيادة عدد الفقراء العرب، إذ تجاوز ٧٠ مليوناً من إجمالي ٢٨٠ مليون مواطن عربي في سنة ٢٠٠٠، كما تجاوز عدد العرب الذين لا يقرعون ولا يكتبون رقم ٦٠ مليوناً.

ج - زيادة تعمور نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي حيث بلغت نسبة الاكتفاء في القطع مثلاً نحو ٣٢٪ وفي السكر أقل من ٢٠٪ وفي اللحوم نحو ١٢٪، ولو نظرنا إلى مؤشر العجز الذاتي العربي في ضوء الزيادة السكانية للتسارع في الوطن العربي من ناحية، وإلى سوء عجز الاقتصاد العربي من إمداد شبكة عطايات الإنتاج من ناحية أخرى، لأمكننا توقع المزيد من الاعتماد على الخارج لسد حاجات المواطن العربي الغذائية الأساسية.

د - توجيه الخطى عائدات الحفارة النفطية إلى الأفراس العسكرية (دون إطلاق مانتيز في مشروعات البنية الأساسية في بلدنا العربية) ليس فقط مغل استراتيجياً بل هو أيضاً فرصة تاريخية لإحداث تنمية حقيقية، ولكنه أيضاً سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج في البنية التحتية العربية في إمداد شبكة شكل وبصعوبة الاقتصادات العربية. وقد يدفع الكثير منها إلى الانعزال عن الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، بكل ما فيه من مخاطر في فرض الشروط على نوعية السياسات المطلوبة لتزويدها، ليس في ملاحقة الاقتصاد فقط ولكن في أمور السياسة أيضاً (سياسات التكيف البيئي والخصخصة في كثير من بلدنا العربية في حين تجسود لهذا الصنيع).

ثانياً إن ارتكاز اقتصاد كبرى على اليد العاملة للوطن العربي كمكون أساسي للعدلية الانتاجية واعتمادها على قوة الاتصالات الخارجية في تحقيق مبادئ الانتشار والسيطرة عبر القرارات (مركبات متعددة الجوانب) أكد بشكل حاسم أن الإنسان متحدث للقرارات

والمعارف هو المكون الاستراتيجي العام في حملات الفلسفة والبيئة والقرارات تتحول مؤسسات التعليم والتدريب ومراكز البحث والتطوير إلى بؤر استثمار استراتيجي في القواعد البشرية بما يتلاقى وأمنياتها القوية وأدق نظرياتها. أما في بلدنا العربي فإن الفارقة العزلة مرة أخرى تكون في استثمار سياساتنا في التعامل مع القواعد البشرية العربية من منظور كبري، يهدف إلى تخفيض معدل الزيادة السكانية الكلية في حد ذاتها، أن انتاج كثير من التفتتات العربية لسياسات اقتصادية غير مالية (خصخصة) واتخاذها لبعض الخطوات (الديمقراطية الشعبية)، بحتم بطبيعتها تثير أو تدمر كثير من مؤسسات التنمية الاجتماعية والسياسية وإعادة بنائها بما يتلاقى ومتطلبات التوجهات العربية الجديدة في مجال الاقتصاد والسياسة.

ثالثاً إن الخصخصة تعمل فكرة والمصلحة الاقتصادية قبل أن تكون تطويراً في تحقيق وصوكها الكلية، وبالتالي يصبح من أهم متطلبات الخصخصة والاقتصاد العربي إلى تغيير الفكر الذي يقود على المبادرة والمشاركة والتجديد واستغلال البيئة والعلم *entrepreneurship*، وعلى أكثر ما لا يملكه كثير من دواهي السياسة والتمتع بأن مؤسسات التنمية الاجتماعية ليست فقط عاجزة عن إفراز الشيء الذي يحل محل هذه المؤسسات بل هي تسعى إلى تأكيد قيم وتجاهات معاكسة ومتناقضة لتطلعات الشعوب الخاضعة فيها وتجاهات وسلوكيات

وتوجهات التحول الديمقراطي (أو في جانبه الشكل عريباً)، تتعمق هي الأخرى، يعود للفهمون للتمسك الذي يترك قيمة للثقافة، وعلى من شأنها ويجعل منها مكاناً أصيلاً في وعي الفرد وإفراجه، ويمكن من الانسجام والمواظبة كطيفة بفرشها للتعلم والاكتفاء الوفاء قبل أن تكون لتفتتاً في بلدنا العربية وجوالات المظهر، ومن ثم تمسح للثقافة دوراً وفقاً لطبيعتها كمعصية، بدلاً من أن تكون هيكل رسمياً تدير عن إرادة الحاكم أو امتثالاً لسلطة خارجية.

رابعاً تلعب على تلك، يمكن لنا أن نتوقع مزيداً من انتشار أصناف التنمية الاجتماعية في بيئة الأفكار العربية، في محاولة إيجاد طيف لتطبيق لشبكة الطاقة العربية، التي تتأقلمت في جزء كبير منها. نتيجة لعدم ملازمة مخرجات التنمية الاجتماعية، والاداء نظام التعليم العربي، انشغال التوجهات الاقتصادية والسياسية الرسمية للحكومة إلى مؤسسات ومراكز التدريب وتطوير القواعد البشرية العربية الواعية للثورة الحقيقية الديموقراطية وسيكولوجية المواطن العربي، إلا أنها في تعاملها تجاه معاكس تملأ الخرجات للتنمية الاجتماعية، وذلك عن طريق التفكير في موعدها التدريبية في أساليب وطرق التدريب لتفاهد على قيم الحرية والمشاركة والصدق وبالتالي يصعب التدريب ملاذاً وبصورة إصلاح ملحتمت مؤسسات التنمية الاجتماعية من تدهوراتها وتجاهاتها سلبية في المواطن العربي، تحت طائلة إغداقة الهدية البشرية بما يحقق تعميل اتجاهات المواطن العربي السلبية تجاه تلك وعنده وبهذه، قبل أن تفكر في اكتساب للمعارف الجديدة.



للشعر والخدمات الحديثة والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤/٨/٨٩

لماذا تأخر قطار السوق العربية المشتركة؟!

الآن شؤيرة ترتيب البيت العربي من الداخل حتى يتطلع المستقبل نحو تحقيق أمل قومي مهم وهو إقامة السوق العربية المشتركة. ولأننا نعدنا من الجانب الآخر وهو تسييد السوق، نسأل أنفسنا هل الوفاء لشعبي العربي بأهمية السوق العربية المشتركة كان في الوقت الحالي.. وهل فكرة إنشاء السوق ناهية من فكر والسياسة أم إنها حلم بلا مقومات.. وهل فكرة السوق العربية تهيء على إحياء أهداف العالم العربي كذلك تتساقط إذا كان منطق المصلحة الاقتصادية الليبرالية واقع أمام الدول العربية أم لا.. ويرى البعض أن مساحة الاختيار والمناقشة غير متاحة أمام للشعوب العربية وأنها ليست كافية لتكون أساس سليم. ويذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك ويتساءلون عن الفلفة وعدم الثقة بين الدول العربية بعضها البعض، وهل هذا أن قيام السوق العربية يتعارض مع مصالح وطنية لبعض الدول.. وهل ستكون السوق العربية مؤهلة على التعرف أمام احتياجات «الجماعات» مستقبلاً؟ استجابة لثلاثتنا نجيب عليها، ونحن نسعى لتحقيق الحلم العربي.

تهاني البرتقالي

فالجوازات (غير نافذة) على تصعيد جراح حرب أهلية مازالت مستعرة ومفتوحة. والقصورالتي تبدو ممتلئة وغير قادرة على المنة لتأثيرات التي يجرها حرب شهابية عربية الأفرار تكاد تأتي على الأخضر واليابس ضيقاً. واليمن الذي لم يكد ينشأ من حرب أهلية بالأسلحة الثقيلة حتى بدأت فيه حرب أهلية بوسائل وبأسلحة أخرى وما تكون أكثر خطراً والسودان الذي يواجه احتمالات التفكك والانقسامات تحت وطأة حرب أهلية من مرج جديد. ويشير حسن ناعمة إلى البعض الآخر من الدول العربية التي يكاد يشتت تحت وطأة المفزعات الدولية وهذا هو حال العراق بابها والسودان. فالعراق يواجه حالة من الجرح والرض واليأس تحت وطأة ظروف دولية. رأينا تدهور كائنها حصلت على إفراج مؤثت لكن حركتها مازالت مقيدة بعد أن وضعت تحت الرقابة والمراقبة تمهيداً لإعادة اعتمادها عند الضرورة مرة أخرى. كذلك باقي الدول العربية التي لا تملك دولة من مشاكل. ولذا كان هذا هو حال الدول العربية. فالسؤال الآن يؤكد أن الإنسان العربي مهزوم أمام نفسه، مما يجعله ذلك صعبية وسط هذا الكم من المشاكل على تطلب فكر جديد. حيث تتحكم العوامل القومية في عدم وجود شهية مقاتلة للمستقبل. والظهور

أصبح التوجه لدى رجال السياسة والاقتصاد غير تحليلاتهم السياسية والاقتصادية يتجه نحو عامل مهم جداً له دلالات الواضحة، حيث تمحور الفكر إلى سؤال يفرح نفسه: هل أصبحت المشكلات التي تعيقها معظم الدول العربية أحد العوامل التي توقف قيام سوق عربية مشتركة، وهل يلزم للدول العربية أن تتخلص من المشكلات التي تعيقها أو لا تتفكر في قضية قومية مهمة تتعلق بإقامة السوق العربية المشتركة.. أم أن القضية الحقيقية تكمن في أن فكرة قيام السوق العربية لم تأخذ المساحة الكافية في الأذهان. أم أن قيام هذا السوق قد يتعارض مع بعض المصالح لبعض الدول العربية.. ولو سلمنا بأن هناك مزجاً بين المسببين وهما المشكلات التي يمر بها العالم العربي وعدم حصول فكرة قيام السوق على مساحة نظرية تسمح حالياً بالتأليف. فليتنا نستشهد برأي د. حسن ناعمة في وصفه الفيل لعمالة العالم العربي في الوقت الحالي، مما لا يجهل مؤزلاً لاستقبال أي جديد. ويقول ناعمة إن لدينا دولة عربية غارقة في مستنقع الحروب والمشاكل الداخلية مثل الجزائر والسودان والصومال وبيما اليمن.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ / ٦ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلاصة مجلس الشورى يناقش أهمية قيام السوق العربية المشتركة

فقرطوط للتاسبة. وكشف
القرير ان العروية تفرض
على الجميع نوعاً من
التكاتف والتعاون للحفاظ
على الهوية، وخاصة إنها
لا تملك المصالح الوطنية، بل
تدعمها. وأضاف القرير ان
التمسك بالعربي في ظل
الأوضاع الحالية أصبح
ضرورة للبقاء، ولم يعد
تجاراً سبيلها.

اقتصادى عربي واضحة
التحديات الفعلية. وأشار
القرير الى ان إنشاء السوق
العربية المشتركة هو الحل
للتمسك بالعربي في علاقته
بالعالم ان بالقديم. وأوضح
القرير ان السوق العربية
تجعل الدول العربية أكثر
قادرة على التعامل مع
الضرورات الإقليمية في إطار

كتب - محمود غلاب :
يستأنف مجلس الشورى
جلساته غداً برئاسة
الكتور مصطفى كمال
حلمى يواصل للجلس
مناقشة القرير الذي
أعدته لجنة الشئون
عربية والخليجية عن
موضوع السوق العربية
المشركة. وقد قرير
ضرورة إقامة كتل



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات المكتبية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٦ / ٢٠٠٢

د. حسن البراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة

الاقتصادية

بعض الدول العربية تمتنع عن تنفيذ

قرارات العمل العربي المشترك

هناك فروق جوهرية بين

السوق الأوروبية والسوق

العربية



تظهر المعلومات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأوسسور

التاريخ : ١٩٨٨ / ١٠ / ٦

ظل الامل العربي نحو تحقيق سوق عربية مشتركة مشتعلا منذ قيام الجامعة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.. خاصة بعد التوقيع على اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية

إلا ان هذا الامل لم يتحقق بعد رغم مرور عشرات السنوات.. الامر الذي يدفعنا للتساؤل عن مواطن العجز في تحقيق وتقليد هذا الامل والحلم الذي ظل الإنسان العربي ينتظره بفارغ الصبر.

لذا لا تخفونا بالأمن العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور حسن إبراهيم الذي ظل يشغل موقعه هذا لأكثر من عشر سنوات والذي سيترك منصبه أول يناير القادم للمرشح المصري الدكتور أحمد جويلى.

وتأتي شهادة الدكتور حسن إبراهيم على الفترة التي قضاها أميناً عاماً للمجلس بمثابة وضع النقاط فوق الحروف لثوبل الموضوع حول أسباب عدم تحقيق سوق عربية مشتركة حتى الآن؟ ولماذا بقي نص القرار

ما هي أبرز التحديات التي واجهتكم طوال فترة عملكم في المجلس؟

● عندما قام المجلس كانت هناك تطورات على الساحة العربية كبيرة جدا نتيجة استقلال العديد من الدول العربية ونتيجة ما بعد الحرب العالمية الثانية من شعور بالانتماء.. فكان الإنفصال في الساحة العربية على الجامعة العربية وتميز اقتصادياتها الأمر الذي ساهم في عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية إنشاء المجلس في مرحلة ما يسمى بالدهليزية أو مرحلة الاستقلال وهذا كله أدى إلى وضع الاتفاقية ثم البدء في تنفيذها مع طموحات كبيرة.. لكن التطورات اللاحقة لم تكن قادرة على حمل الأفكار والمفاهيم التي تضمنتها الاتفاقية ثم حدثت استكثان.. فالدول التي كانت متدخلة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية في سبيل تنفيذ الاتفاقية بدأت تشعر بأنها يجب أن تكون حليمة وبدأت تتمسك بقدراتها وبشخصيتها كاملة وبدأت تخرج عن تقديم التنازلات؛ وأنت تعلم ان التعاون والتنازل يحتاج إلى تنازلات من بعض الجوانب السيادية ومن هنا بدأت تصنف هذه الفروع بأد إلى سبيل من الضعيف والمتكسب على العلاقات العربية وعلمنا أمثلة كثيرة حدثت على الساحة العربية ضد الأمور إلى الخلف.. لكن جرت محاولات أيضا لتدعيم الوحدة مثل قيام مجلس التعاون الخليجي الذي كان يستهدف التفاوض بظلمة متقدمة نحو تحقيق تطورات في نطاق محدود وليس في الإطار الشامل عقوبات

● ما تعديكم للوضع الاقتصادي العربي في الوقت الحالي؟

● هذا السؤال إجابته تكون سبؤا آخر هو مل الوجود العربي قائم أم لا هل هناك اقتصاد عربي أم لا والطبع يوجد اقتصاد عربي.. ولأنه من العمل الاقتصادي العربي باستمرار وبشكل

متواصل ومن هنا نأتي إلى التطبيق أو نتائج العمل من حيث مدى نسبة تطورها من عمقه.. نحن نواجه عقبات في طريق الإنجاز من خلال العمل العربي الاقتصادي.. هذه العقبات تتمثل في أنه يتم اتخاذ القرار على مستوى الإجماع في كثير من الأحيان لكن عند التطبيق نجد أن مستوى هذا التطبيق فيه تفاوت كبير.. بل هناك إجماع في تردد في امتناع عن تنفيذ القرارات ومن هنا تأتي الشفرة التي تعيق

المسيرة.. وعلى سبيل المثال اتخذت القمة العربية قرارا بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى واتخذ قرار باستنها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبدأ العمل بها في أول يناير ١٩٨٨.. ولكن القرار أخذ مسيلا الذي الطويل والدم الأنس في عملية التنفيذ.. إذ من المناسب الحصول على إجماع عربى للقرار ان تكون هناك فترة زمنية محددة على عشر سنوات لتنفيذ قرار إقامة منطقة التجارة الحرة بما عليها من محددات سواء إلغاء الرسوم غير المبرمجة (الرسوم الإدارية وصولا إلى إلغاء الرسوم الجمركية بمعدل ٨٠٪ سنويا.

ويضيف إن إقامة منطقة التجارة الحرة لم توجد إيجابيا جماعيا من الدول العربية.. فهناك دول لم تنضم.. تأخير عن كل الدول التي اتفقت على التنازل تضع بعض الدول على عتبة التنفيذ.. فاستطاع التشكيك ان القاطلة تسير وتستمر.. فالاقتصاد العربي يواجه تحديات مثل هذه المصاعب والهياكل الاقتصادية العربية متفاوتة وهذا أيضا يعيق المسيرة.. وهناك مصاد إيجابا برامج إصلاح اقتصادي من أجل تغيير وتصحيح الهياكل الاقتصادية.. وإمثلة فصح نعيش في عالم كبير له تأثيره على الاقتصادات النامية مثل منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات للتجارة منها والتي بها سلبيات تعكس على مسيرة الاقتصاد العربي أيضا.. لذلك فلا بد من العمل على مواجهتها وهذا كـ كما لفرص.. عمل الاقتصادي عربي منطق من التطورات العربية لبناء اقتصاد قوى على مستوى القطر وعلى

مستوى المجموع.. وما ندرك ان الاتفاقيات الثنائية أو على مستوى أكثر من الثنائية تميز ليس قفزات المجموع بل قفزات الأعضاء أيضا.. مثل مجلس التعاون الخليجي.. وخاصة القول ان الاقتصاد العربي يواجه عقبات ومصاعب فعلمنا ذلك بتنفيذ القرار وليس في انخافه بما يستلزم ضرورة إجراء تغيير في الالتزام بالتطبيق حتى تسير المسيرة التي تسير ببطء في بعض الأحيان وتترجم إلى إخفاق في أحيان أخرى!

● كثير من المهتمين بالوضع العربي يقيمون وضعهم الاقتصادي أن التفكير في إقامة سوق عربية مشتركة سبق السوق الأوروبية ومع ذلك فإن



للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق الأخيرة قطعت أشواطاً ماثلة نحو الوحدة الاقتصادية.. في حين ظلم السوق العربية كما هي دون أي تغيير عليها فما تفسير ذلك؟

● هناك فروق بين الواقعين العربي والأوروبي.. ففي أوروبا عندما بدأ العمل في وضع أساسيات السوق كانت هناك قاعدة إنتاجية متطورة وكانت التجارة البينية بين الدول الأوروبية تصل إلى 70٪ بينما إننا لنعلم في عام ٨٧ والمستشفيات الواقع العربي لوحدنا أن هناك الكثير من اقتصادات بعض الدول العربية تالفة ومربوطة بيروقراطية الاستعمار.. وهياكل الاقتصادية كانت ضعيفة والكثير الأثني قليلة واستهبال للعلم والتكنولوجيا محدود إضافة إلى أن التجارة البينية العربية لم تكن تصل إلى أكثر من 7٪ إذن هناك أسباب موضوعية حالت دون

إنجاز السوق العربية المشتركة يضاف إلى ذلك ما واجهناه من المشاكل التي نشهد إليها في العمل العربي.. تأجيله عن أن العالم العربي مازال يعاني نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشلق أجواء سلبية في عملية التطبيق لأنه يحمل الاقتصاد في بعض الدول العربية إصابات كان من الممكن أن تكسر في غياهب التهمية.

قارنوا دولي

● هل تعتقد في ظل عدم الالتزام بالتقليد أن طلب الدول العربية زيادة العشر سنوات للفترة لاسطة التجارة الحرة؟

● لا يمكن أن تزيد في ظل إحكام متفصلة التجارة العالمية والتي سيمسح فيها العالم متربطاً وسوقاً واحداً.. فنقول: تتم عملية تعزيز التجارة التي تستهدفها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. والقرار أن يكون عربياً بل سيكون دولياً ونحن نطمح إلى تخصيص هذه المدة لتكون ما بين ثلاث إلى خمس سنوات فقط بدلاً من عشر سنوات وقد طالب آخر اجتماع لرجال الأعمال العرب بضرورة إخصاص سنوات المنطقة الحرة.. ونحن في مجموعة السوق العربية المشتركة القائمة في إطار المجلس المشكلة من سبع دول أخذنا قراراً بضرورة تفعيل السوق المشتركة التي تعد منطقة التجارة الحرة أبهى مراحلها على أي تمت خلال ثلاث سنوات لكي تتقال إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاتحاد العمومي لتصل إلى السوق المشتركة.. لذا فلا اعتدنا أن مدة المنطقة الحرة العربية ستزيد.

● هل تنتج الدول العربية خلال هذه الفترة في تنفيذ المنطقة الحرة؟

● إذا لم تنجح فسيبقى القرار العربي ويضعها إنما أهمية أن يكون القرار عربياً وفي الإطار العربي فله ميزة من أن يكون في الإطار الدولي لأنه في المرحلة اللاحقة سيكون هناك منافسة في السوق العالمي خاصة وأن هناك عناصر تساهم في التنافس مثل الفرق الجغرافي والسياسي والاجتماعي والقدرة على استعمال العملة.

المصدر : الأوسر

التاريخ : ٢٠٠٠ / /

● اعتقد أن قرار دولة الإمارات تجميد عضويتها في مجلس الوحدة الاقتصادية سيؤثر سلباً على مسيرة المجلس ألا تتفق معي في ذلك؟

● يا سيدتي لقد علمونا في المدرسة أن في الاتحاد قوة.. وكما أراد للحمون ازدياد قوة لكن أيضاً لا ينبغي هذا أن دول مجلس التعاون الخليجي عدم كرمهم في المجموعة العربية أنهم لا يتجهسون بالعكس يمكن أن يتحقق نجاح في مجموعة صغيرة ثم ينعكس هذا النجاح على المجموعة الكبيرة وتجميد الإمارات عضويتها هو قرار سيئ ولا أريد في المرحلة الحالية للتطبيق عليه كثيراً متأكد أن الاتحاد قوة وكما تملكست الدول العربية كما لزمنا قوة والعكس صحيح وهذا المشروع أساس ونحن نتمنى في الوقت الذي لنحسك

يأستمر دولة الإمارات في المجلس أن تنضم الدول العربية الأخرى التي لم تكن في المجلس.. ومن قرارات المجلس في الدورة الأخيرة ترحيبه بعضات للدول العربية التي لم تنضم لاتحادية العربية الاقتصادية أن تنضم إليها وهذا تأكيد على أهمية تعزيز التضامن وشمول جميع الدول العربية في السوق العربية المشتركة.

العمل العربي

● لكن هناك من يكد أن قرار تجميد الإمارات لعروضها سيقطع قراوات معاملة من بعض دول مجلس التعاون الخليجي واعتقد أن هذه القرارات ستعصف حتماً دور للمجلس لما رأينا؟

● حقيقة أنا لا أريد الخوض في ذلك.. فافعل العربي المشترك في تمويله بإجاء مصاص من أن لأخر على ضوء العلاقات وعلى ضوء الأوضاع الدولية في الإقليم وهذا شيء طبيعي لكن مع الأنف في بعض الأوقات تبرز هذه المصاص في العالم العربي بصورة أكبر بكثير مما هو حاصل في أفريقيا وأوروبا.. ونحن في عملنا نصافظ على مصالح الدول الأعضاء جميعها وتتخذ القرارات التي تخدم الصومع أما إذا كان التقييم مختلفاً فربما يكون ذلك ناتجاً عن خصوصية معينة والنسبة للإمارات فقد استجبت فيها الكويت ولكن هذا التصحيح لم يمس والعمرونة أن دول مجلس الخليج لا ترقب في العمل العربي المشترك.. ومن جهة آخر دول الخليج فإن تأسيس مجلسهم يساعد وعزز تماسك وتحقيق الهدف العربي.. إذا ترحب مجلس التعاون الخليجي أو أي اتحاد عربي آخر لأن العمل في النهاية في مصلحة الجميع.

والكويت والإمارات محورتان أساسيتان في الاتحادات والشركات القائمة لمجلس الوحدة الاقتصادية.. ومساهماتهم مساهمة فعالة في ٢٥ اتحاداً وأربع شركات قائمة وهناك الكثير من الممارزين والمختبرات التي تنضمها الاتحادات تمام في دولة الإمارات.. وتوجد الآن شركات تابعة للاتحاد يرأس مجلس إدارتها خليجيون من السعودية والكويت والإمارات بل من شركة التنمية الزراعية بالمجلس لها فروع في إدارة عجمان بالإمارات.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٥ / ١ / ٧٧

أجريت الحوار: أحمد سيد

● إلى أي مدى يمكن أن تلعب الاتحادات النوعية المروية دورها خلال السنوات القادمة
● اعتقد أن التيار الذي يعطي للقطاع الخاص في تطوير الاقتصاديات في العالم يؤكد دوره من خلال ممارسة الاتحادات النوعية المتخصصة. خاصة وأن هذه الاتحادات تعبر عن العمل في الميدان وتمثل القطاع الخاص بشكل مباشر وعلى أوسع قاعدة ممكنة وإلى مختلف القطاعات وإذا اعتبرنا أن دور القطاع الخاص مهم في التنمية الاقتصادية فهذه الاتحادات هي التراجع القوي الشارعة على تنفيذ هذا التوجه أو هذه السياسة ولذلك اعتقد أن الاتحادات ستلعب دورا بارزا في العمل الاقتصادي للمروى المشترك في المرحلة القادمة. وتلاحظ منذرنا تأسيس اتحاد لرجال الأعمال وهذه خطوة كبيرة.

● ما الذي تراه للآمين العام الجديد؟
● حقيقة أنا أرى في كل الترديد، وأتمنى له كل التوفيق والفرح ليس بالسهولة الطبيعية. فالمجلس لديه معانات حقيقية وظروف صعبة وكل ما أتمناه أن يكون الأمين الجديد قادرا على مواجهة ما واجهناه من صعاب وعلى العمل للوقوف عن طريق جهوده خاصة أنه يتحلى بمساعي ومميزات تجعله لمواجهة هذه الصعاب.



المصدر: العالم الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات ١٥/٥/٧٠ التاريخ

أبرزها دليل موحد للاستثمار .. اتحاد نقدي .. مشاريع إنتاجية

دراسة اقتصادية تحدد

المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة

□ كتب - مصطفى خلاف:

حددت دراسة اقتصادية مهمة 4 مطالب أساسية لإيجاد سوق عربية مشتركة في مقبعتها السعي لإقامة اتحاد نقدي على غرار الاتحاد الأوروبي وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة والتوسع في المشروعات الإنتاجية البيئية بالإضافة إلى إقامة اتحاد عربي اقتصادي.



فرض تعريف عربية موحدة والنسبة للعالم الخارجي وذلك أن لكل دولة الحق في أن تطبق لسياسة بعض المنتجات من أصلها من الرسوم والتمرائب.

ويركز على أن وجود سوق عربية مشتركة سوف يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية العربية بما يسمح بإعادة توزيعها على الأراضي العربية وإيجاد فرص عمل جديدة كما أن وجود هذه السوق سوف يرتبط عليه تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية في تصريف البوارد النقدية وفتح مجال أمام رجال الأعمال والطاقت الخاص في تصريف هذه البوارد لتحقيق تنمية حقيقية والانتقال من مرحلة الاستفراغ إلى مرحلة الإنتاج. ولكن الدراسة المهمة على أن وجود السوق العربية المشتركة هو

تصحيح عملاتها قابلة للتحويل.

اتحاد جمركي

كما أوصت الدراسة بعدم اعتماد الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة أية تشريعات أو لوائح أو قرارات تتعارض معها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية علاوة على أهمية السعي لإنهاء اعتماد جمركي بين الدول العربية وتوحيد التعريفات واللوائح الجمركية وكذلك توحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم للخطوط بها وأيضا تصحيح السياسة للصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية واقتدرت الدراسة التي جاءت تحت عنوان تنظيم التعاون التجاري الحالي بين الدول العربية إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع العربية تدريجيا وكلاهما

ولكن الدراسة التي أعدها جورجى توليفيت حيث مدير إدارة التنمية الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمراني ضرورة أن يتم التكامل مع بقية العالم بشكل متدرج بحيث تبدأ بالتعاون العربي المصري في المرحلة الأولى ثم التعاون العربي الأوروبي في مرحلة تالية مضمرة إلى أهمية التنسيق بين المؤسسات العربية لإصدار دليل موحد للاستثمار العربي وتضمن أعداد وتوحيد المشروعات العربية والتركيز على المشروعات الصناعية ذات البعثة القصيرة بدلا من المشروعات ذات البعثة السريعة وزيادة صافيتها بجانب قيام اتحاد ونظم مدفوعات عربية ومنفرد نقد عربي للإشراف المتعددة بحيث



المصدر: العالم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠١/٥/٧

ولديتها ومن التسوق ان تحصل
معدلات مرتفعة في نو الصادرات
ولديها يتصل بالتجارة التجارية
الخارجية الدول العربية ذكرت
الدراسة ان الدول الصناعية تفكر
الاسواق الرئيسية للتجارة العربية
حيث تستوعب اسواق هذه الدول
حوالي ثلثي الصادرات العربية كما
انها تمثل في نفس الوقت المصدر
الاساسي لاورات الدول العربية كما
تعتبر السوق الأوروبية المشتركة اكبر
الشركاء التجاريين للدول العربية
سواء على مستوى الصادرات او على
مستوى الواردات حيث تستوعب
السوق الأوروبية نحو 30٪ من
الصادرات العربية الاجمالية وتأتي
اليابان في مقدمة الدول بالنسبة
للمصادر العربية حيث تستوعب
من هذه الصادرات ثلثها
١7٪ من هذه الصادرات تليها
الولايات المتحدة 11٪ ثم إيطاليا 8٪
وفرنسا حوالي 6٪ وكندا الجنوبية
بنسبة 5٪ والمانيا 3٪ وتتركز
الواردات العربية في حوالي ست دول
صناعية تستحوذ على أكثر من 30٪
من مصادر التوريد للدول العربية
حيث تأتي الولايات المتحدة بنسبة
12٪ وفرنسا بنسبة 9٪، ألمانيا بنسبة
8٪، إيطاليا 8٪، وبريطانيا 7٪.

ويهدف شبكات التل والمواصلات
البيئية العربية بالإضافة الى عوامل
أدارية والمالية وهي للتطبيق
بالمعوقات الخارجية وتتصل في
خضف التنسيق بين الدول العربية
من ناحية والتكتلات الاقتصادية من
ناحية أخرى والسياسات المتبعة
لبيع الدول العربية في صورة
اتفاقيات ثنائية على حساب التعاون
العربي الجماعي.
وانتهت الدراسة الى أكثر من
سبب وراء خضف التجارة البيئية
العربية في مضمونها ارتباط
التخصصات الدول العربية
بالاتصديات الصناعية ويقع ذلك
في تمة مماثل الانتاج العربي الأدي
مثل البترول بأسواق الدول الصناعية
كما ترتب على قنماج الاتصديات
العربية في السوق العالمية ان أصبح
بعضها ينتج سلعا متنافسة لتجد
سوقا اكبر منها نحو السوق
الصلي مثل الخن في مصر
والسودان والبترول في عدة دول
عربية في الخليج أو شمال إفريقيا
عربية في الخليج حتى في دراسة ان
الدول العربية التي دخلت مرحلة
الاصلاح الاقتصادي وفي مضمونها
مصر حلت اولى معدلات في نو

الرسمية الوحيدة للمعطل على
الاحدياطي العربي من البترول
وتطوير وسائل انتاج البترول الخام
بما يؤدي الى الاستفادة من الطاقة
للصناعة التي تحفزها المعطيات
الانتاجية والتي توفر امكانية لبناء
للشآت من للشآت الصناعية
وتوسيع الطاقة الاستثمارية.
واضاف توفيق حتى انه لابد
من انشاء مؤسسة عربية مشتركة
للمعاهد لاقامة مراكز للتدريب
والتأهيل لمواجهة متطلبات مختلف
المسؤوليات من الكوادر الفنية
والادارية .. وكذلك تشجيع القطاع
الخاص للمشاركة في المشروعات
العربية المشتركة بهدف منع تسرب
الاموال العربية الى المصارف
الاجنبية.

معوقات داخلية

وليس يتعلق بالمعوقات التي
تواجه السوق العربية المشتركة
اوجعت الدراسة انها تنقسم الى
معوقات داخلية واخرى خارجية
وتتمثل الأولى في غياب التخطيط
طويل الاجل وعدم الاستقرار في
تنفيذ خطط التنمية وتباين نظم
الانتاج والتسويق والاستثمار



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ / ٥ / ٢٠٠٠

للشعر والعمادات الديمقراطية والمعلومات

في مجلس الشورى:

السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية المطالبة برسم خريطة اقتصادية لكل الدول العربية لتحقيق التكامل فيما بينها المؤسسات الأهلية مطالبة بدور أكبر لدعم قيام السوق المشتركة

تابع الجلسة:

أحمد البطريق

أكد مجلس الشورى أن إنشاء السوق العربية المشتركة بعد الحل الاصل لمواجهة جميع المشكلات والعقبات التي تعترض مسيرة العمل وأن قيام تلك السوق يجعل للدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة في عالم اليوم.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حليم لمناقشة تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي عن موضوع السوق العربية المشتركة. وقد أشار الأعضاء في كلماتهم إلى أن مشكلة التعاون العربي مشكلة شديدة الجدية لا يحلها الحديث عن التاريخ المشترك أو مناقشة المواقف القديمة خاصة أن مثل هذا الهدف أصبح قضية حيوية في عالم تأترب دولة لتتحقق بزعم التطور الاقتصادي السريع. وأكدوا أن العربية تفرض على الجميع التكامل معها ولا تخفى المصالح العربية خاصة أنها لا تخفى المصالح الأوروبية للدول المشاركة فيها. وأشاروا إلى أن التعاون العربي لم يعد شعاعاً سياسياً بل أصبح ضرورة من

في كل الدول العربية وأشار إلى أن هناك عوامل مساعدة على قيام هذا التكامل تشهدها إفريقيا العربية الرئيس مبارك لإتمام هذا التكامل الذي سوف يحقق الإفادة لكل الدول المشاركة فيه.

ثم تحدث ممثل حزب الوفد في المجلس النائب فهمي ناشد فقال إن تقرير اللجنة كشف عن مغالطات عربية من أن فكرة السوق العربية المشتركة كانت فكرة مصدرة منذ ٥٠ عاماً والتي ترجمت إلى قرار عربي من خلال جامعة الدول

العربية فهمي ناشد أضاف قائلا إن الوطن العربي مؤهل أكثر من غيره لقيام مثل هذه السوق لتوافر كل عناصر النجاح فيه.

وبرغم صدور قرار الجمعية العربية بقيام السوق العربية فإن الأمر لا يتعدى أن يكون مجرد حبر على ورق الأمر الذي يستعصى قوة نفع عربية حقيقية لتحقيق أمال هذا القوم الذي من شأنه تحقيق أمال وأحلام كل العرب. النائب فهمي ناشد قال أيضاً: إن للتغيرات الدولية الجديدة تتطلب وجود آليات اقتصادية عربية مدمجة قادرة على مواجهة مثل هذه التحديات وقادرة على التعامل معها.

خسرويات البلاد. وبالقياس يتبنى منظور عربي موحد للتنسيق يركز على إعادة رسم خريطة التنمية لمنح كل الدول الأعضاء فيها المراتب التنموية الخاصة بها والتي تضمن تحقيق أفضل عائد لها وبمكثها من زكاة تنميتها للتنافسية على المستوى الإقليمي والدولي على السواء. في بداية الجلسة تحدث النائب خالد عبد الحامر خلاف فقال: إن لتقرير الذي تقدمت به اللجنة من الأهمية بحيث يتطلب مناقشة مستنفضة حول جعل القرار الذي تضمنها سواء كانت رؤية سياسية أو اقتصادية.

الدكتور خلاف أضاف قائلا: إن موضوع التكامل العربي موضوع متصل في نفوس كل العرب وبرغم ذلك فإن كل الدول العربية لم توف بتعهداتها في إقامة هذا الصرح العربي الأمر الذي يتطلب استمرار طرق الأبواب حتى يتحقق الهدف.

وقال إننا ملغون في عائلنا العربي بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بعدما توجد الشواهد الاقتصادية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ / ٧ / ١٩٥٥

للشور والخدمات الاقتصادية والمعلومات

وبالطلب بضرورة اعداد خريطة اقتصادية عربية جديدة تتضمن مجمل الفرص الاقتصادية المتاحة في كل دول الوطن حتى يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بينها

وتحدث النائب نبيه الطاطمي فقال ان الحق العربي المشترك مسكة مصيرية يتهدم قيامها على وجه السرعة من اجل مواجهتها جميع التحديات والتخلفات التي تعيق بالامة العربية ككل

وقال ان الرئيس مبارك حرص منذ تولى مسئولية القيادة في مصر على طرح فكرة السوق العربية المشتركة من واقع حرصه على مصلحة الوطن

وبالطلب الدكتور نبيه الطاطمي بضرورة الاخذ بناتج النهضة الاقتصادية في مصر والسلام العربي ككل كذلك مصر واعتمادات منسية للبحث العلمي واعتبار ان مثل هذه الامور من شأنها ان تعجل بوحيد الرؤى العربية

وشدد على ضرورة قيام المؤسسات الاقليمية في الوطن العربي بوعدها في دعم فكرة السوق العربية المشتركة حتى تكون حقيقة واقعة في ظل مساهمة محددة تعاقق الفاتحة لكل الدول المشاركة فيها

وتحدث النائب عبد العزيز جبر فقال ان إلغاء الضريبة الجمركية امر حتمي باعتباره من الامم الاساسية للقيام بالسوق العربية المشتركة كذلك تحرير ربح الاموال من العقبات التي تراجمها عند انتقائها

وقال النائب احمد سرحان ان السوق الاقتصادية المشتركة نوع من التضامن العربي المطلوب في تلك المرحلة الاقتصادية التي تشهد متغيرات عميقة اقتصاديا واجتماعيا على المستوى العالمي

واضاف قائلا ان ما شهده المنطقة العربية من تضامن اقتصادي ابان حرب ١٩٧٣ قد اوضح ما لدى العرب من قوة يمكن ان تدمر بالقائمة عليهم والمشار احمد سرحان الى جهده

الرئيس مبارك المكتبة لعمل اتفاقيات ثنائية بين مصر والدول العربية الاخرى باعتبارها خطوات واقعية على طريق الوحدة الاقتصادية الشاملة

واستشهد احمد سرحان بالانعام التي وديت في التقارير من انها تستحق اعانة انظار في التبادل التجاري العربي خاصة ان التبادل التجاري بين مصر والدول العربية لا يتعدى نسبة ٨٪ من إجمالي

تجارتها الخارجية
وبالطلب النائب كل الهيئات والمؤسسات الاقتصادية القائمة في مصر والوطن العربي سواء العرب التجارية او رجال الاعمال او الجمعيات الاقتصادية للقيام بجهودهم

وتواصل المجلس جلساته صباح اليوم



للشور والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأسيوط

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٥ / ٨

الشورى يختتم مناقشة السوق العربية المشتركة

الإسراع فى إقامة السوق لمواجهة التكتلات العالمية تأشيرة وعملة موحدة لكل الدول العربية

تابع المناقشة
زايد على سعد
محمد عبد الحافظ

علمى الأخلاق
يجب ان تحكم
الصناعة قبل
الريح.. ولا حماية
لخطة

الحرة للسوق والأعلام الذى يعتمد على انلى
تكتاريجا فى مصر.. وقال انه لا بد ان تعب
مصفاة والأعلام دورا عاما فى الصفة فى
قائمة هذه السوق.. وأكثرت د. زبيب (سيسى)

يهود القريش حشيت سبارك يهوداته
العربية والأوروبية والصورة فى قائمة ولكن
أسواق جديدة كعم الاقتصاد للمصرى.

الوزان.. والعرب

وقال حسين العنسى ان ما يؤخر إقامة
السوق القارة سباسبية مهمة. كما ان هناك
بالا عربية متضاربة من ان تكون السوق
سكنين سباسبيا لافادة لتوزيع الثروة وهذا
تخلف خبر وارد.. ولكن ان هناك مشروعا
كبيراً فى السوق بين مصر وإيران منذ عام
٧٤ فى مجال القوق والتسويق ويتم تدوير
المال كات بين البلدين فى مرحلة ما لا ان
الشروع فى استثمار ولم تتسبب ليزن
مستفاهلها. فى حين جدد بعض الدول
عربيا سياساتها من القوق العربية لتتسبب
تجيب موقف سياسى.. وبالخصوصة فصل
السياسة عن الاقتصاد من قبل قوق الدول
العربية.. والتفقد تزام لعمى الشركات
بستخدام أفكار التسيير فى مخططاتها
وقال ان ذلك أثر بالسلب على اقتصادها
السيورى فى الخارج

وتعقب د. مصطفى كمال جلى فأكو
انه يجب ان تكون الأخلاق قبل الربح فى
الصناعة او التجارة اولى بالتحقيق
ولم تكتر استثمار اعمى الشركات
لنفايات استخدامها فى تصنيع منتج
وقال ان القانون سيجلنق قبل هذا الشعب
من الدكة

بوفانك ان هذه السوق فى الكبر الجديدة
بلى يمكن ان تقلد الامة العربية لتتسبب
وقال ان دور الديبلوماسية الشعبية فى
الصفة لهذه السوق

أشار سلبية

وقال د. محمد كمال سليمان ان الامة
العربية تواجه تكتلات اقتصادية تتاهها فى
الاسراع فى قائمة السوق.. ويحذر من قائمة
النظام السوق اوسبلى لا له من آثار سلبية
الاقتصادية وسياسية على الدول العربية.. وقال
انه يجب استقلال مشاع للصناعة العربية
الذى تقوده مصر لإقامة السوق.. وتواصل
المال لم يتم استثمار الاموال العربية فى
دليل الدول العربية.. ولا من استثمارها فى
خارج الامة العربية

وتعقب د. محمد السعيد الفلاح فاكر ان
هناك تصورا عربيا لتغير ميزان القائمة
العربية.. وقال القوت برسوم سلامة فى
العرب توالفوا عند مرحلة السلم بالامه
المرب للشركة من الانتقال الى مرحلة

التفكير.. حيث يتم التحدث عن هذه السوق
ملا نصف الزن.

ام كننوم

والقوت للتشخيص لخصى يجب ان يتم
كسر حواجز التفتق بين الدول العربية من
خلال اتمه.. تأشيرة دخول واحمة وتكون
مبارية فى كل الدول العربية.. وقال ان التكم
البرائى القوق يتم على كالمه عب تجويد
التشريعات والقوانين فى الدول.. وأشرف فى
ان لم تكلوم وبه القومى كالا يبعدن الامة
العربية حول صديقتها.. وأشرف بالعصاة

لتشتمل مجلس الشورى لس برناسة د
مصطفى كمال جلى مناقشة تدوير السوق
العربية المشتركة الذى اعنت لوبه تشطين
العربية والخارجية والامن القومى برناسة
دمحمدالسعيد الفلاح.. اكك الاعضاء على
اصية الاسراع فى القائمة هذه السوق لواجهة
التكتلات الاقتصادية العالمية.. وطلب الاعضاء
تأشيرة دخول واحدة لكل الدول العربية..
وعلة عربية موحدة.. وكسر حواجز التفتق
بين الدول العربية.. اوسبلى دور لرجلى
السوق.. والتفت الاعضاء.. حكمة محاولة الحال
الديبلوماسية الشعبية فى دفع القائمة هذه
على ان يجب ان تحكم الصناعة فى القلم
الاول الاخلاق قبل الربح.. وقال ان القانون
يجب ان يحمى الشعب ويحمى له حله من اى مخطئ..
وان لا حماية لى مخطئ

دعم الجامعة

تحدث فى بداية الجلسة نائب محمد
القريش قائلاً ان الاقتصاد العربى يشهد على
الواد الايجابى حيث ان ٨٠ من صادراتها مواد
خام وهذا يؤثر على الاقتصاد بالسلب
وقال د. محمد جيب حشيت ان مصداق
الدول العربية تكمن فى قائمة السوق
المتحركة كما ان هذه السوق متسبب نوعا
من الوحدة السياسية.. وقال ان مصر معينة
بدم الربوة فى إنشاء هذه السوق والخلاف
ان قوة مصر الاقتصادية تتسبب على كالمها
حيثا كبريا تجاه الامة العربية.. وكذا على
الصفة تشيم دور الجامعة العربية لدفع القائمة
السوق وتما الى لقاء تاشيرات الدول بين
الدول العربية لتسهيل التفتق لافادة.. وطلب
ايحسد لعمى عملة عربية مشتركة موحدة
فى قرار الامة العربية القوق.
واكد محمد عوفى سبب ان القوق فى
قائمة السوق للتشركة تشيمها القائمة
السياسية لارادية لتكتلات والاقتصادى
العالمية على ان يتم بعدها الايام تكتلا



المصدر : الأخصيار

التاريخ : ١٥ / ٨ / ٢٠٠٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويطلب أحمد سرحان ملكا أن السامعة
المصرية يظهر وهما مصر يظهر وقال انه
لا يجب أن يتسحب خطأ مصر على باقي
المتقنين. وأكد د. جاسي انه لا تدعم في
خطأ. وإن القانون هو الحكم وأنه لا تستر
على أي مخطيء.
وقال خليل هنتي انه لا يحذف من
اسرائيل واحد مستحق لواجبة أي عور
في الحرب أو السلام.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ / ٥ / ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الإسكان تناقش اليوم مشروع اتحاد الشاغلين

تتخذ لجنة الإسكان والرفاق بمجلس الشعب اجتماعاً اليوم لمناقشة مشروع قانون اتحاد الشاغلين وذلك بعد أن قامت الحكومة بإكمال تعديلات على عدد من مسودته بناء على رغبة أعضاء لجنة الإسكان

مجلس الشعب يناقش غداً مشروعاً بقوانين

يستأنف مجلس الشعب جلساته غداً يناقش المجلس ٤ مشروعات بقوانين حول منح العاملين بالدولة علاقة خاصة بنسبة ١٠٪ وإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر وعد العصرية لمجلس إدارة لفراف التجارية ومشروع قانون الفنان الاجتماعى

البرلمانيون رئيساً للشارع والشارع رئيساً للبرلمان

وافق مجلس الشورى في جلسته السابقة على برئاسة الدكتور مصطفى كمال على على اختيار عامل لعمد البرلماني رئيساً لمجلس إدارة دار الشعب وقانون الشعارين رئيساً لتحرير جريدة الرأي للشعب

رفض رفع الحصانة من محمد عبد العال

رفض مجلس الشورى في جلسته السابقة على رفع الحصانة عن النائب محمد عبد العال وكانت دار التنازل للشيخ والطبع والنشر قد ألفت لجنة مباشرة عند النائب القديس شيكا بدون رسميد يبلغ ٢٠ ألف جنيه، وقد رفض المجلس طلب رفع الحصانة شكلاً لاختلاف لاسكام الدستور وثلاثة للناس

أرأى مليون جنيه دعماً للأحزاب

وافق المجلس على الحساب الشفافي لنظام الأحوال والارثاق التابع له لعام ١٩٨٨، بلغت الإيرادات ١٩ مليوناً و١٨٧ ألفاً و٢٠٠ جنيهات والامشاة إلى مليون ١٧٨ ألفاً و٩٢٣ دولاراً في حين بلغ إجمالي المصروفات ١١ مليوناً و٤٦٦ ألفاً و٤٩٢ جنيهات منها ٨ ملايين جنيه فريضة ونصفاً للمصنف و١٠ مليون جنيه لدعم الأحزاب السياسية. وقد تحقق فائض قدره ٢٣ ملايين و٢٣ ألفاً و٨٠٠ جنيه و١٠٠ مليون دولار



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٨٠ / ٥ / ٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشورى.. يناقش السوق العربية المشتركة خط دفاع أول.. لمواجهة اتفاقية التجارة العالمية إزالة الحواجز الجمركية.. وإنشاء المشروعات العربية العملاقة ٢٢ مليون جنيه وفرا بقطاع الأموال والموازنة.. دون إخلال بخدماته للأعضاء والعاملين

العربية المشتركة تمثل
ضرورة اقتصادية
وسياسية في مواجهة
التكتلات الاقتصادية
العملاقة، وليس من
مصلحتها كدول عربية
أن تكون جزراً منعزلة..
السوق العربية المشتركة
خط دفاع أول في
مواجهة طليان اتفاقية

التجارة العالمية. ويجمعها للدور الاقتصادي
الاستراتيجي في المنطقة
لكد أن القيادة السياسية في مصر مؤمنة
تماماً بالقدر المهم الذي يمكن أن تلعبه السوق
العربية المشتركة. طلب بتعميم دور الجامعة
العربية والجلس الاقتصادي العربي، والقرار
مبدأ نقل الأموال بين الدول العربية وبسهولة
انتقال العمالة العربية وأصحاب عملة عربية
مشتركة بما حدث في إطار الاتحاد الأوربي.

لدينا مقومات السوق

- محمد عجيلي: نحن كمعرب في أس
العملية إلى دعم السوق العربية المشتركة.
فقدنا ٢٠٠ مليون نسمة وهناك مقومات لا تامة
هذه السوق وتفعيلها في المرحلة القادمة.
- محمد كمال سليمان: أيد ضرورة إنشاء

استضاف مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى
كمال حامى رئيس المجلس أمر مناقشة تقرير لجنة
العلاقات الخارجية والعربية والأمن القوي بالمجلس
عن السوق العربية المشتركة.
كان أول المتحدثين العضو محمد القزبي: إنشاء
السوق ضرورة حياة وإنشاء. وأيدت تورفا أو رفاهية،
فالتكتلات الاقتصادية العملاقة الآن، لم تترك المجال
للتكتلات الصغيرة.

أوضح أن ٢ تكتلات عملاقة في العالم تستحوذ
على ٨٥٪ من حجم التجارة العالمية وإن أكثر من ٩٠٪
من التجارة في لبنان والخدمات أما في العالم العربي
فندج أن الاكتفاء الذاتي في تدوير فالصوم ٢٧٪
والسكر ٢٢٪ فقط.

قال إن الدول العربية ما زالت تعتمد على المواد
الأولية حيث أن ٢٪ من الصادرات العربية من المواد
الأولية.. والنتائج الإجمالية العربي القوي ٨٠ مليار
دولار، وسعيد الاستثمار بحدود ١٠٠٪.. ولكن رغم
هذا لدينا ما يمكن به إقامة السوق العربية المشتركة.
طالب العضو بوضع جدول التفاوضيات الجمركية
حتى تصل إلى صفر، في فترة زمنية محددة لا تقل
جميع الحواجز الجمركية تم الوصول إلى الاتحاد
الجمركي، وإنشاء المشروعات العربية العملاقة، وزيادة
التجارة البينية وإقامة قاعدة معلومات متكاملة للدول
العربية.

- الدكتور محمود نجيب حسني: أكد أن السوق



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ / ١١ / ٢٠٠٠

السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وخلق مجال عربي للتنافس الدولي.

● حذر مرسوم سلامة من أية خلافات بين الدول العربية أو استمرار عقد للناسي مؤكدا أن أي دولة عربية لا يمكنها مواجهة التكتلات الاقتصادية بطريقة، والعمل على إعطاء كتجمع عربي الأثرية قبل الدول في أي تجمعات إقليمية أخرى

● تسعي رغبة لأيد من لتسجل دور الاتحاد البرلماني العربي وهذه لاجتماعاته في لخلق للجامعة

العربية وبشكل شهري لتوحيد التشريعات العربية.

● صين العربي: اعرب عن أسفه لتخلف حجم التجارة البينية بين الدول العربية والتي لاتتعدى ٢٨٪ من حجم التجارة الدولية البالغة ٨٥٠ مليار جنيه. ويطلب القطاع الخاص بان يترك السوق العربية في المكان المناسب للمنافسة المصرية

الجلسة السنائية

وافق المجلس على الحساب الختامي لقطاع الأعمال

والايرادات من السنة المالية للتشريع التي حققها بلغ ٨ ملايين و٢٢١ ألفا و٨٥١ جنيهها بالانفاق إلى ١٢٢ مليوناً و٧١٢ ألفاً و٣٧٨ جنيهها فائضاً من سنوات سابقة و٧ ملايين و١٤٩ ألفاً و٩٢٠ دولاراً.

والنفسية لوزنة للمجلس. تم تحقيق وكر أتمته ١٣ مليوناً و٨٧١ ألف جنيه. ويوار من الزاينة الاستثمارية بلغ ٢٥٠٠ جنيه تم تحويله إلى بنك الاستثمار القومي. لهذا الأعضاء بتحقيق هذا الوافي الذي لم يأت على حساب الخدمات للخدمة للأعضاء والمواطنين في المجلس

لذلك كمال تشاكي وزير مجلس الشعب

والشورى وإدارة المجلس وإدارة د. مصطفى كمال حلمي له كما لعرب رئيس المجلس عن سماعته بالإقامة التي أولاه للجنة والرئيس مصطفى مبارك، المجلس للشورى. وقال لنا تحفظها بكل الرضا والقبول وتقديم في سبيلها كل ما نملك من فكر ورأي بل وإزاحتنا.

اشاد بالتشعابين بين المجلس والحكومة. ومجلس الشورى والشعب. وأجهزة الاعلام التي توصل رسالة مجلس الشورى لجميع المواطنين



للنشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

المصدر : السوفيت

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٥٥

**مجلس الشوري يواصل مناقشة موضوع
السوق العربية المشتركة
الاعضاء يطالبون بنقد الخلافات وإلغاء تأثيرات
السفر بين الدول العربية**

**تابع الجلسة :
محمود غلاب
جهااد عبدالمعزم**

وعما مجلس الشوري ليس الدول العربية إلى بين الخلافات والتنافس من حيث أول للنسب وتوحيد الأداة السياسية بسرعة ليوم السوق العربية المشتركة التي يتكامل فيها الاقتصاد العربي من مزاياه التكتلات العملاقة.

وتصور لتتقل العمالة. وعما محمد عبدالمعزم الدول العربية إلى دعم الوحدة العربية في التوجه نحو السوق العربية المشتركة. ولما كان السوق العربية تدر أرباحاً هائلة فهي تتقل الدول العربية إلى الصفوف الأمامية.

وطلب الأعضاء في مناقشتهم لتقرير لجنة الخبراء العربية حول موضوع السوق العربية المشتركة وإلغاء تأثيرات دخول جميع الدول العربية وتيسير انتقال عمالة بحرية تنقل رأس المال. أكد محمد قريش أن السوق العربية المشتركة خطوة أولية وضرورية للتكامل الاقتصادي العربي لصالح العمل في دعم الإنتاج العربي من بعض السلع مثل القمح والحرير والمسكر لمواجبة التكتلات الاقتصادية الكبرى والضروري من الاعتماد على الاقتصاد الأجنبي. وتشترح ضرورة تطوير البنية الأساسية على المستوى العربي وزيادة القدرة الإنتاجية وبناء للضرورات الأساسية والترويج الاقتصادي الكوبر للسوق المشتركة وإشراك بنك عربي لتقديم الدعم المالي ويجب الأموال العربية التي تستثمر في الخارج والتي تزيد على تريليون دولار. كما دعا الدول العربية إلى تشييد الاقتصاد عن خلافاتها. وقال الدكتور محمود نجيب حسني: إنه ليس من مصلحة الدول العربية الانعزال عن التكتلات العملاقة وإن قيام السوق العربية المشتركة يعود دولاً عربية بعض الشيء من قلوب تشاؤمية وتؤيده ويحجم دور إسرائيل في المنطقة ويزيد من التأثير السياسي العربي. واقتراح إلغاء تأثيرات الدول بين الدول العربية وبحرية تنقل رأس المال

والصالح محمد سليمان أن تشمل وإتمام السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات العملاقة ودره المخاطر الاقتصادية المحتملة وإشراك في صورة الفصل بين الخلافات السياسية واقتناع الاقتصادي لسهولة قيام التعاون الاقتصادي الكامل. ودعا إلى ترقية دور الإعلام العربي في تنظيم الشدء على أهمية السوق العربية المشتركة. كما دعا الصحف إلى مراسلة دولها في أن تكون مرة عاكسة وسليمة للاقتصاد العربي. ونبه بربروس سلامة إلى ضرورة التخلص من عقد للنفس ومخاوفه. ولا يتبقى أي دولة عربية متفردة لمواجبة متغيرات النظام الاقتصادي في السياسة بعد أن زالت عصور فهمية وحل التكتلات بدلا منها. وإشراك في مرور حوالي نصف قرن على فكرة السوق العربية. ولم تتم حتى الآن. وقال أن العرب جميعا يهملون اهتماماتهم واغبيات التي تواجههم وطلب بالانتقال إلى وسائل تقنية لتفعيل السوق. وعقب الدكتور سميد الحناق رئيس لجنة الخبراء العربية التي تعطي للسوق العربية أهمية خاصة لتكن التطلعات نحو التكتل العربي لمواجبة التكتلات العملاقة. وطلب للمستشار فتحي وجب يتعاون الدول العربية في إزالة العراقيل ومنع

حرية انتقال بدون تشجيعه مثل ما يحدث في أوروبا. ودعا إلى توحيد التشريعات والمقاييس بين الدول العربية من أجل التنافس بين الشعوب والمكبرات وإلزام حسين فاضل أن عدم توحيد الأداة السياسية في الدول العربية تسبب في تخلف قيام السوق. وإشراك في ضرورة تحويل الخلافات والخلاف التي قد أت بشدها والصرب غلبة تقسيم الثروات العربية. وأصر على أنه من ثغرى الاستبداد الهيبة العربية التي لا تزيد على مليونين. وتزيد في العام على ٨٥٠ مليوناً. وأكد على ضرورة توحيد الخلافات السياسية لحلحلة الأزمة. وأوضح أن السوق العربية المشتركة في حاجة إلى آلية سياسية لتحويلها لتتحرك في عقد عربية مشتركة. واتقد «فاسي» قيام لدى الشركات باستثمار وإثباته المستوردة في اقتصاده. وقال أن ذلك لا يمكن على الصناعة المصرية في الخارج. وعقب الدكتور مصطفى كمال الخليلي أن الخلافات عمدة على أرفع إلى الصناعات في التجارة أو في الحفاظ واستنكر استنكره إحدى الشركات. وطالب وقال أن الخليلي سيبدأ من الصليب.



المصدر: الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨/٥/٢٠٠٧

افتتاح مؤتمر المصيرين في الخارج

وزير الخارجية المصري: التوصل الى سوق عربية مشتركة حالياً أمر صعب

□ القاهرة -

جابر القرموطي

الخارج على الساحة مشاريع استثمارية. وقال: «نحن الآن نعيش في واقع اقتصادي صعب، ونحن نحتاج إلى خطة واضحة ومعرفة غالبة بالاطراف العالمية في السوق».

وأكد عبيد ضرورة دخول بلاده طرماً في التحالفات القائمة لتوفير موارد اكبر للاتفاق على صناعية المعلومات والاتصالات، مشيراً إلى أن تلك الخطوات باتت رئيسية لفتح اسواق جديدة أمام منسجحات بلاده، وكشف أن الحكومة تجري حالياً أول حصص شامل لإنشاء مصر في الخارج من العلماء في مراكز البحوث ومؤسسات التسويق والاستثمار.

الى ذلك قال رئيس هيئة الاستثمار إن الهيئة تتخذ حالياً اجراءات عاجلة لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة في مقدمتها انشاء النظام المكامل لمعلومات الاستثمار ودعم اتخاذ القرار الذي يوفر بأسلوب مباشر الخدمة المعلوماتية المتميزة للمستثمرين من موالعهم، من خلال انشاء مركز رئيسي لمعلومات الاستثمار يرتبط بالرقمية للخدمات، وكذلك شبكة ويدون المعلومات العالية والمكتبات الإلكترونية كما

عمر موسى إن التوصل إلى سوق عربية مشتركة حالياً أمر صعب نظراً لاختلاف التوجهات وكثرة الخلافات بين الدول العربية، واستبعد موسى إقامة منطقة تجارية حرة بين الدول العربية حالياً أو في المستقبل القريب، مشيراً إلى أن بلاده تركز في الأطار مع خمس دول فقط لإقامة منطقة تجارة حرة على اعتبار أن هناك رؤية وهناك مشتركة يمكن للجانبين تحديق الاستفادة القصوى.

وشدد موسى على ضرورة العمل لتجاوز الخلافات خصوصاً وأن القائمة السليمة للسلع التي طرحها دول عدة خلف حجر علة أمام إقامة المنطقة الحرة المقرر لها سنة ٢٠٠٧ حسب قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية.

وكان موسى يتحدث أمس أمام المؤتمر الشبان لرجال الأعمال المصريين في الخارج الذي يعقد تحت شعار «الاستثمار والنهضة التكنولوجية»، والذي افتتحه رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد في حضور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية يوسف بطرس غالي ورئيس هيئة الاستثمار (المنظم للحدث) الدكتور محمد الفخراوي ونحو ٤٥٠ من رجال الأعمال.

واعتبر عبيد بأن تجميع بلاده من المخبرات الخارجية ما زال متواضعاً وبما أن لا يستمر الإقبال المتواضع من المصريين في

يرتبط بمراكز البحوث والدراسات العربية والعالمية وكذا المؤسسات المالية العالية وغيرها من مصادر المعلومات وباعتبار تلك مشروعا استراتيجياً وفرت له الهبة كل امكانيات ومقومات نجاحه. ينتظر أن يتم تنفيذه خلال عامين. يشار إلى أن الحدث يستمر يومين ويبحث في الاطار العام للتنمية التكنولوجية والتجارية العالمية وللعربية مقارنة بالتجربة المصرية في الاستثمار وتكامل المؤتمرات السابقة.

المرحلة المقبلة في مقدمتها انشاء النظام المكامل لمعلومات الاستثمار ودعم اتخاذ القرار الذي يوفر بأسلوب مباشر الخدمة المعلوماتية المتميزة للمستثمرين من موالعهم، من خلال انشاء مركز رئيسي لمعلومات الاستثمار يرتبط بالرقمية للخدمات، وكذلك شبكة ويدون المعلومات العالية والمكتبات الإلكترونية كما



المصدر: القدس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠١/٥/١٨

الملتقى الرابع لمجتمع الأعمال العربي
اختتم أعماله

إعلان الكويت: التعجيل في قيام منطقة

التجارة العربية الحرة

خطوة أساسية نحو السوق المشتركة

ومواجهة تحدي العولمة

مؤسسات العمل العربي مدعوة لتمويل القطاع الخاص
المطلوب سبلية اندماجات تقوي القدرة على المنافسة العالمية

حسباً على تداعيات العولمة
وتخالفها السلبية على الاقتصاد
العربي، وعدم التشبث بالقوائم
الاستثنائية السلعية التي تفرغ هذه
المنطقة من مضمونها معاً في
إيرادات جمركية أدنى لا تقاس
بالمردود الهائل الذي تدره القائمة مثل
هذه التجمعات الإقليمية العربي وتغلب
المصالح الجماعية العربية على
المصالح القطرية.

تمويل القطاع الخاص

ثالثاً: ولما للأعمال الجديرة
التي وضعت القطاع الخاص كمحرك
رئيسي للتنمية الاقتصادية العربية
وأنشأت الحقيقة مع القطاع العام
وما يتطلبه ذلك من إعفاء
واستحقاقات فإن مؤسسات العمل
الاقتصادي العربي والمشتري، وفي
مقدمتها مؤسسات التمويل العربية
المشتركة، مدعوة إلى توجية
برامجها الفنية والمالية لتوجيه
تمويل القطاع الخاص العربي بما
يمكنه من القيام بدوره خير قيام.

للقطاع أن يرتفع إلى مستوى
المسؤوليات والمهام الجسام المنوطة
به في ظل الانفتاح العالمي والتحديات
الفرصة والتحديات الاقتصادية
وتسجيماً مع عمليات الخصخصة
التي تنفذها الدول العربية ودخول
القطاع الخاص إلى مشروعات البنية
الأساسية وغيرها من المشاريع، فعلى
هذا القطاع أن يعمل جاهداً على رفع
كفاءة الموارد البشرية العاملة لديه
بالتدريب والتأهيل، وتبني أحدث
أنماط التكنولوجيا اللازمة وتطويرها
لخدمته أيضاً في الاعتبار ضرورة
تحسين بيئة الاستثمار والحقائق
بلاورة المعلومات وتسارعها والالتزام
بمعايير الجودة وكثرت الأنظمة
والتنافسية.

التجارة الحرة

ثالثاً: يدعو المجتمعون الحكومات
العربية والقطاع الخاص العربي إلى
التعجيل في الخطوات التي تتحقق
قيام منطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى باعتبارها خطوة أساسية
نحو السوق العربية المشتركة، ورداً

أكد المشاركون في الملتقى الرابع
لمجتمع الأعمال العربي على أهمية
التعجيل في قيام منطقة التجارة
الحرة العربية، ودعوة مؤسسات
التمويل العربية التي توجيه برامجهما
الفنية والمالية لتمويل القطاع الخاص
الشرعي والجدد في سلسلة من
الاندماجات الوطنية والقومية لإنشاء
وحدات إنتاجية تجارية ومشاريع
عربية مشتركة قادرة على زيادة القدرة
التنافسية للاقتصادات العربية.

وجسدت هذه الدعوات ضمن
سلسلة من التوصيات تضمنتها
الاعلان الختامي الصادر عن الملتقى
تحت اسم «إعلان الكويت» والذي
تلاه اصبح عام الاتحاد رجال الأعمال
العربي ثابت الطاهر.

«إعلان الكويت»

وتضمن اعلان الكويت التوصيات
والاقتراحات التالية:
اولاً: في ضوء الدور الريادي
المعول على قطاع الأعمال العربي في
تنفيذ التنمية العربية الشاملة
والمستدامة، أصبح لازماً على هذا



القسم

المصدر

٥٠١١/٥١٨

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنشاء وحدات إنتاجية تكبرى وإقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على زيادة القوة التنافسية للاقتصادات العربية بما يساعد على زيادة حصتها في التجارة العالمية

دور الحكومات

خاصة: دعوة الحكومات العربية إلى تقديم كافة وسائل الدعم الممكن للقطاع الخاص العربي وتكثيف كافة الحفيزات التي توليها نموه والقيام بدوره المأمول وباتى في مقدمة تلك تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب وكذلك السامع والائتمان وفي هذا الصدد يلزم للجهات العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العرب من أجل وضع الشوايط والقوائم الخاصة من أجل تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب بين الدول العربية.

اشادات

واشد المجتهدون «الدور العبير الذي تقوم به حكومات الدول العربية على كافة الصعيد التشريعي والتنظيمي والمؤسسية والآراء» وطالبوا من هذه الحكومات بذل مزيد من الجهود للتخلص من البيروقراطية والروتين وتحسين كفاءة الأجهزة العامة المسؤولة عن الاستثمار وتوفير كل ما من شأنه تجميع البنية الاستثمارية في بلدانها وإيجاد نظام فضائي فاعل لحماية حقوق المستثمرين والمفسد السريع في النزاعات التي قد تنشأ مما يشجع على جذب الاستثمارات. كما أشاد المجتهدون بالجهود التي يبذلها اتحاد رجال الأعمال العرب ولجنة الرابطة على التوالي «في جمع شمل قطاع الأعمال العربي من مختلف الطائر الأمة العربية ليبحث شؤونهم والتنسيق فيما بينهم ونحيطهم علاقاتهم الشائكة والجماهيرية وبما يكفل زيادة الترابط والتضام في المصالح العربية باعتبارها ركنا أساسيا للأمة الشاؤون العربي وصولا إلى التكامل

وفي هذا الصدد فإن المجتهدين يقدرون عاليا مبادرة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص نافذة إقراضية جديدة لمشاريع القطاع الخاص العربي وكذلك مبادرات البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتمويل ومساندة فعاليات وأنشطة القطاع الخاص متمثلة في هذه المؤسسات أن تولي هذا الأمر عناية قصوى وذلك بتفصيل هذه البرامج والمبادرات وإعطائها زخما مشوا أصلا يتناسب وحجم التحديات التي توليها هذا القطاع.

ويؤكد المجتهدون على أهمية الشاؤون بين مؤسسات التمويل العربية والإسلامية واتحاد رجال الأعمال العرب للعمل على الاستفادة من التمويل المباح من هذه المؤسسات في مشاريع تساهم في تنمية الاقتصادات العربية من أهمية الأخذ بعين الاعتبار إعطاء الأولوية

في تنفيذ المشاريع للقطاع الخاص والانشاءات في الدول العربية، وكذلك مؤسسات الاستثمارات المتخصصة العربية وخصوصا المشاريع الممولة منها، من أجل استمرار تصدير خدماتها نظرا للقيمة المضافة العالية لهذه الشاملة

الإنجازات المطلوبة

رابعا: في ضوء الدور المتزايد للتكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى وزيادة حدة المنافسة الدولية، وما قد يترتب على ذلك من آثار بالغة الاتسام على القطاعات الإنتاجية والخدمية العربية وتغير شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية وتقسيم العمل الدولي وبروا للضرورة التي قد تلحق بالقطاعات الاقتصادية العربية، يدعو المجتهدون لفعاليات للقطاع الخاص العربي إلى الجهد في سلسلة انتمجيات وطنية وقومية تمكنها من

الاقتصادي العربي الشامل، وتقديموا بالشكر إلى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي وصندوق النقد العربي ومؤسسة ضمان الاستثمار والوزراء ومندوبي المؤسسات العربية ورؤساء الغرف التجارية والخبراء، على مشاركتهم الحافلة.

وأقر المشاركون رفع بركات شكر وتقدير لسمو أمير البلاد وإلى سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وإلى العهد ورئيس مجلس الوزراء على كريم استضافتهم لأعمال المؤتمر الرابع لمجتمع الأعمال العربي.

كما قرر المشاركون إرسال بريقة شكر إلى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ممثلا برئيسه ومندوبه العام عبداللطيف الحمد، وكذلك إرسال بركات شكر وتقدير لمؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشاركة في الاجتماع على دعمها المستمر لمشروعات اتحاد رجال الأعمال العرب.



المصدر: **العالم اليوم**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **25/5/79**

في ختام ملتقى رجال الأعمال العرب بالكويت

350 مستثمرا عربيا يطالبون بسلسلة اندماجات وطنية وقومية

□ الكويت -

عزة نصر - إيمان إبراهيم:

طالب رجال الأعمال العرب الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي بالتعميل في المطارات التي تعلق ثلث مليارات التجارة العربية الحرة.

وهذه المشاركين في الملتقى الرابع لمجتمع الأعمال العربي الذي اختتمت انشطته أمس الأول على أهمية التعميل بين مؤسسات التمويل العربية والإسلامية واتحاد رجال الأعمال العرب للاستفادة من التمويل للتشاح من هذه المؤسسات. ودعا المشاركون في البيان الختامي للملتقى الذي جاء في أحد عشر بنداً للقطاع الخاص العربي للبدء في سلسلة اندماجات وطنية وقومية تشكها من إنشاء وحدات انتاجية كبرى قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

كما طالب المشاركون في البيان الذي حمل اسم إعلان الكويت للعمل الاقتصادي العربي المشترك - الحكومات العربية بتوفير كل ما من شأنه تحسين البيئة الاستثمارية وإيجاد نظام قضائي فاعل لحماية حقوق المستثمرين والأفراد السريع في النزاعات التي قد تنشأ وحث المشاركين القطاع الخاص على أن يعمل جاعدا على رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة لديه وتبني أحدث أساليب التكنولوجيا اللازمة وتطويرها لتتمهته اخذاً بالاعتبار ضرورة تحسين بيئة الاستثمار والخلق

بشورة المعلومات وتسرعهها والالتزام بمعايير الجودة والميزان التنسية والتنافسية وفيما يلي أهم ما ورد بالجلسة الختامية للملتقى. أكد وزراء المالية والاتصالات والتبثول المصريون أمس الأول أهمية الاستثمارات الخارجية لاسهيا المصرية في تمويل المشروعات الكبيرة التي طرحها الحكومة للقطاع الخاص.

وقال وزير المالية الدكتور سمحت حسانين في محاضرة ألقاها في اليوم الثاني للملتقى

وبمقتضى نحو 350 رجل أعمال عربيا أن مصر استطاعت خلال السنوات العشر الماضية تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية التي جعلتها من أكثر دول المنطقة جذبا للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف حسانين أن معدل التضخم انخفض من 22 في المائة في مطلع التسعينيات إلى 3.2 في المائة حاليا في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات عجز الموازنة كسبة من الناتج المحلي من 25 إلى 1.3 في المائة.

وأوضح أن توجهات الحكومة المالية في تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 6 في المائة سنويا أي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني.

وأشار إلى أنه من التوجهات أيضا جذب استثمارات أجنبية إلى البلاد بمعدل يوازي 25 في المائة من الناتج المحلي سنويا.

وقال حسانين إن الفضة التي تستثمر على البرلمان المصري قريبا سيتم فيها طرح مشروعات بقيمة 80 مليار جنيه مصري منها 23 مليار جنيه فقط للقطاع العام والباقي مشروعات ستفرح للقطاع الخاص.

وأضاف أن مصر بحاجة إلى استثمارات تقدر بنحو 50 مليار دولار أكثر من تسهيا يجب أن يكون استثمارات مباشرة.

وقال حسانين إن تحقيق كل ما سبق يتطلب مراجعة مستمرة في القوانين والتشريعات القائمة حاليا وإعادة النظر في النظام الاقتصادي.

وأضاف أن وزارة المالية تجري حاليا مجموعة من الإصلاحات في النظام المصرفي والنظام الضريبي والتي يتوقع أن تظهر نتائجها

الإيجابية خلال عام من الآن. وأشار إلى أن لار مجلس الوزراء أكبر دخول مجموعة من القطاعات الاقتصادية ضمن القطاعات التي يشهها قانون تحفيز الاستثمار ومنها تصنيع وإنشاء وإدارة مصانع الكوراء والاتصالات ومتعدد الانفاق والإبرمجيات والمناطق التكنولوجية وغيرها.

من ناحية أخرى قال وزير الاتصالات والمعلومات الدكتور أحمد نظيف إن العرب مطالبون بالاستعداد الجيد للتحولات العالمية التي يشهها قطاعا الاتصالات والمعلومات الحاليان. وأوضح نظيف أن السوق العالمي



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٨٨/٥/٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للاتصالات بنموها كبيرا جعله يصل إلى أكثر من 1700 مليار دولار في العام موزعة بين الاتصالات والمعلومات.

وبالنسبة لخطة مصر في هذا المجال قال نظيف إن مصر لديها

خطة والمفصلة للأمام في هذا الإطار تعتمد على الاسكانات القلبية التي تمتلكها وما يمكن أن تحصله مستقبلا. وقال نظيف إن السوق المصري في حد ذاته يعتبر من الأسواق الواعدة حيث لا يزيد عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية في مصر على 700 ألف جهاز في الوقت الذي يبلغ فيه عدد مستخدمين الإنترنت 300 ألف فقط.

وأضاف أنه على الرغم من ضعف هذه الأرقام إلا أن مؤشرات النمو والتي تبلغ أكثر من 35 في المائة سنويا تؤكد أن السوق المصرية سوق مغرية.

وتوجد في مصر 175 شركة برمجيات و230 شركة تجميع لأجهزة كمبيوتر و60 شركة تقدم خدمة الإنترنت و240 شركة تركيب كبيرة وخمسة آلاف مبرمج. وقد نظيف حجم الطلب على

سوق البرمجيات والاتصالات في مصر بحوالي عشرة مليارات جنيه سنويا في الوقت الذي يمكن فيه لمصر أن تصدر بقيمة 3 مليارات جنيه من هاتين المنطقتين وتوجد أكثر من 650 ألف فرصة عمل خلال عشر سنوات.

وقال إن هناك أربعة محاور تلزم عليها خطة العمل المصرية في قطاع البرمجيات والاتصالات هي تحديث البنية الأساسية وتنمية الصناعة نفسها وتنمية البشرية وتنمية الطلب المحلي.

وأضاف أن مصر عقدت مجموعة من التحالفات الاستراتيجية مع شركات الكمبيوتر العالمية مثل مايكروسوفت وأوراكل وسيسكو ومع التحالفات التي تضمنت مصر المصنوع على التكنولوجيا العالمية.

من ناحية قال وزير البترول المصري للنفط سامح فهمي إن الأهداف البترولية الاستراتيجية لمصر تقوم على أساس تنمية

ثروات مصر البترولية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية وتشجيع الاستثمارات في مجالات البترول وتطوير القوى البشرية واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

من جانبهم أكد رجال أعمال عرب أهمية ملتقيات الأعمال العربية باعتبارها فرصة لتبادل وجهات النظر وإيجاد مشروعات تنموية مشتركة تستفيد من التوجه الجديد لصناعات التصدير نحو دعم مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية.

وأعرب السكرتير العام لجمعية رجال الأعمال المصريين طاهر الشريف عن الأمل في أن يشر للفتى الرابع لمجتمع الأعمال العربي الذي يعد تحت رعاية الصندوق العربي للإعلام الاقتصادي والاجتماعي واتحاد رجال الأعمال العرب عن تقنية روابط الأعمال بين رجال الأعمال العرب لأهمية هذه التكتلات التجارية بين الجانبين طمحا إلى عقد لقاءات واجتماعات خلال الأيام المقبلة لتبادل الفرص التجارية والاستثمارية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٥ / ٩

للشعر والخدمات الاجتماعية والمعلومات

مؤتمر الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية يطلب:

تعزيز التكامل وصولاً إلى السوق العربية المشتركة

كتب - عصام عبد الكريم:

انتهى مؤتمر الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية اجتماعاته في العاصمة بتأكيد ضرورة تعزيز التكامل الزراعي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة في ظل تحديات العولمة وتسيخ معالم ونماذج العمل العربي الاقتصادي المشترك ولتفعيل للتكامل الاقتصادي العربي للوقوف أمام التحديات الاقتصادية العالمية المعقدة ومتنامية التحديات والتحوليات الدولية والاقتصادية المحلية. وحالاً المؤتمر ضرورة توفير البنيات وصيغ للتنسيق والتشاور المشترك وأعلن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة حرمس الرئيس هسني مبارك على دعم مبادرات التحول بين مصر والشرق العربية في جميع المجالات. وقال في كلمته التي ألقاها بداية من الدكتور محمد شحاته رئيس مركز البحوث الزراعية أن التنسيق العربي والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية العربية الأريضية والمائية والبشرية هو السبيل لتحقيق التنمية المتواصلة والأمن الغذائي والمائي العربي مشيراً إلى أننا نعيش عصر العولمة.



المصدر: الأبحاث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٩/٢٠٠٢

دراسة للأمين السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ابراهيم: ٧ دول عربية كبرى بدأت اقامة سوق مشتركة بحلول عام ٢٠٠٢

القاهرة - ناهد امام

أكد الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان تجربة السوق العربية المشتركة التي تضم حاليا ٧ دول عربية لفظ تعتبر في جوهرها مظلة تجارية حرة عربية تصف مصفحة، وتمثل نهجيا حقيقيا لمنظلة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم اقرارها ودخلت حيز التنفيذ منذ العام الماضي، مشيرا الى ان تجربة السوق كشفت قدرة الدول العربية على خوض عمليات التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل والقيود غير الجمركية، وانعكس ذلك بصورة ايجابية على حجم ومعدلات نمو التجارة البينية للدول الاعضاء.

وقال ان المؤشرات الاقتصادية تؤكد توافر حجم كبير ومهم من المعلومات الاساسية لقيام وتطور عملية التكامل الاقتصادي بين الدول السبع العربية الاطراف في السوق المشتركة، وتمثل قاعدة معقولة لاندلاق السوق القابلة للتوسع مستقبلا، خاصة ان اقتصادياتها تحتل نسبة مهمة من حجم الاقتصاد العربي.

تضم الدول الاعضاء في السوق نسبة ٤٧٪ من سكان المنطقة العربية اي حوالي نصف

عدد المستهلكين العرب، واكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي العربي، وتنتج ٦٥٪ من الانتاج الزراعي مما يعني انهما يمكن ان تكون قاعدية للامن الغذائي المصري، وتضم ٣٧.٦٪ من اجمالي الصناعات التحويلية العربية.

ووضح د. ابراهيم في دراسة للنشرة الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ارقام التجارة البينية للدول الاعضاء بالسوق منذ بداية تأسيسها ارتفعت من ٩٧.٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١.٣ مليار

دولار منتصف التسعينات، ورغم التباطؤ في تطبيق قواعد السوق خلال الثمانينات عاد مرة اخرى حجم التجارة البينية لتسجل ٧٧٣ مليون دولار منتصف التسعينات.

وتشير الارقام الى ان اكثر من التجارة البينية للدول الاعضاء يتم فيما بينها بنسبة ٥٣.٨٪، ونفع النسبة الباقية ٤٦.٢٪ مع باقي الدول العربية الاخرى.

وقال ان البرنامج التنفيذي الذي تم اعتماده مؤخرا لتفعيل السوق العربية المشتركة في نطاق الوحدة الاقتصادية العربية سيساهم بصورة ايجابية في استئناف مسيرة التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الاعضاء، حيث يتضمن فكرة زمنية لانهاء جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل ويتم ذلك من خلال ثلاثة مراحل:

للمرحلة الاولى تخفيض نسبة ٤٠٪ بداية عام ٢٠٠٠ من الرسوم المطبقة العام الماضي.

للمرحلة الثانية تخفيض نسبة ٢٠٪ اخرى اواخر اوقات العام القادم بحيث يصبح اجمالي نسبة



المصدر: الأحياء

التاريخ: ٢٠١١/٥/٢٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التخوف غير الجبر من نقص
حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض
الدول الأعضاء بسبب الإعفاء من
الرسوم.

استمرار الطابع التقييدي
للواردات في عدد من الدول العربية
الأعضاء بالسوق باستخدام القيود
غير الجمركية.

نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى
عدد من الدول الأطراف لتمويل
الواردات، النقص الشديد في قنوات
الاتصال التجاري والخدمات
للساندة للتجارة على المستوى
العربي مثل النقل والتخزين
والاتصالات والمعلومات.

واختتم الدكتور إبراهيم دراسته
مشيراً إلى أن تفعيل السوق
العربية المشتركة كخطوة لتحقيق
الاقتصادي العربي مساهم
بصورة إيجابية في توفير الأمن
الاقتصادي العربي، بواجهة مصر
الكليات الاقتصادية الكبرى الذي
يمتدده للعالم جالياً ويغطي ٧٠٪
من دول العالم، و ٧٥٪ من التجارة
العالمية.

الاقتصادي عموماً.

غياب التنسيق الاقتصادي بين
الدول الأطراف وعدم الربط بين
البعد الإنتاجي والبعد التجاري
للتكامل الاقتصادي.

وأضاف د. إبراهيم أن هناك عدداً
من المصعوبات تتعلق بمجمل
الاقتصاد العربي كانت عاملاً في
تأخر تفعيل السوق العربية من
بينها:

عدم توافر وضوح الرؤية لدى
الدول العربية حول العلاقة بين
منطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى في نطاق اتفاقية تيسير
والثمة للتبادل التجاري بين الدول
العربية وبين منطقة التجارة الحرة
للمغربى العاملة فعلياً في نطاق
السوق العربية المشتركة القائمة
في مجلس الوحدة الاقتصادية
خاصة أن الأخيرة يمكن أن تمثل
مرحلة متقدمة للتحويل إلى اتحاد
جمركي وسوق مشتركة بصورة
متدرجة.

التخفيض ٧٠٪.

المرحلة الأخيرة تخفيض نسبة
٣٠٪ الباقية بداية عام ٢٠٠٢
بحيث يتحقق الإعفاء الكامل.

والق. د. حسن إبراهيم الضوء
حول أهم للعصوبات التي أتت إلى
تراجع عملية تفعيل السوق العربية
المشتركة منذ تأسيسها عام ١٩٥٧
وتضمنت عدة نقاط:

عدم انضمام باقي الدول العربية
الأعضاء في مجلس الوحدة
الاقتصادية إلى عضوية السوق
العربية المشتركة.

عدم شمول الدول الأطراف
بالسوق بمزاياها وأكثرها الهامة
للتولعة، ضعف فعالية للشراكة
لبعض الدول الأطراف بدءاً من
عملية اتخاذ القرار وحتى درجة
الإنفاذ بواعد السوق.

الانخفاضات السلبية الضارة
للتقنيات في العلاقات السياسية
بين الدول العربية على التبادل
التجاري بوجه خاص والتعاون



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ٥ / ١٩٩٦

للشعر والخدمات السعفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة وثيقة مصرية جديدة

العربية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التعامل الاقتصادي العربي وعلى لسان دور أكثر في ضمان دفع عمليات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي وتنشيط دور المرأة العربية.

(٢) دعم مؤسسات التعاون الاقتصادي والمالي العربي ويبدأ هذا بالعمل على مواجهة المشكلات التي طرأت توليه عناية وأهمية عظماء بعض البلدان المثقلة للمساعدات الأجنبية بالقرضات المالية تجاه الصناعات الاستراتيجية، هذا فضلاً عن

كان قرار القمة العربية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى منطقة انطلاق جديدة لحياء مشروع السوق العربية المشتركة فقد حظي المشروع في السنوات الأخيرة باهتمامات الفكر السياسي والاقتصادي وأبداهت الأعلام العربي من ناحية، وبمؤلفات حكومات أكثرية الدول العربية من ناحية أخرى، كما حظي المشروع من ناحية ثالثة بمبادرة برلمانية عربية غير مسبوقة تمثلت في إنشاء أليات داخل المجالس التشريعية العربية بهدف دفع وتفعيل خطوات السوق العربية المشتركة وتزويد المساندة البرلمانية والشعبية اللازمة لأحراج مشروع السوق إلى حيز الوجود.

أحمد يوسف القرعي

ولدى هذا السياق تشكلت اللجنة الخاصة بمناقشة خطوات السوق العربية المشتركة في مجلس الشعب المصري وأصدرت تقريراً مكثافاً في مايو ١٩٩٦ [راجع ملحقاً للتقرير بسلسلة السياسة الدولية - عدد يوليو ١٩٩٦] كما أنه مجلس الشعب أصدر تقريراً آخر طرح هذا الأسلوب للمناقشة داخل المجلس ويهدف التقرير - كما جاء في مقدمته - إلى بحث القضايا والمشكلات المتعلقة بالسوق العربية المشتركة كقضية رئيسية للتعاون العربي في المرحلة الحالية ومستقبل ذلك في إطار مبحثين رئيسيين: أهما الوضع الفعلي في ظل المشكلات وتأييدها في الواقع في تناول القضايا.

مشكلة نقص الموارد والخبرات البشرية ونقص المعلومات (١) تحرير التجارة البينية بين الدول العربية ويطلب هذا توفير عدد من القوائم أهمها تنمية التجارة العربية وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخاضعة للتصدير العربية حتى يمكن تطوير وتنويع التجارة العربية والتأني على المشكلات الخاصة بالتجارة وإنشاء بين الهيئات الاقتصادية في العالم العربي (٢) استحداث أساليب العلاقات العربية - العربية على بعد الشورى الضمنية لتنمية وتفعيل أطر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية واعتبارها محلاً لنقل الأنماط السياسية للأنتم لعل هذه الأنماط

(٣) التوصل إلى إطار لسياسة متنامية اقتصادية: يطرح التقرير سبل تحقيق تلك الخطوة ومنها إيجاد صيغ لتوزيع وتوجيه صناعات عربية مشتركة متعددة الأكار من طريق عقد اتفاقيات عربية مفتوحة أمام الدول الأخرى غير الأطراف فيها للانضمام إليها أو المشاركة فيها (٤) تنظيم واقع تجربة التعاون الاقتصادي العربي - العربي وضرب أرن بتناول التقييم دراسة للتجارب والأثر الأخرى لعمليات التكامل في التعاون الاقتصادي غير العربية بهدف الوصول إلى عدد من الدروس المستفادة التي يمكن أن تنبها لعل هذه التجارب خاصة لتجارب التسوية.

في هذا الإطار يتناول التقرير مسئلة السوق العربية المشتركة ويستلزم التعاون العربي في ستة فصول وخاتمة هي: ملخص النظام الاقتصادي الحالي الجديد - مشروعات التعاون الاقتصادي الثلاثي في المنطقة العربية - اتجاهاات التعاون الاقتصادي العربي - العربي - مشروع السوق العربية المشتركة - معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك - نحو تفعيل أطر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

■ ■ ■

وبل الفصل الأخير هو أكل لمصطلح التقرير في مزيد من المناقشة ولعل هذا يبدأ هذا بطرح تساؤل هام يطرح نفسه الآن في صوره: هل تطورات الإقليمية والدولية التي نشأت ناهي الفصل السابقة والتساؤل يقول: كيف يمكن تفعيل أطر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة؟

وفي إجابة التقرير على هذا التساؤل يبرصد عدداً من التوجهات أو السياسات التي يمكن من خلال تنفيذها أو صياغتها لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي - العربي وهي توجهات وسياسات لا تتطلب قراراً ملق بالة الأطراف وإنما هي توجهات وسياسات عملية تتطلب فقط حذاً من الإرادة السياسية وذلك دون ترتيب: كما يلي - (١) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والقطاع المدني في التفاعل الاقتصادي، ويؤكد هذا الاتجاه نظم سياسية تشجع لفتح وتنشيط أليات البنية السياسية اللازمة للمعاملة مؤسسات القطاع الخاص، وبالأضافة إلى هذا التدخل بشير التقرير إلى عدد من المراحل الأخرى منها الدور المد للبرلمان

وأحد أرى التقرير في الخاتمة إلى إنشاء السوق العربية المشتركة أو لعل لتعاون الكثير من أزمات النظام العربي حالياً سواء في علاقاته بالعالم أو بالأقليم أو حتى على بعض مشكلاته، فقيامها بحد الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع التحديات الحديثة في العالم وأكثر قدرة أيضاً على التعامل مع التحديات الأقليمية في إطار الشورى الأقليمي والتقرير سوف لا شك أن مساهمة جديدة لمساهمة تقرير متكامل بشكل مع تقرير مجلس الشعب ويؤمن مبحثين: أحدهما هو أن الجمع بينهما في وثيقة واحدة قد يكون من إيجابيات المشروع وبوجهة العرب والتقرير على أن طرح الفريدة للمناقشة أيضاً في مختلف المحافل واللقاءات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية لتكتسب زخماً جيداً.



المصدر: الحماة -

للتشر والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ / ٥ - ٩ -

الدعوة لم توجه إلى العراق

٢٢ دولة عربية و٣ آلاف رجل أعمال في "المعرض الأول للمسوق العربية المشتركة"

□ الرياض - محمد اليامي

■ سنبضيف دمشق المعرض الأول للمسوق العربية المشتركة الذي تنظمه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية في الفترة بين ٢٠ و ٢٧ حزيران (يونيو) المقبل تحت شعار «العرب عام ٢٠٠٠ نحو تكامل اقتصادي عربي يوحد الجهود ويصقل المصلحة المشتركة».

وقال مدير التسويق والتبيعات في شركة «بيت النخيل» السعودية صفوان الحوري له الحياة، إن ٢٢ دولة عربية ستشارك في المعرض ليس من بينها العراق الذي لم يدعأ، إضافة إلى حوالي ٣ آلاف رجل أعمال عربي من أصل ٥ آلاف رجل أعمال وجهت إليهم الدعوات.

وأوضح إن المعرض الذي تنظمه شركة «أعمال المعارض

السورية - الفائق» ستشارك فيه ٥٠ شركة عربية نصفها من السعودية إضافة إلى ١٥٠ شركة سورية تعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

وأشار الحوري، الذي تتولى شركته تسيويق المعرض بين المنشآت السعودية، إلى أن المعرض يأتي في الوقت الذي تفتح فيه سورية أسواقها أمام الصادرات العربية التي تخضع الرسوم الجمركية عليها بنسبة ١٠ في المئة سنوياً، ونقلت الآن ٣٠ في المئة وستلأني بعد ثلاث سنوات.

ويزامن المعرض الذي ترعاه جامعة الدول العربية ويقام على مساحة ٤٠ ألف متر مربع، مع المساعي الرامية لإقامة السوق العربية المشتركة التي بدأت أولى خطواتها بإقامة المنطقة العربية للحررة التي بدأ العمل بها مطلع

١٩٩٩ وتبني الدول العربية عدداً من الاستراتيجيات ومنهجيات السوق العربية المشتركة.

تتضمن فعاليات المعرض التي جانب ندوة عن المعرض ذاته، عقد مؤتمر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب وندوة عن المال والمالية والنقد ورأس المال والتمويل الشخصي، وأخرى عن فرص الاستثمار العربي وأرض العمل واستراتيجية الترافقة.

كما تتضمن فعاليات المعرض إقامة معرض متخصص بال تجهيزات الصناعية والتكنولوجيا وأخر مخصص في تكنولوجيا وسائل النقل والمواصلات ومستلزماتها وذات المنظم التطبيقية والإلكترونيات والكهرباء والتحكم والاتصالات المتطورة إلى جانب عدد كبير من الندوات والمحاضرات والبرامج الفنية والثقافية والسياحية والترفيهية.

يهدف المعرض إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي والتبادل التجاري والسياحي في الوطن العربي وتوطيد وتشجيع التجارة البينية العربية وإيجاد أسواق جديدة مشجعة لتنشيط حركة التبادل الصناعي لجميع الصناعات العربية وتبادل الخبرات للحدوس بالأسواق العربية ومواصلة الدعوة لإيجاد استراتيجية عربية موحدة موازنة للتكتلات الاقتصادية العالمية وتشجيع الاستثمار في العالم العربي، وإطلاع لشاركين العرب على التقدم الحاصل في الصناعات العربية والقطور العملي والتقنيات الحديثة في مجال الصناعة والتصنيع العربي.



للنصر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخصاص

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٦ / ٢

سوق عربية مشتركة بدون التزامات



بمقام الدكتور
هاليم
دوس

الحكمة التي تكتل النزاع لتتصوّر الحكم فيه تحسب قواعد القانون الخاص وهي قواعد وطنية وأيام سوق عربية مشتركة لن يخلو من قيام منازعات تصممها أحكام القضاء. ومن حق من يوجه حكم نهائي ولجب التنفيذ أن يحرص ويتفحصه في موعده المتزامن مع السوق الآخر خاصة إذا كان موضوع الالتزامات القيام بمشاريع تطوير وبناء أو استيراد وسلع أو... التي جهات خاصة تابعة لحكومة الدولة المتعامدة... وهذه الجهات التي لتكرها تصادر عليها اتفاقية تنفيذ الاجتهاد الأجنبية الواقع عليها من قبل جامعة الدول العربية في ١٩٥٢/٧/١٤ حيث نصت مساهماتها الرابعة على أنه:

ولا تسرى بأي وجه من الوجوه على الأحكام التي تصدرها حكومة الدول المطوقة إليها التنفيذ أو أحد موظفيها من أعمال قام بها بسبب الوظيفة. وقد وقعت الكثير من الدول العربية على الاتفاقية ليصمم من يتعامل مع أحد موظفي هذه الدول عند تنفيذ حكم واجب التنفيذ... حصصاً على حقيقة وهذا صادرة الاتفاقية على السوق العربية المشتركة. وقد يرى البعض أن تنفيذ الأحكام بمس سيطرة الدولة... ولكن الالتزامات المالية التي تتقدم بها الدولة في مقابل خدمات أو سلع تحصل عليها والتي عادت لتتأقلم عليها بواسطة مندوبين تابعين لها... لا يمكن للدولة أن تتحمل من تنفيذها فاصع ما يبرمه الوكيل من عقود تصرف أو آثاره على الوكيل هذا إذا تكلمنا بمناطق القانون الخاص

أما إذا تكلمنا بمناطق القانون العام فإن الدولة عندما تعامل أن تتحمل من للالتزامات حصلت على مقابل لها فإتاً تواجبه نوعاً من السياسة الدولية أو النصب الدولي وهناك سياسة دولية تؤكد ما ذهب إليه إذ عندما حاربت روسيا الشيوعية تتحمل من الالتزامات

لاشك في أن اجمل حلم يحلم به المصري أو السوري أو الصومالي هو سوق عربية تضمهم سوياً فلهذه من الروابط الاقتصادية ذات الأصول المشتركة ما يفتح روابط السوق العربية المشتركة ولا أربح في تكرار أن لدينا وحدة في اللغة ووحدة في التاريخ ووحدة في التراث ووحدة في الدين... الخ... هذه الأصول التي تجمع للشعوب العربية والتي تجعل التكتلات الأوروبية وبغير الأوربية في وقتنا الحاضر هي سمة هذا العصر أو التعدد البنية المميزة للعقبات الثالثة ورغم كل هذه الاموال والصناعات الموضوعة فإنها تصادر عند أول محك أو تجريب واسبق ثلاث نقاط لا أكثر

١- التحرك بين الدول العربية الشقيقة يحتاج إلى تشهيرة دخول اصعب من تلك التي يحتفلها المواطن المصري لفعل دول أوروبا أو بالذات دول السوق الأوروبية المشتركة مشن شتاتيز بل ويحول الولايات المتحدة الأمريكية ان مواطن السوق الأوروبية يستلهم بيطاقته الشخصية للزور على دول الاتحاد الأوروبي من تشهيرة مخلط. قول نامل في ظل هذه السوق العربية العاملة بالمثل للمواطن المصري وكذلك المواطن من الدول العربية الشقيقة فتلك الهوية الشخصية للانتقال في ربيع الوطن العربي.

٢- نظام الكفيل والذي اثير الكثير من مواطني بعض البلدان العربية دون جهد يقدمونه أكثر من تقديم أسمهم مواطن مصري كي يستطيع أن يعمل تحت رعايتهم ليقتسموا في النهاية حصبة جهده. أي عدالة هذا؟ ثم عندما شرت بعض الدول العربية على عار على مصر من فواته من نظام الشراكة بدأت تكرر هذه الدول في إلغاء نظام الكفيل سيما تتعامل في شركة اوروبية امريكية دون التفرق للشراكة العربية المصرية في الوقت الذي تفتح مصر ذراعيها لكل عربي يقدم إليها للاستثمار كيما شاء دون عائق أو كفيل أو حتى ضوابط على ما يحققه من ارباح.

٣- الالتزامات والتفويضات المحاكم وكفاءة عامة فإن التجارة وجميع الالتزامات تحمل جامداً ايديها كما تحمل جانيها سلباً اختلاف الامر بحسب نزاعة الاشياء واختصاص

التي هدفها روسيا القيصرية باعتبار ان النظام بها قد تغير فإن محكمة الدول الدولية قررت أن الالتزامات الدولية تكل سارية مهما تغيرت نوعية نظام الحكم لها لأن من تعاقب أو ابرم اتفاقاً دولياً نيابة عن الدولة فقد انصرفت آثار العقد وكل ما به من حقوق والالتزامات إلى شخصية الدولة المتعاقبة ولا اثر لتغيير شخصية الوكيل أو توجهه السياسي

ولا أشك في أن هذا النص صلباً إلى تعديل وإصلاح في ظل التغيرات الدولية الحديثة والتكتلات الاقتصادية المالية والشركات العملاقة عائد الطرقات

وأخشي أن تكون بهذا المثلث: نكاح التكامل وتشهيرة الدول ونس اللاد الرابطة من الاتفاقية قد صاعدت على لفتنا في سوق عربية مشتركة.

● كاتب المقال استاذ
بالمركز القومي للبحوث
وعضو مجلس الشورى

تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى... لضمان نجاحها؟

وبين أن نسبة الالتزام بالبرنامج لم تتجاوز ٥٨ في المئة وهي نسبة ضئيلة كما وصلها التقرير لعل هذه الصعوبات هي التي جعلت بعض القيادات العربية ومنها القيادة المصرية قلقين من المقرب الثاني، أي البدء بتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول العربية ذو الطريق الأفضل للوصول إلى المنطقة في هذا السياق نشطت الحكومة المصرية في عقد اتفاقات ثنائية مع هذه الدول، وفي تشيخ اللجان العليا الثنائية بين مصر وهذه الدول بغرض تطوير العلاقات معها ومن أجل إقامة مناطق تجارة حرة مشتركة والفكرة هنا هي كما يشهد، أن تفتح هذه المناطق الثلاثية المشتركة ترحيباً على بعضها بعضاً فتتحول إلى نواة لشروع المنطقة التي يجمع الدول العربية كافة من دول استثناء، فإذا كانت هذه هي فعلاً الفكرة وراء التحول تجاه مشروع المنطقة، فإنها قد لا تكون فكرة خاطئة ومن الأصح تبنيها بقوة على رغم ذلك فإن هذا التحول يستلزم بعض الملاحظات والأسئلة أن تحفز تطبيق مشروع المنطقة بقدرة وبأجل جديد ومؤسسا على الخلل في اليات العمل العربي المشترك فالقرار بقيام المنطقة صدر عن أعلى المستويات، أي عن القمة العربية، وصاحبة تنفيذه تمت من خلال مسؤولين عرب كبار أي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية ثم انبثقت عن المجلس لجنة مساعية تشرف على تنفيذ المشروع ولقد عقدت الهيئات التي تابعت المشروع الكثير من الاجتماعات من أجل دراسته ورأسه والية حتى يأتي ملياً لاحتياجات الدول العربية بعيداً عن الاضرار التي يسببها الجوهريه واستغرق التحضير للمشروع فترة طويلة وعدداً من الاجتماعات والمناقشات المكثفة التي شارك فيها مسؤولون من دول عربية

دخلوها عن غيرهم
أي تعذر المقرب الجماعي لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد يكون أمراً طبيعياً أو نظراً للمعنيين بغضاً بالنقل الأقليمي أو بمشروع اقتصادي بصورة خاصة فتجارب التكتلات الإقليمية الناجمة تدل على أنه عند بداية مثل هذه المشاريع سيكون من الأفضل الانطلاق بمجموعة قليلة تدل الدول التي تنفق على الأهداف والوسائل كما وصلها وزير الخارجية المصري. هذه التجارب الناجمة، مثل الاتحاد الأوروبي، «اسيان»، ميركوسور، بدأت كلها بعد حدود من البلدان ثم وضعت الميزنة منها بعد أن تعيقت الانعماج في ما بينها «عمسوياء» منطقة شمال أميركا الحرة (إنكافا) قد تكون استثناء لأنها بدأت بدول المنطقة بفعلة واحدة لكن أن هذا الاستثناء لا يكسر قاعدة تقبل بأن الأفضل أن تبدأ هذه المناطق بحدود محدود من الأعضاء لأن عند دول «الغلاء» هو ذلك حسب من هنا لقد لا يكون غريباً أن تفكر بعض القيادات في الأقليم العربي بإعتماد هذا النهج، فمما لا ريب فيه أنه من الصعب انطلاق المنطقة بالثلثين وعشرين دولة كما هو الأمر مع الدول العربية.

فعلماً عن ذلك فإن ما قاله عمرو موسى عن تعذر مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ربما لا يكون مفاجأة كاملة للذين يتعمقون هذا المشروع عن كثب. فممن قدرة بدأت ترشح صعوبات وإخيار عن الصعوبات التي تعترض تطبيق المشروع. من هذه المعلومات ما نشرته «شؤون عربية» الدورية التي تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية في آخر أعدادها للعام المنصرم فقد أشار تقرير نشر في المجلة إلى الصعوبات في تطبيق البرنامج التفضيلي لشروع المنطقة

رغبة الصلح *

■ ما قاله وزير الخارجية المصري عمرو موسى عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغلاء) أمام مؤتمر رجال الأعمال المصريين في الخارج يستحق الاهتمام الاستثنائي من جانب المعنيين بمستقبل المنطقة العربية عموماً. قال الوزير المصري خلال المؤتمر الذي انعقد في الاسكندرية من شهر أيار (مايو) الحالي أنه يستعد قيام المنطقة في المستقبل القريب أو عام ٢٠٠٨ كما هو مقرر في رؤسائها التفضيلي. وأوضح أن السبب الرئيسي لتأخر المشروع هو الطيات الكثيرة التي تقدمت بها دول عربية كثيرة لأغلاها من تنفية القرار بخفض الضرائب الجمركية على مستورداتها من الدول العربية الأخرى وبلغ فلك عمرو موسى الباب أمام استئصال المشروع لكنه قال أن مصر ستستكمل طريقاً جديداً لتنفيذه عبر التركيز على خمس دول عربية تنفق في ما بينها على الأهداف وعلى الوسائل. كان مصر دور محوري في التهيئة العربي لمشروع المنطقة وفي متابعتها والعمل على تنفيذه فهل يعني كلام عمرو موسى سقوط المقرب الجماعي أو التمهولي الذي يتوخى لشراك الدول العربية بفعلة واحدة في عملية تحقيق التكتل الاقتصادي العربي؟ هل يعني استبدال هذا المقرب بمقرب آخر يبدأ من مجموعة دول ثم يأخذ في الانسجام مع بروز مزايا القضاة الاقليمي في ما بينها. إذا كانت المقرب الأخرى من الدول العربية الأفضل لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فهل هناك مؤشرات تدل على أن فرصة الوصول إلى المنطقة عبر هذا الطريق هي الأفضل من فرض



الحياة

المصدر:

١٣٠٠ / ٦ / ٣

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعتقدون بأن كل شيء على ما يرام بينما كانت الأمور، ولحقاً لتصريح الوزير، تسير في طريق آخر. هناك هيئات أخرى متعجدة، إلى جانب اتحاد الغرف، دعت إلى تحريك مشروع المنظمة وتجمعت له، تعبيراً عن هذا الاهتمام المتزايد، تنظمت في البرلمانات العربية شعب خاصة المتابعة تطور المنظمة، ولحث الحكومات على تنفيذها. على الصعيد الشعبي هناك ما يشبه الإجماع بين المنظمات العربية المعنية بالعلاقات البيئية العربية على أهمية تنفيذ هذا المشروع. مؤثر رجال الأعمال والمستثمرين العرب ولذا في رجال الأعمال العرب وغيره من الهيئات المشابهة اعتبرت السعي إلى تحقيق المشروع هدفاً رئيسياً لهم، إلا أن هذه الهيئات والمنظمات على رغم حسن نيات القائمين عليها، والمكانة التي تتمتع بها، لم تتمكن من إحاطة المشروع بالإجواء العامة المناسبة فكان هذا من أسباب التثني.

قد يقال أنه حتى لو قامت كل هذه الهيئات بدور فعال لإحاطة المشروع باسباب النجاح، فإن قانون العدد يبقى الأقوى أي أنه يصعب البدء بتحرير التجارة بين ٢٢ دولة بلغة واحدة، ومن الأفضل البدء، كما قال الوزير موسى، بعدد قليل من الدول حتى إذا ترسخت العلاقات بينها وباتت فواتر تعاونها عجل الآخرين بالانضمام إليها. لكن هذا الفهم أيضاً ليس مضمون النتائج، ففي الستينات انطلقت السوق العربية المشتركة من عدد محدود من الدول لم يزد عن عدد الدول التي وقعت اتفاقية روما لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة. لكن هذا المثلث لم يسجل في الأقليم العربي المصاح الرهيب، سهل من ضحان عدم تكرار التجربة مرة أخرى؟

• كاتب وباحث إقليمي.

متعددة. فإذا واجه تنفيذ المشروع صعوبات عديدة تشبه في جوهرها الصعوبات التي صاغت التكتلات الإقليمية الأخرى التي لم تتمكن من الإقلاع بسبب كثرة عدد أعضائها أم صعوبات عائدة إلى المنطقة العربية بالذات، فلم يكن من الأفضل في هذه الحال أن تقولي الهيئات العربية المعنية بالتنفيذ في مواضع الخل وإدناء رايها الأخير في هذه المسألة ليس من الضروري أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (الذي ينص البرنامج التنفيذي لمشروع على أن يقوم بمراجعة نصف سنوية للتطور في تنفيذه) موقف من مسألة مستقبل المنظمة.

اعتمد البرنامج التنفيذي لمشروع المنظمة فكرة إشراك القطاع الخاص في إنشاء المنظمة وتطويرها. في هذا الإطار طلب إلى الاتحاد العام لحرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الذي لم يملك عن المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، تقديم تقارير دورية إلى الهيئات العربية المعنية بظهور فيها تقديم القطاع الخاص لدى نجاح المشروع ومدى التزام الدول الأعضاء الأخذ بمقتضياته. وبصرف النظر عن تطبيق الحرفي لهذا القرار، فإنه يمكن القول أن إشراك القطاع الخاص في مراقبة تنفيذ المشروع هو عمل مفيد من زاوية إضفاء طابع الشفافية على سير العمل فيه. بتعبير آخر، إن استناد مسئّل هذا الدور إلى تخصص الحرف يمكنه من الإشراف على تطوير الرأي العام العربي وتعرفة بميزات المشروع وكذلك بالعقبات والصعوبات التي تعترض طريقه كي يحتضن المواطنين المعنويين بمستقبل العلاقات العربية البيئية المشروع ويحضوا الحكومات على تنفيذه أو على تصحيح مواضع الخل فيه لكنه ترك الرأي العام والمواطنين العاديين



المصدر: الشرح

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٦ / ١٩٨٥

دراسة اقتصادية:

المنطقة الحرة أفضل طريقة للتكامل الاقتصادي العربي

القاهرة - علاء العربي

أكدت دراسة اقتصادية أن نموذج المنطقة الحرة يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وكذلك بين الدول النامية وذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية والاقتصادية الجديدة.

الدراسة أعدها الدكتور صفي عفيفي خاتم أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة حلوان حول «نموذج جديد للتكامل العربي والدول النامية» حيث أشار إلى أن نموذج التكامل الاقتصادي يتركز على عنصرين رئيسيين، العنصر الأول يتعلق بالقائمة منطقة حرة لتكامل تحرير التجارة قيسية بين الدول من الحدود المفروضة عليها. والقائمة منطقة استثمار حرة توضح الطريق أمام الشركات حركة تصفح الأموال بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. أما العنصر الثاني فيلخص إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، وخطط وبرامج التنمية، ولابد أن يتم ذلك في إطار رسمي واحد ومحدد بحيث يطبق العنصر الأول في وقت يليه مباشرة تطبيق العنصر الثاني والأصعب الخطوة الأولى في تحرير عدد من القطاعات الإنتاج والدول الأعضاء الاتفاق تقدم.

وأشارت الدراسة إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة والمنطقة الاستثمارية تعد أكثر ملاءمة لظروف التصديرات الدول النامية. تلك المجموعة من العوامل.

أولاً: لحدوث السياسات التجارية المحلية في الدول الأعضاء على نفس القالب من مناهج حرية التجارة الخارجية. فالدول العربية المرتفعة، والبلدان في تطبيق القيود لأكبر، وتدابير الصرامة للحدود الأجنبي تشكل «عقبات» للحرية للسياسات التجارية النامية في الدول النامية. من

هذا يمكن القول بأن هذه السياسات لا تقدم إطاراً مناسباً للبدء في اتخاذ إجراءات أكثر تكاملية من الناحية الاقتصادية مع الدول الأخرى مثل إصدار نوع من الاتحاد الجمركي والسيوف المشتركة. فبالنظر إلى الأعضاء بتحرير هذه القيود المفروضة

على تجارتها البينية مرحلياً مع احتفاظها بهذه السياسات التجارية في مواجهة العالم الخارجي بعد شيئا ما في مستهل التطبيق العملي لنموذج التكامل الاقتصادي المقترح.

لديها، فالتكامل الاقتصادي في الدول النامية ضرورية إعطائها قراراً من الرقابة في تشكيل سياساتها التجارية تجاه الدول غير المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية. فمشكلات العجز الرأسمالي في دول المنطقة لا يمكن أن يحد من تدخلها بصورة أو بآخر في سوق المصارف الأجنبية لإدارة الطلب على العملات اللازمة لادارتها الخارجية من السلع العامة للتنمية لديها، وتوفر منطقة التجارة الحرة الرقابة المطلوبة في تشكيل هذه السياسات التجارية في مواجهة الدول التي تكون عليها أسواق المصارف الأجنبية داخل الدول المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية.

وبناء على هذين العاملين، فإن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تعتبر «الخطوة الأولى» لتحرير التجارة الخارجية في هذه الدول من طابع القطري للتوجه نحو السوق المحلي إلى استراتيجيات لها بعد أقليمي، وتساهم هذه العملية في توسيع دائرة الشخص الصناعي داخل المنطقة

التكاملية وهو ما يحقق تنمية للصناعات القائمة على مواجهة المنافسة للتزايمة القبلية من الصناعات الأخرى المشبعة داخل المنطقة التكاملية، وأمام هذا الوضع فإن الأمر يتطلب تنفيذ برنامج إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية على مرحلة انتقالية طويلة نسبياً خشية أن يؤدي الإصرار في تنفيذ هذا البرنامج في تدعيم الصناعات الأقل كفاءة داخل الأقاليم التكاملية، وتعتبر هذه المرحلة خطوة تمهيدية نحو تمكين هذه الصناعات الفاعلة من المخول إلى ساحة الأسواق الدولية، ونفساً لاستبشرت الليزة النسبية.

وتستند الدراسة إلى أن هذا النموذج المقترح يعطي من طفتي



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

المصدر: الخطط الاقتصادية

١٩٦٤/١٠٠٤

ضعف رئيسيتين في بداية خطوته وها

أولاً، تتخلل نقطة الضعف الأولى بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية والتي يطبقون مستويات منخفضة للتعريف الجمركي وغير الجمركي قبل تكوين التكاليف المنقوشة، في هذه الحالة فإن الأمة منطقة حرة تجارية، لن يساعد في توسيع السوق مسلم هذه الدول الأعضاء داخل التصاريح

ثانياً، تنشأ نقطة الضعف الثانية من انعكاسات التغييرات العادية في التعريفات الجمركية الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية الراسية فضلاً عن الافتراضات في الدولة العضو في المنطقة التكاملية كانت تطبق معدل تعريف جمركي منخفضة قبل إقامة المنطقة التجارية الحرة على وادها من أحد النشأت النشأ معاملة رغبة في تخفيض نفقات إنتاج المنتج المحلي، لم يفتت منطقة التجارة الحرة، وتم على أنها إزالة القيود للمرونة على التجارة البينية، فمن الممكن أن تسلم التصرف مصنعين سوف يظل استيرادها من الخارج أرخص نسبياً من استيرادها من إحدى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وبالتالي لن تساهم هذه الصورة التكاملية في تنمية التجارة البينية في مثل هذا المنتج وغيره من المنتجات المماثلة في الظروف.

أما العنصر الثاني بالمتنوع المنقوش للتكامل الاقتصادي الفرض منه رآه من جانب التنمية الاقتصادية القطرية فإن إزالة الاختلاف المتولدة عن تباين مستويات التنمية الاقتصادية. ويتم ذلك العنصر للتنوع المنقوش التكامل من خلال عدة خطوات رئيسية وهي:

أولاً، توسيع الرصد الاقتصادي والتنسيق والتخفيض بين الهيئات القومية والاقتصادية القطرية التي تتبعها الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية التي تتكلف من التصديقات معوية من كدول التنمية والتجارة جغرافية، فلا بد أن هذه السياسات يجعل المصالح التكاملية أمراً بالغ الصعوبة كما يولد الكثير من العقبات التي تقف أمام القوى الفعالة المتولدة

عن تحرير التجارة البينية، ولهذا فإن توافر حد أدنى من التضحية والتنسيق بين السياسات القومية والمصرف الأجنبي يمثل الحد الأدنى الذي يمكن من خلاله البدء خطوات أولية على طريق التكامل الاقتصادي ليجتمعها في مراحل تالية إنشاء بنك مركزي أو اتحاد بين البنوك المركزية الوطنية وطرح عملية مشتركة للدول الأعضاء ككل.

ثانياً، إصدار نوع من التنسيق التشريعي، على الدول الأعضاء أن تتكاتف في العمل على تحقيقه داخل المنطقة التكاملية، وهذا التنسيق لا يشمل فقط على توحيد النظم والتشريعات المصرفية بين الدول الأعضاء وإنما يتضمن أكثر من ذلك تعاوناً كبير بين السلطات المالية لهذه الدول، وتزداد هذه اللقطة وضوحاً في ضوء ما هو معلوم من أن تفلهم مشكلة عجز الميزان العامة يفرض كثيراً من القيود على طريقة استخدام الموارد المالية في الدول الأعضاء، وهو ما يشكل فيها خطراً على حركة توجيه التنمية الاقتصادية في المنطقة التكاملية.

يفضل إلى ذلك أن التوسيع الذي يحدث في مجال تمويل الإيرادات بعد قيام التجارة الحرة والبدء الرسوم الجمركية من ناحية والقصور في تمويل الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة في مؤلفات الدول الأعضاء من ناحية أخرى يخلق فيها خطيراً على حركة التنمية ذاتها ويفوق أيضاً الأثر الذي لحاقه ظاهرة التوزيع غير المتكافئ للعنصر التشريعي في الدول الأعضاء.

لذا، التنسيق في مجال التنمية الاقتصادية داخل الدول الأعضاء وهذا يتطلب ضرورة العمل على تنسيق خطط وبرامج الدول في إطار استراتيجيات موسوعية للتنمية الاقتصادية وتعتبر هذه الاستراتيجية أحد مجالات التعاون والتنسيق المشورة والمعالجة بين الدول الأعضاء لما تفرزه من آثار ملامسة للتضخم على حمة المواجهات والخلافات في مجال اعتماد برامج وخطط التنمية الاقتصادية القطرية.

ولما، الاتفاق والتنسيق بين الدول الأعضاء على القيام أنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير، نظراً للنفقات المالية والاستثمارات الكبيرة التي

تتطلبها طبيعة هذه الأنشطة، فإذا أمكن لهذه الدول التوصل إلى قنوات بحثية مشتركة تتضافر فيها الطاقات العلمية والبحثية ووجود العلماء والخبرات والفنيين والمهندسين، فإن هذا النمط من شأنه أن يعلم في رفع جودة البرامج والمشروعات المنفذة في قطاع البحوث من ناحية وزيادة نطاق التخصص داخل هذا القطاع من ناحية أخرى، وما لا شك فيه أن إقامة منظمة أو هيئة بحثية قومية بإمكانات مالية ومالية ضخمة يعتبر خطوة أولية وجادة على طريق التكامل الصحيح.

ثالثاً، أساساً، الاتفاق على وجود آلية تكاملية قومية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول والمناطق التابعة داخل المنطقة التكاملية حتى لا يحدث استقطاب للموارد داخل بعض الدول الأعضاء على حساب الدول الأخرى لن تساهم إذا أخذنا في الاعتبار أن تساهم مستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بوجه الخوف والقلق لدى الدول الأعضاء الأقل تقدماً على مستقبل الصناعات المحدودة والقائمة داخل الدول عن جوارها زيادة حادة المنافسة في انتاج تحرير التجارة البينية داخل هذه المنطقة التكاملية.

ويتطلب الأخذ بسياسة الاقتصادية المشتركة إنشاء صندوق قومي تساهم فيه الدول الأعضاء الأكثر تقدماً في دعم برامج النمو للدول الأعضاء الأقل تقدماً، بل والنطاق الأقل تقدماً الدولة التي في بعض الدول الأعضاء وتستخدم شعبة هذه الدول في رأس مالي الصندوق طبقاً لمعايير محددة منها مقدار المكسب التي تضيفها كل دولة من استثماراتها في أوجه التكامل الاقتصادي، أو مقدار حجم تجارتها الخارجية في إجمالي التجارة الخارجية البينية داخل المنطقة التكاملية، ولكل قول المتنوع المنقوش كما ذكرنا، الدرس، من الممكن أن يؤدي إلى أوجه التكامل الاقتصادية للدول النامية ومنها العالم العربي إذا ما تم الأخذ بالعنصرين الرئيسيين لهذه العنصرين واتممت خطوات التنفيذ ويسبق كلا العنصرين وجود آلية اقتصادية متكاملة تكامل اقتصادي حقيقي وأمن متكامل ومهما لا يتحقق بسبب القوة القطرية والمناظرة القوية للمستقبل.



المصدر: العالم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠

السوق العربية المشتركة هل تخرج من النفق المظلم؟

بالجاء ، السوق الأوروبية المشتركة ، وقد بدأ تأثير هذه السوق على اقتصادات الدول العربية ذلك أن نسبة مهمة من صادرات الدول العربية تتمثل في مواد خام ومشتقات زراعية وأولية مستخرصة للنقل شديدة من جانب ما تصدره دول السوق والمناطق المرتبطة بها إذ سستتحت هذه الأخيرة بتفصيل جمركي وإعطيات في حين أنه لنسبة عالية ستظل الدول العربية مستوردة لمنتجات وآلات لازمة للتنمية الاقتصادية من السوق الأوروبية وقد يؤدي ذلك إلى وجود عوامل احتلال في شروط المنافسة بين الدول العربية وبين دول السوق الأوروبية المشتركة

ونتيجة لذلك فإن لشقاء سوق عربية قومية واسعة انطلاق تكون فيها التجارة حرة من جميع القواعد يمكن أن يوضع إلى حد ما الانخفاض من الصادرات إلى دول السوق الأوروبية نتيجة لزيادتها داخل السوق العربية - كما أن دول السوق العربية بتكتلهما مستزيد قوة مساهمتها في مجال تنمية كاتالان التجارية الأولى سواء فيما يتعلق بصادراتها أو وارداتها خاصة إذا عدنا أن قدرات الإجمالية للإيرادات العربية المستندة خارج الحدود العربية تصل إلى ما بين 800 - 850 مليار دولار وإن المستثمر منها في المنطقة العربية على مدى الخمسة والعشرين عاماً للزيادة لا يزيد على نسبة 4٪ فقط.

وإذاً يكون لهدية رأس المال العربي إلى خارج الحدود العربية مبرراتها - إلى حد ما لنا لفظة في الاعتبار للعصور في مناخ الاستثمار وبحولية فرصه ومعدى توافر عنصر الأمان وإن كانت بعض الدول العربية ومن بينها مصر قد باتت مؤخرًا في تبنى سياسات مالية واقتصادية تسعى من وراءها لجذب بعض من رأس المال العربي للهاجر.

لماذا لا تنجح؟

ويبقى التساؤل - لماذا لم تنجح فكرة السوق العربية المشتركة خطوة في الأمام طيلة هذه الفترة؟ الإجابة ببساطة تكمن في مسؤولية القدرة الاقتصادية للبلدان العربية وتخليها كبريات التجارة بوجود أن معظمها يفضل التوجه للتصدير وبالقوة الحرة إلى تكتلات لشركات القلغ مع دول كالجوان أو لمعظم الارتباطات التجارية مع الدول الصناعية المتقدمة منا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن اختلاف الأنظمة (سياسية وإقتصادية أو اقتصادية) بين البلدان العربية أدى إلى اختلافات اقتصادية وإقتصادية والإصلاحي التي يمار بها اقتصاد كل بلد بعضها وبين القطاع العام على تجزئته الخارجية وبعضها الآخر جهة نظام السوق وشاركه الجميع مما في خالصه سوء التوزيع واللامبالاة وظلف مسؤولة الإنتاج والتكنولوجيا والظلمات المالية بالفساد منها بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في عالمنا المعاصر. في النهاية فإننا لا نراة جادة واقعية لدى المجموعة العربية في الأسواق وبكيفية ملحوظة تجاه إنشاء السوق العربية المشتركة فإن اتفاق سوف يبدو مظلمًا.

منذ أكثر من أربعين عاماً ونحن نصوح من أجل سوق عربية مشتركة لكن عام 1950 أنشأت الجامعة العربية ما يسمى بالجلسات الاقتصادية العربية التي لم يبالش أنشأها إلا بعدها بثلاث سنوات وفي عام 1957 صدر للجلسات الاقتصادية التصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومن هذه الاتفاقيات التي ما سمى بالسوق العربية المشتركة. وتم توقيع أكثر من اتفاقية عربية من خلالها لتسهيل التبادل التجاري والتنظيم تجارة الترانزيت والتقاليل دولي الأموال ووقع عليها عدد من دول الجامعة. وأيضاً أصدر للجلسات الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة ما يزيد على مئة وثلاثين قرار تخص السوق العربية المشتركة وهكذا تعددت الاتفاقيات والقرارات في محاولات كان لغرها في عام 1997 أي بعد أربعين عاماً والتماس والكمال منذ

الخطوة الأولى التي باتت في عام 1957 والواضح أنه رغم أن السوق المشتركة من الطقة التي ربطت على طريق الوحدة الاقتصادية العربية ما بين منطقة لتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي العربي فإن الواقع العربي قد عجز تماماً عن تحقيق تقدم يذكر في تنفيذ مبادئ الاتفاقية البديلة بل أن عهد الدول الأعضاء في السوق المشتركة لم يتعد حتى الآن سبعين يوم من بين ١٣ دولة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية 22 دولة من الأعضاء الجامعة.

والأمر الغريب والذي يحتاج إلى تفسير كثر أن العالم العربي يمتلك كل مقومات القوة الاقتصادية من موارد بشرية وثروات طبيعية ورأس مال إضافة إلى مزاياء التكتلات القلغ والمضاري والتجرب الجغرافية للحد على رقعة واحدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي. ثم تجد شعيرة أن حكوماتهم لاتزال بعد أربعين عاماً تبحث عن طريق التكتل الاقتصادي في مصر تنتمى فيه التكتلات الاقتصادية الكبيرة أو مكان فيه للملكيات الصغيرة أو الضعيفة أو المشتتة.

ولمنا لاحظ أن اليوم العديد من العمل على إيجاد السوق العربية المشتركة منذ عام 1957 وحتى اليوم يباله سرعة واتخاذ هديتين من قيام للفرع الشرق الأوسط الذي يده في 1994 بالدار البيضاء وكان آخر لقاء له في عام 1997 بالواحة.

الأخرون يأخون أدوارنا

ومن هنا لمسة علينا أن ندرك أننا عندما نتحرك لتدرك الآخرين يتحركون مكتفين بضعفنا ما يوحى على الساحة قد يسفر ذلك عن تشكيل هيئة دولية تسعى تحول دون قدرة العرب على تفتاد فرصات مستقلة ويحمده مساهم شعوب المنطقة لمعاصي التكتلات الإمبراطورية الأمريكية أمف إلى ذلك أنه من أهم الدوافع الاقتصادية لقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإنشاء السوق العربية المشتركة تتمسك الاقتصاد العربي ضد بعض الانتكاسات التي ترد من الخارج نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية



على منير



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٦ / ١٧

د. جويلي.. الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لـ «الجمهورية»

متنازل بإحياء السوق العربية المشتركة.. تنمية التجارة البينية

صناعتنا جودتها عالية.. مشكلتها التسويق

.. واجبنا حمايتها

يؤدى اليمين القانونية اليوم الدكتور أحمد جويلي الأمين العام المنتخب لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أمام جلسة المجلس.. يتسلم الدكتور جويلي مهام منصبه أميناً عاماً للمجلس بعد أدائه اليمين كما أنه أول أمين مصري للمجلس منذ إنشائه عام ٦٤. أكد الدكتور جويلي في حديث أجرته معه «الجمهورية» أن الفترة القادمة لعمل المجلس ستشهد تنمية حجم التجارة

البينية العربية خاصة وأن الصناعة العربية أصبحت ذات جودة عالية جداً.. مشيراً إلى أن حجم هذه التجارة بسيط جداً لا يزيد على ٨٪ من حجم تجارة الدول العربية مع دول العالم الذي يقترب من المليار دولار.. وتساءل.. هل هذا مغفل رغم قرب المسافة بين الدول العربية بعضها البعض كما تناول الحوار خطة العمل التي سيقوم بها المجلس في

الفترة القادمة.

قال د. جويلي أنه سيتم عمل خطة تنفيذية لعمل المجلس لفترة السنوات الخمس القادمة تنتهي من إعدادها خلال ٦ شهور وتشمل التنوع على

محاور كثيرة منها:

● الاستثمار العربي والتجارة البينية وهناك عدة لجان تعمل لتحقيق الخطط المقترحة لتصل بعضها إلى زيادة الاستثمارات المشتركة للتطاع الخامس في الدول العربية وتكاملها في صناعات

كثيرة وسيكون للمجلس دور فعال في تشجيع الاقتصاد العربي العربي. أضاف بالمشاركة مع وكالة الاستثمارات المالية الأخرى خاصة وأنها وكالة الشكايات لجهة الاقتصاد العربي فري

السوق المشتركة.. أمل

أكد د. جويلي أن السوق العربية المشتركة ومن يمكن أن يتخفف من أهم بدود الحوار مع الدكتور جويلي أكد أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اللجان بدأ اشترك عام ٦٤



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٦ / ٦ / ٢٠١٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تم تكليفه بإنشاء هذه السوق مشيراً إلى أن هذا الموضوع سوف يكون اهتمامنا الأول في الفترة القادمة مع إزالة كافة العراقق لتحقيق هذا الأمل الذي طالما حلمنا به وخاصة وأن هناك مخاوف جادة لرفع الجمارك بين الدول العربية لفترة القادمة وأن كثرها ستكون خاصة لفترة القادمة لتحقيق إنشاء هذه السوق العربية المشتركة وسوف تعمل جامعين لإزالة أية خلافات يمكن أن تحدث لتحقيق إنشاء السوق العربية المشتركة

تسبب التكتفج جويي أننا فكرنا في السوق العربية المشتركة منذ زمن وسبقنا اتحادات كثيرة ولكن أوروبا حدثت هذه الوحدة وأيضاً مناطق كثيرة حدثت هذه الوحدة ومن يؤمن الله سوف نخلق هذا الأمل في الفترة القادمة مشيراً إلى أن الناطقة العربية سوف تتجدد دوراً فعالاً في وحدة حركة الاستثمارات البينية والتجارة البينية العربية

أكد د جويي في وافت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، هذه الأيام وسط المبررات العالمية التي تحدث يوميا في الاقتصاد العالمي تكتلات فائض في الإنتاج في دول كثيرة ترغب في تصديره للأسواق العربية ومنها مصر - صناعة عربية ناشئة لا بد من حمايتها من هذا العمل المالي والذي لا شك فيه لا بد أن يكون هناك وقفة من جانب الدول العربية لحماية نفسها بنفسها فليها الأموال والخبرات والأسواق فلا بد من الاتحاد مشيراً إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية هو بيت الخبرة العربية يقدم النصائح لكافة الدول العربية خاصة أن جميع الدول أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية فلا بد من التمسك بالوحدانية في أهداف يمكن تحقيقها بين الدول العربية في الكو القصور وخطوط طويلة الأجل قبل لوات الأمان خاصة وأننا نعمل في ظل أنظمة عالمية جديدة منظمة التجارة العالمية والعملة والجياد والتكبرات ذلك على الاقتصاد العربي

نظرون ما بعد السلام

ولذلك أن المجلس سيعطي الدل في كل هذه القضايا وحتى التمايز الذي بين الدول العربية ما بعد السلام أيضا. نفسا أن الاستثمارات الأجنبية داخل المجلس هي ٢٢ اتحاداً نوياً عربياً لا بد من زيادة فترة هذه الاتحادات على تنسيق نفسها تماماً وأن يساعدها المجلس في أن تجد بيئتها فيها من التمايز بحيث يوجد استثمارات مشتركة وتجارة مشتركة بدلاً من شكوى بلد من بلد سبب عراق بعض السلع للتجارة في بلاد آخر فلا بد من دراسة فتح الأسواق العربية أمام للتجارات العربية فلا بد من تنسيق دور الاتحادات

حوار:

جلال راشد

١ - ندعية أخرى تبدأ اليوم بقرار الامانة عامة للجامعة العربية لاجتماعات الدورة ٧١ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في المستوى الوزاري - تعهد الاجتماعات ورئيسة الجامعة العربية العربية للبيئة. إلى الفكتور حسن ابراهيم أمين المجلس والذي انتهت مدة خدمته التي أمضى بها ١٢ سنة كاملة كلفت يستعرض فيها انجازات المجلس في الدورة السابقة. مسرحة دجويي بأن للوزراء مسرحة

يتناقشون وهم أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية بغرب الأمين العام الاقتصادي حول تطورات الاقتصاد العربي وسبل تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية وسبل تشجيعها وحمايتها وقوانين الاستثمار والقسمات والاماعات العربية التي تضمنت احواء منطقة التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة.

كما يبحث الوزراء مشروع اتفاقية وتشجيع الاستثمارات وحمايتها بحرية انتقال رؤس الأموال من الدول العربية مع الحفاظ من تطوير وتحديث اتفاقية ستراعات الاستثمار بين الدول المنطقة للاستثمارات العربية.



المصدر : العلم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١١ / ٦ / ١٩٨٥

في دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

55% نسبة تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية

□ كتيب - هنادي عبد الله :

وعدم المبالغة في الإجراءات الحدودية. وأوضحت الدراسة أن الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى انتهت خلال العام الأول بدء تطبيق برنامج المنطقة لعام 99 وبهدف تسهيل الوفاء بالالتزامات تجاه الدول الأعضاء والاستفادة من ميزة الدخول في المنافسة بشكل متدرج ... و تشكل الدول الأعضاء في المنطقة أهمية نسبية كبيرة في مجمل الاقتصاد العربي سواء من حيث الاستهلاك أو الناتج المحلي الإجمالي أو التجارة بشقيها الكلي والبيئي كما تشمل سوقاً استهلاكياً واسعة يبلغ عدد سكانها إلى 180 مليون نسمة أي بنسبة 66% من مجموع سكان الوطن العربي بمتوسط دخل قومي يبلغ 3 آلاف دولار بزيادة نسبتها 38% من متوسط دخل الفرد على المستوى العربي ويزيد ناتجها المحلي الإجمالي على 522 مليار دولار أي ما يعادل 89% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وتبلغ أهميتها النسبية في مجال التجارة الخارجية حوالي 90% من إجمالي الصادرات العربية وحوالي 85% من إجمالي الواردات العربية.

أكملت دراسة اقتصادية عربية أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لنسبة التنفيذ الإجمالي للدول العربية الأعضاء لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - 14 دولة - بلغت حوالي 55% من المطلوب خلال عامين من بدء تنفيذ البرنامج.

وأوضحت الدراسة أن جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التزمت بتطبيق التخفيض بنسبة 10% على الرسوم الجمركية فيما بلغت نسبة تنفيذ التخفيض على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المسائل حوالي 58% فقط بسبب الاختلاف حول تحديد مفهوم التعريفية الجمركية.

وغطت عملية التنفيذ عشرة عناصر في التخفيض بنسبة 10% على الرسوم الجمركية والتخفيض بنسبة 10% على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المسائل والغاء القيد الجمركية ونفي الجمركية وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والالتزام بالاستثناءات والافتراق جبالوزناتمة الزراعية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ / ٦ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. جويلي الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية

دور جديد للمجلس في ظل التحولات الاقتصادية



لنضطلع مجلس الوحدة الاقتصادية ببعض الأنشطة الجديدة التي تتماشى مع التحول العالمي للاقتصاد لتمر والاتجاه إلى التخصصات بما يستلزم توجيه مزيد

من الدعم للقطاع الخاص، كما يستطيع المجلس، وفقاً لهذا التحول أن يتطور ليتخلى دوراً جديداً وهو دور «بيت الخبرة» لخدمة قطاعات الأعمال العربية وعلى الدكتور جويلي أنه يجب أن يستقر في الأمان للجميع أن السوق المشتركة العربية ليست قضية المجلس فقط وإنما دور المجلس هو جانب من منظومة شاملة يجب أن تتكاتف جميع مؤسسات مجتمعاتنا العربية على تنفيذها.

تحرير الخدمات

ولقد صدر مثل الجمهورية العربية السورية الدورة الحالية لمجلس الوحدة الاقتصادية من رؤيته لخصية العمل العربي المشترك مشيرة إلى أنه، وبقرع من أعشار العديد من الاتفاقيات في مجال تشجيع وحماية الاستثمارات العربية الجديدة سواء في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية، أو في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلا أن الحصة لا تزال بعيدة الأمد الذي يتطلب منا جميعاً دراسة للأساليب والمسائل التي لخصت هذا الوضع واستنباط وإبتكار الأساليب والآليات القادرة على جذب المزيد من هذه الأموال العربية المولفة هنا وهناك خارج الاقتصاديات العربية.

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أهمية تحرير الخدمات - والكلام للمسؤول العربي - بين دول السوق العربية باعتبارها وأداة رئيسية لإحداث التكامل الاقتصادي، ونهجاً صحيحاً للتوظيف الأمثل للطاقات الفنية والمعرفية العربية، بحيث كرهنا كذلك فإن البدء في رؤسنا

الاقتصاد الذي أصبح بمثابة تولى الدكتور أحمد جويلي مهام منصبه الجديد كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية تحول إلى نقاش مفتوح وأجوبت لكيفية وضع دعاء جديدة لشرايين العمل العربي المشترك لتحقيق العلم العربي الكبير، بالتكامل الاقتصادي وإقامة السوق العربية المشتركة.

لقد حرص الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية على حضور خلفه الجيوش ودراسات تسليم القيادة للدكتور جويلي في الوقت نفسه الذي يلوح الأمين العام للجامعة في الفترة القوية لاحت لتقييم شامل لأعمال الفترة الثاقبة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الدكتور أحمد جويلي الأمين العام الجديد يهدف أصل المشكلة مشيرة إلى أن العليات التي واجهت المشكلة خلال السنوات الطويلة للألفية هي في الأساس جزء من مجمل المشكلات التي تترك العمل العربي المشترك، ويشهد لها مجموعة من التحديات على ضوء التغيرات الدولية التي يشهدها العالم مؤخرًا، وليس هناك خبرات أمام العرب، والله إيا بالتحرك الجاد نحو التكاملية، والتعامل مع العالم ككتلة واحدة وأما أن يجرهم ثمار العزلة في بحر تلوام الأنواع المائية.

ويحدد الدكتور جويلي عدة مبادئ تحدد مسيرة المجلس في الفترة القادمة، وتعتمد هذه المبادئ على أنه قد حار الوقت لإعادة تقييم جذور مسيرة المجلس خلال الفترة القادمة، وإيضاح المسألة لتوصيد دور المجلس على سكة العمل العربي المشترك، وكذلك تضمن أهمية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠١ / ٦ / ٨٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وافق مذهب علمي وعلمي من قبل الامانة العامة ولجانها الفنية لمر في صاية الاممية لاجتماعات التكال واستكمال البناء وتكامل الدور الثقافي للمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية.

انطلاقة للامام

الدكتور رشيد جميل علي مدير ادارة الاتحادات العربية للشركات المساهمة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اعرب عن توقعاته بان يشهد مجلس الوحدة انطلاقة قوية إلى الامام في المرحلة القادمة لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه عالمنا العربي في السنوات القادمة، وفي عديدات يمكن ايجتها من خلال العمل لجهة العمل العربي المشترك، والعمل على رفع كفاءة الأداء وتحسين الجودة، وتحقيق التكاليف العربية، ويشيد ان الدكتور جويلى ليس جديدا في هذا المجال فهو احد الخبراء القليل من عالمنا العربي الذين كانت لهم بصماتهم على الاقتصاد العربي من خلال لوجاته الاقتصادية الاكاديمية، إضافة إلى دوره في الترويج على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر وعدد من الدول العربية.



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢/٦/٨٨

د. جويلي في أول حديث كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية

معدل النمو للدول العربية يتراجع واعتمادهم على الخارج يتزايد

تفعيل الشركات العربية لزيادة التبادل

بين العرب

تعثر السوق العربية المشتركة القضية الأولى في

أجدول أعمال

□ حول - خلاف محفوظ :
في أول حديث له كأمين عام لمجلس الوحدة
الاقتصادية العربية أكد الدكتور أحمد جويلي أن قضية
السوق العربية المشتركة لها الأولوية في جدول أعماله
وأن العرب يواجهون تحديات خطيرة علينا جميعا مواجهتها
ولابد من عزيمة الشركات العربية القابضة لتكون ذراعاً قوياً
لتنفيذ الخطط المشتركة لزيادة التجارة العربية -
العربية وكشف عن أن الأوضاع الاقتصادية العربية
سلبية فمعدل النمو يتراجع وإجمالي الناتج المحلي
يتناقص ومع الوقت يتزايد اعتماد العرب على الخارج.



المصدر: العالم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢/٦/٩٥

للشروعات الثلاثة وتحتلها وريلع الكفاءة الانتاجية وخفض التكاليف وإدارة الجودة الشاملة والارتقاء بالمواصفات وتكوين تصادم مستثمرين مكنوسونوجوم من القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات المشتركة وتوليد صناعات عربية جديدة نظرا لأن قضية التصنيع تعد أحد المحاور الرئيسية للتحول العمل المرصى للمشترك وإحداث التقلية التكنولوجية المطلوبة للمنطقة العربية إذا اردنا المنافسة العالمية ومن هنا تأتي أهمية صهر البوتوم العربي الصناعي في بوقلة وأمد.

وقال الأمين العام لجاس الوحدة الاقتصادية مطلوب من القطاع الخاص الاستفادة من قاعدة المنشأ التركيبي بحيث تخصص الدول وفقا لما تملكه من مزايا نسبية وقابلية لتتبع لها الإنتاج بكلفة أقل وجودة أعلى ويمكن أيضا تقسيم المنتج الواحد وليس فقط الصناعات.

معايير عمل

وأضاف جويلي أيضا أن معاير عمل في الخطة التركيز على محور التنمية وأن السوق العربية المشتركة ليست موضوع تجارة فقط إنما هي تنمية أكثر منها تجارة فالمعيار ليست للتصدير الكامل للتجارة من جميع القيد والرسوم الجمركية والقيد غير الجمركية وتحديد التعريفات الجمركية الوطنية وتنسيق السياسات والأنظمة والأجراءات التجارية والجمركية ولما تركز أيضا على تنمية التجارة وتنحيز وتعالج بعض سلبيات التركيز على التجارة وتنميط القرمسة للأمانة برزانية وتعزيز الزايا الاقتصادية والتصنيع ورفع الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية المنتجات والتخصص والتوطن وإعادة توزيع الموارد والتنسيق الاتنابي والبردية المشتركة للقطاعات الانتاجية ذات الأولوية مما يطمح بتعزيز التنمية من خلال التكتل.

وأوضح الأمين العام لجاس الوحدة الاقتصادية أن من أدوات خطته خلال المرحلة القليلة المبرمة في

إسأل نفسي كثيرا حول السوق العربية عن ماذا حدثت ولماذا لم تنتشط حتى الآن وأمل أن يجد السبيل الجاد لتفعيلها وأمانة القدم إلى شرايينها ويهدف جعل تطبيق أحكامها مكتة ونات مردود على على الدول الحقة.

وقال أن مايفطنني أيضا تضرر هذه السوق واعتقد أنه حان الوقت لكي تنهض الحكومات والشعوب العربية على السواء مساندة مظلة القرارات الاقتصادية.

وأوضح الدكتور جويلي الأمين العام لجاس الوحدة الاقتصادية أن خطة العمل التي أعدها تتضمن أيضا تعميل و تنشيط دور القطاع الخاص في الدول العربية من خلال الاتحادات والمنشآت التي تقوم بدور مهم في الحفاظ الاقتصادي لأعضاء حيث أكبر للقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية والسير بها إلى الأمام ويجب على الدول العربية إفساح الطريق أمام القطاع الخاص والاستثمار تدريجيا من مجالات الأنشطة الانتاجية وترك المجال للقطاع الخاص ليأبى دوره بما لايقبل عن 70-75٪ من الاستثمارات.

ويؤسول الأمين العام لجاس الوحدة الاقتصادية الدكتور أحمد جويلي أن دور المجلس بحكم التخصص هو تشييط وتفعيل ودعم العلاقات الاقتصادية وتقويتها بين الدول العربية وهي مؤسسة قومية تسمى لاتجاه التكتل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية العربية عبر مراحل متفرجة تكون تراكما تدميا في الميدان الاقتصادي وبموسمة ياترخ أن تكون مركز جذب تجمع حولها كل الحكومات وأصبحت الفكر الاقتصادي الذين يدوروا بالبرامع والسياسات ابنة التكتل الاقتصادي وأن تكون الحافسة للمصالح القومية للشركة تتفائل فيها الاتجاهات المختلفة ويتولد عنها كل مامن شأن أن يولى أبناء الاقتصاديين ويمتق الأهداف المتفرجة في الرخاء والتقسيم لموسمة الدول العربية باعتبار أن المصالح العربية وحدة مشتركة وليست متقاطعة.

مستقبل الاتحاد وحول الخطة المستقبلية لجاس الوحدة الاقتصادية يقول د. جويلي أن خطته للعمل بالمجلس تتركز في عدة اتجاهات ومعاير أعدها أولا السوق العربية المشتركة ومشاركة ماتم تنفيذ قبل ذلك من أعمال في المجلس وبخسلة في منا للوضوح ويعتبر من أهم اتجاهاتي وخفاتي الضائل خلال الفترة للقاء وبعناج ذلك الجهود ضخم وجبار اتجاهية لتوسيع الحامدة للمجلس على أن يجب دول خارج إطاره إلى اتفاقية السوق اندم الحركة الاقتصادية العربية.

وأضاف أن عدد الدول المنظمة للمجلس لاجل متون 7 دول فقط لاسعمل جافا لزيادة هذا العدد من الدول العربية للاتساع لتكون قوة للتنفيذ للعمل للسوق العربية المشتركة مما يعطي العمل في دعم السوق وإقامتها ففي هذه الفترة



المصدر: العالم العربي

التاريخ: ١٢/٦/٨٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. أحمد جويني

الطرق لهما ان تكون ان لا تكون

مكانة مطلوبة

ويؤكد د. جويني ان التصديقات التي يواجهاها الوطن العربي خطيبة جدا في رأيي الشخص اولاها التدهيش فالوطن العربي وبوجهه الاقتصادي يقل سنة على الاخرى سواء من ناحية مكانته في الانتاج العالمي او التجارية العالمية لان 2.5/ في التجارة العالمية تعني اننا اقل من ذي قبل كما 5/ من التجارة العالمية ومتذبذبة مكانتها خلال التسعينات لانا تتأثر بالبتروول. وأوضح ان معدل النمو لا يزيد على 3.8/ بعد ان كان 5/ منذ التسعينات وانخفض الفاع للنمو الاجمالي للدول العربية الى 589 مليار دولار وبلغ الاستهلاك النهائي لعام حوالى 468 مليار دولار كما بلغت نسبة حجم تجارة الخارجية 55/ من اجمالي الناتج المحلي بما يعكس اعتماد جزء كبير من دخل الوطن العربي على التجارة الخارجية وكذلك زاء اعتماد الوطن العربي على سلع البوابة الثلاثة على الخارج من السلع الاساسية على الفصح والحبوب والابران وبتروول حجم التجارة العربية الكبيرة خلال الفترة الاخيرة ما بين 8 - 71% من جملة التجارة العربية وبلغت قيمة التجارة البينية 27 مليار دولار وبلغ معدل نمو الانتاج الفئاض 2.5/ خلال العقد الاخير زاد معدل الاستهلاك المحلي في 77/ سنويا نفس الامر لى في اتساع حجم القوة العائلية وانخفاض نسبة الاكتفاء بحيث أصبح مستوردا اكثر من 50/ من غذاء من الخارج. وقال جويني ان من اهم التحديات التي تواجه الوطن العربي منطقة التجارة العالمية والجات بكل ما تحمله من تحولات عالمية للاقتصاد الحر وايضا البطالة وتدهور من للصلب الرئيسية التي تواجه الوطن العربي حيث وصلت الى ما يقرب على 11 مليون نسمة وايضا الفجوة التكنولوجية كاهدى المواقف الهامة اسم الدول العربية خلال الفترة الماضية.

الشركات والخدمات المساندة. وصرح الدكتور جويني ايضا من خلال خطبة عمله بالجلسة الدراسية تحليل وتأثير موضوعات كثيرة على الوطن العربي وبوقت الوطن العربي بالنسبة لكل هذه من ناحية القوة ومنطقة التجارة العالمية والجات والتجارات البينية والتجارة العربية مع أوروبا وصوتف الوطن العربي والاتجاهات الدولية في ترتيب المنطقة في المستقبل لقد فرضت حرية انتقال الناس والمؤسسات ورؤوس الاموال والخدمات على تيارات جذرية في مجتمعات وعلى درجات متفاوتة من مرونة للتغير وامكانات التكيف معه. ولقد قدمت التكنولوجيا المعلوماتية هذه التغيرات لقد بات الحصول على قواعد المعلومات من الصعوبة الى السهولة اما سبلا لذلك ولدت منظمة التجارة العالمية كهيئة دولية لسياسات للدولات التجارية عالمية وهي سياسات تلتى بتلاها على الفروع التجارية والاقتصادية والمحلية والتجارية والمالية والاجتماعية وغيرها لى بلد.

التحديات عديدة

وحول التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة يقول جويني التحديات كثيرة ومتشعبة اولاها لقد حال ولغزات طويلة الاختلافات السياسية بين ايجاد بيئة اقتصادية متكاملة والان ان الاوان لا يكون القرار السياسي مدعما لما تشهده المنطقة من استقرار سياسي في الوطن العربي الى جانب ذلك هناك عدة عوامل من التناقضات القائمة بين الهياكل الاقتصادية العربية وصعوبة التنسيق وقلة الطموحات واختلاف النظم التجارية والاقتصادية التي اعمياء للتوركية ونحن بحاجة الى محاملات تسمح بتبادل سلعاها ذلك ان الرسوم الجمركية تجعل من استيراد ناس السلع من ابدان اخرى اكثر جدوى ونفعاً وانا لان اريد ان العرب في مستشرق

المضي وتضميل دور الشركات الخاصة التي البحت لبيها وتم افعالها والهدف من ذلك ايجاد ذراع قوية لتنفيذ العمل لاهداف وسياسات تنمية التجارة العربية البينية وربط مصالح الاطراف العربية للمنة بهذا النشاط وصعلة رئيسية من القطاع الخاص وبناء قنوات اتصال ومآلات لشكة بين المنتجين والمستهلكين العرب الفرصة التسويقية للمنتجين العرب والافادة من الطاقات الانشائية المتاحة والمطلقة ورفع مستوى تشغيلها وتوزيع الخدمات الاساسية المساندة للتجارة العربية من طريق اقامة شركات فرعية متخصصة او الحصول على هذه الخدمات بالفضل شروط محددة.

تنمية الشركات

وقال ايضا يجب تنمية أنشطة هذه الشركات والتركيز على عمليات اساسية مثل التوزيع من خلال اقامة الاتصالات لهذه الشركات وتوقيع للطلومات والتصرف على الاسواق العالمية والتدريج بالتجارة العربية وايضا التصديق وعقد الصفقات لخصاص الغير وترتيب العمليات الدولية للخدمة الاطراف والتجارة والخدمات الثانوية لهذه



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ٧ / ١٩٦٤

جويلي في أول حديث بعد توليه منصب الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

نسى لعودة الإمارات والكويت وانضمام دول المغرب العربي للمجلس

**نعانى من أزمة مالية سيئة تاحر الدول
العربية في دفع حصصها المقررة**

**مازال حجم التجارة البينية
العربية ضعيفا للغاية**



المصدر : الأناضول

التاريخ : ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٤

النشر والتجمعات الصحفية والمعلومات

أكد الدكتور أحمد جويلى الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه سيظل مساهمًا لعربية الامارات الى عضويتها في المجلس، خاصة وان تجسيد عضويتها غير نافذة حتى الآن لعدم مرور عام على طلب التجميع كما تنص اتفاقية انشاء مجلس الوحدة.

ويذكر الدكتور جويلى عن امه في عربة الكويت الى عضوية المجلس، مشيرًا الى انها من الدول الاساسية التي ساهمت في انشاء المجلس.

والا الأمين العام الجديد في حديثه له الانحرار ان مهمة المجلس خلال الفترة القادمة هي تفعيل السوق العربية المشتركة.. مؤكدا انها الدل الذي والوحيد اسام الدول العربية التي انضمت الى التكتلات العالمية.

ولمخاف ان حجم التجارة البينية العربية مازال ضعيفا مما يستلزم اتخاذ عدة الياك لتنشيط حجم التجارة البينية على واسعا لانشاء شركات عربية مشتركة لاتاج سلع وحملاتها الذين العربي لاضافة الى تشجيع الاستثمارات في مختلف الدول العربية ولما على نص الحديث.

هل هناك فرصة لعربية الدول التي انضمت الى المجلس

● نامل في عربة الكويت لاتها من الدول الاساسية المطلوب انضمامها وما بالنسة للامارات العربية فهي موجودة والطبع وان عملية الانسحاب الى يمر عليها عام لتكون نافذة كما ان الامارات كمسب كبير للدول العربية وكلمجلس والامارات توجهاتها عربية وهي التي تفاع من القضايا العربية وخاصة الشيخ زايد رئيس الامارات. وهناك مفاوضات مع الامارات في هذا الشأن.

شمال أفريقيا

● مامى الدول العربية التي يمكن ان تضم للمجلس خلال الفترة القادمة

● ان ما هم المجلس هو انضمام الدول الفاطمة واعضاها دول شمال

أجرى الحوار هشام حصاد

البريطانيا والمغرب العربي مثل المغرب والجزائر وتونس كما يهتما ايضا انضمام دول الخليج.

● ولكن هل من الممكن ان تضم دول من الخليج رغم وجود مجلس التعاون الخليجي

● الانضمام للمجلس كله فإلا.. وعندما نأمل في نظام لانشاء السوق العربية المشتركة فان الفائدة ستكون عامة على الجميع.

● هل حلم انشاء السوق العربية يمكن تحقيقه في ظل الوضع العربي القاتل

● لا شك يمكن تحقيقه وان الاتجاه الآن هو تفعيل السوق العربية المشتركة. وقد تم وضع برنامج تفديري بالفعل لهذه الغرض. وروفا تنفيذ على ثلاث سنوات بدءا من يناير الماضي وحتى نهاية عام ٢٠٠٢. ويصهدف الوصول الى الاعضاء الممركي الكامل بين الدول الاعضاء. وأمس مثل منظمة التجارة الحرة والتي ستنشئ عام ٢٠٠٧. وهناك سبع دول وقعت على هذا الاتفاق منها مصر وايبيا والعراق والذين وسوريا وبقية دول السوق وهذه مرحلة أولى وبعد الانتهاء من هذه المرحلة يتم انشاء السوق تبدأ مرحلة تأسيس الاتحاد الممركي وأي دولة ستضم انشاء السوق سوف تستفيد. لأن الجمارك ستلغى تماما في مدة انضمام ثلاث سنوات.

● وعند انضمام أي دولة جديدة ستستفيد من إعفاء الجمارك مثل يحدث مع مصر عندما انضمت الى الكوميسا إذ استغلتها بالتفضيحات التي يلدت ٢٩٪ والفرغ من انضمام انضمت في مرحلة متأخرة.

● وماذا سيقدم للمجلس في ظل التكتلات العالمية القاتلة

● لنا في زمن التكتلات.. زمن ليس فيه مكان للصغار وإذا انتهت العربية والعالم كله اتغير حولنا ويؤثر

قوة وكفاءة وعلم وكلها تعديلات تراجمها وإذا لم يتسع حجم السوق بين الدول العربية ستكون كارثة حقيقية أماما.

التجارة البينية

● ماذا من حجم اقتبال بين الدول العربية

● حجم التبادل التجاري بين الدول العربية يقدر بنحو ٢٧ مليار دولار من حجم تجارة ٢٠٠ مليار دولار مع العالم الخارجي مما يعني ان مع التجارة بين العرب تصل نسبتها الى ٢١٪ تقريبا. وإذا كنا نتحدث عن زيادة التجارة البينية فلا يكفي فقط تفضيخ التجارة الممركية فهي إحدى السبل لتفعيل التجارة البينية والمطلوب هو انتاج السلع التي يصادفها قوتل العربي أو سلع القوتل لان الاتزام تقوتل لنا مستورد ٨٠٪ من السلع من الخارج ويطينا ان نقلل من حجم الاستيراد بانتاج هذه السلع بأعلى جودة لئلا نلحقها بين الدول العربية. كما أنه ينبغي تشجيع الاستثمار العربي المشترك ليس في السلع للشباب ولكن فيما تحتاجه الدول العربية من سلع تستورد مثل القمح على سبيل المثال.

● إذ ليس هناك تجارة قمع بين الدول العربية وتجارة ذرة وتجارة احموم ولا البان وهناك اسلة كثيرة يمكن للقياس عليها وإذا احتملنا السوق الأوروبية سجد ان حجم التبادل يصل الى ٨٠٪ بين الدول الأوروبية وبعضها البعض والتجمع الاتسيوي ٨٠٪.

● في ولاك كيف يتم الارتفاع بنسبة التجارة البينية العربية

● يمكن ان تزيد نسبة التبادل في ٨٠٪ ولكن بشرط كما نكرنا وعندما تتخلل ان تحقق سوزيد لاهة التجارة البينية الى ١٠ مليار دولار مما يترتب عليه فتمصان جديدة وزراع جديدة. يخفق فرض سل جديدة ورفع مستوى المعيشة ويتكون آلية كبيرة جدا في عملية التفتير.

● الامر الذي يستلزم انشاء شركات عربية مشتركة جديدة على اساس



النشر والعمالة العمفية والمعلومة

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٦/٤٤

هناك مجرة خيبرية غلافية وهي لعين
تأريخها كانت ١٢.٤ مليار دولار في
عام ٨٨.

أما المشكلة الكبيرة في عجز الزوائد
لثانية الزيادة بتعداد السكان المتزايد
وهو لخطر مروي في الدول العربية
يوجد به مجزور للتوقع في عام
٢٠٢٥ لن تصل الدول العربية تحت خط
حد الفقر المائي كما تنطق عليها
وملاحجاً أن ترشد في استخدام الماء
وأي نفس الوقت لتتبع سلعا بدرجة
عالية من الكفاءة لتصغيرها حتى
تصل بها على غشاء لأن البترول
مستطيق معزولة. فهو يتأرجح بين
الصعوبة والهيوط ويخاف للقرى
العالية فيه. فهو موزع مالي ليس
مضموناً لمطى الدول العربية أن تنجح
سلعا منها من استيراد غفاتها لأن
الزائد الهجيرة بالدول العربية مهما تم
ضبطها لن تكفي لتتاج غشاء لهذا الفكر
الهائل من عدد السكان يفرضون أن
تعتمد على المزارع في استيراد الغذاء.
وإذا كان هناك استيراد فطيناً أن
تنشط الاستثمارات بالداخل.

عملية السلام

● ماعز منظر الدكتور جودري
استقبل السلام في المنطقة خلال الفترة
التي
● السلام من الأشياء التي
مستحقة سواء في الأجل القريب أو
الطويل وبعد ذلك سلا سكتين
السياترويات في المنطقة. والجانب
الاقتصادي مهمته كبيرة جداً
لاستكشاف سياترويات تخضع
للضحايا العربية في المستقبل ويقيم
خيرته.

فمن في المجلس سيكتون دورها
ترتيب اللجنة لمراسلة تلك التعديلات
لأن تواجبه الدول العربية للتطبيق فيما
بينها وهناك دراسة مبعداً للمجلس
حالياً مستقبل العلاقة بين دول
اليورو من طلة وبين الدول العربية.
في جانب اهتمامنا الكبير بمراد
المنطقة والتنمية للتواصل وكما
مؤتمرات مقصدة ومجلس فرجة

● لقد تخشع من المرحلة الأولى
والثانية لاتشاء السوق المشتركة ولكن
لم تتحدث عن المرحلة الثالثة.
● في السعي الي لتقاء السوق
الاربية المشتركة أن لرفع درجة كفايتين
الاقتصاد العربي بأي طريقة دون اقتيد
بمراحل وتحتاج في الوقت كثيرة وانتي
اسمي لبع أي تحرك نحو تدخل هذه
الاتحاد التي ستطابق السوق واسها
انتاج سلع تطيحها الدول العربية كما
ذكرت أن فتح الحدود دون انتاج سلع
الزائدة ملة. وإمام التحديت التي تقابل
الدول العربية علينا أن نتتج ويكون
هناك تجارة بينية حقيقية من خلال
للتجارات المشتركة

البطالة

● كيف سيواجه مجلس الوحدة
الاقتصادية قضية البطالة في الدول
العربية
● من لخطر المشاكل التي تواجهها
الدول العربية مشكلة البطالة التي تصل
نسبتها إلى ٢١٪ وهذا ليس وحسا
صغيراً وعمما تتكلم على ٢٧٠ مليون
عربي وثلث هذا الرقم قوى عمالة
ما بعد أن هناك ١١ مليون عامل
في الدول العربية هذا بالإضافة إلى أن
٢١٪ منهم من الجامعين وهذا أرقام
للخريف ليس مقتصرأ على الدول
العربية الغير متجة للفريل بل امتد
إلى الدول الخليجية. وهذه مشاكل
خطيرة وبمعاكل المصمر سواء في
الداخل أو في الخارج.
وشكلة البطالة لا حل لها إلا من
طريق توسيع فواعد الاستثمار وإتيا
تكميلاً لجبا للمويلات والتوسع في
التجارة الأتقراطية باستخدام فزأ
الشباب ومنه كآها وبائل مختلفة.
● وإذا من ففورة المنطق
● حقيقة هي من لخطر المشاكل.

الاحتياجات العلمية وتكون شركات
قارضة يساهم فيها القطاع الخاص.
● هناك معوقات في شبكة الطرق
بين الدول العربية ماذا سيفعل المجلس
لحلها؟

● بالفعل هذه المشكلة موجودة
واقف بذاتها في إيحاء حلول لربطها وربط
معضون من خلال البنية الأساسية
العربية لربط الطرق والمطارات والقنايل
البحرية والوانى والبنوك لغضافة إلى
تأسيس شبكة للمعلومات وهي من
وسائل التكامل بين الدول العربية
وعمل لتفصيلها بالإضافة إلى عمل
الاتحادات للزيرة التي تقدم بدور لوى
على الصعيد العربي.

دور الاتحادات النوعية

● كيف ترون دور الاتحادات النوعية
خلال الفترة القادمة؟
● الاتحاد النوعي دوره نسوي
جداً. وهو عبارة عن مجلس لتسيق
سلعة معينة على سبيل المثال هناك
اتحاد للأسمدة واتحاد للعوري
لصناع الحديد واتحاد للفلواين...
الاتحاد النوعي ذاته من الممكن أن يكون
مجلساً تخطيطياً على أعلى مستوى
لهذه السلع ومن العرب أن الاتحادات
أصبحت مقصورة عضويتها على أعضاء
مجلس الوحدة الاقتصادية لأن
الاشتراك فيها مؤسست الأعمال
الفرعية وإرأها هذا اتحاد بدوره
يمكن أن يقدم توجيهات للانتاج في
المستقبل احتياجات المنطقة العربية في
كافة السلع وعلمنا أن نتجع هذه
الاتحادات لأنها أساس السوق العربية
المشتركة. وعلى سبيل المثال نتاج
الاتحاد العربي للأسمدة وهو يسدي
أعداده لسياسات متكاملة بين الدول
العربية وكذلك نقيع الاتحادات الأخرى
لتصل في النهاية إلى سوق مشتركة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٨٤ / ٦ / ٢٠

فهل هناك بادرة أمل لازقة هذا الاحباط .
● الزبائن العربى بالفعل اصعب بالاحباط خلال الفترات السابقة ولكنه يعلم أهمية السوق العربية للشركة بالنسبة لاستقبله ولكن لم يد هذا التل لاسباب بعضها جميعا.. ولكن علينا ان نزيل هذا الاحباط بحركة للامام.. ولكن دون تقديم امل غير محسوب بل نعمل مثلا ان السوق العربية ستعاني غدا.. ولكن لنكون لنا مستخدم ليات كثيرة خلال الفترة القادمة للاسراع في انشاء هذه السوق.

هل هناك مشكلات لمجلس الشركة العربى ؟
● لا يملك المجلس حل لمشكلة العراق ؟

● لا شك ان المجلس له مشكلات خالص لمشكلة حصار العراق وقد اصعدوا بيانا بذلك لان المجلس يتبنى كل القضايا العربية منها فلسطين واركديين والعراق.. وانما نخشاهم هذه الحصار عن العراق واله يتم اعداد دراسات للتوصل بالتمتية فيه بعد الحصار وفي جزء عزيز من الرين العربى وثقرا كبيرة واتخذت اضافة الرين العربى

● تزيد ان المجلس يمر بأزمة مالية كبيرة مما صعب ذلك

● لا شك ان هناك مشاكل مالية وحلها ان ياتي الا من خلال منظمة الدول الاعضاء فى دفع محصنهم المالية المقررة.

توجيه القوانين

● هل هناك توجه لتجميع القوانين الخمسة بالاحتكار والعراق وحلها فى المنطقة فى الدول العربية جميعا فى اثنين واحد على المستوى العربى
● بالفعل هناك تجميع لهنه القوانين بهدف اصدار نموذج عربى ليسترشد به فى الدول العربية.. مثل الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار والاقتصادية العربية لفتح الاندراج الفرموسى.. لذا ستقدم بهذا الوجه لى ان هناك دول لديها قوانين الاتراف ودولا اخرى لا يوجد بها وهناك دول بها قوانين اتع الاحتكار.

الاقتصادية متوط به للقيام بكل هذه المهام ولا يجب ان يهسر فى أية محاولة فى تحقيق هدف انشاء السوق العربية المشتركة.

فقد طمى المجلس ان يستخدم ليات كثيرة ويحول نفسه الى قيمة مضاعفة للتمكين العربى وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظماتها.

● هل يمكن ان تكون قوانين التجارة الحرة لجامعة الدول العربية المشتركة ؟

● اريد ان التوصل الى فى هذا المصدر الذى توجد لة التجارة والاتصال فيه كلمة مسموعة.. ورجية الدول العربية وعلى المستوى السياسى ان الشورى الاتصاح والتفاهل فان يصغر كل ما يعوق السوق العربية المشتركة وعلينا الان نبدأ بالمشاكل بل بتقاطقات الاتقان فيما هو متفق عليه على مستوى السليم ثم نأتي بعد ذلك على مناقشة لخطية التفرغى عليها.. وعلينا ان نثير الفكر الاقتصادي فى نقاط الخلاف حول السلع المتماثلة فيما هو متفق اليوم.. مودع السماح به غدا.. وعلينا ان نقرر الى السوق الأوروبية المشتركة.

فقد بدأت بتقاطقات الاتقان وتركزت نقاط الخلاف وكذلك الامر فى توحيد العملة الأوروبية حيث رفضت لتعقد الدول فى الوجود ومع ذلك لم تهمم السوق الأوروبية.

فكر جديد

● هل هناك فكر معين سيجبر على المجلس بعد ان تولىهم منصب الامين العام ؟

● اننا سنستشير بالفعل بفكر الموجهات من وهو الواقع العملى وليس فكر انزويديا.. وسنمطال مع الامر فى التماثل مع الدول العربية والذى يعرض شائع مطروحة وجيدة والذى يبرقل العمل مشترك لاته فى انهية الهدف هو ان نضيف شيئا جديدا للمواضع العربى.. وهناك البات كثيرة للتباحث وطالما هناك امل فلان لن نصل سيطرة الامين العام للوطن العربى لصعب بالاحباط فى كل شئ



المصدر: التجارة

للتنشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

«الأنباء» تفتح ملف التحديات الاقتصادية

العالمية وانعكاساتها على الدول العربية (٢-١)

المنطقة العربية الحرة خطوة لاقامة السوق المشتركة التكامل والاندماج ضرورة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة

العربية للتنمية الصناعية تسعى لاقرار مشروع
قواعد المنشأ التفصيلية
والمواصفات والمقاييس الموحدة للسلع الصناعية والعربية
بحلول سبتمبر المقبل
تحرير التجارة وثورة المعلومات والاتصالات ونظم
الجودة العالمية
أهم محددات التعامل الاقتصادي
في النظام العالمي الجديد



المصدر: رأس نبار

التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القاهرة - ناهد إمام:

مع تزايد المتغيرات الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية التي شهدتها نهاية القرن الماضي والتي من أهم مظاهرها:

— إقامة نظام اقتصادي جديد يقوم على عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة.

— انفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم ومع منظمة التجارة العالمية.

وفرضت هذه المتغيرات تحديات كبيرة على مختلف دول العالم ومنها للمنطقة العربية الأمر الذي أدى إلى ظهور كتلتا وتجمعات اقتصادية إقليمية باتت تشكل أهم ملامح النظام الدولي الجديد.

ومع هذا التوجه العالمي أدركت الدول العربية ضرورة مواجهة هذه المتغيرات واتخذت الخطوات الإيجابية نحو إقامة التكتل الاقتصادي العربي المنشود وبدأت بإعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت عامها الثاني والتي من المؤمل أن تمهد عند اكتمال المرحلة الأولى نحو إقامة السوق العربية المشتركة وبلغ عدد الدول العربية المنفذة للخطوات الأولى لمنطقة التجارة الحرة ١٤ دولة عربية وتمثل حصتها ٩٧٪ من إجمالي التجارة العربية.

وحتى يمكن الاستفادة من مميزات منطقة التجارة الحرة العربية لا بد من وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع المصنوعة العربية.

هذا وقد أسند للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تولي عملية إعداد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع المصنوعة العربية وأعداد المواصفات والمقاييس العربية الموحدة للسلع التي يتم تبادلها بين الدول العربية والتي تعتبر من أهم عوامل توسيع ازدهار التجارة العربية البينية لهذه السلع إضافة إلى قيامها ببناء قواعد المعلومات القطاعية والإحصائية التي تساهم في توفير البيانات والإحصاءات حول تنفيذ الاتفاقية.

وانتهت المنظمة من إعداد المشروع العربي الأول لقواعد المنشأ ومن المقرر اعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال شهر سبتمبر المقبل.



المصدر: الشؤون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١١

الاستثمارات الأجنبية وبتني سياسيات تشجيع الصادرات. ويضيف المهندس الظاهر أن كل هذه العوامل أدت إلى إعادة التفكير في نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية التي لم تعد تستجيب للمصالح الاقتصادية.

ولذلك كان انعقاد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة يونيو ١٩٩٦ ثم تكليف جامعة الدول العربية بالعمل على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ديسمبر ١٩٩٧ في دورته التاسعة والخمسين عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من يناير ١٩٩٨ مع القرار البرنامج التنفيذي لها في إطار زمني مدته عشر سنوات.

ومن أهم البليات عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجود قواعد منشأ السلع التي يتم تبادلها في إطار الاتفاقية لتحديد هوية السلع المتبادلة حتى لا تتسرب مكاسب توسع السوق إلى أطراف غير أعضاء في المنطقة وكذلك للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية.

وفي هذا الاتجاه يوضح الدكتور علي العناني المستشار الاقتصادي في دراسة الاقتصادية حديثة أن حرية انتقال الناس والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات فرضت تغييرات جذرية في المجتمعات وعلى درجات متفاوتة من مرونة التغيير وإمكانات التكيف معه.

التغيرات العالية

وتبلورت معالم التغيير الإنسانية في مجالات عدة من بينها:

- قيام منطقة التجارة العالمية كمحكومة جديدة للعالم تعمل على تنظيم انتكشاف الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود بدون

ويؤكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتسويق المهندس طلعت الظاهر أن الساحة الدولية شهدت في العقد الأخير تحولات اقتصادية وسياسية كثيرة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً في مثل هذه الالة القصيرة مثل انهيار النظام الاشتراكي وتحول نظاره إلى نظام السوق الحر وبداية ظهور نظام دولي جديد وازدياد وتدعيم التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة بدءاً من الاتحاد الأوروبي إلى الناتفا ومنشأ التعاون الاقتصادي بين آسيا والباسيفك إلى كتلة جنوب شرق آسيا وأهم هذه التكتلات إنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ والتي انضم إلى عضويتها حتى أبريل ١٩٩٧ حوالي ١٢١ دولة.

وخلال نصف قرن من الزمان حقق نظام التجارة الدولية والذي تنظمه اتفاقات الجات تقدماً هائلاً في مجال السلع الصناعية والذي تتمتع الدول الصناعية فيه بمزايا نسبية في إنتاجها كما بدأت تتغير وتطورا جديدة في الاقتصاد العالمي فرضت نفسها على النظام التجاري الدولي وأدت إلى تبني اتفاقات جديدة تشكل في مجموعها النظام العالمي الجديد إضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل الذي حدث في العقد الأخير على المستوى العالمي في العديد من المجالات وكرد فعل لهذه التغييرات الدولية بدأت الدول العربية العمل على مواكبة هذه التطورات حيث تبنت العديد منها برامج إصلاح اقتصادي وميكلي باتجاه تحرير هيكل الأسعار ونظم تجارتها الخارجية وفتح المجال أمام آلية السوق وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية مع اعطاء المجال لحرية عمل القطاع الخاص ومنح التسهيلات والاستثمارات لخصول



المصدر: التريبيات

للتشر والخدسات الصحية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

واذخال تقنيات جديدة لحفظ البيئة وتحمل تكاليف جديدة لحماية البيئة وتطوير مفاهيم جديدة للتوازن البيئي.
— انتشار نظم المعلومات وتطور وسائل الحصول على المعلومات وتعدد وسائل التفتيش عن هذه المعلومات والاستثمار الهائل ماديا في أنظمة المعلومات.

العولة

ومن جانبهم، أكد المهندس أحمد النزمي الخبير الاقتصادي حصول ظاهرة العولة أنها أوجدت تيارات اقتصادية ومالية مثل ظواهر الخصخصة والاندماج والشراكة الاستراتيجية وقد أدت إلى المزايا عدد من السمات التي تمثل ملامح النظام الاقتصادي العالمي وتشكل البيئة التي ستعمل في إطارها معظم القطاعات الاقتصادية وتضمن:

— التقدم التكنولوجي الهائل الذي ساهم في الانخفاض المطرد لتكاليف النقل الدولي للسلع والأفراد والاتصالات الدولية وبوره في أماكن تجرئة عمليات الإنتاج إلى مراحل في مواقع جغرافية منفصلة وكذلك تسهيل المعاملات المالية والدولية والتي أدت إلى تحويل عمليات الإنتاج والخدمات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وأصبح الإنتاج وتوزيع الثروة يفرجان كثيرا عن سيطرة الحكومات ويعملان على أسس لا مركزية وفقا لأنشطة جديدة.
— تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال حيث ساهم التقدم في تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمليات نقلها وتشجيع الاستثمارات الخارجية للمباشرة خلال العقود الماضية ليصل معدل نموها إلى ثلاثة أضعاف

عوائق مع ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة عوائق التجارة الإدارية وإعادة تعريف شهادات المنشأ وعدم استقلالها كحاجز إداري يعيق غير

مشروعة مع تصدير السلع ذات الجودة المعترف بها وإذخال شهادات الجودة وتطوير وسائل الرقابة وضمان التنافسية على أسس عادلة تشمل رفع المدعم عن الإنتاج المحلي.

— التطويرات الإدارية وما تتضمنه من سقوط الهياكل الإدارية الهرمية واستبدالها بنظم أكثر استجابة لتطور نمو المعلومات وتوسع ظاهرة الاستغناء عن العمالة في قطاعات محددة.

— التطويرات المالية من تسارع بروز ظواهر الخصخصة والاندماج والشراكة الاستراتيجية وتضارب الاستثمار المباشر وغير المباشر وبرز ظاهرة التحالفات الاقتصادية الإقليمية ودخول أنشطة جديدة للتمويل مثل نظام الـ (B.O.T) وأهمية تحقيق الأرباح والانحياز وتقليل التكاليف كمحور للعمل.

— تغير الظواهر الاجتماعية وخاصة بروز ظاهرة البطالة مع انخفاض في الترخيم واستنباط أنشطة جديدة لحفظ الأمان الاجتماعي وتزايد أهمية برامج التدريب والتقليل من استغلال العمالة غير الشرعية مثل الأطفال والنساء.

تطوير القوانين والتشريعات مثل إدخال قوانين تحكم العلاقات داخل الدولة مع العالم مثل حقوق الملكية والقوانين المضاربة وقوانين تشجيع الاستثمار وسرعة التحديد في القوانين المحلية مثل الجمارك.

— تفعيل قوانين البيئة في مجالات الزراعة والصناعة



المصدر: الشريعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٩/٦/٢٠

معدل النمو العالمي في الإنتاج. ووجود دور جديد لحكومات الدول النامية حيث سيقترن دورها في عملية التنمية الاقتصادية على التخطيط والإرشاد الصناعي والتنسيق والعمل كمحفز لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى دعم الصناعات الوطنية في المحافل الدولية.

— ظهور دور أساسي وتصديقات جديدة للقطاع الخاص حيث سيتم في إطار عملية العودة أسناد دور تمويل التنمية الصناعية بشكل شبه تام إلى القطاع الخاص.

— وجود تغيرات في المزايا التنافسية حيث فرشت مستجدات العودة إعادة النظر في المزايا التنافسية التقليدية للدول النامية لبدأ من الاعتماد على المزايا التنافسية الناشئة عن الموارد الطبيعية المتوفرة أصبح من الضروري بناء مزايا تنافسية اعتمادا على عناصر أخرى مثل توفير المناخ الاستثماري المستقر اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

— تدويل وتوزيع عملية الإنتاج جغرافيا وزيادة المنافسة الدولية وسهولة الاتصال والنقل أدى إلى التوجه إلى نقل وحدات الإنتاج إلى الدول النامية. فالشركات الصناعية الكبرى تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتقوم بتنفيذ استثماراتها وشراء أمداداتها وتصميم منتجاتها في أي مكان وكان لهذا التوجه أثر كبير على التوزيع الجغرافي للصناعات على مستوى العالم فقد انخفضت حصة الدول المتقدمة صناعيا من إجمالي القيمة الصناعية لثلاثة أضعاف للعالم من عام ٧٠ إلى حوالي ٨١٪ منتصف التسعينيات.

أدت العودة إلى تزايد الاتصال بين الدول والأسواق كما تزايدت الأهمية النسبية للتجارة الدولية وبالتالي يتواصل التركيز على الصناعات التصديرية ويصبح الدخول في

الأسواق الدولية هدفا محوريا، وفي المقابل فإن الأسواق المحلية تضيق وتتضاءل أهميتها النسبية أمام توسيع المجالات التجارية الدولية لاستيعاب الأذواق والمتطلبات المتزايدة للشعوب من ناحية أخرى فإن الشركات الانتاجية متعددة الجنسيات هي التي تحدد الحد الأدنى المقبول لجودة المنتجات من خلال حجم إنتاجها الكبير والتكنولوجيات المتقدمة التي تملكها وتطبقها في عمليات الإنتاج بها. لذلك فقد تلخس المفهوم التقليدي للسوق من حيث حدودها وتنوع المنتجات والأسعار ومتطلبات المستهلك.

— ازدياد أهمية الخدمات مع ارتفاع تكاليف الخدمات في الدول المتقدمة وتوجهت هذه الدول إلى تخصيص خدماتها الصناعية إلى المناطق ذات التكلفة المنخفضة نسبيا وتشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية إلى أن معدل النمو السنوي في تجارة الخدمات بلغ نسبة ١٤٪ منتصف التسعينيات بما قيمته ١,٢ تريليون دولار وذلك بما يعادل ربع قيمة التجارة العالمية من السلع.

زيادة التوجه إلى التصدير على حساب سياسات الحلال الاستيراد حيث سننوي السياسات التي تعمل منظمة التجارة العالمية على ترسيخها في مجال تصدير التجارة إلى تنمية التجارة الدولية من خلال التركيز على السياسات المشجعة على التصدير بدلا من الحلال الاستيراد وسيساعد في تحقيق ذلك أيضا الضغوط التي تمارسها الدول المانحة للمعلومات والمنظمات الدولية المؤثرة.

— تزايد أهمية الاستثمارات الخاصة الخارجية، فمع تقلص المساعدات الحكومية إلى مخلف الدول النامية أصبحت هذه الدول تتنافس على استخدام الاستثمارات



المصدر: الأنباء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

لفترة طويلة للاستهلاك المحلي كبدل للاستيراد وتم دعمها وحمايتها من منافسة مبيعاتها المستورد وممارسات بعض الشركات متعددة الجنسيات في العقود السابقة والتي تضمني بعض الشك على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به هذه الشركات مستقبلا في إطار العولمة، فإن الصورة تصبح أكثر قتامة، وقد جسدت الأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا مخاوف وشكوك الدول النامية حيث تدنى الناتج المحلي في بعض بلدان هذه المنطقة خلال عام ١٩٩٨ إلى مستويات اقل مما كان عليه في عام ١٩٩٧، ففي اندونيسيا انخفض بنسبة ١٥٪ وفي تايلاند بأكثر من ٨٪ وفي كوريا الجنوبية بنسبة ٧٪.

ويقول دوهان إنه على الرغم من إجماع كل الآراء على أن العولمة أصبحت أمرا واقعا لا يمكن تجاهله وأنه لا بد من المشاركة في عضوية منظمة التجارة العالمية والعمل على جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار، إلا أن الآراء قد اختلفت في تقدير الآثار والتأثيرات المتوقعة من تطبيق قواعد العولمة الاقتصادية وإمكانية الحد من الآثار السلبية المحتملة لها. فأحد الآراء يرى أن التعاون مع العولمة والشركات متعددة الجنسيات يتبع العديد من المزايا للدول النامية من أهمها نقل وتوطين التكنولوجيا العالمية والاستفادة من الأسواق الجديدة.

بينما يرى الرأي الآخر وهو رأي متشائم إلا يتم التعامل مع مظاهر العولمة لأن الأمن الفادح الذي ستلحقه أسواق الدول النامية سيكون كبيرا لأن النمو الهائل في حجم المنتجات وتنوع السلع والصناعات بين الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على

الخليجية الخاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات بصورة أساسية وأصبحت هذه الاستثمارات مفتاح الجانب المالي للعولمة. - تطبيق برامج التنمية المستدامة، حيث تصاعد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المحافظة على استمرارية الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها ونظافة العمليات الصناعية لمنع تلويث البيئة وبروز سمات جديدة للموارد البشرية، فالتطورات التكنولوجية أدت إلى تغييرات جذرية في أوضاع التوظيف البشري والمتطلبات من الموارد البشرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وستشهد أسواق العمل فوارق كبيرة في مستويات الدخل وكذلك في فرص التوظيف المتاحة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة. العولمة والدول النامية

وفي استعراض للعكسور المهندس عامل دوهان في دراسة اقتصادية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التي الضوء حول تحديات العولمة على الدول النامية بصورة أساسية، مشيرا إلى أن عملية العولمة وآلياتها ووسائل الدفع إلى تطبيقها قد وجدت من أجل مصالح الدول الغنية والقوية معا وبالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية بالفقر الكافي وأشا بالقدرة الذي تساهم به الدول النامية في خدمة مصالح الدول الغنية ومؤسساتها التجارية والمالية.

كما أن العولمة فاجت الدول النامية ومن بينها الدول العربية التي تعاني أصلا من خلل اقتصادي وصناعي ومعدلات كفاءة إنتاجية متدنية وأن السلع التي تنتجها غالبا ما تكون غير مؤهلة للمنافسة الدولية، حيث كانت موجهة



المصدر: الرزخاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٦/٦/٢٠

الاسواق يجعل الدول النامية ضحية لظواهر الاغراق والاحتكار.

التعدين والعملة

في بداية القرن. وتؤكد الدراسات ان العملة تقلعت لدرجة كبيرة في مجال الاستغلال المنجمي فعملت الشركات الكندية تمتلك مواقع تعدينية في ١٠٠ دولة من دول العالم وفي سيميل جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مجال التعدين قامت حكومة الفلبين باصدار قانون جديد للتعدين عام ١٩٩٥ وكان له صدى واسع في مجتمع التعدين الدولي وكان اهم ما يتجسده هذا القانون للمستثمرين الاجانب هو امكانية تملك ١٠٠٪ ولا يعطى امتياز التعدين فقط، بل ايضا المياه والاشساب وحركة الدخول في الاراضي الخاصة لحدود ٨ آلاف هكتار لكل امتياز وادي ذلك الى تهافت الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال التعدين الى تقديم طلبات للحصول على امتيازات بلغت مساحتها الاجمالية حتى منتصف عام ١٩٩٦ حوالي ٢٢٪ من مساحة الفلبين.

صناعة التعدين العربية

وحول تحديات صناعة التعدين العربية في عصر العملة اشارت الدراسة الى عدة نقاط من بينها: - كسبت لفة القطاع الخاص الوطني وزيادة وعيه بنشاط التعدين، فمع تعرض القطاع الخاص في الكثير من الدول العربية، الى عوامل سياسية محلية تشبات في المنطقة وتسببت في اضعاف دوره في النشاط الاقتصادي ومع بعض النتائج السلبية للاستثمار العربي في مجال التعدين خلال العقود الاربعة الماضية اصبح من الضروري فتح تحصيل الحكومات على كسب لفة القطاع الخاص الوطني ليكوم بالدور الاساسي في تنمية صناعة التعدين. - التعامل مع المفهوم الجديد

وخصصت الدراسة في استشرافها عرضا لصناعة التعدين الدولية في عصر العملة، مشيرة الى انها ليست في معزل عن التغيرات التي احدثتها عملية العملة، فالمستهلك العالمي انتجات قطاع التعدين يريد منتج عالمي قادرين على الوفاء بمتطلباته المتغيرة اعتمادا على متطلبات المستهلك النهائي، ويجب ان تتسم الصناعة التعدينية بالكفاءة والجدارة التي تمكنها من مواكبة متغيرات عملية العملة وما يصاحبها من تقدم تكنولوجي حتى تكون شريكا مقبولا في عملية التنمية الاقتصادية، وكما ان هناك شركات كبرى متعددة الجنسيات في مجال صناعة السيارات والطائرات والالكترونيات وجميعها مستهلكة للخامات التعدينية، فان هناك شركات عالمية ايضا تقوم بتصنيع الخامات المعدنية للاستخدامات الصناعية مثل شركات عمالية في انتاج مشكلات الحجر الجيري وفي مجال انتاج الحرايات من الخامات المعدنية الاوكسيدية. وتوجه شركات البحث والتقيب والتعدين العالمية الى العمل في الدول النامية لعدة اسباب اهمها وجود سيولة مالية عالية لديها تتيح لها البحث عن فرص استثمارية ذات عائد مرتفع في اي مكان من العالم وتعتمد هذه الشركات في اختيارها للمشايخ على جيولوجية البلد ومناخ الاستثمار فيه، وهذا يؤكد ان سوق تنمية وتطوير الخامات التعدينية قد تحول الى سوق للممولين وليس المالكي الخامات وهو عكس ما كان عليه الوضع



المصدر: الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

حيث ان النظام التجاري الدولي القائم حالياً يعد انشاء منظمة التجارة العالمية هو نظام من المفروض انه يقوم على القواعد وليس مع استخدام القوة، والتجدي الحقيقي امام شركات التعدين العربية هو كيف يمكنها بمساعدة اجهزة مواجهة الاغراق من الاستيرادات في حالة حدوثه أو الدفاع من نفسها في دعاوى الاغراق التي قد تقام ضدها.

تطبيق مفهوم الجودة الشاملة بغض النظر من مستوى جودة الإنتاج المعدني من الضروري تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة كشرط لقيام الشركة بالتنافس.

الحفاظ على البيئة، حيث سيكون على منتجات شركات التعدين العربية مناقشة المنتجات المخاطرة محلياً ودولياً من حيث الجودة والسعر مع تحمل تكاليف الحفاظ على البيئة ضمن تكاليف الإنتاج وهذا امر لم تتعود عليه العديد من شركات التعدين العربية. وتتحدد بذلك سمات المشروع التعديني المناسب لمستوى الجودة في عدة نقاط هي:

— الشركات العالمية الكبرى المستهدفة للخدمات المعدنية هي التي تصد المواصفات وتلزم على منتجتي الخدمات التوريد المنتظم بمعدلات مصددة وأن الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على الاقتصاد العالمي يتيح لها فرض شروطها على من يرغب في جذب للاستثمار معه.

— أن يكون المشروع في موطن مستقر سياسياً وأمناً واقتصادياً.

— وجود شريك فني لديه التكنولوجيات اللازمة للاستكشاف والاستخراج والتصنيع.

— أن يكون المشروع قادراً على انتاج مواد خام تفي بمتطلبات السوق العالمي.

للسوق، حيث أصبحت شركات التعدين العربية في مواجهة شديدة على المستويين المحلي والدولي، ومع زيادة التغلغل في عملية تطبيق العولة سيزداد التنافس على مستوى السلعة والشركات والدول والاتحادات الإقليمية مما سيحد من مساهمة بنء المزايا التنافسية دون المعرفة الشاملة ونظام تسويق ذي شاعلية مع اتباع الأساليب غير التقليدية للتسويق، على أن يكون الهدف تلبية طلب العميل في توريد المواد في الوقت المحدد في أي مكان من العالم.

— تطبيق أسلوب جديد

للاعداد للمشاريع التعدينية، والترويج لها، حيث تعمل الشركات العالمية في مجال الاستثمار في صناعة التعدين حالياً مع توسيع نشاطها على مستوى العالم، كما تقوم معظم الدول النامية وتلك التي كانت تعتبر بلداناً مغلقة للاستثمار بإعادة صياغة قوانين التعدين والاستثمار الخاصة في محاولة لجذب الشركات متعددة الجنسيات لتطوير مواردها المعدنية كما زاد الاهتمام بأرساء معايير لتقييم الرواسب المعدنية.

— التحديات في المجالات التكنولوجية، فمع عالمية السوق والإنتاج فإن الشركات العربية العاملة في مجال التعدين ستحتاج الى شركاء استراتيجيين لديهم المعرفة الفنية والتقنيات المتطورة التي تمكنها من الإنتاج طبقاً للمواصفات العالمية وبأسعار تنافسية وكذلك سيتطلب الأمر اعداد الكوادر الهندسية المناسبة للتعامل مع هذا المستوى التكنولوجي وربط البحث العلمي بمتطلبات الصناعة.

— مواجهة عمليات الاغراق.



المصدر: الرئاسات

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٦/٦/٢٠

— قيام المشروع على عمليات
التجارية مرتبة قدارة على
مواكبة متغيرات الخام؟
— شمول خطة المشروع
لسياسة تسويقية ترقى قواعد
حرية التجارة.
ومع التحديات السابقة
لصناعة التعدين كمثل
للقطاعات الاقتصادية، فإن
خلاصة القول ان أمام الدول
النامية تحد يدنيان، إما التوفيق
في حالة سكون وفي هذه الحالة
سيكتب عليها التهميل
والانقراض أو ان تتفلسف
وتتحرر وتعمل على البخل
في مظاهر الحولة والتكتلات
الاقتصادية والانضمام لمنظمة
التجارة العالمية والتي شهدت
منذ انشائها عام ١٩٩٥ انضمام
١٣٤ دولة الى عضويتها، ويمثل
حجم تجارتها أكثر من ٩٥٪ من
حجم التجارة العالمية.
ومن الطبيعي انه مع هذا
الوضع فإن تستطيع اي دولة
مهما كبر حجمها ان تظل خارج
عضوية هذه المنظمة.



المصدر : الجمهورية

النشر والبيانات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٤ / ١١ / ٢١

أ.د. أحمد جويلى لـ الجمهورية نعم.. مبارك على حق.. السوق المشتركة

هى الأمل تنفيذ المشروع.. يحتاج إلى موافقة ١٠ دول

كتبت - سميرة أحمد :

رحب د. أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتصريحات الرئيس حسنى مبارك للناظرين السوريين والتي أكد فيها ضرورة إقامة السوق العربية المشتركة باعتبارها الأمل لتقليل الاقتصاد العربي في ظل التكتلات الاقتصادية والعالمية. قال د. جويلى في تصريحات لـ الجمهورية: إن الرئيس مبارك من أوائل الرؤساء العرب الذين أعطوا أهمية قصوى لتفعيل دور مجلس الوحدة الاقتصادية للنوط به إقامة السوق العربية

المشتركة.

لوضع إن إقامة السوق المشتركة يتطلب أساساً وجود أرادة سياسية لدى الدول العشر الأعضاء في المجلس ولذا تفرقت هذه الأرادة وهو ما يدعو من تصريحات الرئيس مبارك ويشار الأمد فلا يبقى أمام مجلس الوحدة إلا السعي لوضع البرنامج للتنفيذ. لشار إلى أن تصريحات الرئيس مبارك حول التحديات الخارجية والتألقية للحات تؤكد ضرورة التنسيق العربي في مجال الاقتصاد لتجمل تكون هذه الاتفاقيات في مجالها كعرب وأيس على حسناً خاصة إن المنطقة مقبلة على تطورات جذرية بعد انتهاء المشاكل السياسية

مما يتطلب التفرغ لتفعيل العمل الاقتصادي.

قال إن أخطر مشكلة تواجه العالم العربي الآن هي البطالة التي تصل نسبتها إلى ١١٪ ولا توجد دولة عربية واحدة لا تعاني من هذه المشكلة وذلك يتطلب تحويل هذا المورد البشري الكبير إلى قوة دافعة من خلال التكناراجيا.

أعلن أنه ليس بالمشروعة أن تدمج السوق ككل الدول العربية في المرحلة الأولى مشيراً إلى أن مناطق التجارة الحرة العربية والتي بدأت منذ حوالي ٤ سنوات خطوة أولى لإنشاء السوق حيث أنها تخفض الجمارك بين الدول الأعضاء سنوياً بنسبة ١٠٪.



المصدر: (المستقبل الأوسط)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨/٥/٨٠

دعوة لقمة اقتصادية عربية لمناقشة تحديات النمو والتكامل

د. جويلي: نحاول تحديد السياسة حتى يكمل المجلس مسيرته

القاهرة: الشرق الأوسط

دعا الدكتور احمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى ضرورة عقد قمة اقتصادية عربية تناقش مختلف القضايا التي تواجه الاقتصاد العربي وكيفيّة تنشيطه وفتح افاق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

وقال الدكتور جويلي في تصريحات صحافية أمس ان مجلس الوحدة الاقتصادية سيبحث في دورته المقبلة الدعوة الى عقد هذه القمة مع اعتماد جدول الأعمال للموضوعات التي مناقشتها، يشمل بحث وجود فعلي للسوق العربية المشتركة ومناقشة الاتفاقيات التجارية العربية متعددة الأطراف وتأثير اتفاقية منظمة التجارة العالمية على السوق العربي.

وأضاف أن القمة المقترحة ستبحث اتفاقيات الشراكة العربية - الأوروبية والمتوسطية وتأثير ذلك على العمل العربي

فضلا عن موقف الدول العربية من دول الجوار سواء إيران أو تركيا أو الدول الأفريقية.

وقال دانه يتحدث على القمة بحث تنشيط التجارة العربية البينية وكيفية استغلال الموارد العربية في الاقتصاد بخلاف قضايا أخرى مثل تنشيط الاتفاقيات العربية المناسبة. ولغت الدكتور جويلي الى انه ليس من الضروري في هذه القمة الاقتصادية أن يخرج بموقف عربي موحد لكن المهم هو تنسيق المواقف بقدر الامكان.

وأوضح انه سيقوم بجولة عربية في شهر سبتمبر (أيلول) المقبل تشمل ليبيا وسورية والأردن والعراق والسودان وبولا أخرى لمحاولة تنشيط ادوار هذه الدول في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعرض التغيرات التي تمر بالمجلس ومناقشة أعمال المجلس القادمة. وأشار في الوقت نفسه الى ان جولته تلك هي مهمة قد تشمل بعض البلدان الخليفة.

وبالنسبة لانسحاب الاسارات والكويت من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قال الدكتور جويلي "ان هذا الامر جرى قبل أن أتولى عملي كأمين عام للمجلس، مضيفا "انني اجريت اتصالات بكل الدول العربية للانضمام الى اتفاقية السوق العربية المشتركة انطلاقا من توصيات المجلس وليس مبادرة منه.

وعما اذا كان المجلس يعاني من أزمة مالية قال الدكتور جويلي ان المؤشرات الحالية تؤكد ان الأزمة المالية التي يعانيها المجلس اخذت في الانكسار. وأكد جويلي ان الاتفاقيات والقوانين السارية التي اقراها واصدرها المجلس في ظل القيادة السابقة يتم حاليا تنفيذها وتنفيذها للاستفادة من الاتفاقيات الصالحة للوقت الحالي مثل اتفاقية منع الانزواج الضريبي بين الدول العربية التي تم للتصديق عليها أخيرا واصبحت نافذة المفعول.

ولكن الأمين العام لمجلس



المصدر: الشروق الأوسط

التاريخ: ٢٠٠١/٨/٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوحدة الاقتصادية والعربية
أن هناك اتفاقيات وقرارات
اتخذت منذ انشاء المجلس
سيتم دراستها وبحثها
واضاف سيتم استبعاد او
تحديث ما لم يعد يتناسب مع
الظروف الحالية لأنها اتخذت
في ظروف معينة أو اتفاقيات
لم يتم التوقيع عليها مثل
الاتفاقية تجارة الترانزيت التي
لم يصدق عليها حتى الآن.
وعن تأخير التكتلات
الاقتصادية العربية الأخرى
على عمل المجلس قال: إن
المجلس يرحب بأي تعاون
عربي طالما أن ذلك يتم في
مصلحة المواطن وتحسين
معيشتة.

وعما إذا كان هناك دور
سياسي للمجلس في المرحلة
القادمة قال الدكتور جويلى
أرجو ألا يكون هناك خلط بين
السياسة والاقتصاد في عمل
المجلس ونحن نحاول تحقيق
السياسة جانباً عن المجلس
حتى يكمل مسيرته ويؤدي
دوره في تحقيق التكامل
الاقتصادي العربي.



المصدر : الأهرام المسبقي

النشر : الخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٧

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مصر تتحمل العبء الأكبر في تحقيق حلم السوق العربية

□ القمة الاقتصادية العربية ليست

ترفاً ولا تتعارض مع الجامعة العربية

□ إلغاء الرسوم الجمركية

بين مصر وليبيا والعراق

منطقة تجارة حرة .. سوق عربية مشتركة .. تكامل اقتصادي ..

الأسماء لا تهم فالقضية هي كيف نحقق الحلم.

الدكتور أحمد جويلى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية

العربية تحمل مسؤولية ثقيلة زاد منها الآمال المعقودة على مصر

في البطء وإنما عن الصالح العربية وتأكيد الرئيس مبارك أهمية

التكامل الاقتصادي العربي. حول برنامج عمل مجلس الوحدة

ومعوقات تحقيق طفرة ملموسة في التعاون الاقتصادي العربي كان

الحوار مع الدكتور أحمد جويلى.



المصدر : الأهرام المصري

التاريخ : ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٨

الجامعة العربية
نالي الدكتور احمد جويلي وجو

في تعراض بين مجلس الوحدة الاقتصادية وجامعة الدول العربية مشيرين إلى التنسيق القائم مع الجامعة من خلال الاسماء الاقتصادية أو الاتحادات النوعية وعلى اعتبار ان الجامعة هي بيت العرب وقال ان الاتحادات النوعية يمكن ان تسهم بفاعلية في تحقيق السوق العربية حيث بدأت للسوق الأوروبية باتحاد الفحم والصلب وبالتالي فإن الاتحادات النوعية العربية يمكن ان يحقق كل منها سوقاً مشتركة في المجال الذي يمتد

توسيع العضوية
وحول ترسيخ قاعدة العضوية باقتصاد وعسونة الدول التي انضمت خلالها للفترة الماضية قال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنه يرحب بمبادرة الدول التي انضمت من المجلس مثل الكويت والإمارات كما أنه تم إرسال خطابات إلى كل الدول العربية للانضمام للاتحاد مشيراً إلى أن عدد الأعضاء ليس

هو الفيصل ولكن المهم ان تكون العضوية فاعلة ونشطة
خطوة مهمة

وقال الدكتور جويلي ان مصر، ليبيا، العراق انفتحت على اقتصاد الفترة الزمنية لمنظمة التجارة الحرة وتم الاتفاق المبدئي على السلع الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات التي يتم تداولها بين الدول الثلاث ليصبح للتجارة التجارية بين هذه الدول حراً تماماً وضع المجلس

وفيما يتعلق بنجاح المجلس في تنفيذ أهدافه رغم المشاكل المتراكمة والتي وصلت إلى عدم سداد الدول الأعضاء للرسوم المتأجلة قال أمين عام المجلس إن المجلس فعلاً يعاني من مشاكل مالية وإدارية وأن الفترة الماضية شهدت اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء وأنه من المنتظر حل المشاكل المالية في وقت قريب كما يجسرى إعانة هيئة المجلس

النشر في الصحافة الصحفية والمعلومات

في البداية أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن مصر تتمتع لقيمه الأكبر في تحقيق الجهود العربية نحو تحقيق السوق العربية كما أن الرئيس مبارك يؤكد دائماً أهمية التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للمنطقة العربية وأضاف أن للناظرة الآن شديدة والتكتلات الاقتصادية تزداد قوة يوماً بعد آخر وهو ما يؤكد أن التكتل المصري أمر حتمي وضروري للمنافسة على الصالح العربي والاقتصاد بها من دائرة التهميش

قمة اقتصادية
وحول الدعوة إلى قمة اقتصادية عربية أوضح الدكتور احمد جويلي ان دعوتة لعقد قمة اقتصادية ليست من باب البعثة أو التزود فجميع دول العالم تنسق مواقفها سواء على مستوى الدول الكبرى أو القومية ببلول انعقاد قمة الدول الصناعية، قمة دول الـ ١٥ والكوميسا وبالتالي فإن الدعوة لقمة اقتصادية عربية أمر ملغى وملغوب موضوعاً أن المسلمات لاتهم ولكن المطلوب لاجتماع عربي

يناقش الموقف الاقتصادي والتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وتحديد كيفية التعامل معها وليس هناك إلزام على أي طرف للقول ما يتفق مع مصالحه.

الإرادة السياسية

وفيما يتعلق بمستوى الإرادة السياسية العربية من تمثيل مشروع التكامل الاقتصادي أشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أن ذلك ربما كان صحيحاً في الماضي أما الآن فالوضع مختلف والإرادة السياسية تؤيد مشروع التكامل إلا أننا في حاجة إلى ترجمة الخطاب السياسي لخطوات عملية خاصة أن الاقتصاد لم يصبح الآن في مستويات المعكومات وحدها فالقطاع الخاص أصبح شريكاً أساسياً في رسم وتنفيذ الخريطة الاقتصادية

وأضاف أن الاقتصاد أصبح المحرك الأساسي لتوجهات الدول وبصفة خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم حالياً



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٥٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتحديث إداراته لتتلاءم مع لغة العصر وتتيح الفرصة لاتخاذ

القرارات المناسبة بناء على دراسات صحيحة وحديثة.

التكتلات الإقليمية

وأكد الدكتور أحمد جويلي أن انضمام مصر أو أي من الدول العربية للتكتلات الإقليمية لا يعطي دليلاً على عدم إعطاء الأهمية المطلوب للسوق العربية المشتركة حيث إن الانضمام لهذه التكتلات يتيح لباقي الدول العربية تحديد الأساليب الأمثل للتعامل معها وتحديد إيجابياتها وسلبياتها بالنسبة للإقتصاد العربي موضعاً أن الدول العربية مطالبة بوضع سياسات وممارسات مستقبلية للتعامل مع هذه التكتلات وعدم اللجوء في دائرة رد الفعل ويجب تحديد الإجراءات المطلوبة لتفادي سلبيات هذه التكتلات وتعظيم الإيجابيات بالنسبة للإقتصاد العربي.

توزيع التروات

وفي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن يكون لدى الدول العربية الغنية اعتقاد قوي بأن انضمامها للسوق العربية سوف يؤدي إلى استغلالها لمصالح الدول العربية الفقيرة مؤكداً عدم صحة

ذلك وأنه لا يمكن القول بوجود دولة فقيرة بصفة مطلقة فكل دولة لها مزايا نسبية إذا ما تم توطينها بصورة صحيحة تصبح ذات مكانة إقتصادية مميزة بتليل أن دولة مثل جيبوتي لديها ميناء من أهم موانئ البحر الأحمر ويمكن أن يكون المنفذ الأساسي لتجارة الدول العربية مع إفريقيا. كما أن تجارة الخدمات يمكن أن تمثل مصدراً كبيراً للدخل بالنسبة للدول التي لديها فائز نسبي في الموارد الطبيعية.

وفي النهاية أكد الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن لدى الدول العربية صناعات كثيرة يمكن أن تكون نموذجا ناجحاً لصناعة عربية عالمية مشيراً إلى إمكانيات مصر والسعودية والكويت في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماويات وكذلك صناعة الأدوية حيث تمثل هذه الصناعات نواة نشطة يمكن أن يتحقق من خلالها حلم السوق العربية المشتركة.

أحمد مختار

0439285



0439285